جامعة القاهرة
اليوبيل الذهبى
لمعهد البحوث والدراسات الأفريقية
١٩٤٧ - ١٩٩٧

الموسوعة الأفريقية



المجلد الخامس

بحوث سياسية وإقتصادية

مايو ١٩٩٧

جامعة القاهرة

اليوبيل الذهبي

لمعهد البحوث والدراسات الأفريقية

١٩٤٧ - ١٩٩٧

الموسوعة الأفريقية

إعداد

أ.د. / إبراهيم أحمد نصر الدين

د. / عراقي عبد العزيز الشربيني

د. / محمود أبو العينين

د. / صبحي قنصوة

د. / فرج عبد الفتاح فرج

د. / هويدا عبد العظيم عبد الهادي

المجلد الخامس

مايو ١٩٩٧

قائمة المحتويات

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديـــــم

هذا المجلد الخامس من الموسوعة الأفريقية ذات المجلدات الستة التى يصدرها معهد البحوث والدراسات الأفريقية فى إطار إحتفالاته باليوبيل الذهبى للمعهد (١٩٤٧ - ١٩٩٧). يضم هذا المجلد بين دفتية عددا من الدراسات المختارة التى تغطى نطاقا واسعا ومتنوعا من الجوانب السياسية والاقتصادية التى تهم المشتغلين فى حقل الدراسات الأفريقية عموما.

يبدأ المجلد بدراستين (للدكتور ابراهيم نصر الدين) تأتى أولها فى إطار مناقشة العلاقات السياسية للقارة. فتتناول حالة (فريدة) فى هذا الخصوص وهى العلاقات الاسرائيلية الأفريقية، وتركز الدراسة على أبعاد المخطط الصهيونى فى القارة فتكشف عن أبعاد جديدة لهذا المخطط، وتوضح المخاطره المحتملة.

أما الدراسة الثانية فتعرض لواحدة من أخطر المشكلات الداخليه فى القارة الأفريقية، وهى مشكلة اللاجئين، وإذ تناقش الدراسة أسباب المشكلة وآثارها، وسبل مواجهتها، فانها تتناول العديد من جوانب التطورات السياسية فى القارة، كانتشار النظم التسلطية، والصراعات الاثنية والحروب الأهلية.

أما الدراسة الثالثة (للدكتور عراقى الشربينى) فتدرس حالة خاصة فى مجال العلاقات الاقتصادية الدولية للقارة، وهى: العلاقات الاقتصادية العربية الأفريقية. وتعرض الجوانب الرئيسية لهذه العلاقات، من تبادل تجارى، وتعاون مالى، ثم تدرس العوامل المؤثرة عليها، واتجاهاتها المستقبلية.

والدراسة الرابعة (دكتور محمود أبو العنين) وتناقش انعكاسات التحولات فى النظام الدولى على الأوضاع فى القارة الأفريقية، وذلك منذ العهد الاستعمارى وحتى منتصف التسعينيات، مع التركيز على مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وفى هذا الإطار تتناول الدراسة بالعرض والتحليل مفهوم النظام الدولى وتطوره والأزمة الاقتصادية فى القارة، والأوضاع الأمنية والسياسية فيها. ودور مختلف القوى الكبرى فى التأثير على هذه الأوضاع. والضغوط الهائلة التى يفرضها النظام العالمى على الأداء الاقتصادى والسياسى فى القارة.

وتركز الدراسة الخامسة (للدكتور صبحى قنصوه) على التطورات الديمقراطية الراهنة فى أفريقيا. وفى غمار مناقشتها لأسباب موجة التحول الديمقراطى الأخيرة فى القارة وآلياتها ونتائجها، تتعرض الدراسة للتطور فى البيئة الداخلية اقتصاديا وسياسيا، وثقافيا، وللتطور فى العلاقات الدولية للقارة، وانعكاسات ذلك على النظم السياسية فى الدول الأفريقية.

أما دراسة (الدكتور فرج عبد الفتاح) فتتناول تطورات التجارة الخارجية للدول الأفريقية وتربط بينها وبين الأداء الاقتصادى الداخلى. قوميا وقطاعيا، وتبين انعكاساتها على السياسة الاقتصادية فى دول القارة، فى اطار الضغوط التى تفرضها التغيرات فى النظام الاقتصادى العالمى.

وأخيراً تأتى دراسة (الدكتورة هويدا عبد العظيم) فتتناول ظاهرة التكتلات الاقتصادية الأفريقية، من خلال دراسة تطبيقية علي الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي، وفى اطار ذلك تستعرض الدراسة أهم التجمعات الاقتصادية فى أفريقيا الجنوبية، ثم تركز على الاتحاد الجمركى، للجنوب الأفريقى. فتناقش تطوره، وهيكله الراهن وآثاره على الدول الأعضاء.

وأننا لنرجو أن يحقق هذا المجلد إلى جانب زملائه فى الموسوعة الأفريقية، الهدف المرجو ليكون مساهمة طيبة فى البحوث والدراسات الأفريقية، يقدمها المعهد فى عيده الذهبى إلى كافة المهتمين بهذا الحقل الذى يكتسب أهمية متزايده.

والله ولى التوفيق

أ. د. ابراهيم أحمد نصر الدين
رئيس قسم النظم السياسية والاقتصادية

المشروع الصهيوني في افريقيا

الدكتور/ ابراهيم أحمد نصر الدين

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة (روءية نقدية) :

تعددت وتنوعت الدراسات التي تناولت علاقات اسرائيل بأفريقيا, وراح كل منها يركز علي جانب أو أكثر من أوجه هذه العلاقات , فمنها ما انصب اهتمامه على تتبع مســــــارالعلاقات الاسرائلية - الافريقية منذ نشأة الكيان الصهيوني وذلك عبر مراحل تاريخيـــــة ترتبط في بدايتها ونهايتها بأحد الحروب العربية الاسرائلية الاربعة(١) ومنها ما حاول من جانب اخر التركيز علي دراسة السياسة الخارجية الاسرائلية في افريقيا أهدافها، وأدواتها، وأساليبها باعتبار أن اسرائيل فاعل وافريقيا مفعول به (التغلغل الاسرائيلي في افريقيا ، التسلل الاسرائيلي في افريقيا)(٢) والبعض الثالث من هذه الدراسات انصرف اهتمامه الي دراسة ما يمكن تسميته بالتكالب الاسرائيلى - العربى علي افريقيا سعيا من جانب كل طرف لتحقيق اهداف له في افريقيا في اطار الصراع الاسرائيلى العربى لتنتهى هذه الدراسات الى تقييم نجاح وفشل كل جانب فى تحقيق اهدافه،(٣) اما البعض الاخير من هذه الدراسات فأتـه سعيا للكشف عن طبيعة الكيان الصهيونى العنصرى الاستعمارى وذلك باعتباره احد روافد الحضارة الغربية من جهة ، وباعتبار فصيلا افرزته الظاهرة الاستعمارية الغربية من جهه اخرى ، وذلك فى محاولة للكشف عن طبيعة علاقة ذلك الكيان بالغرب ، هل هى علاقة تبعية بالامبريالية العالمية ؟ ام هى علاقة مشاركة بين ندين لكل منهما مصالحة يسعى لتحقيقها فى افريقيا ؟ ام ان الكيان الصهيونى بات يتصرف باستلالية نسبية لتحقيق مصالحة فى افريقيا ، وبلتالى فان هذه المصالح قد تصطدم مع المصالح الغربية فى مرحلة معينة ؟ ام أنه قد اصبح لهذا الكيان قدرة ولو جزئية على تحريك المخطط الامبريالى العالمى بزعامة الولايات المتحدة الامريكية لتحقيق مصالحة باقل قدر من التكاليف (٤)؟.

..... وسط هذا الكم الكبير والمتنوع من الدراسات الاجنبية والعربية حول الموضوع والتى يقدرها الباحث فان الكتابه فى ذات الموضوع فى هذه العجالة تعد نوعا من المغامرة ، اللهم الا اذا اكتفى الباحث بنقل بعض الأفكار المتناثرة هنا وهناك وفى ذلك نوع من المقامرة غير المقبولة علميا . على ان القراءة المتأنيـــة من جانب الباحث لمعظم ماكتب تكشف عن عدة ملاحظات فى الدراسات السابقة ولا نقول اوجه قصور ، نذكر منها :

أولا: ان الدراسات التى تناولت تطور العلاقات الاسرائيلية - الافريقية عبر مراحل زمنية قد نظر بعضها الى كل مرحلة وكأنها منفصلة عن غيرها ، وأن كل مرحلة افرزت اهداف جديدة للكيان الصهيونى ، واساليب جديدة تعين الاخذ بها لمواجهة ظروف كل مرحلة وهو امر يصعب التسليم به ، ذلك ان رسم السياسة الخارجية أهداف ، وادوات ، انما يتم ارتكانا الى بعض المحددات اغلبها يتسم بالثبات النسبى ، وبعضها يتسم بالتغيير .

ثانيا : ان الدراسات التى اتخذت لها مرتكز السياسة الخارجية الاسرائيلية فى افريقيا ، قد اجتزأت لهذه السياسة اهدافا تتعلق بافريقيا فحسب دون ان تضعها فى سياق الاهداف العامة للكيان الصهيونى ، بل اكثر من ذلك فهى حين حددت اهداف هذه السياسة فقد شابها كثير من الخلط بين الاهداف الاستراتيجية ، والاهداف التكتيكية ، وتناست ان هناك اتفاقا مستقرا الان بين علماء السياسة الدولية ، والعلاقات الدولية على ان هناك هدفين اساسيين (استراتيجيين) للدولة ، اى دولة ، يتمثلان فى الامن والتنمية بمفهومهما الشامل ، فضلا عن هدف ثالث يتعلق بالدول الكبرى وهو هدف الهيمنه او اقامة مناطق النفوذ ، وأية اهداف اخرى غير ذلك تعد اهدافا فرعية مرحلية لتحقيق الهدفين الاسايين ، بل انه وحتى فى حالة الكيان الصهيونى - وبحسب - كونه ظاهرة متفردة فى التاريخ الحديث - حيث يقوم غرباء باقتلاع شعب كامل من ارضه - فقد كان يتعين البحث عما اذا كان يمكن لهذه الظاهرة الصهيونية غير الطبيعية ان تكون لها نفس الاهداف المستقرة للدول ام كان ولابد ان تفرزاهدافا متفردة غير طبيعية ؟

ثالثا: واما الدراسات التى اهتمت بالصراع العربى - الاسرائيلى فى افريقا ، فقد نظر بعضها لافريقيا باعتبارها مفعولا به فقط ، وليس فاعلا ، بل ان بعضها الاخر تجاهل وجود فاعلين دوليين آخرين قد تتفق ، وقد تتعارض مصالحهم مع مصالح اى من الطرفين فى مرحلة معينة، ثم ان غالبيتها افترض وجود سياسة عربية واحدة فى مواجهة سياسة اسرائيلية واحدة فى افريقيا وهو امر يجافى الواقع خاصة ونحن نرى احيانا ان تصارع سياسات الدول العربية فى افريقيا مع بعضها البعض قد يكون اكثر حدة فى بعض المواقف، من تصارعها مع السياسة الاسرائيلية فى افريقيا .

رابعا : واذا كان هناك اتفاق على ان الظاهرة الصهيونية هى ظاهرة غربية استعمارية عنصرية . وهو مايؤكد تلك الرابطة العضوية بين الصهيونية والامبريالية الغربية فان الصعوبة لما تزل قائمة فى الكشف عن طبيعة هذه الرابطة هل هى علاقة تبعية ؟ ام تعاون؟ أم استقلال نسبى ؟ وذلك امر يصعب التوصل دون محاولة التوصل الى فهم لمخططات الصهيونية ، ورؤى منظريها لطبيعة الكيان الصيونى واهدافه المستقبلية ، ورغم ان باحث العلوم السياسية يتعين علية محاولة فهم الواقع على نحو مايجرى ، وتحليله ، الا انه قدرا من الخيال "الموضوعى" يصبح مطلوبا لفهم كيف يفكر الطرف الاخر ، وعلى أى اسس من المدركات والتصورات ، كيما يستطيع رسم استراتيجية للمواجهة ، اذ لم يكن احد يحلم - غير اليهود - فى بداية هذا القرن باقامة دولة اسرائيل بعد خمسين عاما من اعلان الرغبة فى اقامتها كما لم يكن احد فى العالم العربى يتوقع عقد معاهدة صلح بين مصر واسرائيل ، وبنفس القدر ، لم يكن أحد يتصور انهيار المعسكر الاشتراكى عن نحو ما آل اليه ، من هنا فان قدرا من الخيال " الموضوعى" يصبح مطلوبا ، ويتعين ادراجه فى قائمة الاحتمالات الممكنة عند رسم أى استراتيجية للمواجهة .

خامسا: وازاء كل ماتقدم ، ووسط ذلك الكم الكبير والمتنوع من الدراسات السابقة التى نقدرها حق قدرها -- فلأصحابها قصب السبق فى التتبع والتحليل - فان الباحث سيحاول

ان يبحث عن بعض الثوابت " النسبية " فى المشروع الاسرائيلى تجاه افريقيا ، متجاوزا ، لا متجاهلا ، الدراسات السابقة ليركز على محورين :

اولهما : الاهداف الاستراتيجية للكيان الصهيونى على المستوى النظرى .

ثانيهما : خصوصية التعامل الاسرائيلى مع افريقيا .

المبحث الاول
الاهداف الاستراتيجية للكيان الصهيونى
على المستوى النظرى

ركزت معظم الكتابات التى تناولت اهداف السياسة الخارجية الاسرائيلية فى افريقيا ، على ان هذه الأهداف تكاد تنحصر فيما يلى : (٥)

١-الدفاع عن بقاء اسرائيل ووجودها وضمان أمنها ، وذلك من خلال فك طوق العزلة العربية المفروضه عليها سياسيا واقتصاديا ، كيما تتمكن من الخروج من هذه العزلة المفروضة عليها اقليميا (عربيا) لتتجاوز المسرح الاقليمى الى ما وراءه (افريقيا) والحصول على اكبر تأييد دولى لوجودها وسياساتها من جانب ، ثم العمل على تطويق الدول العربية وبخاصة مصر لتهديد امن مياه النيل ، وتأمين موانى البحر الاحمروالتأثير على اقتصاديات الدول العربية وعرقلة نموها من جانب اخر ، فضلا عن السعى لخلق تيار مناهض للعرب ومؤيد لاسرائيل فى افريقيا من جانب ثالث .

٢ - خلق مجال حيوى لطاقاتها وامكانياتها الانتاجية والفنية ، على نحو يؤدى الى تحقيق مكاسب اقتصادية من زيادة التبادل التجارى ، وخلق سوق واسعة للصادرات الصناعية الاسرائيلية وضمان مورد هام للخامات وخلق مجالات عمل جديدة للخبرات الفائضة لدى اسرائيل .

٣ - توثيق الراوابط بينها وبين الاستعمار لضمان المصادر التمويلية ، وخدمة مصالح الاستعمار ومواجهة نشاط الكتلة الشيوعية فى افريقيا .
غير انه يلاحظ ان الكتابات السابقة فى تحديدها لاهداف السياسة الخارجية الاسرائيلية فى افريقيا قد تجاهلت وضع هذه الاهداف فى منظومة اولويات السياسة الخارجية الاسرائيلية بعامة من جهة ، ثم انها اغفلت فرز هذه الاهداف لتحدد ايها ذا طبيعة تكتيكية مرحلية ، وأيها ذا طبيعة استراتيجية طويلة المدى من جهة اخرى ، خاصة بعد ان اصبح وجود اسرائيل مؤكدا ، وأمنها مضمونا ، بل واصبحت تهدد أمن الاخرين ، والاعتراف بها قائما ، وعزلتها الاقتصادية والسياسية مقوضه ، وعلاقاتها الاقتصادية مع الدول الافريقية مؤمنه ومتنامية ، وقد ادرك الدكتور / مجدى حماد - بحق - هذا القصور (٦) حين راح يحدد اهداف السياسة الخارجية الاسرائيلية بصفة عامة ، ويفرز منها ما يعد ذا طبيعة استراتيجية كلية كهدف فى ذاته ، وبين ما يعد ذا طبيعة تكتيكية اقليمية كوسائل لتحقيق اهداف اخرى ، ليقرر بعد ذلك ان الاهداف الاستراتيجية للسياسة الخارجية الاسرائيلية بعامة تتمثل فى ثلاثة اهداف هى

١-الامن القومى - المتمثل فى ضرورة التأكيد على تأمين الوجود حيث يتميز هذا الوجود بخاصيتين

ا) انه يسعي الي المحافظة علي الشخصية النقيه للدولة .

ب) وأنه وجود ديناميكي متمدد تحت ضغط الهجرة المتزايدة التي تأتي اعمار للوعد الالهي وفكرة ارض الميعاد

٢- الشرعيـة السياسية : والتـــــــي تنطوي علي تأمين وضمان الوجود دوليـا، والاعـتراف القانونـــي والواقعـــي بالوجود والامن الاسرائيلي في المنطقـة العربية ، ومـن قبـل الـدول العربية .

٣- الهيمنة الاقليمية : ويعد الامن والشرعية مقدمات ضرورية لاغني عنها لتحثيث الهـــدف الاساسي طويل المدي للوجود الاسرائيلي . وهو مايمكن تلخيصه في الهيمنـة علـي الافليم باعتباره يمثل " المجال الحيوي " للوجود الاسرائيلى من ناحيـة ، ولضمـان الا يتجـاوز فـى نموه وتوجهاته حدا يعرض المصالح الغربية لخطر او لتهديد جدى .

ثم يرتب د/ مجدى حماد اهداف السياسة الخارجية الاسرائيلية فى افريقيا فى سلم الاولويات السابقة الاشـارة اليـه ، لينتهـى الـى تحفـظ مفـادة ان سـلم اولويـات هـذه الاهـداف يختلـف مـن مرحلة الى اخرى ، كما يختلـف الـوزن النسبى لكـل منـهـا فـى اطـار نفس الرحلـة ، فـالترتيب السابق لاهداف اسرائيل الاستراتيجية - الامن فالشـرعية ثـم الهيمنـة - يعكـس الـى حـد كبـير تدرجا تاريخيا فى اولويات الحركة الاسرائيلية ، فالفترة اللاحقة على قيام الدولة حتى منتصـف الستينات تقريبا كان التركيز فيها على مطلب الامن اما الفـترة الممتـدة مـن منتصـف السـتينات حتى مطلع السبعينات فهى تتميز بالتركيز على مطلب الشرعية بعد توطيد دعـائم الامــن ، وهنـا تجدر الاشارة الى أن قطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل من قبل الدول الافريقية فـى غمـار حرب اكتوبر ١٩٧٣ لم يرتفـع مطلقـا الـى حـد التشـكيك فـى " شـرعية " الوجـود الاسـرائيلى ، وعلى ضوء ذلك يمكن القوم ان المرحلة التالية ستشهد تركيزا أسرائيليا على مطلب الهيمنـة .

ولعل ذلك هو ما دفع بالاستاذ/ حلمى شعراوى الـى التوصـل الـى نتيجـة مفادهـا أن تطبيـق مفهوم " الامبريالية الفرعية " أو " الصغرى " على الوضـع الراهن لاسرائيل هـو اكـثر المفـاهيم مصداقية ، حيث هو يفسر الطبيعة العالمية للحركة الصهيونية فـى أعلـى مراحلهـا ، وعلاقتهـا البنيوية - مجسدة فى اسرائيل - بالنظام الامبريالى الدولى ، ويفسر أيضـا الاختلاف الذى يبدو احيانـا مع المركز ، ونتائج كل ذلك فـى الـدور الاقليمـى لاسـرائيل وعلاقاتـهـا فـى العـالم الثـالث وخـاصـة افريقيا .(٧)

ونحن نتفق مع ما اورده د/ مجدى حماد فى ان المرحلة الحالية ستشهد تركـيزا مـن جـانب اسرائيل على تحقيق هدف الهيمنه " على الاقليم العربـى المجـاور فـى اطـار مشـروع اسـرائيل الكبرى يؤكد ذلك تزايد عملية التنسيق الصهيونى - الامريكـى فـى المشـرق العربـى منـذ عقـد اتفاقـات كـامب ديفيـد مـن جهـة ، واصـدار اسـرائيل فـى اواخـر عـام ١٩٨٩ خريطـة لحدودهـا الجديدة المتصورة من جهة ثانية ، ثم ما اسفرت عنـه حـرب الخليـج مـن تمهيـد لتحقيـق هـذا المخطـط وذلـك بحصـار مـن جـانب القـوات الامريكيـة لمعظـم المنطقـة التـى حددتهـا الخريطـة الاسرائيلية الجديدة من جهة ثالثة ، فهذه الخريطة تضم النصف الشرقى لسيناء وشمال العربية السـعودية ، وشـمال الكويـت ، والعـراق حتـى حـدوده مـع ايـران باسـتثناء الجنـوب الشـيعى ، والشمال الكردى ، وثلثـى سـوريا مـاعدا شـمالها ، ومعظـم الاراضـى اللبنانيـة باسـتثناء شـريط ساحلى فى الشمال ، وكل الاراضى الاردنية ، ومن الملاحظ فى هذا المقام ان القوات الامريكيـة

متواجدة فى النصف الشرقى لسيناء ، وشمال العربية السعودية وكل الكويت وجنوب وشمال العراق ، ولم يبق اذن لاحكام الحصار الامريكى الصهيونى حول منطقة المخطط الاسرائيلى سوى شمال سوريا وشمال لبنان ، ويبدو أن المخطط الامبريالى الامريكى الصهيونى يسير حاليا فى هذا الاتجاه ولكن وفى موضوع دراستنا هذه - يضل السؤال قائما اين موقع افريقيا فى هدف " الهيمنة " الاسرائيلى ؟ وهل افريقيا لا تدخل فى هذا المخطط ؟ أم انها مؤجلة الى مرحلة تالية فى سلم اولويات اهداف السياسة الخراجية الاسرائيلية ؟ لقد المح الاستاذ/ حلمى شعراوى عن دور امبريالى فرعى لاسرائيل فى العالم الثالث وخاصة افريقيا ، ولكنة لم يفصح عن طبيعة وابعاد هذا الدور ، هذا ما سنحاول التعرف عليه .

ان قراءة متأنية لكتاب " اسرائيل الى اين ؟ " والذى ألفه ناحوم جولد مان - رئيس المنظمة الصهيونية العالمية بين عامى ١٩٥٦ و ١٩٦٨ - والصادر فى يونيو ١٩٧٥ قد تكشف لنا طبيعة وابعاد الدور الاسرائيلى فى افريقيا ، والذى يتجاوز كثيرا الاهداف السابقة .

يقول جولد مان " ... أكد كل المفكرين الاخرين والاباء المؤسسون للصهيونية على الصفة الانسانية والكونية لهذه الدولة ، وبالقدر نفسه على صفتها الوطنية والخاصة ، ولم يقم طموح هؤلاء المحركين الايديولوجيين للحركة الصهيونية على ايجاد ارض غالبيتها من اليهود فقط حيث يصبح اليهود اسياد مصيرهم ، بل استخدام هذه البقعه لتطبيق الافكار الاساسية فى التاريخ اليهودى (٨) وضيف جولد مان ان " الخطر الكبير الذى تقع فيه اسرائيل هو نسيان صفتها الفريدة ، اذا أنشئت فى محاولة لخلق دولة وحيدة من نوعها ... من المؤكد ان دولة اسرائيل لا يمكن ان تبقى الا اذا شكلت ظاهرة لا مثيل لها فى العالم (٩)، ويرفض جولد مان اية محاولة لجمع كل يهود الشتات فى دولة اسرائيل لان لهم مهمة خارج اسرائيل قائلا " مايمكن تسميته تطبيع الحياة اليهودية ، لن يكون بالغاء التشتت وجمع الشعب بأكملة على ارضه ، بل نوعا من الحياة المركبة من اسرائيل فى الوسط ، والمناطق المتاخمة على السواء ، واحدهما مرتبط بالاخر ، ويمثلان معا الشعب الموحد نفسه (١٠) ، ويؤكد جولد مان ان حل مشكلة العلاقة بين اسرائيل والدياسبورا يبقى للشعب اليهودى مهمة فريدة ، لا مثيل لها فى الزمن الحاضر ولا فى الماضى (١١).
... ويتضح مما تقدم عدة حقائق نذكر منها :

١ -الاستمرار فى تأكيد الصفة العنصرية والاستعمارية للكيان الصهيونى وللشعب اليهودى، يظهر ذلك من التأكيد على " الصفة الكونية " للدولة ، وعلى الصفة " الفريدة " لها وعلى كونها " دولة وحيدة من نوعها " وانها تشكل " ظاهرة لا مثيل لها فى العالم " ، وان "للشعب اليهودى مهمة فريدة لامثيل لها " .

٢ -الاصرار على انتهاك سيادة الدول الاخرى ، بالزعم بأن اليهود اينما وجدوا يشكلون جزءا من الشعب اليهودى ، وأن ولاءهم لدولة اسرائيل يتوازى مع / ان لم يكن يجب ولاءهم للدول يعيشون فيها ، مع التأكيد على استمرار قطاع كبير من يهود الشتات خارج ارض اسرائيل فى رفض واضح لمبدأ حق تقرير المصير بمفهومه الحديث حيث

يصير من حق كل امة ان يكون لها دولة ، فالشعب اليهودى أينما وجد يشكل امة تعمل بتوجيه من المركز (اسرائيل) .

٣ - ويظهر مما سبق استمرار " عقدة الحصار " اذ رغم رغبة القادة الصاينة فى تجميع الشعب اليهودى فى اسرائيل ، الا ان الخوف من نتائج هذا التجميع تبدو واضحة ، خوف من توجيه ضربة عسكرية لكل الشعب اليهودى المتجمع فى اسرائيل ، وخوف من فقدان التأثير على سياسا الدول المتواجد فيها يهود الشتات ، وخوف من فقدان مصادر التمويل الخارجية ، وهكذا يتضح ان مفكرى الصهاينة قد آثروا التركيز على فكرة "المركز - اسرائيل " ال\ى يتم فيه تجميع بعض اليهود لتأهيلهم ثم اعادة نشرهم للقيام بمهام خارجية لخدمة الشعب اليهودى ، وقد ترتب على هذه الفكرة - وبلغة العسكرية - ضرورة وجود مركز " احتياطى " تحسبا لضرف المركز الاصلى ، او مركز " تبادلى " يستخدم فى حالى ضرب المركز الاصلى ، حتى يضل مركز قيادة الحركة الصهيونية مؤمنا فى كل الاحوال .

ويبدوا أن منطقة شرق افريقيا - والتى كانت مطروحة فى السابق كوطن قومى لليهود تشكل المركز الاحتياطى أو " التبادلى " للحركة الهيونية ، ويظهر ذلك جليا من النشاط الاسرائيلى المكثف فى المنطقة بعو امريكى - فى كل الظروف والمتغيرات ، وهو نشاط استهدف فى جانب كبير منه تويق العالم العربى من الجنوب وتقليص المد الاسلامى على أطرافة ، بالتعاون مع المسيحية العالمية ، ابتداء من افتعال الصراع المريتانى / السنغالى والتهديد بضرب القدرات العسكرية للجزائر ، والتواجد العسكرى الامريكى / الصهيونى فى تشاد ، والمساعدات لحركة التمرد فى جنوب السودان من جانب اسرائيل والولايات المتحدة ، ومجلس الكنائس العالمى ، ثم التدخل فى احداث القرن الافريقى لترتيب الاوضاع لصالح الامبريالية الامريكية والصهيونية ، وكل فى ذلك فى تقديرى تمهيد التعزيز اقامة مركز " تبادلى " او احتياطى " آمن للحركة الصهيونية يحقق لها الاغراض الدفاعية المذكورة من دهة، والاغراض الهجومية المتمثلة فى تقليص الوجود الاسلامى فى افريقيا ، والتحكم فى منابع مياه النيل ، ومدخل البحر الاحمر من جهة ثانية .

ويؤكد ماتقدم ما ذكره الدكتور / على مزروعى من (١٢):
" أن مؤسس الحركة الصهيونية واصل التفكير فى افريقيا على انها امتداد ممكن لاسرائيل اكثر من كونها وطنا لليهود . ولما كانت كناك أعداد كبيرة من اليهود الذين أرادوا الاستقرار معا فى مناطق يستطيعون فلاحتها بأنفسهم ، ويسمونها وطنا مشتركا ، فقد اعتبرت فلسطين مكانا غير مناسب لكل اليهود الذين ارادوا الاستقرار معا بهذه الطريقة ، ولذلك فان هرتزل ، مثله مثل وزارة الهند فى العشرينات والثلاثنيات ، رأى ان شرق أفريقيا يعتبر مكانا مناسبا للموجة الثانية من الاستعمال اليهودى لا الموجه الاولى " .... وهكذا يتضح مما تقدم أن اسرائيل تشكل ما يمكن تسميته " الفاتيكان المسلح " حيث أصبح لليهود مركز قيادة مستقل للصهيونية العالمية فى أرض فلسطين ، يتولى تنسيق نشاطات الجماعات اليهودية فى مختلف أرجاء العالم ، والتى من المتصور أن يبقى معظمها خارج اسرائيل ليتولى مهمة تعبئة التأييد السياسى والمالى لها ، وان كان ذلك لايمنع من وجود مركز تبادلى أو احتياطى للمركز الاصلى فى شرق افريقيا

المبحث الثانى
خصوصية التعامل الاسرائيلى مع افريقيا

ينفرد التعامل الاسرائيلى مع القارة الافريقية بدرجة عالية من الخصوصية ويتضح ذلك فى جانبين أولهما يتمثل فى عملية الربط الايديولجى والحركى بين الصهيونية وحركة الجامعة الافريقية والزنوجة ، وثانيها – يتمثل فى التعمد الاسرائيلى التعامل مع جماعات أفريقية بعينها تدعيما لاستمرارها فى السلطة ان كانت حاكة ، اوتوسيعا لدورها فى نشر حالة عدم الاستقرار السياسى فى بعض الدول الافريقية ، وهذا ما سنتناوله بشىء من الايجاز أملا فى أن تتوجه اليه الدراسات فى المستقبل .

أولا :

عملية الربط الايدلوجى والحركى بين الصهيونية وحركة الجامعة الافريقية والزنوجية :

وتظهر عملية الربط هذه – والتى حاكتها الصهيونية العالمية – فى عدة أوجه نذكر منها :

١- الزعم بخضوع كل من اليهود والافارقة (الزنوج) لاضطهاد مشترك ، فكلاهما ضحايا للإضطهاد وللاثنين ماضى مؤلم ، وأنهما من ضحايا التميز العنصرى وبينهما بالتالى تفاهم متبادل ، ويزيد من تلاقى تطلعاتهما أن لهم جذور ممتده فى ماضيين متشابهين جهورا ، وبالتالى فان سياسة اسرائيل فى أفريقيا تعد تطلعا عاد لا يتمثل فى الرغبة الاسرائيلية فى مساعدة الذين عانوا المآسى كالشعب اليهودى (١٣). ويؤكد موسى ليشم والذى كان رئيسا للادارة الافريقية فى الخارجية الاسرائيلية على أن العلاقات القوية التى تطورت بين اسرائيل وافريقيا انما تتصل بالروابط التى قامت بين اليهود والافريقيين ، فجذور التعاطف بينهما تتمثل أساسا فى أن المدنية السائدة اعتبرت اليهود والزنوج أجناسا منحطة على حد سواء ، وأن التجربة التاريخية والنفسية متشابهة بينهما ، وتمثلت فى تجارة الرقيق وذبح اليهود ، وهذا التماثل ليس ذا طبيعة تاريخية او مجردة فقط ، ولكنة يتأكد من خلال التطلع اليهودى لتجديد ما أسماة وجودهم القومى وكذلك من خلال كفاح الأفريقيين للتعبير عن أنفسهم فى ظل الاستقلال ، آى من خلال رغبة كل من الشعبين فى حفظ قيمة الثقافية وتطورها . (١٤).

٢ -اضفاء المسحة الصهيونية على حركة الجامعة الافريقية – فمنذ أواخر القرن الماضى وبذاية القرن الحالى ومع أخذ الحركة الصهيونية ، وحركة الجامعة الافريقية اطارهما التنظيمى – فقد أطلق على حركة الجامعة الافريقية أسم "الصهيونية السوداء " وأطلق على أحد زعمائها المتصدرين لفكرة " عودة الزنوج الامريكيين الى وطنهم الاصلى – افريقيا " وهو ماركوس جارفى اسم " النبى موسى الاسود " بل ان تشبه الزنوج بين اسرائيل واضفاء طابع دينى على حركتهم للعودة الى افريقيا ، يوضح هذا التأثير بالفكر الصهيونى الى حد بعيد ، فقد كان الاسقف الكسندر وولترز – أحد أساقفة كنيسة صهيون الاسقفية الميثودية الافريقية –أكبر سند لسلفستر ويليامز أول دراعية لحركة الجامعة الافريقية والذين نظم أول مؤتمراتها فى لندن عام ١٩٠٠ بمساعدة ودعم من كنيسة صهيون ،

وكان معروفا أن زعماء هذه الكنيسة يستندون الى العهد القديم من الكتاب المقدس وخاصة عندما " دعوا للهروب من العبودية على مثال ماحدث لبنى اسرائيل ، واستعانوا بالايات الخاصة بالحياة الاخرى من موت وبعث وخلود ليسبغوا على حركاتهم نوعا من هالة قدسية ، أو رضا الهى " (١٦) .

٣ – أن عملية الربط بين الصهيونية ، وحركة الجامعة الافريقية قد استهدفت من بين ما استهدفت مواجهة الاسلام فى أفريقيا من جهة ، وضرب العلاقة بين حركة التحرير العربية والافريقية من جهة أخرى ، اذ صرح عديد من القيادات الدينية المسيحية فى الولايات المتحدة الامريكية مبكرا ان الهدف من تهجير الزنوج الامريكيين الى أفريقيا انما يستهدف نشر المسيحية فيها من خلالهم ، والوقوف امام انتشار الاسلام فى القارة (١٧) ، وبعد الحرب االعالمية الثانية فقد أدركت اسرائيل والقوي الاستعمارية أهميه، "القيادات الوطنية" والثقفة في افريقيا مع المد التحرري الذي بدت عليه الحياة السياسية الافريقية، فكان اقترابها البارز في البداية من نكروما ونيريري وسنغقور أكثر من غيرهم وقد كان وزن هولاء في حركة التحرر الافريقية ضروريا لاسرائيل والغرب عامة لتحجيم اصلة هذه الحرمة بحركة التحرر العربية ، بالطبع فقد أفاد في هذا الامر ميراث الصهيونية والزنوجة المبكر من جهة بل وطبيعة ميراثهم من الفكر الليبرالي وحتي اليساري الاوربي في توجهه نحو اسرائيل من حهة أخري (١٨) .

٤– وكان من نتانج ما تقدم أن طهرت اسرائيل الي الوجود متمتعة برصيد من التعاطف المنبثق عن العوامل الدينية والثقافية ، دون ان يثقل كاهلها شيء من سلبيات الصدام أو التعامل العدائي بينهما وبين القارة الافريقية واهلها علي عكس العرب الذين أتهموا في هذا السياق بمارسة تجارة الرقيق في افريقيا ، وقد كانت استجابة الزعماء الافريقين للتعامل مع اسرائيل في كافة المجالات سريعة وودية ، فمن المعروف أن ليبريا كانت اول دولة افريقية تعترف بأسرائيل وثالث دولة اعترفت بها في العالم (بعد الولايات المتجدة والاتحاد السوفيتي) عام ١٩٤٨ (١٩) وأن نكروما ابتعث بعد استقلال بلاده مباشرة عددا من وزرائه لاسرائيل حيث عقدت شتيء العقود والاتفاقيات هذا في الوقت حذر فيه نكروما من " التوسع المصري المباشر والاحتراق الشيوعي غير المباشر للمناطق الافريقية من خلال موافقة مصر ورغبتها "بينما عبر عدد من القادة الافارقة عن انجذابهم لاسرائيل وترحيبهم بمعوناتها ، من ذلك قول الزعيم الكيني توم مبويا " ام أي افريقي يزور اسرائيل سيعجب لا محالة بالانجازات التي حققتها في فترة وجيزه ـ رغم قحل أرضها ، وشح مواردها الطبيعة ولذلك فقد كنا جميعا منتشين ومتشوقين للنسج عن منوال تلك التجارب في بلادنا " (٢١) وعلى النمط نفسه قال الرئيس نيريرى :" ان ان اسرائيل بلد صغير .. ولكنه يستطيع أن يقدم الكثير لبلد مثل بلدى . اننا نستطيع أن نتعلم دروسا نافعة من اسرائيل نظرا لتشابه المشاكل التى نواجهها .. وعلى رأسها مشكلان هامان هما : بناء الأمة وتوحيدها ، ثم اعمار الارض وتغييرها ماديا واقتصاديا " (٢٢) وقد قطع د. باندا رئيس ماولاى شوطا كبيرا فى معاداة العرب وفى تأييده لاسرائيل ومن أقواله المشهورة بعد حرب يونيه ١٩٦٧ ان اسرائيل لم تكن معتدية ، وأن مصر دولة عاجزة لم

تكن لتقدر " حتى على مقاتلة أمرأة " (٢٣) وأضاف " أن اسرائيل قد فعلت الشيء الصحيح ، وأن اقتراحا باعتبار اسرائيل معتدية هو بمثابة تحريف ومتاجرة بشرف الحقيقة " (٢٤).
ورغم مضى الاعوام ، وتوطد أواصر العلاقات العربية - الافريقية أثناء وعقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ فان هذا الموقف الافريقى المتعاطف مع اسرائيل استمر قائما ، ففى مذكرة قدمها مائة وست نواب بالبرلمان الفيدرالى النيجيرى فى مايو ١٩٨٢ يطالبون فيها الدول الافريقية ومعها نيجيريا باعادة العلاقات الدبلوماسية الطبيعية مع اسرائيل نجد فيها نفس النغمة " فالعرب يريدون حل المشكلة الاسرائيلية بالتصفية الكاملة لاسرائيل كدولة ، أنهم يرونها فرضا امبرياليا " وأن مصالح أفريقيا السوداء ليس هى نفس مصالح الدول العربية ، فمن الناحية الفلسفية فان الافريقانية تختلف عن العربية " " ولقد عانى الاسرائيليون مثلما عانى الافريقيون ، فمثلما عانى الافريقيون من العبودية وتجارة الرقيق والاستعمار والامبريالية والاستعمار الجديد والتمييز العنصرى ، والسيطرة الاقتصادية والتآمر الدولى فانهم يجب ألا يعزلوا اسرائيل التى كانت ضحية نفس القوى ، دولة هربت توا من التصفية الدموية فى أوربا خلال الحرب العالمية الثانية " وأن نيجيريا ستعانى من " عزل اسرائيل اننا نحتاج اسرائيل أكثر مما تحتاجنا هى " و " اذا أردنا المجد فعلينا أن نتطلع الى الاحسن ، اذا ارتبطنا باسرائيل فسوف نتطلع لاسلوبهم فى الحياة ونحسن حياتنا ، لان الانسان يعرف بأصدقائه اننا سوف نتشرب منهم القومية الصحيحة والنظام الصحيح ... الخ .

ثانيا: التركيز على دعم العلاقات مع جماعات افريقية بعينها :

وتتضح هذه الخصوصية فى التعامل الاسرائيلى مع القارة الافريقية والتى تعد من ثوابت السياسة الخارجية الاسرائيلية فى افريقيا ، والتى تتجاوز التعامل المؤقت مع أنظمة الحكم الافريقية - بافتراض عدم استقرارها - الى التعامل المستقر وشبه الدائم مع جماعات بعينها تتسم بثقل عددى وسياسى ، فتقوم بمساندتها اذا كانت تشكل قاعدة للسلطة القائمة دعما للاستقرار السياسى وتوطيد الاواصر العلاقات مع اسرائيل ، أو تقوم بمساندتها اذا كانت خارج السلطة السياسية لاشاعة حالة من الفوضى وعدم الاستقرار السياسى فى دولة تعد معادية لاسرائيل ، ولم تغفل اسرائيل فى هذا المقام أهمية الربط الايدلوجى بين التقاليد الصهيونية وبين تقاليد هذه الجماعات ، والامثلة على ذلك عديدة استمرار مساعدة اسرائيل لجماعة الدنكا فى جنوب السودان والتى يقدر البعض عددها بنحو خمسة ملايين نسمة - لاشاعة الفوضى وعدم الاستقرار فى السودان لاجهاضه اقتصاديا وسياسيا ، وخلق عقد للكراهية بين العرب والافارقة ، بصورة تعيق السودان عن أداء دورة العربى والاسلامى ، وحتى الافريقى باعتباره بشكل أنموذجا للتعايش العربى الافريقيى المنشود .

وفى ذات الوقت فقد ظلت اسرائيل على تعاملها الوثيق مع جماعة الامهرا الحاكمة فى اثيوبيا سواء فى ظل هيلاسلاسى أو منجستو دعما لسيطرة هذه الجماعة على غيرها من الجماعات - ومعظمها اسلامية - وتعزيزا لتواجد اسرائيل فى منطقة حوض النيل وفى مدخل البحر الاحمر ، وقد استغلت اسرائيل فى ذلك البعد الايديولوجى لتقوية صلاتها بجماعة الامهرا، ذلك أن هذه الجماعة لديها مزاعم بالانتماء الى " الاسرة السليمانية " وقياداتها يسمون أنفسهم " زعماء اسرائيل " ثم ان الكنيسة الارثوذكسية الأثيوبية قد ظلت تقوم بدور

هام فى تعزيز الهيكل الاجتماعى القائم فهى لم تسهم فقط فى تعزيز سلطة الامهرا واضفاء الشرعية عليها ، ولكنها كانت أيضا مصدرا لتمسك ووحدة شعب الامهرا خاصة عندما ركزت فى دعايتها على أن شعب الامهرا هو " شعب الله المختار " (٢٦).

وفى نيجيريا فلقد قامت اسرائيل بمساعدة جماعة الايبو التى تقطن فى الاقليم الشرقى لنيجيريا (سابقا) لمواجهة الاقليم الشمالى (سابقا) المسيطر على السلطة المركزية - ويضم أغلبية مسلمة - حتى وصل الامر الى حد اعلان استقلال الاقليم الشرقى تحت اسم جمهورية بيافرا عام ١٩٦٧ والتى اعترفت بها اسرائيل - تحت دعوى أن الايبو يشكلون قومية متميزة ، وزادت على ذلك بأن أعلنت أجهزة دعايتها أن الايبوهم " يهود أفريقيا " (٢٧).

وفى جنوب أفريقيا ، فان عملية الربط الايدلولوجى بين الصهيونية والقومية الافريكانرية البيضاء قد آتت أكلها فى تعزيز الروابط بين اسرائيل وجنوب أفريقيا ، وذلك أن البيض (البوير - الافريكانرز حاليا) الذين اعتبروا أنفسهم أبناء الله ، بعد أن تمكنوا من الهجرة من مستعمرة الرأس فى عام ١٨٣٦ هربا من الحكم البريطانى قد عقدوا مقارنة بين خروجهم هذا وخروج بنى اسرائيل من مصر ، ومثلما أن اليهود خرجوا بقيادة موسى علية السلام هربا من فرعون ، فانهم خرجوا من مستعمرة الرأس بقيادة بيتر ريتيف الى ناتال والترنسفال هربا من بريطانيا ، وهكذا صارت بريطانيا فى نظرهم فرعون ، وصارت بلاد المهجر " أرض ميعاد " وصاروا هم أنفسهم " شعبا مختارا " (٢٨).

... هذه مجرد نماذج لتعامل اسرائيل مع بعض الجماعات الافريقية تفتح المجال امام دراسات أكثر عمقا ، لتتبع المخطط الاسرائيلى فى أفريقيا ، أبعاده ، ,أهدافه ، والذى ينصرف بالدرجة الاولى الى تعزيز المصالح الاسرائيلية فى أفريقيا ، حتى ولو كان ذلك على حساب تهديد السلامة الاقليمية لبغض الدول الافريقية (السودان / نيجيريا) من جهة ، أوتكريس التفرقة العنصرية ضد بعض الشعوب الافريقية (جنوب أفريقيا) من جهة أخرى .

خاتمـــــــــة

نخلص مما تقدم ، وبصرف النظر عن قضية الصراع العربى - الاسرائيلى ، الى أن القارة الافريقية بذاتها مستهدفة بالدرجة الاولى داخل المخطط الصيهونى الذى يضع بعض مناطقها كمواقع " تبادلية " أو " أحتياطية " فى حالة تهديد المركز الاصلى (فلسطين) ، أو حتى فى حالة تعرض بعض الجماعات اليهودية فى مناطق اخرى من العالم للخطر ، وان كنا قد أشرنا الى أن منطقة شرق أفريقيا (ايوبيا - جنوب السودان - شمال أوغندا) تشكل أحد هذه المواقع ، فليس هناك مايمنع من أن تشكل جنوب نيجيريا موقعا ثانيا (حيث مناطق الايبو) ، وأن تشكل جنوب أفريقيا موقعا ثالثا فى شكل شبه المثلث لاحتواء المد الاسلامى فى أفريقيا تمهيدا للقضاء عليه . وليس من شك فى أن عملية الربط الايديولوجى بين الصهيونية وفكرة وحركة الجامعة الافريقية ثم الربط الايديولوجى بين الفكر الصهيونى ، وتقاليد وتراث بعض الجماعات الافريقية من شأنه أن يخدم فكرة " المواقع التبادلية " تلك ، ويضمن لها امكانية التحقيق .

<u>قائمـــة المراجـــــع</u>

(١) لمزيد من التفصيل أنظر :

- د/ عواطف عبد الرحمن ، حلمى شعراوى : <u>اسرائيل وأفريقيا ١٩٤٨ - ١٩٨٥</u>

(القاهرة : دار الفكر العربى - ١٩٨٥)

- د/ محبات امام الشرابى : <u>الوجود الاسرائيلى والعربى فى أفريقيا - دراسـة اقتصاديـة سياسية</u> ، (القاهرة دار المعارف ١٩٨٢)

- LAWRENCE P. FRANK , " ISRAEL AND AFRICA : THE ERA OF TACHLIS " <u>IN THE JOURNAL OF MODERN AFRICAN STUDIES,</u> VOI. 26, NO. 1, 1988. PP. 151 - 155.

- ELLIOTT SKINNER, " DIPLMATIC RELATIONS BETWEEN THE AFRICAN STATES AND ISREEL, " IN SULAYMAN SHEIH NYANG (ed). <u>SEMINAR PAPERS ON AFRICAN STUDIES,</u> (WASHINGTON D.C. : HOWARD UNIVERSITY, 1974) PP. 137 - 155

(٢) د/ عبد الملك عودة: <u>النشاط الاسرائيلى فى أفريقيا</u>،(القاهرة:المطبعة العالميـة، ١٩٦٦)

وانظر :

محمد على العوينى : <u>سياسة اسرائيل الخارجية فى أفريقيا</u> ، (القاهرة : المطبعة الفنية الحديثة - ١٩٧٢).

وانظر :

- حمد سليمان المشوخى : <u>التغلغل الاقتصادى الاسرائيلى فى أفريقيا</u> (القاهرة : دار ا الجامعات المصرية ، ١٩٧٢) .

وأنظر كذلك :

- SAMUEL DELCALO, " ISRAEL AND AFRICA : ASELECTED BIBLIOGRAPHY ", IN THE JOURNAL OF MODERN AFRICAN STUDIES, VOI. 5, VO. 3, NOY. 1967) PP. 385 - 399 .

- FOUAD AJAMI AND MARTIN H. SOURS, " ISRAEL AND SUB SAHARAN AFRICA : A STUDY OF INTERACTION " IN AFRICAN STUDIES REVIEW, VOI. XIII, NO . 3, DEC. (1970), PP. 405 - 413

وأنظر أيضا :

COLIN LEGUM, " AFRO - ARAB RELATIONS IN 1983 : SLOW PROGRESS IN ENDING ISRAEL'S DIPLOMATIC ISOLATION ", IN AFRICA CONTEMPORARY RECORD (83 - 84) (LONDON : AFRICANA PUBLISHING COMPANY : 1985), PP. A 152 - 163.

- VICTOR T. LE VINE AND TIMOTHY W.. LUKE, THE ARAB - AFRICAN CONNECTION : POLITICAL AND ECONOMIC RELATIONS (COLORADO : WESTVIEW PRESS, 1979)
وبخاصة الفصل الاول والثانى من ص ١ ص ٢٩

وانظر :

DUNSTIN M . WAI , " AFRICAN ARAB RELATIONS : INTERDEPENDENCE OR MIS PLACED OPTIMISM ? " IN THE JOURNAL OF MODERN AFRICAN STUDIES STUDIES, VOI. 21, NO. 2, 1983, PP. 187 - 213.

(٤) انظر كلا من :
- د/ عواطف عبد الرحمن وحلمى شعراوى : م.س.ذ ، ص ص ١٨٤ - ٢٠١
- د/ مجدى حماد : اسرائيل وأفريقيا - دراسة فى ادارة الصراع الدولى (القاهرة : دار المستقبل العربى ١٩٨٦)
- د/ جورج جبور : الاستعمار الاستيطانى : (دمشق : منشورات مكتب الدعاية والنشر علان فى القيادة القومية ، ١٩٧٥) ص ص ٦١ - ٦٦

(٥) أنظر :

- د/ عواطف عبد الرحمن ، حلمى شعراوى : م. س. ذ. ، ص ص ٢٨ - ٣٢
- د/ محبات إمام الشرابى : م.س.ذ. ، ص ص ٢٠ - ٢٤
- د/ محمد على العوينى : م.س.ذ. ، ص ص ٩٧ - ١١٣
- د/ حمد سليمان المشوخى : م.س.ذ. ص ص ٢٤٦ - ٢٥٠

(٦) د/ مجدى حماد : م.س.ذ. ، ص ص ٣٣ - ٣٨

(٧) د/ عواطف عبد الرحمن وحلمى شعراوى : م.س.ذ. ، ص ٩٨٥

(٨) ، ٩ ، ١٠ ، ١١) ناحوم غولدمان : اسرائيل الى أين ؟ ترجمة الدكتور/نسيم الخورى ، (بيروت ودمشق : دار المشرق العربى الكبير ، ١٩٨٥) ص ٢٨ ، ص ٣١ ، ص ١١٠ ، ص ١١١ .

(١٢) نقلا عن :
د/ عاطف عبد الرحمن ، وحلمى شعراوى : م.س.ذ. : ص ١٢

(١٣) يشوع رش : اسرائيل وآفريقيا - من الفكر الصهيونى المعاصر ، (بيروت مركز الابحاث - منظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٦٨) ص ٧٠٤

(١٤) نقلا عن :

محمد على العوينى : م.س.ذ. ص ٣٣٠

(١٥) د/ عبد الملك عودة : افريقيا والمنظمات الامريكية السوداء " مجلة السياسة الدولية ، (القاهرة : موسسة الاهرام ، العدد رقم ٢ ، اكتوبر ١٩٦٥) ص ص ١٥٦ - ٤٠١

وأنظر ايضا :

د/ مدثر عبد الرحيم : " نظرة أفريقيا للصراع العربى الاسرائيلى " بحث قدم الى ندوة العرب وأفريقيا التى عقدت بعمان (الاردن) فى ابريل ١٩٨٣ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية يناير ١٩٨٤) ص ص ٣٩١ - ٣٩٣.

(١٦) كولين ليجوم : الجامعة الافريقية - دليل سياسى موجز ، ترجمة احمد محمود سليمان ، (القاهرة : الدار المصرية للتأليف والترجمة ، يونيو ١٩٦٦) ص ٢٦ ، ص ص ٣١ - ٣٢ .

(١٧) د/ عبد الملك عودة : افريقيا ... م.س.ذ. ص ١٥٦

(١٨) د/ عبد الملك عودة : النشاط الاسرائيلى فىافريقيا . م.س.ذ. ص ١٥

(١٩) د/ مدثر عبد الرحيم : م.س.ذ. ص ٣٩٥.

(٢٠) - ADEOYE ATINSONYA, THE AFRO- ARAB ALLIANCE: DREAM OR REALITY " , IN AFRICAN AFFAIRS, VOI. 75, NO. 301, OCT. 1976, P. 314

(٢١) د/ مدثر عبد الرحيم : م.س.ذ. ص ٣٩٥

(٢٢) نفس المصدر ، نفس الصفحة .

(٢٣) نفس المصدر ، ص ٣٩٨

(٢٤) - FOUAD AJAMI .... , OP. CIT, P. 410

(٢٥) ارجع فى ترجمة هذه المذكرة الى :

د/ عواطف عبد الرحمن ، حلمى شعراوى : م.س.ذ. ص ص ٢٠٣ - ٢١١

(٢٦) لمزيد من التفصيل انظر :

- DEXTER BURLEY & TOM BURNS, " THE SYSTEM OF AMHARA DOMINATION, VARIATION AND STABILITY, " PAPER PRESENTED AT THE 15th ANNUAL MEETING OF THE AFRICAN STUDIES ASSOCIATION, PHILADELPHIA, NOV. 8 - 11 , 1972, P. 4 - 28.

وايضا :

- EDMOND J. KELLER, " THE REVOLUTIONARY TRANS FORMATION OF ETHIOPIA'S TWENTIETH- CENTURY BUREAUCRATIC EMPIRE" , IN THE JOURNAL OF MODERN AFRICAN STUDIES, VOI. 19, VO. 2 1981, P. 316.

وانظر كذلك :

وانظر كذلك :

- د/ ابراهيم احمد نصر الدين : " الديناميات السياسية فى اثيوبيا (من نظام الحكم الامبراطورى الى ممارسات الدرج) ، بحث قدم للندوة الدولية للقرن الافريقى (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الافريقية - جامعة القاهرة ، الفترة من ١ - ٧ يناير ١٩٨٥
وقد طبعت الندوة فى مجلدين (القاهرة ، ١٩٨٧) المجلد الاول ، ص ص ١ - ٩ .

(٢٧) د/ ابراهيم نصر الدين : " مشكلة الاندماج الوطنى فى نيجيريا ، نشرة البحوث والدراسات الافريقية (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الافريقية ، يناير ١٩٨٧)
ص ٢٧ ، ص ص ٣١ - ٣٦

(٢٨) د/ السيد على احمد فليفل : " الاصول التاريخية للتفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا دراسة فى كتاب : النظام العنصرى فى جنوب افريقيا بين الفكر والممارسة (القاهرة: مركز اتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية ، ١٩٨٧) ص ص ٢٠ - ٢١ .

اللاجئون فى المنازعات الداخليه فى افريقيا
(ليبريا ، السودان ، رواندا ، بوروندى ، الصومال)

دكتور. ابراهيم أحمد نصر الدين

بسم الله الرحمن الرحيم

تطالعنا الصحف ووكالات الانباء العالميه بين الحين والاخر بصور لمئات الالوف من أشباه البشر الذين اقتلعوا اقتلاعا من اوطانهم ، لسبب او لاخر ، وهم يهيمون على وجوههم يعضهم الجوع بأنيابه ، وتفترسهم الامراض ، ولايجدون مايسترون به عوراتهم ، ويحيط بهم القتل من كل مكان ، ويتعرضون للاغتصاب فى حلهم وترحالهم ، وتلك كارثه انسانيه بكل المعايير حيث يتم التعامل مع الانسان بهذه الصوره فى عالم يرفع فى ذات الموقف رايه حقوق الانسان وتحت ظلها انتهكت كافه حقوق الانسان واولها واهمها حقه فى الحساه وعلى أرض وطن ، حيث ينعم بالامان .

ومما يزيد الصوره قتامه ان مرتكبى هذا الفعل دولا كانوا او جماعات لايتعرضون للعقاب العادل جزاء فعلتهم ، بل أن المجتمع الدولى يقف متفرجا على هذه المأساه ، كانها ملها ، اللهم الا من قله من المنظمات الدوليه وبعض المنظمات غير الحكوميه ، التى أخذت على عاتقها مهمة الغوث والانقاذ لاهثه هنا وهناك ، بشكل اقعدها حتى عن القيام بهذه المهمه اما بسبب تزايد اعداد اللاجئين ، ومعهم النازحين ، واما بسبب قله كوادرها البشريه ، واما بسبب ضعف امكانياتها الماليه ، واما بسبب تشعب وتعقد المهام التى يتعين عليها القيام بها فى ظل ظروف تتسم بالمخاطره واما بسبب ترهل المظله القانونيه الملزمه التى تعمل هذه انمنظمات فى اطارها.

ورغم ان جهود المنظمات الحكوميه وغير الحكوميه ، هى جهود معتبرة ومقدره الا ان هذه الجهود لا تنهض الا عقب وقوع الماساه من جهة ، ثم انها تحاول التخفيف من وقع المأساه من جهة اخرى ، دون أن يكون لها دور فعال فى منع وقوعها ، ولاتعقب منابعها وجذورها لتجفيف هذه المنابع ، واجتثاث هذه الجذور للحيلوله دون انطلاق ظاهرة اللاجئين وذلك من شأنه أن يؤدى الى استمرار الظاهره والى تزايدها تعقيدا .

ان ماسبق يطرح تساؤلات عدة حول حجم المشكله وتطورها فى الدول محل الدراسه ؟ وحول أسباب هذه الظاهره ، هل هى ظاهره اصيله فى المجتمعات الافريقيقه ام أنها ظاهره تابعه ؟ واذا كانت تابعه فهل هى تعود لاسباب سياسيه أم اقتصاديه ، أم اجتماعيه / ثقافيه داخليه ؟ أم أنها تعود لاسباب دوليه ؟ ثم ماهى أثار هذه الظاهره على دول المنشأ ، وعلى دول الملجأ؟ ثم ماهى البدائل المتصورة للتعامل مع المشكله ؟

التحديد بالمشكله وأسبابها

أولا :" التحديد بالمشكله

فى دراستنا هذه سنتعرض لاوضاع الاجئين ، الذين قذفت بهم الحروب الاهليه خارج أوطانهم ، وهى الحروب التى تفجرت ، وماتزال ، فى كل من السودان ، والصومال ، ورواندا ، وبوروندى ، وليبريا .

ومنذ البدايه يتعين علينا أن نحدد من هواللاجئ الذى نعنيه فى هذه الدراسه فاللاجئ وفق التعريف الوارد بشانه فى الاتفاقيه الدوليه المتعلقه بمركز اللاجئين (عام ١٩٥١) هو شخص :" يوجد خارج بلد جنسيته ، بسبب خوف له مايبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر، او الدين ، أو القوميه ، أو الانتماء الى طائفه اجتماعيه معينه او الى رأى سياسى ، ولايستطيع بسبب ذلك الخوف او لايريد ، أن يستظل بحمايه ذلك البلد " .
وعليه فان عنصر الخوف من التعرض للاضطهاد لسبب أو لاخر ، والذى يدفع الشخص لترك وطنه الى بلد اخر هو العامل الحاكم فى تعريف اللاجئ والذى يميزه عن غيره ممن تركوا أوطانهم .
وبناء على ماتقدم فانه يستبعد من تعريف اللاجئين الفئات التاليه :
١- النازحون : والذين اضطروا للارتحال داخل بلادهم ، حتى ولو كان ذلك بسبب خوف له مايبرره من التعرض للاضطهاد ، وكذلك النازحون من دوله اجنبيه الى بلدانهم الاصليه بسبب انتشار الصراع والعنف فى الدولة الاجنبية .
٢- المهاجرون : والذين يعملون فى بلد أجنبى ، ويضطرون للعوده الى بلادهم ومن الامثله على عودة الفرنسيين من الجزائر الى فرنسا عقب استقلال الاخيره والعودة الاجباريه للعمال الغانيين من نيجريا الى بلادهم عند تدهور الاقتصاد النيجيرى .
٣- الهاربون من بلانهم الى بلد اخر نتيجة لظروف المجاعه اللهم الا اذا كانت هذه المجاعه ناجمه عن سياسات حكوميه متعمده ، أو ناجمه عن الصراع المسلح داخل دولهم ورغم ان هؤلاء كثيرا ماحصلوا على الدعم من منظمات الاغاثه العالميه الا أنهم لايعتبرون فى عداد اللاجئين بالمعنى القانونى الضيق . وعلى خلاف ماتقدم فان الفارين من الاقاليم الريفيه الاثيوبيه عام ١٩٨٤ بحثا عن الملجأ فى السودان قد عوملوا باعتبارهم لاجئين ذلك أن فرارهم جاء نتيجة لقيام الحكومه الاثيوبيه بتوطين غرباء فى اراضيهم سعيا لاجهاض نشاط رجال العصابات وهو مأأسفر عن تجويعهم .
ويتبادر الى الذهن السؤال التالى : لماذا اختيار الدول الخمس المذكورة لتنصب عليها الدراسه ؟

ان ذلك يرجع لعدة اعتبارات نذكر منها :

١- أن الصراع المسلح داخل هذه الدول مازال قائما ويدفع باللاجئين الى الدول المجاوره ولاتبدو فى الافق أيه بادرة لنهاية سلميه لهذا الصراع .

٢- أن هناك دولتين من بين الدول الخمس (الصومال - ليبريا) قد انهارتا كلية ، واختفت فيهما أيه مظاهر لوجود سلطه مركزيه ، وهو الامر الذى أسفر عن انتشار الصراع من جهة وتعدد أطرافه من جهة أخرى بشكل سمح باطالة أمده واستمرار ظاهره اللجوء .

٣- أن هناك دولتين من الدول الخمس (رواندا وليبريا) يشكل اللاجئون فيهما نسبة عاليه من حجم السكان ذلك أن نسبة اللاجئين الرونديين تزيد على ربع مجموع السكان (٢،٢٥٥) مليون لاجئ فى حين أن نسبة اللاجئين الليبريين تكاد تعادل ثلث مجموع السكان (٧٩٠ الف لاجئ تقريبا) .

٤- أنه من المفارقات أن تكون هناك دولتان من الدول الخمس (السودان وبوروندى) دولتا منشأ وملجأ فى ذات الوقت . ففى عام ١٩٩٥ وصل عدد اللاجئين السودانيين الى الدول المجاورة ٣٩٦،٨ الف لاجىء فى حين استضافت السودان فى ذات العام ٧٢٧،٢ الف لاجىء من الدول المجاورة ، وفى نفس العام أيضا وصل عدد اللاجئين البورونديين الى الدول المجاورة نحو ٣٨٢،٨ الف لاجىء فى الوقت الذى كانت تستضيف فيه ٣٠٠،٢ الف لاجىء من الدول المجاورة .

٥- أنه اذا كان عدد اللاجئين على مستوى العالم ككل قد بلغ عام ١٩٩٥ نحو ١٤،٤٨٨ مليون لاجىء ، فان نصيب افريقيا فى ذات العام قد بلغ نحو ٦،٧٥٣ مليون لاجىء أى مايوازى نصف عدد اللاجئين فى العالم . فى ذات الوقت فان نصيب الدول الخمس المذكورة من اللاجئين يبلغ نحو ٤،٥ مليون نسمه،وثلث عدد اللاجئين فى العالم أى نحو ثلثى عدد اللاجئين فى أفريقيا .

٦- والامر الاهم من كل ماتقدم أن الصراع فى دولة ومايؤدى اليه من تدفق اللاجئين الى الدول المجاورة ، كثيرا ماينتقل " وبمنطق العدوى " الى الدول المجاورة وذلك نتيجة للتداخل الاثنى عبر الحدود . السودان واثيوبيا
وأوغندا واريتريا كمثال ورواندا وبروندى كمثال ثان ، والصومال واثيوبيا كمثال ثالث ، وليبريا وسيراليون كمثال رابع... إلخ وهو الأمر الذى يؤدى إلى موجات متتابعة من اللجوء الجماعى فى إتجاهات متعاكسة ومتبادلة فى كثير من الأحيان .

٧- ورغم ضخامة هذا العدد من اللاجئين على مستوى القارة الأفريقية وعلى مستوى الدول الخمس المذكورة .
فإنة يلاحظ أن الدول الأفريقية المجاورة لدول المنشأ هى وحدها التى تتحمل معظم العبء الناجم عن إستضافة اللاجئين وما يحملة ذلك فى طياتة من مشكلات متعددة. ذلك أن الدول الاوربيه لاتستقبل اللاجئين الافريقيين الافيما ندر ، وهذا ما يجعل مشكله اللاجئين فى افريقيا تكاد تكون مشكله افريقيه خالصه من حيث المنشأ والملجأ . فعلى جانب دول الملجأ نجد أن هناك قله من الدول الافريقيه تتحمل بعبء استقبال اللاجئين ، هذا رغم قصور امكانياتها الماديه والاداريه وهذه الدول هى : زائير ، فغينيا ، فاثيوبيا، فساحل العاج ، فبوروندى، فكينيا .

..... والجدول التالى يوضح ماسبق وأشرنا اليه

أعداد اللاجئين من والى الدول الخمس المذكورة عام ١٩٩٥

	دول الملجأ	العددبالألف	دول المنشأ	العدد بالألف
السودان	اثيوبيا	٥١،٨	اثيوبيا	١٦٠،٦
	أوغندا	١٨٠	أوغندا	٣،٨
	زائير	١١١،٩	زائير	١،٨
	افريقيا الوسطي	٢٥،٩	تشاد	١٤١،٤
	كينيا	٢٧،٢	اريتريا	٤١٩،٤
	المجموع	٣٦٩،٨		٧٢٧
رواندا	بوروندى	٢٧٨،١	بوروندى	٦،٠٠
	أوغندا	٩٧،٠٠		
	تنزانيا	٦٢٦،٠٠		
	زائيـــر	١،٢٥٢،٨		
	كينيا	٢،٠٠		
	المجموع	٢،٢٥٥،٩		٦،٠٠
بوروندى	زائيـــر	١٨٠،١	زائير	٢١،٩
	تنزانيا	٢٠٢،٧	رواندا	٢٧٨،١
	الاجمالى	٣٨٢،٨		٣٠٠،٠٠
ليبريا	سيراليون	١٥،٩	سيراليون	١٢٠،٠٠
	غينيا	٣٩٨،٣		
	ساحل العاج	٣٥٩،٤		
	غانا	١٥،٩		
	نيجريا	٤،١		
	نيجريا	٤،١		
	المجموع	٧٩٣،٦		١٢٠،٠٠
الصومال	اثيوبيا	٢٦٩،٧		
	أوغندا	٢،٣		
	تنزانيا	٣،٠		
	جيبوتي	٢٠،٤		
	كينيا	٢٠٦،٣		
	مصر	٦،١		
	سوريا	١،٩		
	الكويت	٢،٠		
	اليمن	١٠،٠٠		
	الاجمالى	٥٢١،٧		
الاجمالى		٤،٣٥٠،٧		١،١٥٣،٠

البيانات الواردة في الجدول منتقاه من الجداول الوارده في مفوضية الامم المتحدة لشئون اللاجئين : حالة اللاجئين في العالم ١٩٩٥ - بحثا عن حلول ، من ص ٢٤٨ - ٢٥٢ .

... وعلى أية حال فان كافة الارقام المتعلقة باعداد اللاجئين يجب أن تعامل بحذر ذلك لان هذه الاعداد تقديريه . ويصعب الوصل الى الرقم الدقيق لها ومرجع ذلك عدة عوامل نذكر فيهـــا :

١- أن دولة المنشأ لايوجد لديها احصاءات دقيقــه ، ذلك أنها تكـون فـي حالـه عـدم استقرار يصعب معه احصاء أعداد اللاجئين منها ، أو انها تكون في حالة انهيار بشكل لاتوجد فيه سلطه مركزيه يمكن ان تتولى هذه العمليه ولو تقديريا .

٢- أن دولة الملجأ غالبا مالاتسمح لها الظروف باجراء احصاء دقيق للاجئين فيها خاصة التدفقات الجماعيه عبر الحدود ، ثم ان عمال مفوضية الامم المتحدة لشئون اللاجئين يكونون منشغلين في ظل هذه الاوضاع بتقديم العون وليس باجراء احصاء.

٣- ان دولة الملجأ غالبا ماتضخم من اعداد اللاجئين لديها رغبة في الحصول على المزيد من الدعم من وكالات الغوث والاعانه الدوليه .

٤- وطالما أن اعداد اللاجئين غير موثقه فانها تظل خارج التعداد السكاني الوطني ، ذلك أن الحكومات تختلف في اسس احصاء الغرباء ، فأحيانا يصنف اللاجئون باعتبارهم أجانب أو غير مواطنين ، وأحيانا يصنف أبناء اللاجئين الذين ولدوا على أرض دولة الملجأ كمواطنين أو يصنفوا كلاجئين .

٥- وبالاضافه الى ماتقدم فان اعداد اللاجئين في تغير مستمر بالزيادة او النقصان فهو قد تزداد بسبب استمرار تدفق تيارات اللجوء او بسبب تزايد معدلات المواليد بين صفوف اللاجئين ، وهي قد تنقص نتيجة لتفشي الوباء بينهم ، أو أعمال العنف ضدهم أو نتيجة لعودة البعض منهم الى ديارهم ، او لجوئهم الى بلد ثالث .

ثانيا : أسباب ظاهرة اللجوء

لقد ذهب عدد الاكاديميين والمسئولين الى رد كل الصراعات العنيفه في العالم الثالث ومنها افريقيا الى مجموعه من العوامل المتشابكة ذات الطبيعه الداخليه مثل : ارتفاع معدل النمو السكاني ، نقص الارض ، الزيادة السريعه في عدد الشباب الوافد الى سوق العمل ، تدهور البيئة نتيجة التصحر ، وتعرية التربه , والتلوث ، عدم العدالة في توزيع الدخول ، واختلال التوازن بين الدول الناميه والدول المتقدمه .. الخ .

وبحاول هذا الفريق الاستدلال على وجهة نظر هذه بالعودة الى التقارير السنويه لبرنامج الامم المتحدة للتنميه ، وبموجبها يتم تصنيف دول العالم (١٣٠ دولة فقط) ارتكانا الى معايير التنميه مثل : توقعات الحياه ،ـ مستوى ونسبة التعليم ، استهلاك الطاقة ٠٠٠٠ الخ ٠

وقد توصل هؤلاء الى أن هناك ٣٠ دولة من بين ١٣٠ دولة تعد من الدول المفرزة للاجئين بكثافة فى الثمانينات والتسعينيات ، وان من بين هذه الدول الثلاثين تقع ٢٦ دولة تحت خط الفقر من بينها ١٣ دولة افريقيه (السودان ، الصومال ، رواندا ، بوروندى ، ليبريا ، اثيوبيا ، موريتانيا ، تشاد ، مالى ، موزمبيق ، أنجولا ، سيراليون ، زائير ،السنغال) ٠٠٠٠ ولعله يبين مما تقدم ان الدول الخمس التى تعرض لها هذه الدراسه تقع بين دول العالم الاكثر فقرا من جهة ، وأنها من بين الدول الاكثر دعما للاجئين من جهة أخرى .

وقد خلص هؤلاء الى القول بأن هناك علاقه طرديه بين ظاهره الفقر وظاهرة الصراع ومايواكبها ويستتبعها من ظاهرة اللجوء ٠٠٠ غير أن عملية الارتباط بين الفقر واللجوء ليست قوية ، ذلك أن المستويات العليا للصراع السياسى داخل المجتمعات انما هى سبب فى فقرها الدائم ٠٠ فالمجاعات – على سبيل المثال انما هى نتيجة وليست سببا للعنف ، ذلك أن الحروب الداخليه تخرب البنيه الاساسيه ، وتدمر الاستثمارات ، وتخرب رأس المال الاجتماعى ، وتؤدى الى تدهور بينى ، ثم ان العديد من الدول ذات الدخول المنخفضه قد تقدمت بخطى سريعة بعد أن تحقق فيها الاستقرار وانخفض مستوى الصراع الداخلى فيها (ماليزيا – تايلاند – اندونيسيا – سنغافورة – كوريا الجنوبيه – البرتغال – فنزويلا) ، وفى المقابل فان بعض الدول التى تقع فى مستوى متقدم فى تقرير الامم المتحدة للتنميه البشرية تعد من الدول الطاردة للاجئين (يوغوسلافيا – ، سريلانكا ، نيكاراجوا) .

وفضلا عن ماتقدم فان العديد من الدول التى خلفت الاتحاد السوفيتى أصبحت مصدرا للاجئين (جورجيا ، أرمينيا ، أذربجان ، طاجيكستان) وهذه الدول فيما عدا الاخيره ليست من بين دول العالم الاكثر فقرا ٠

٠٠٠ ونخلص مماتقدم الى القول بأن العلاقة بين مستوى التنميه والعنف ، يبين عدم العداله فى توزيع الدخل والعنف ، بين أى متغير اقتصادى والعنف الذى يولد ظاهرة اللجوء ، انما هى علاقة معقدة الى حد كبير ، بشكل لايسمح لنا بالقول بأن المستويات المرتفعه من الدخل ، أو تقليل عدم العداله أو تقليص النمو السكانى يمكن أن يغير الظروف السياسيه التى تقود الى اللجوء بل على العكس مماتقدم فان السياسات الراميه الى التحديث ، واعادة توزيع الدخل بين الجماعات والاقاليم داخل الدولة الواحدة ، ان كان لها أن تخفف من مستوى الصراع فى بعض الدول ، الا انها فى المجتمعات التعدديه يمكن أن تؤدى الى مزيد من البطالة ، والاختلال فى التوزيع بين الجماعات والاقاليم بشكل يؤدى الى اشعال الصراع ، وزيادة معدلات اللجوء .

٠٠٠ وفى مواجهة المقولة السابقة ، والتى ترد أسباب ظاهرة اللجوء الى عوامل داخليه ، ظهرت مقولة أخرى تردها الى " عوامل خارجيه ": ومفادها أن انتهاء الحرب الباردة قد أسفر عن تزايد حالات الحروب الاهليه وبالتبعيه زيادة أعداد اللاجئين فى العالم ، ذلك أنه فى فترة الحرب الباردة كان بمقدور كل معسكر أن يقدم العون لحلفائه لتحقيق الاستقرار ولو بالقوة

لتحقيق مصالحه ، ثم ان كل معسكر كان قادرا على ضبط سلوك حلفائه بشكل لايسمح لهم بتصعيد الصراع الداخلى الى حد الذى يقود الى مواجهة بين القوى الكبرى أو يقود الى عمليات لجوء كبرى وما ان انتهت الحرب الباردة وانهار الاتحاد السوفيتى لم تعد هناك حاجة الى مساندة الحلفاء فى دول العالم الثالث فوجدت الانظمه التسلطيه نفسها دون سند دولى من جهة ، ودون ضابط يضبط ايقاع سلوكها من جهة أخرى فغالت فى استخدام القمع ضد المعارضة افرادا او جماعات ، وفى المقابل فان حركات المعارضه بات بامكانها الحصول على السلاح بسهولة من السوق العالمى بتمويل من مبيعات المخدرات ، أو باعانات من أبنائها المهاجرين للخارج ، أو بعون من الدول المجاورة بشكل أدى الى تكثيف الصراعات الداخليه ودفعها لموجات متتاليه من اللاجئين .

غير أن هذه المقولة على وجاهتها لاتفسر الصراع ولا اللجوء ذلك أن الحروب الاهليه وجدت أثناء الحرب الباردة كما وجدت بعدها ، وان كانت قد ازدادت حدة وضراوة فى الفترة الاخيرة فان ذلك يعد مؤشرا على أن العوامل الدوليه هى عوامل مساعدة فقط فى كبت الصراع الداخلى ، أو تأجيجه ، وليست عوامل يمكن الاستناد اليها فى تفسير ظاهرة الحرب الاهليه وبالتبعيه ظاهرة اللجوء .

واذا كانت المقولتان السابقتان لاتنهضان فى تقديرنا أساسا لتفسير ظاهرة العنف وبالتبعيه ظاهرة اللجوء ، واذا كان يمكن اعتبار كل الاسباب الانفة الذكر عوامل مساعدة فى تأجيج الصراع وليست عوامل أساسية أو أصيلة ، فلم يعد هناك من مفر غير اعادة البحث والتفتيش عن المصدر الاصيل والحاكم لمثل هذه الصراعات .

... ويمكن القول وبايجاز أنه يمكن رد ظاهرة العنف وبالتبعية ظاهرة اللجوء الى أزمة الاندماج الوطنى التى تعيشها الدول الافريقيه منذ الاستقلال ، والتى جعلت من الصعوبة بمكان على النظم الحاكمة بناء الدولة فيها ناهيكم عن " بناء الامة " .

فعلى الرغم من شيوع ظاهرة التعددية فى معظم مجتمعات دول العالم (٢٠ دولة فقط يمكن اعتبار مجتمعاتها مجتمعات احادية نسبيا) ، الا أن مشكلة التعدديه فى المجتمعات الافريقيه على درجة كبيرةمن التعقيد ، ذلك أنه رغم الخفة السكانيه النسبيه لمعظم الدول الافريقيه ثلثيى الدول الافريقيه جنوب الصحراء لايزيد عدد السكان لكل منها على خمسه ملايين نسمه الا أن بعضها يضم داخل حدوده ما يزيد على مائة جماعة اثنيه: السودان نحو ٥٩٧ جماعة ،نيجيريا نحو ٤٥٠ جماعة ،وإثيوبيا نحو٩٠ جماعة ... الخ . ثم أنة يقدر أن نصف عدد اللغات فى العالم هى لغات أفريقية . وقد ألقى ذلك بكاهلة على الدول ألافريقية الحديثة التى فرض عليها هذا الواقع ضرورة العمل على تعزيز الشعور بالولاء الوطنى وتجسيد مفهوم المواطنة بين الأغلبية العظمى من جماعاتها الإثنية ،والتى تختلف لغاتها، وثقافاتها ودياناتها، ومؤسساتها الأجتماعية والسياسية، وقيمها اختلافا بينا ،وذلك بغية تحقيق الأسقرار فى الجسد السياسى .

غير أن الكثير من أن أنظمة الحكم الأفريقية قد عجزت عن التعامل مع هذة المشكلة إما لفساد هذة الأنظمة وتحيزاتها لجماعة إثنية على حساب غيرها مما اضعف قدرتها التوزيعية على الوفاء ولو بالحد الأدنى من مطالب مختلف الجماعات الإثنية ،وإما لاتساع مساحة أقاليم الدول الأفريقية ،وسيادة الطابع الصحراوى أوالغابى عليها وهو ماقعد نظم الحكم فيها عن تحقيق السيطرة عل كامل الإقليم ولو كرها وذلك لتخلف طرق ووسائل النقل فيها ،وإما نتيجة لتداخل الجماعات الإثنية عبر حدود الدول المجاورة بشكل حال دون إمكانية

تحقيق السيطرة على كامل الموطنين ،وإما نتيجة لتدخلات قوى إقليمية ودولية رأت من مصلحتها ضرورة تفويض الاستقرار فى هذة الدولة او تلك لاعبة على اوتار الآختلافات الإثنية، وتعرض هذة الجماعة او تلك للاضطهاد على يد الجماعة الحاكمة .
إزاء هذا وذاك بات من الصعوبة بمكان على نظم الحكم الآفريقية ادارة هذة الآزمة سلميا فى ظل هذا التعدد الآثنى ومايحملة فىطياتة من تشتت فى الولاءات الفرعية التى تعلو -إن لم تكن تجب- الولاء الوطنى.
ولقد حاولت بعض نظم الحكم الأفريقية إدارة هذة الأزمة بالآخذ بواحد أو أكثر من الأساليب الثلاثة التالية:

الآول: أسلوب الأستبعاد او الفصل :وهو الأسلوب الذى طبقة اننظام العنصرى فى جنوب افريقية نفصل الجماعات الأفريقية عن الجماعة البيضاء فى إطار البانتوستانات تحت دعوى استحالة التعايش .وقد فشل هذا الأسلوب فشلا ذريعا
الثانى: أسلوب الاندماج الطائفى الإكراهى والذى يقوم على استيعاب كافة الجماعات الإثنية الأخرى فى إطار من ثقافة ولغة ودين . الجماعة الحاكمة وقد طبق هذا الأسلوب فى إثيوبيا (الأمهرة) كما طبق فى السودان فى مواجهة الجنوبين . ولكنة فشل هو الأخر فى تحقيق الأستقرار .
الثالث :أسلوب الأندماج الوظيفى :وهو يبدأ من تقاسم السلطة والثورة بين الجماعات المختلفة داخل الدولة الواحدة ،إلى إعطاء الحكم الذاتى للأقاليم والجماعات المختلفة ،إلى الأخذ بفيدرالية الدولة ،إلى منح حق تقرير المصير وهذا الأسلوب لم يطبق فى أفريقيا إلانادرا، وحتى فى الحالات التى طبق فيها تقاسم السلطة (جنوب أفريقيا) والحكم الذاتى (السودان)والفيدرالية (نيجيريا والكاميرون وتنزانيا) . فإنة فشل فى تحقيق غاياتة مما يفصح عن أن اللجوء إلية كان عمليةً تكتيكية مرحلة للعودة إسلوب الأندماج الأكراهى الطائفى مرة أخرى .غير أن تجربة موريشيوس تعطى مثالا حيا على أن هناك إمكانية للتعامل مع الأختلافات الإثنية واستيعابها فى الهياكل الأجتماعية والسياسية من خلال نظام إنتخابى يسمح بتمثيل مختلف الجماعات ،ونظام اقتصادى يسمح بتحقيق قدر من عدالة التوزيع ومن خلال سياسة ثقافية داعمة لمختلف اللغات والعقائد .وقد ولد هذا وذاك شعورا بالوحدة فى إطار التنوع .

إن ازمة الأندماج الوطنى فى أفريقيا على النحو الذى حددناة . والتعامل معها بالشكل الذى تم تحليلة ، قد أسفرت عن حروب أهلية متعددة داخل المجتمعات الأفريقية تسببت فى نشوء أزمة اللاجئين وفى تفاقمها ، مع إمكانيات استمرارها طالما بقيت المشكلة الرئيسية – الاندماج الوطنى – دون حل سلمى مقبول يكفل تحقيق الحد الأدنى من مطالب مختلف الجماعات الإثنية، وبالشكل الذى يسمح بتعميق الولاء الوطنى وإعلائه على ماعداه من ولاءات .

وليس أدل على قولنا السابق أن نحو نصف دول العالم قد جرب مؤخرا صراعا داخليا إثنيا، ثمن بين ٨٢ صراعا مسلحا وقعت فى الفترة من ٨٩-١٩٢٢ فإن ٧٩ منها كان صراعا داخليا .

تصنيف الصراعات المنتجة لعملية اللجوء

يمثل الهدف الأساسى من تصنيف الصراعات المنتجة للآجنين الى تحديد الصراعات الأكثر إنتاجا للاجنين ، كيما يكون لها الأولوية فى المواجهة بغية تقليل تدفقات اللاجنين ، وما تطرحه هذه التدفقات من مشكلات .
ويمكن القول إجمالا أن هناك أربعة أنواع من هذه الصراعات : (١٠)

أولا : الحروب الدولية :

وهى تضم فى إطارها الحروب بين الدول المتجاورة بالإضافة الى حروب تصفية الاستعمار .
ومن أمثلة الحالة الأولى :

الحرب الصومالية – الإثيوبية عامى ٧٧ ،١٩٧٨ :(١١) ففى بداية الحرب تمكنت القوات الصومالية من اجتياح إقليم الصومال الغربى والتى مافتئت الصومال تطالب به باعتباره جزءا من الصومال الكبير ، لكن سرعان ما استردت القوات الإثيوبية زمام الموقف ، بعون سوفيتى، وتمكنت من استعادة الإقليم عام ١٩٧٨ وقد أدى ذلك الى فرار الألوف من أبناء الإقليم الى الصومال كلاجئين . ورغم ماقد يبدو من عدم وضوح العامل الإثنى فى مثل هذه الحرب ، إلا أنه كان للعامل الإثنى دور فى تأجيجها على اعتبار أن الشعب الصومالى يمتد عبر الحدود الدولية بين الدولتين ، وأن القطاع الذى يسكن منه فى الجانب الإثيوبى كانت تنتابه رغبة حقيقية فى الانضمام إلى دولة الصومال .

الإجتياح التنزانى لأوغندا عام ١٩٧٩ (١٢): ذلك أن عيدى أمين إتجه فى نهاية حكمه للاعتماد على أبناء جماعته الإثنية الكاكوا وراح يفضلهم سياسيا وإقتصاديا ، وفى ذات الوقت فإنه مارس الأضطهاد والقمع ضد بقية الجماعات الأوغندية وبخاصة لانجو وأشولى ، وبوجندا، مما اضطر أبناء هذه الجماعات للفرار كلاجئين الى تنزانيا حيث شكلوا حركات معارضة ساندتها تنزانيا بقواتها عام ١٩٧٩ ، وهو الأمر الذى أسفر عن سقوط نظام عيدى أمين ، وفرار العديد من الأوغنديين كلاجئين الى الدول المجاورة .
ومن أمثلة الحالة الثانية :
حروب التحرير فى المستعمرات البرتغالية سابقا (أنجولا ، وموزمبيق ، وغينيا بيساو وجزر الرأس الأخضر) وزيمبابوى ، وناميبيا وجنوب أفريقيا وإريتريا . ذلك أن هذه الحروب قد أدت إلى فرار ألوف اللاجنين الى الدول المجاورة بحثا عن ملاذ آمن .

ورغم مايبدو من عدم وضوح البعد الإثنى فى حروب التحرير إلا أن ماتجدر الإشارة إليه هو أن غالبية حركات التحرير الأفريقية قد رفعت رايات إثنية لمواجهة تسلط الرجل الأبيض ، ثم أنه وفى غمار عملية الكفاح المسلح فإن حركات التحرير فى الإقليم الواحد قدانقسمت على بعضها البعض مرتكنة على أساس اثنى ومحتكمة الى السلاح لتصفية خلافاتها ، وقد أسفر هذا وذلك عن وقوع عدد من الضحايا يفوق عدد ماقدم فى مواجهة المستعمر ، كما أدى ذلك الى

تدفق موجات اللاجئين عبر الحدود ونذكر في هذا السياق الاقتتال بين فصائل حركات التحرير الاريترية في السبعينات والثمانينات ، والاقتتال بين فريليمو ورينامو في موزمبيق ، والاقتتال بين مبلا ويونيتا في أنجولا .

على أن الحروب الدولية بنوعيها ، على نحو ماذكرنا سابقا ، قد توارى دورها كصراعات منتجة للاجئين بسبب ندرة الحروب بين الدول الأفريقية من جهة ، وبسبب تصفية الاستعمار في مختلف أرجاء القارة الأفريقية من جهة أخرى .

ثانيا النظم التسلطية :

وقد يبدو هذا النوع من الصراعات بعيدا عن ظاهرة العنف الإثنى ، غير أنه يلاحظ أن النظم التسلطية في القارة الأفريقية غالبا ماتعتمد في حكمها على جماعة إثنية تستحوذ على السلطة والثروة ، وهو الأمر الذي يثير حفيظة الجماعات الإثنية الأخرى ، التي تدفع دفعا إلى مقاومة النظام وقاعدته الإثنية فيواجهها النظام بالبطش وبكافة أشكال القمع على نحو يضطرها إلى الفرار إلى المنفى كلاجئين ، حيث تعيد تنظيم صفوفها في إطار حركات معارضة مسلحة سرعان ماتتمكن من تدشين الكفاح المسلح ضد النظام الحكام .

والأمثلة على ذلك - في الحالات محل الدراسة - واضحة للعيان .
ففي الصومال (١٢) - وفي أعقاب الهزيمة على يد القوات الإثيوبية المدعومة من موسكو عام ١٩٧٨ انتشرت حالة عدم الاستقرار في البلاد ، وبدأ نظام سياد برى يتوجس خيفة من تصاعد عمليات المعارضة لحكمه من جانب أبناء الجماعات القبلية الأخرى فاتجه إلى الاعتماد على أبناء قبيلته (الأوجادين /الماريحان) كقاعدة لنظام حكمه وبدأ في اضطهاد المعارضة ، وحظر التجمعات ، وتكميم الصحافة .. الخ . ووصل في اضطهاده إلى مداه حين شن حملات عسكرية ضد أبناء القبائل الأخرى مستخدما القوات الجوية التي دمرت العديد من مدن الشمال وهو الأمر الذي أدى الى تدفق ألوف اللاجئين الصوماليين عبر الحدود .

وفي السودان (١٤)- فإن نميرى اتجه هو الآخر وفي نهاية فترة حكمه إلى استخدام أساليب القمع وتكبيل الحريات في مواجهة المعارضة المتنامية لحكمه ، رافعا رايات إسلامية ، وهو الأمر الذي أدى إلى فرار العديد من فصائل المعارضة إلى المنفى كلاجيئين ، كما أدى الى إثارة مخاوف الجنوبيين مما اعتبروه نكوصا على اتفاق أديس ابابا ، فتفجرت الحرب في الجنوب مرة أخرى وقذفت بألوف اللاجئين إلى خارج السودان .

وفي رواندا (١٥) : فإن اعتلاء الهوتو للسلطة منذ استقلالها عام ١٩٦٢ ، قد أسفر عن ممارسات لنظم الحكم المتتالية اتسمت بالسعى الدءوب الى ابادة جماعة التوتسى (١٥٪ من السكان) والتي كانت تمسك بزمام السلطة في البلاد تاريخيا ، وتستحوذ على الثروة الاقتصادية فيها ، وهو الأمر الذي اضطر من نجا من التوتسى الى الفرار خارج البلاد كلاجئين .

وفي بوروندى (١٦) : فإن الأوضاع كانت تأخذ مسارا معاكسا لما يحدث في رواندا فقد ظل التوتسى (١٤٪ من السكان) يسيطرون على مقاليد السلطة والثروة في البلاد منذ استقلال

بوروندى عام ١٩٦٢ ، غير أن ذلك لم يكن ليصادف هوى لدى الهوتو الذين يشكلون غالبية السكان (٨٦٪) وراحت نفوسهم ترنو للأخذ بتجربة أقرانهم فى رواندا ، وهو ما جعل التوتسى يتوجسون منهم خيفة ، فلجأت معظم أنظمة الحكم الى كبت الحريات ، وإلى التنكيل بالهوتو على نحو دفعهم إلى المواجهة ، ولكن إزاء عجزهم عن مواجهة آلة الدولة من جيش وبوليس ، فإنهم لجنوا الى أعمال القتل والابادة فى جماعة التوتسى ، التى جاء ردها أكثر عنفا ، فأضطر مئات الألوف من الهوتو إلى الفرار خارج البلاد كلاجئين (أكثر من ٢ مليون) .

وفى ليبريا (١٧) : فإن سيطرة الأفرو – أمريكانز على السلطة فيها منذ إنشاء الدولة عام ١٨٤٧ ، واستحواذهم على ثروة البلاد تبعا لذلك ، واضطهادهم للجماعات الأفريقية المحلية ، قد أدى إلى إثارة قلاقل داخلية أسفرت عن الإطاحة بنظام حكم ويليام تولبرت فى انقلاب عسكرى وتولى صمويل دو السلطة فى البلاد عام ١٩٨٠ ، وسرعان مابدأ النظام الجديد يمارس عمليات القمع والتنكيل بالمعارضة ، وخاصة بعد الانقلاب الفاشل عام ١٩٨٥ ، ووصل الأمر إلى قيام القوات المسلحة الليبيرية ، والمشكلة أساسا من جماعة كران – التى ينتمى إليها اليهادو – ومن جماعة الماندينجو ، بإعدام ألوف المدنيين من أبناء جماعتى جيو ومانو ، وهو الأمر الذى أدى إلى اشتعال الحرب الأهلية فى ليبيريا منذ عام ١٩٨٩ ، وفرار مئات الألوف من الليبيريين كلاجئين خارج البلاد .

ورغم ما قد يبدو من وضوح البعد الإثنى فى الصراع ، وسيطرة ظاهرة الحرب الأهلية على الحالات محل الدراسة ، إلا أنه يمكن القول بأن ممارسات نظم الحكم التسلطية كانت العامل المباشر فى تفجير هذه الصراعات وإن لم تكن العامل الأصيل فيها .

وعلى أية حال فإن عملية التحول الديمقراطى التى أخذت تسرى فى القارة منذ أوائل التسعينات من شأنها أن تحجم من عدد النظم التسلطية ، ومن قدرتها على كبت وتكبيل المعارضة ، على نحو يمكن أن يؤدى إلى توارى ممارسات النظم التسلطية كعامل من العوامل الدافعة للجوء.

ثالثا : الصراعات الإثنية

وهى التى تنشب بين الجماعات المشكلة لشعب الدولة ، والمختلفة فيما بينها على اساس لغوى ، أو عرقى ، أو قبلى ، أو دينى ، أو بين بعض هذه الجماعات وبين الحكومة المركزية .

وبنفس القدر الذى يمكن أن يشترك فيه أبناء الجماعات المختلفة فى مثل هذه الصراعات فإنهم قد يتعرضون لمخاطر تهدد حياتهم بسبب انتمائهم لجماعة لغوية ، أو عرقية ، أو قبلية ، أو دينية حتى ولو لم يشتركوا فى عملية الصراع .

والصراعات الإثنية التى تنتج ظاهرة اللجوء على شكلين :
الشكل الأول : عندما تُكون الجماعة الإثنية مرتكز على اقليم بعينه ومتورطة فى حرب انفصالية مع السلطة المركزية (جنوب السودان – شمال الصومال) .

أما الشكل الثانى : فيظهر عندما تكون الجماعة الإثنية غير مرتبطة بإقليم معين ، ولكنها متداخلة سكانيا مع غيرها من الجماعات ، وتتعرض لاضطهاد من قبل السلطة المركزية باعتبارها كذلك ، أو تدخل فى صراع مع جماعة إثنية أخرى فى المجتمع (رواندا - بوروندى - ليبيريا) .

والصراعات الإثنية بشكليها هى أشد أنواع الصراعات إفرازا للاجئين ولعل تناول هذه الصراعات - فى الحالات الخمس محل الدراسة - بإيجاز يمكن أن يزيد الصورة إيضاحا :

١- الصرعات الإثنية الإقليمية الانفصالية : ومثالها هنا حالة السودان ، وحالة الصومال .

ففى السودان :(١٨) تجاهلت النخبة الحاكمة "الشمالية ، العربية ، المسلمة " من وجهة نظر الجنوبيين ، مصالح الجنوبيين ومطالبهم أثناء الفترة الانتقالية قبل الاستقلال فلم يتم دعوتهم للمشاركة فى المفاوضات التى قادت للاستقلال ، وتم تجاهل مصالحهم فى إطار عملية "السودنة" حيث تم تفضيل الشماليين عليهم فى المناصب الشاغرة عشية الاستقلال ، ورغم مطالبتهم بضرورة الأخذ بالشكل الفيدرالى للدولة ، إلا أنه تم تجاهل ذلك عقب الاستقلال مباشرة ، فما كان منهم إلا الاحتكام إلى السلاح منذ عام ١٩٥٥ وحتى عام ١٩٧٢ والعودة إليه مرة أخرى منذ عام ١٩٨٣ وحتى الآن . ولقد واجهت أنظمة الحكم المتعاقبة فى السودان هذا التمرد فى الجنوب باستخدام أشد أشكال البطش والتنكيل والقمع رغبة منها فى تحقيق اندماج إكراهى طائفى من خلال تعريب وأسلمة الجنوب "الزنجى ، غير المسلم " ، وقد تصاعدت أعمال التنكيل والبطش منذ تولى عمر البشير الحكم فى السودان عام ١٩٨٩ تحت راية " الجبهة القومية الاسلامية" . وقد دفع ذلك بألوف السودانيين إلى الهرب كلاجئين إلى الدول المجاورة ، إما بحكم معارضتهم للتوجهات الأيديولوجية للنظام وخوفهم من بطشه . وإما بحكم مقاومتهم لممارساته وخوفهم على حياتهم من جراء الحرب المستعمرة فى الجنوب . وهنا يلاحظ أن الفترة الوحيدة التى لم تفرز فيها السودان عددا يعتد به من اللاجئين هى الفترة الممتدة من ٧٢ - ١٩٨٣ عندما منح الحكم الذاتى الإقليمى للجنوب ، حيث اعترف بهويته فى إطار السودان الموحد ، واعترف له بحق استخدام مايشاء من لغات ، واعترف بالعقائد التى يعتنقها أبناؤه ، وحينما تسلم أبناؤه زمام الحكم فيه تحت مظلة السلطة المركزية، وخلال هذه الفترة عاد اللاجئون إلى ديارهم طوعا ، غير أن نكوص نظام نميرى على عقبيه ، وتخليه عن الالتزامات الواردة فى اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ ، وسعيه لتقسيم الجنوب الى ثلاث مديريات ، ورفعه الراية الاسلامية ، واتجاهه للوحدة مع مصر فى اطار عملية التكامل المصرى - السودانى . كل هذا وغيره أشعل الحرب من جديد فى جنوب السودان ، ودفع بالجنوبيين الى رفع شعارات حق تقرير المصير والاستقلال .

وفى الصومال (١٩) : فقد استقلت الصومال عام ١٩٦٠ بانضمام الشمال (الصومال البريطانى) الى الجنوب (الصومال الايطالى)،غير أن ممارسات الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال قد أثارت حفيظة الشماليين سواء فى جعل العاصمة فى الجنوب (مقديشيو) وسواء فى استئثار الجنوبيين بالمناصب السياسية الهامة وبالمنافع الاقتصادية وبالمشروعات التنوية مع إهمال الشمال إلى حد كبير.وقد تفاقم الموقف عقب هزيمة الصومال فى أوجادين عام ١٩٧٨ عندما تدفق الألوف من اللاجئين من ابناء اوجادين الى الصومال،وقام النظام بتوطينهم فى الشمال،ومارس معاملة تفضيلية لصالحهم على حساب السكان المحليين سواء فى الوظائف أو فى تملك الأراضى ، وحتى فى الفرص التعليمية والعملية.وقد اتهم النظام بأنه أنشأ

ميليشيات بين اللاجئين قامت بممارسة الإرهاب ضد ابناء قبائل إسحاق على الحدود مع أوجادين لدفعهم للنزوح عن ديارهم ففر الألوف منهم كلاجئين . ولما لم تجد الاتهامات والشكاوى آذانا صاغية لدى النظام ، قام أبناء اسحاق بتشكيل الحركة الوطنية الصومالية فى المنفى بلندن عام ١٩٨١ والتى نقلت مقرها بعد ذلك الى إثيوبيا ، وبدأت فى شن عمليات عسكرية ضد النظام كان أعنفها فى أعوام ١٩٨٤ ، ١٩٨٨ وقد واجهها النظام بعنف واستخدام القوات الجوية فى تدمير المدن ، فقتل الألوف . ولذلك ليس بمستغرب أن تعلن الحركة الوطنية الصومالية - وعقب سقوط سياد برى . استقلال الشمال فى ١٨ مايو ١٩٩١ تحت اسم جمهورية ارض الصومال . وفى ذات الوقت فإن نظام سياد برى لم يبطش بجماعة الاسحاق فحسب وإنما مارس الاضطهاد والقمع ضد كافة أبناء القبائل الأخرى - غير أبناء قبيلته الأوجادين/الماريحان - مما دفع هؤلاء الى الهرب الى المنفى كلاجئين وتشكيل الجبهة الوطنية الصومالية ، والمؤتمر الصومالى الموحد .. الخ ، التى حاربت النظام حتى تهاوى ، وانهارت معه الدولة الصومالية عام ١٩٩٠ مخلفة وراءها ألوف اللاجئين .

٢- الصراعا الإثنية غير الإقليمية : ومثالها حالات رواندا ، وبورندى ، وليبيريا .

رواندا (٢٠) : يتشكل المجتمع الرواندى أساسا من جماعتين اثنتين هما : جماعة الهوتو والتى تشكل الأغلبية (٨٥٪) وجماعة التوتسى والتى تشكل الأقلية (١٥٪) غير أن الجماعة الأخيرة تمكنت تاريخيا ، ولأسباب مختلفة ، من حكم البلاد حتى قبل خضوع رواندا للاستعمار الألمانى عام ١٨٩٤ ، ومع خضوع رواندا للاستعمار الألمانى ، فالانتداب البلجيكى عقب الحرب العالمية الأولى . فالوصاية البلجيكية فى ظل الأمم المتحدة ، فإن النطاق الإقليمى والوظيفى لسيطرة التوتسى قد تعزز من خلال نظام الحكم الاستعمارى غير المباشر . غير أن الادارة البلجيكية لرواندا اضطرت لتغيير أسلوب تعاملها مع الهوتو تحت ضغط من الرأى العام العالمى ، ثم أن الكنيسة الكاثوليكية ، والتى كانت تفضل النخبة التوتسية و تفتح مدارسها لهم ، قد غيرت هى الأخرى سلوكها فى اتجاه فتح ابوابها لأبناء الهوتو تحت دعاوى التمسك بالقيم الديمقراطية والانسانية . وقد قاوم التوتسى أية إجراءات تستهدف تحسين أوضاع الهوتو ، فراحوا يرفعون شعار "الجامعة الافريقية" ويدعمون علاقاتهم مع الصين الشعبية وهو الأمر الذى أقلق الادارة البلجيكية ودفعتها للتخلى عنهم . وقد جاءت نقطة التحول فى تعميق الوعى الإثنى لدى الجماعتين عقب زيارة بعثة الأمم المتحدة لرواندا عام ١٩٥٧ فقد أصدر حكام التوتسى " بيان الآراء" طالبوا فيه بالنقل الفورى للسلطة اليهم ، باعتبار كونهم يشكلون نخبة "مؤهلة لإدارة شئون البلاد" . وكرد فعل على ذلك قام ببعض مثقفى الهوتو بإصدار "إعلان باهوتو" ، الذى هاجم صراحة امتيازات التوتسى ، وطالب بحق الهوتو فى حكم البلاد . وسرعان ماشكل التوتسى حزبهم الاتحاد الوطنى الأفريقى الرواندى UNAR فى حين شكل الهوتو عدة احزاب كان اهمها حزب انعتاق الهوتو PARMEHUTU وهكذا أصبح المسرح مهيئا لاندلاع أعمال العنف الإثنية بصورة خطيرة نظرا لتداخل مناطق إقامة الجماعتين معا ، ونظرا لأن هذا الانقسام الإثنى كان انقساما رأسيا بين حاكمين ومحكومين ، وليس انقساما افقيا على الأرض . وقد انطلقت الشرارة الأولى لهذا الصراع من قبل التوتسى عندما قاموا باغتيال احد زعماء حزب انعتاق الهوتو فى نوفمبر ١٩٥٩ ، وهو الأمر الذى ادى الى اشتعال ثورة غاضبة من جانب الهوتو ، أسفرت عن ازاحة التوتسى عن السلطة ، وتدمير ممتلكاتهم والسيطرة على ماتبقى منها . وقتل نحو عشرة الاف منهم وهروب نحو ١٣٠ ألف آخرين

كلاجئين الى الدول المجاورة . وبطبيعة الحال كان بمقدور الأغلبية من الهوتو أن تفرز فى الانتخابات التى قادت البلاد الى الاستقلال فى الأول من يوليو عام ١٩٦٢ لتضفى بذلك مشروعية على حكمها للبلاد ، ولتخلع ملك التوتسى ، وتعلن الجمهورية .. غير أن التوتسى رفضوا الاعتراف بالهزيمة ، كما رفضوا التسليم بفقدان وضعهم المتميز سياسيا واقتصاديا فشنوا هجوما مسلحا على رواندا فى ديسمبر ١٩٦٣ انطلاقا من أراضى بوروندى ، وهو الأمر الذى أسفر عن مذابح جماعية للتوتسى فقتل مابين ١٠ - ١٤ ألف منهم ، وفر نحو مائتى ألف آخرين كلاجئين خارج البلاد الى أوغندا وبوروندى . وقد أدت اعمال العنف والتى ارتكبتها الأقلية التوتسية الحاكمة فى بوروندى ضد الهوتو عام ١٩٧٢ الى اندلاع موجة جديدة من العنف ضد التوتسى فى رواندا والى حالة من الفوضى فى البلاد أسفرت عن وقوع انقلاب عسكرى فى يوليو ١٩٧٣ أطاح بحكم الرئيس كاييباندا ، وتولى هابياريمانا رئاسة الدولة حيث أعلن عن قيام الجمهورية الثانية ، وعن إنشاء الحزب الوحيد "الحركة الثورية الوطنية " ، غير أنه لم يفعل شيئا ذى بال ليطمئن اللاجئين الروانديين من التوتسى للعودة الطوعية الى بلادهم ، وإزاء ذلك اتجه اللاجئون الروانديون (من التوتسى) فى أوغندا الى التعاون مع يورى موسيفينى حتى أمكنه السيطرة على كمبالا فى يناير ١٩٨٦ . وقاموا بتشكيل الجبهة الوطنية الرواندية بعون أوغندى فى سعى منهم للعودة الى رواندا وإسقاط حكم الهوتو فيها ، وقد شنت الجبهة فى أواخر عام ١٩٩٠ هجوما على رواندا انطلاقا من الأراضى الأوغندية ، وتمكنت من انتزاع الأقاليم المجاورة للحدود الأوغندية غير انها سرعان ما أصيبت بانتكاسة نظرا للمقاومة المستميتة من جانب الهووتو الذين رأوا فى الجبهة مجرد جبهة للتوتسى لاستعادة مافقده التوتسى قبل ذلك . وفضلا عما تقدم فقد كان للعون العسكرى الفرنسى والزائيرى أثره فى تمكين الحكومة من احتواء تقدم الحركة . ورغم ذلك فإن الحرب الأهلية والعنف الإثنى لم يتوقفا وهو ما دفع بالرئيس هابياريمانا الى التخلى عن نظام الحزب الواحد فى يوليو ١٩٩٠ من جهة والى قبول اتفاق أروشا (أغسطس ١٩٩٣) من جهة أخرى ، وقد استغرقت صياغة هذا الاتفاق ثلاث سنوات من المفاوضات والقتال شارك فيها ممثلون عن أوغندا وتنزانيا ، وزائير ، ورواندا ، وبوروندى بالإضافى الى الجبهة الوطنية الرواندية . وقد نص الاتفاق على صيغة لاقتسام السلطة بين الحكومة والجبهة قبل اجراء انتخابات ديمقراطية ، كما نص على دمج قوات الحركة فى الجيش الرواندى ... الخ . غير أن ديناميت الصراع داخل رواندا أجلت تنفيذ الاتفاق حتى اضطر هابياريمانا الى الخضوع للضغوط الدولية والموافقة على التحول الى الديمقراطية وذلك فى اجتماع عقد فى أروشا بتنزانيا فى ٦ ابريل ١٩٩٤ غير أن الطائرة التى كانت تقله فى طريق العودة هو ورئيس بوروندى قد تم اسقاطها . فاندلعت أعمال العنف من جديد فلم تكد تمر ساعات على مقتل هابياريمانا حتى انتشرت المذابح فى البلاد . لتطال كل التوتسى ، ولم يكن يمر شهرين حتى تم ذبح مابين ٥٠٠ - ٨٠٠ الف روانلدى . وتصدر متطرفو الهوتو قيادة هذه المذابح تحت دعوى تصحيح ماعتبروه "اخطاء عام ١٩٥٩" عندما قامت الثورة ، دون ان تستكمل اهدافها فى ابادة التوتسى . وقد تم تشكيل حكومة انتقالية من متطرفى الهوتو مورس تحت لوائها أبشع الوان التنكيل فقتل من قتل وفر الألوف كلاجئين .

وقد استغلت الجبهة الوطنية الرواندية انتشار الفوضى فى البلاد فبدأت هجوما واسعا أسفر فى النهاية عن انتزاعها للعاصمة كيجالى فى أواخر يوليو ١٩٩٤ وسيطرتها على البلاد . وقد أدى هذا التقدم السريع للجبهة الى تدفق اللاجئين من الهوتو الى خارج البلاد ، فوصل عددهم

نحو ٢,٤ مليون لاجىء فروا الى تنزانيا وزائير . وهكذا فإن معادلة إبادة الجنس مازالت مستمرة فى رواندا ، وتدفقات اللاجنين مازالت متتابعة دون أن تكون هناك بارقة أمل لمواجهة هذا الوضع المأساوى فى المستقبل المنظور .

بوروندى (٢١) : لايختلف التطور السياسى لبوروندى قبل الاستقلال عن رواندا كما لا يختلف التكوين الإثنى كذلك عنها ، ذلك أن المجتمع البوروندى يتكون من جماعتين إثنيتين هما : الهوتو وهم الأغلبية ويشكلون ٨٥٪ من السكان والتوتسى وهم الأقلية ويشكلون ١٤٪ من السكان . بيد أن الأقلية التوتسية الحاكمة استطاعت ومن خلال حزبها : الاتحاد التقدمى الوطنى URRONA الفوز فى الانتخابات التى أجرتها الإدارة البلجيكية فى سبتمبر ١٩٦١ تمهيدا لاستقلال بوروندى الذى تحقق عام ١٩٦٢ تحت زعامة توتسية . وقد حاولت النخبة التوتسية الحاكمة تجنب ماحدث فى رواندا ، وذلك من خلال ايجاد منافذ لتمثيل الهوتو فى السلطة ، غير أن اغتيال رئيس الوزاراء (هوتو) بيتر نجندانديوموى NEGENDANDUMWE فى يناير ١٩٦٥ قد أثار حفيظة الهوتو ، ودفعهم الى القيام بمحاولة انقلابية على التوتسى فى اكتوبر ١٩٦٥ ورغم إحباط هذه المحاولة إلا انها اثارت مخاوف التوتسى بشكل دفعهم الى تهميش وضع الهوتو فى الجيش والحكومة ، بل ودفع بمتطرفى التوتسى الى المقدمة ، وذلك من خلال قيامهم بانقلاب عسكرى فى عام ١٩٦٦ بزعامة ميشيل ميكومبيرو ، وتوالت ردود الأفعال العنيفة من الطرفين حتى وصلت ذروتها عام ١٩٧٢ عندما قام النظام الحاكم فى مايو و يونيو ١٩٧٢ بعملية إبادة جماعية لنخبة الهوتو فى مختلف انحاء البلاد ، وهو الأمر الذى اكد قناعة الهوتو فى بوروندى بصحة موقف اقرانهم فى رواندا عندما قاموا بمذبحة جماعية للتوتسى منذ إثنى عشر عاما خلت . وترتب على ذلك فرار الألوف منهم الى الخارج كلاجنين . وازاء مااعترى النظام من حالة ضعف فى المواجهة وقع انقلاب عسكرى اطاح بحكم الرئيس ميكومبيرو وتولى جان بابتستى باجازا حكم البلاد فىالفترةمن١٩٧٦-١٩٨٧غيران الاخيرعجزعن مواجهة الازمة فى العلاقات الإثنية من جهة ، ثم أنه دخل فى صراع من الكنيسة الكاثوليكية عندما أكد على الطابع العلمانية للدولة من جهة أخرى ، وانتهى الأمر بسقوط باجازا فى انقلاب عسكرى تحت قيادة بيير بويوياعام١٩٨٧ ، وقد حاول بويويا العمل على اعادة اللاجنين من الهوتو ودمجهم فى المجتمع البوروندى ، غير أن هؤلاء كانوا قد شكلوا تنظيمهم فى المنفى والمسمى PALIPEHUTU منذعام ١٩٨٠ وراحوا يقومون بعمليات عسكرية ضد النظام ، وأشاعوا أن بويويا نسخة مكررة من ميكومبيرو ، وشكلوا عصابات أخذت فى اعمال القتل فى التوتسى منذ اغسطس ١٩٨٨ واجهها الجيش بوحشية ، وهو ما أدى الى فرار نحو ٥٠ الف من الهوتو الى رواندا . ورغم استمرار أعمال العنف الإثنى المتبادلة فان بويويا قام بتشكيل حكومة جديدة برئاسة أحد قيادات الهوتو ، واصدر فى فبراير ١٩٩١ " ميثاق الوحدة الوطنية " والذى يدين كافة أشكال التميز ، أو الابعاد بالنسبة لأى قطاع من السكان ، وقد وفق على هذا الميثاق فى استفتاء عام . واستنادا الى ماجاء فى الميثاق صدر فى مارس ١٩٩٢ دستور جديد تبنى التعددية الحزبية . وكرس احترام حقوق الانسان ، وأطلق حرية الصحافة . وقد سمح لجبهة الهوتو الديمقراطية FRODEBU بالعودة من رواندا الى البلاد - وكانت قد تشكلت عام ١٩٨٦ - واعترف بها كحزب رسمى فى يوليو ١٩٩٢ وهكذا فإن الحوار الديمقراطى الوطنى حول الوحدة قد جعل بالامكان احداث تحول سياسى فى مسار الاحداث ، وعلى الرغم مما شاب الحملة الانتخابية الرناسية والبرلمانية

من شعارات تحرض على العداء الإثنى ، إلا أن عملية التحول نحو الديمقراطية قد تمت بنجاح ويسر، وجاءت نتائج الانتخابات التى جرت فى يونيو ١٩٩٣ على النحو التالى : ففى الانتخابات الرئاسية : حصل نداداى مرشح جبهة الهوتوالديمقراطيةعلى٦٤٪من أصوات الناخبين فى حين أن بويويا مرشح الاتحاد التقدمى الوطنى لم يحصل إلا على ٣٠٪ من الأصوات . وفى الانتخابات البرلمانية : حصلت جبهة الهوتو على ٦٥ مقعدا من بين ٨١ مقعدا فى البرلمان . وهكذا تمكن الهوتو لأول مرة من تولى السلطة فى بوروندى ، وهو ماأشعل مخاوف التوتسى . وقد بذل الرئيس الجديد نداداى كل جهوده لتحقيق الوئام الوطنى ، فأدان "الوهن الإثنى " الذى تعانى منه البلاد ، وأدان كل الأيديولوجيات القائمة علىالاستبعاد وشكل حكومة برئاسة أحد قيادات التوتسى ، ومنح العفو العام لمقاتلى PALIPEHUTU وسمح بعودة الرئيس السابق باجازا الى البلاد . وأكد احترامه للجيش . ورغم ذلك فإن متطرفى التوتسى لم يتركوا له الفرصة ، ذلك انهم وبتعاون مع الجيش الذى يسيطرون عليه . قد قاموا فى أكتوبر ١٩٩٣ بعمليات قتل وابادة جماعية للهوتو أسفرت فى النهاية عن اغتيال الرئيس ذاته ، وكبار معاونيه المقربين ، وقد أدى الى رد فعل معاكس من جانب الهوتو سعيا منهم للانتقام فقتل نحو مائة الف بوروندى ، وفر من فر منهم كلاجئين الى رواندا أو ثم الى تنزانيا .
وسعيا لملىء الفراغ فى الساحة السياسية اجتمعت الحكومة والبرلمان ، وتم الاتفاق على تعيين كايريين نتارياميرا رئيسا للدولة فى يناير ١٩٩٤ ، غير أنه قتل هو الآخر مع رئيس رواندا أثناء رحلة العودة من أروشا فى ٦ ابريل ١٩٩٤ فأصبح رئيس الحكومة سلفستر نتباتونجانيا رئيسا شرعيا للدولة ، غير أن مجرد كون الأخير ينتمى الى الهوتو كان دافعا لاستمرار اعمال العنف الإثنى وتزايد عمليات القتل الجماعى فى مختلف انحاء البلاد ، وتدافع موجات اللاجئين عبر الحدود ، وكان من بينهم ليونارد نيانجو وزير الداخلية فى عهد نداداى الذى قام فى يونيو ١٩٩٤ بتشكيل المجلس الوطنى للدفاع عن الديمقراطية بالتحالف مع متطرفى الهوتو ، واخذا يشن هجمات على بوروندى فى ديسمبر ١٩٩٥ ويناير ١٩٩٦ بما فى ذلك العاصمة كيجالى .
وازاء تدهور الأوضاع فى البلاد استولى الجيش على السلطة فى يوليو ١٩٩٦ وقام بتعيين بيير بويويا مرة أخرى كرئيس للبلاد باعتباره من المعتدلين وانه " حاول أن يوحد بوروندى ، ويعزز الديمقراطية فيها " . وكما الحال فى رواندا ، فإن الصراع الإثنى مازال قائما وممتدا ويضرب بجذوره فى المجتمع البوروندى ، وفى اطاره تتم عمليات الابادة الجماعية ، وتدفق الوف اللاجئين الى الدول المجاورة ، دون وضوح سبيل لمواجهة المشكلة فى المستقبل المنظور .

ليبيريا (٢٢): يعد المجتمع الليبيرى مجتمعا تعدديا من الناحية الإثنية حيث يضم بين جنباته العديد من الجماعات منها : الأفرو أمريكيين ، كران ، الماندينجو ، جيو ، مانو ... الخ . كما أن هذه الجماعات متداخلة فى أماكن إقامتها بشكل يجعل من الصعوبة على أى منها التفكير فى الانفصال ، وفى ذات الوقت فإن الصراع الإثنى بين هذه الجماعات المتداخلة يحمل فى طياته خسائر بشرية فادحة . وكما اشرنا سابقا قد نشأت ليبيريا على اكتاف الرقيق المحررين من الولايات المتحدة والذين استوطنوا فيها عام ١٨٢١ ، و أعلنوا جمهوريتهم عام ١٨٤٧ غير ان هؤلاء المستطونين قد احتكروا السلطة والثروة فى البلاد ، وتجاهلوا مصالح الجماعات المحلية التى تشكل غالبية السكان ، وهو الأمر الذى أدى فى النهاية الى وقوع انقلاب عسكرى عام ١٩٨٠ بزعامة صمويل دو اطاح بالحكم المدنى وبسيطرة الأفرو امريكيين ، واعدم أخر

رؤسائهم ويليام تولبرت وآخرين . ولقد كان الهدف الأول المعلن من جانب نظام دو هو ادخال الجماعات الإثنية الوطنية فى الحكم ، والعمل على تمتعها بنصيب من ثروة البلاد ، غير ان النظام سرعان ما اعتاره الفساد ، وبدأ يمارس البطش ضد معارضيه . واثر محاولة انقلابية فاشلةعام١٩٨٥ فإن القوات المسلحة الليبيرية والتى تتشكل أساس من انكران - والى حد ما المانينجو) قامت بإعدام ألوف المدنيين انتقاما وبخاصة من جماعتى جيو ومانو . وهكذا فإنه مع اشعال تشارلز تيلور (افرو امريكى) شرارة الحرب الاهلية فى ديسمبر ١٩٨٩ . انطلاقا من أراضى ساحل العاج . فان هذا الحرب قد اتخذت طابعا اثنيا ممتدا ومتنوعا ، وحتى عندما اعتقل دو فى الاول من سبتمبر ١٩٩٠ وذبح على يد فصيل منشق عن الجبهة القومية الوطنية الليبيرية ، فان الطابع الاثنى لم يتوارى بل انه تصاعد فى شكل تعدد للفصائل التى سعى كل منها الى محاربة الكل ارتكانا الى جماعة اثنية بعينها .

ولعل الاشارة الى هذه الفصائل يؤكد ما ذهبنا اليه .

١- الجبهة القومية الوطنية الليبيرية . بزعامة تشارلز تيلور (افرو امريكيين - جيو - مانو) .

٢- الجبهة القوميةالوطنية الليبيرية المستقلة - بزعامة البرنس جونسون (نفس الجماعات) وقد انهارت هذه الجبهة .

حركة التحرير المتحدة من اجل الديمقراطية فى ليبيريا - وقد شكلت اساسا من جنود القوات المسلحة الليبيرية (كران- ماندينجو) وقدأنشقت هذه الحركة الى فصيلين :

أ-حركة التحرير المتحدتمن اجل الديمقراطية فى ليبيريا - جناح كرومة ، وتتشكل اساسا من الماندينجو ، ومعظمهم من المسلمين .

ب- حركة التحرير المتحدة من اجل الديمقراطية فى ليبيريا - جناح جونسون ، وتشكل اساسا من الكران .

١- مجلس ليبيريا للسلم - ويرأسه جورج بولى ، غير واضح

٢- قوات لوفا الدفاعية - وهى حركة للدفاع عن النفس انشأها السكان غير المسلمين فى مقاطعة لوفا للرد على هجمات جناح كرومه .

ونتيجة لتعدد أطراف الحرب الأهلية ، والارتكاز الى قواعد إثنية فى الصراع انهارت الدولة الليبرية منذ اكثر من خمس سنوات ،وقتل الوف من النيبيريين،وهرب نحوثلث الشعب الليبيرى الى الدول المجاورة كلاجئنين .

غير ان هناك تفسيرا آخرا للحرب الأهلية فى ليبيريا تبناه عدد من الكتاب يذهب الى ان الناس فى ليبيريا تحارب من اجل الحرب، فليس لدى الشباب الليبيرى شىء آخر ، يفعلونه ، والفصائل المختلفة لاتحارب تحت مظلة أيديولوجية ولا فى ظل برنامج سياسى ، إن الكل يحارب الكل للدفاع عن مصالحه (٢٣) .

بيد أن هذا التفسير ينصرف اساسا الى وصف مجريات الحرب ، دون التعمق فى أسبابها ، ولا فى تحليل القاعدة الإثنية لاطرافها على نحو ما بينا سابقا وصحيح ان لوردات الحرب يسيطر كل واحد منهم على مصادر الثروة فى الإقليم الخاضع لسيطرته سواء كانت طبيعية ام زراعية ، وصحيح ان معظمهم يتعامل ويتاجر مع الشركات الأجنبية ، بل ووصل الحد بتشارلز تيلور إلى اتخاذ عاصمة له ، وصك عملة خاصة به ، واعطاء امتيازات من قبله للشركات الأجنبية مقابل دعم مالى . لكن هذا وذاك إنما يستهدف بالدرجة الأولى الى تقوية كل فصيل ، وتدعيم قدراته

على الاستمرار فى الحرب ، وتمكينه بعد ذلك من التمتع بمزايا السلطة والثروة فيما لو حدثت تسوية .

ويبدو أنه لن توجد تسوية للحرب الأهلية فى ليبيريا فى المستقبل القريب المنظور ذلك انه رغم ابرام اتفاق أبوجا للسلام فى أغسطس ١٩٩٥ ، وتشكيل مجلس للدولة يضم فى إطاره ثلاثة من زعماء الفصائل المتجاورة (تيلور ، كرومة ، وبولى) فى فترة انتقالية تنزع فيها اسلحة الفصائل ، وتجرى الانتخابات فى سبتمبر ١٩٩٦ الا ان ذلك لم يتحقق على ارض الواقع ، ولايبدو ان هناك امكانية لتحقيقه على اعتبار ان نزع السلاح من شانه ان يفقد كل فصيل قدرته على السيطرة على موارد الثروة المتوافرة لديه ، ويضعفه فى اية صراعات مقبلة، وليس أدل على ذلك من اندلاع القتال بين قوات جونسون وقوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (ايكوماج) عندما حاولت الأخيرة نزع سلاح قواته فى يناير ١٩٩٦ .

رابعا الصراعات الأهلية غير الإثنية :

وهى تنشب على اساس طبقى ، اقليمى ، أو ايديولوجى ، أو بغية الاستيلاء على السلطة من جانب العسكريين اوالسياسيين ، ويمكن للصراعات الإثنية ان تنفجر على اساس هذه الاختلافات ، ولكن طالما أن الأشخاص لايتعرضون الاعتداء ولا يجبرون على الفرار بحكم انتمائهم لجماعة اثنية محددة ، فان الصراع هنا يعد صراعا غير اثنى .

وفى بعض الحروب الاهلية غير الاثنية فان الصراع المسلح قد ينشب بين الحكومة المركزية ومعارضيها ، وفى البعض الاخر فان السلطة المركزية تختفى .

فى الحالة الأولى - فإن الحكومة تتورط فى حرب مع مواطنيها ، ومثالنا على ذلك سياد برى فى أواخر حكمه ، وصمويل دو عقب المحاولة الانتقالية عام ١٩٨٥ .
وفى الحالة الثانية : لايوجد لدى الحكومة القدرة على حماية مواطنيها ، أو تنهار الدولة بكاملها ، حالة الصومال وليبيريا خير شاهد على ذلك .

مما سبق يلاحظ ان هناك تداخلا بين الانواع الاربعة السابقة من الصراعات ، وان بعضها قد يتحول ليأخذ شكلا غير الشكل الذى بدأ به ولكن الأمر المهم هنا فى هذا السياق ان عامل الاختلاف الإثنى وما يطرحه من أزمة الاندماج الوطنى يظل ماثلا وواضحا فى الأنواع الأربعة المذكورة من الصراعات ، وفى حالات الدول الخمس محل الدراسة بشكل أو بآخر ويكاد يشكل العامل الأساسى فى الصراعات ن و ماتفرزه من حالات اللجوء .

آثار مشكلة اللجوء ووسائل المواجهة

أولا : آثار مشكلة اللجوء :

كما رأينا فإن مشكلة اللجوء تنشأ ابتداء فى دولة المنشأ ، نتيجة لصراعات إثنية فيها بدرجة أساسية ، ومن ثم فإن دولة المنشأ تتحمل الجانب الأكبر من آثار هذه المشكلة ، ذلك أن الصراع فضلا عما يخلفه من قتلى ولاجئين فإنه يؤدى الى آثار سياسية عميقة داخل مجتمعات هذه الدول حيث يتم تسييس الإثنية و مؤسستها فى تنظيمات سياسية تقعد الجسد السياسى عن أداء مهامه الوطنية من جهة ، (حالات السودان – ورواندا – وبروندى) بل أن هذا الصراع قد يسفر عن انهيار الحكومة واختفاء الدولة بشكل يعقد من الصراع ويعرقل مسارات تسويته من جهة ثانية (حالة الصومال وليبريا) .

ولا يقتصر الأمر على مايفرزه الصراع من آثار سياسية ، ولكنه يتعدى ذلك ليطرح آثار اجتماعية خطيرة على بلد المنشأ نتيجة لتعميق المرارات الاجتماعية فى اطار الصراع بشكل يدفع الى استدامته ، ونتيجة للتفكك الاجتماعى الذى يضرب بعنف البناء الاجتماعى ، فيخل بمنظومة القيم السائدة ، ويدفع بالناس نتيجة الإحساس بعدم الأمان ، إلى تجاهل كافة الإعتبارات الأخلاقية فتنتشر أعمال السرقة والسطو ، والقتل والأغتصاب .. الخ سعيا للأمان وتأمين لقمة العيش .

ثم أن الصراع بطرح آثار اقتصادية قد تكون أكثر حدة من الآثار السابقة ذلك أنه يدمر المنشآت العامة ، ويخرب البنية الأساسية – على كلفتها – من طرق ، ومياه ... الخ ، وهو يحول قطاعات هامة من الأفراد الى عاطلين بدون عمل أو أجور بشكل يدفعهم ليكونوا بمثابة جيش من العاطلين يسهل تجنيدهم من جانب هذا الفيصل المسلح أو ذاك ، بل أن الصراع بما يدفعه من موجات اللاجئين خارج بلد المنشأ يدمر القوى العاملة المدربة ، فتوقف عجلة الإنتاج فى كافة قطاعات الاقتصاد من زراعية وصناعية ، واستخراجية فتزداد الأوضاع ترديا وتدخل الدولة فى حلقة شريرة من العنف والمجاعة ، فالصراع يؤدى الى الفقر ، والفقر يدفع الى مزيد من الصراع ، أكثر من ذلك فان الصراع يؤدى إلى هجرة العقول خارج البلاد فتفقد الدولة أثمن خبراتها ، ويفسح المجال أمام لوردات الحرب ليعيثوا فى الأرض فسادا ويهلكون الحرث والنسل .

وإذا كان من المنطقى أن تتحمل دولة المنشأ هذه الآثار بحكم تفجر الصراع فيها ، فإن الصراعات فى بلد المنشا وما تقذف به من موجات متعاقبة للاجئين إلى الدول المجاورة، تنتج آثارا لا تقل حدة على دولة الملجأ دون جريرة ارتكبتها اللهم إلا أنها فتحت أبوابها لاستضافة هؤلاء اللاجئين ، وهو الأمر الذى دفع ببعضها الى التذمر من وجود اللاجئين على أرضها .

وهذه الآثار الناجمة عن اللجوء على بلد الملجأ هى التى سنعرض لها ببعض الإيجاز .

الآثار السياسية :

ذلك أنه مع موجات اللجوء الجماعيى – والتى غالبا ما ترتبط بجماعة إثنية بعينها قاطنة بالقرب من حدود دولة مجاورة أو قد تمتد بافرادها على جانبى الحدود – فإن المخاوف من اختلال التوازن الإثنى داخل دولةالملجأ ،يدفع بالسكان الى اتخاذ مواقف عدائية حيالهم بشكل قد يؤدى الى انتقال الصراع إلى بلد الملجأ ، وقد تكون هذه المخاوف ناجمة عن استعانة نظام الحكم فى بلدالملجأ باللاجئين لتعزيزقبضته على الحكم ، ومن الأمثلة على ذلك اتهام اللاجئين الرونديين فى أوغندا بأنهم كانوا يستخدمون كأدوات قمع وبطش وتنكيل للمعارضة الأوغندية فى ظل حكم عيدى أمين ولذلك مابإن انهار هذا النظام فبإن ميلتون او بوتىاتجه الىمطاردتهم وعقابهم ، فلم يجدوا ملاذا إلا الإرتماء فى أحضان يورى موسيفينى حيث استخدمهم فى إطار قواته حتى أمكنه السيطرة على أوغندا ثم قدم لهم العون بعد ذلك فشكلوا الحركة الوطنية الرواندية التى غزت رواندا ، بعون أوغندى ، وسيطرت على الحكم فيها .

ومن أمثلة ذلك أيضا – لجوء الصوماليين من الأوجاديين إلى االصومال عقب هزيمة الصومال عام ١٩٧٨ ، وقد قام نظام سياد برى بتوطينهم فى شمال الصومال ، وقام بتسليحهم ليقهروا معارضيه من قبائل اسحاق فاندلع الصراع فى الصومال الذى أسفر عن انهيار الدولة وإذا كانت هذه الأمثلة قد حدثت من جانب نظم تسلطية ، فإن موجة التحول الديمقراطى التى تجتاح أفريقيا منذ بداية التسعينيات ، يبدو أنها تطرح بتأثيرات سلبية على مسألة اللجوء على الأقل فى الأمد المنظور ذلك أن مبدأ المنافسة السلمية على السلطة يمكن أن يشعل أوار الصراعات الإثنية ، خاصة إذاما سرت شائعات بمشاركة اللاجئين فى الانتخابات الوطنية . ومن أمثلة ذلك اتهام اللاجئين الأنجوليين فى ناميبيا بالمشاركة فى انتخابات استقلال ناميبيا .

ثم ان عملية التحول الديمقراطى قد يكون من شأنها تقوية المشاعر الوطنية بشكل يدفع المواطنين الى الإحساس بأن اللاجئين ، وغيرهم من الغرباء يعتبرون مصدرا لكل مشكلات الدولة ، وفضلا عما تقدم فإن تعزيز مصاقية الحكم لدى المواطنين ، قد يدفع بجماعات الضغط الوطنية ، وبأحزاب المعارضة الى معارضة سياسة نظام الحكم فى إستضافة اللاجئين ، وهكذا تصبح مسألة اللاجئين مطروحة على جدول أعمال الجدل السياسى الداخلى .

وعلى سبيل المثال – فأثناء الحملة الانتخابية الأخيرة فى تنزانيا اضطرت الحكومة الى إتخاذ مواقف عدائية ضد اللاجئين رغبة فى كسب ود الناخبين الذين بدا منهم رفضا لاستمرار بقاء اللاجئين فى بلادهم

الآثار الاقتصادية :

راينا كيف أن اللاجئ الأفريقىغير مقبول خارج القارة بصفة عامة ، وبالتالى فإن أعباء استضافته تقع بكاملها على كاهل الدول الفريقية ، فى وقت تعد فيه أفقر قارات العالم وأكثرها تخلفا . ولقد تواكب هذ الوضع المتردى مع زيادة التدفقات الجماعية للاجئين . وكان له نتائج كارثية على بعض دول الملجأ الأفريقية .

ويعد التدهور البيئى أحد النتائج التخريبية للتدفق الجماعى للاجئين ويحدث ذلك أساسيا نتيجة قطع الغابات لاستخدام أخشابها للوقود او لبناء الأكواخ ، ونتيجة للرعى الجائر فى معسكرات اللاجئين وماحولها وتظل هذه المشكلات تحدث اثارها طويلا فى بلد الملجا حتى بعد عودة اللاجئين الى ديارهم .

وعلى سبيل المثال فقد قدر أن نحو ٣٠ ألف لاجىء سودانى فى شمال أوغندا يقطعون أخشاب غابات على مساحة ١,٦٠٠ هكتار سنويا لاستخدامها كوقود (٢٥) . أضف الى ماتقدم فإنه عندما يعبر الحدود نحو مليونى لاجىء رواندى عند شمال تنزانيا وشرق زائير عام ١٩٩٤ ، فان ذلك من شأنه تدمير البنية الاساسية وتخريب النظام البيئى برمته بشكل يعطل التنمية ، ويقعد دول الملجاء عن امكانية استقبال لاجئين جدد (٢٦) .

وعلى سبيل المثال فقد أدى تدفق اللاجئين الموزمبيقيين على مالاوى الى تدمير شبكة الطرق الريفية بشكل أدى الى ارتفاع تكلفة نقل الأغذية الى معسكرات اللاجئين بنسبة ٦٠٪ والى رفع أسعار السلع على المواطنين ، والى صعوبات مادية ومالية عليهم فى نقل منتجاتهم الزراعية الى الاسواق (٢٧) .

ولايقتصر الأمر عند هذا الحد ، بل أن تدفق اللاجئين باعداد كبيرة على دولة الملجأ يؤدى الى ضغوط على سوق العمل ، فتخفض أجور المواطنين ، وتتعقد مشكلة البطالة ، بما تنطوى عليه من نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية أيضا ، ثم ان ضغط اللاجئين على موارد الدولة المحدودة يؤدى الى ارتفاع اسعار السلع والخدمات ، بشكل يجعل المواطنين يضيقون ذرعا بهم.

ولعل ماصرح به رئيس أركان الجيش الزائيرى فى سبتمبر ١٩٩٥ يعبر عما تقدم حين قال أن الجماعة الدولية لم تقدم لزائير المساعدات الكافية ، ومن ثم فإن الزائيريين أصبحو " ضحايا كرمهم " (٢٨) .

الآثار الاجتماعية والثقافية :

ينزح اللاجئون الى دول الملجأ فى ظروف غير عادية تدفعهم الى التخلى عن منظومة قيمهم حتى يمكنهم الحفاظ على الحياة ، وهو الأمر الذى يدفعهم الى ارتكاب ممارسات غير طبيعية من قتل وسطو مسلح .. الخ ، وفى ذات الوقت فإنهم يدخلون بثقافات جديدة على مجتمعات دول الملجأ بشكل قد يعرض منظومة القيم فيها للخطر ، ثم انهم قد يتحالفون مع ابناء جلدتهم من الوطنيين فى دول الملجأ بشكل يؤدى الى اعادة رسم خريطة التفاعلات بين جماعات دول الملجأ ، ويخل بالتوازن القائم ، ويفتح المجال امام الصراع فيما بينها . ويؤدى الى تفسخ اجتماعى ، وتحلل أخلاقى ، وتفشى للأوبئة والأمراض . ثم أن احتياجات اللاجئين الى خدمات معينة كالتعليم والصحة يضغط بشدة على الخدمات المقدمة للمواطنين ، وعلى سبيل المثال – فقد فاق عدد الجرحى والمرضى من اللاجئين اعداد نظرائهم من ابناء جيبوتى فى مستشفى اوراسا بجيبوتى (٢٩) .

الآثار الأمنية

بعد وجود ذلك العدد الضخم من اللاجئين فى دول الملجأ أحد العوامل فى شيوع حالة انعدام الأمن .
وقد هددت الحكومة الكينية مرارا بطرد اللاجئين الصوماليين من أراضيها باعتبارهم عامل تهديد للأمن والاستقرار وبالذات فى المقاطعة الشمالية الشرقية لكينيا ، ذلك أن العصابات بين صفوف هؤلاء اللاجئين تمارس أعمال القتل ، والسطو المسلح ، والاغتصاب .. الخ بل أنها قتلت نحو أربعين من رجال الشرطة الكينيين والذين يتولون حراسة المعسكرات ، ويضطر رجال الإغاثة الى التنقل فى حراسة مسلحة مخافة القتل . ويضاف الى ماتقدم فإن الصراع العشائرى قد انتقل مع اللاجئين الى بلد الملجأ ، حيث ينتقم أبناء كل عشيرة صومالية من بنات العشيرة الأخرى اعتصابا رغبة فى الإيذاء او سعيا لاكتساب المكانة داخل عشائرهم (٣٠) .

وفى شرقى زائير حيث يوجد مئات الألوف من اللاجئين الرونديين ، فإن ميليشيا الهوتو وعناصر من الحكومة المخلوعة السابقة تعيش وسط المعسكرات ومعها اسلحتها التى تستخدمها ضد اللاجئين الراغبين فى العودة ، كما تستخدمها فى تهديد حياة وممتلكات المواطنين الزائريين ففى عام ١٩٩٥ اشتركت ميليشيات الهوتو مع ابناء جماعتهم الزائيريين فى الهجوم على المزارعين الزائيريين من جماعة هوندى وأرغموا نحو ١٥٠ ألفا منهم على ترك أراضيهم شمال جوما ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل أن الميليشيات تستخدم المعسكرات مقرا للتدريب ومنطلقا تشن غارات على رواندا ، بشكل الى تصعيد الموقف بين زائير ورواندا (٣١) .

وقد ادى هذا وذاك الى تأليب الرأى العام المحلى فى دول الملجأ ضد اللاجئين باعتبار أن قطاعا منهم يحمى ويساند العناصر الإجرامية داخل المعسكرات ، وباعتبار تهديدهم للأمن داخل هذه الدول .

إزاء هذه الآثار فان الدول الافريقية بدأت تعبر عن سخطها من جراء استقبال اللاجئين ومايسببونه لها من مشكلات ، بصورة تعرض مستقبل اللاجئين فى أفريقيا للخطر المحدق ، وهو الأمر الذى يفرض ضرورة العمل على مواجهة مشكلة اللجوء برمتها وماتطرحه من آثار.

ثانيا : وسائل مواجهة المشكلة

تنشأ مشكلة اللجوء ابتداء من دولة المنشأ ، وتخلف آثارا على دول الملجأ ، على نحو ما رأينا ، ثم أنها تلقى تبعات على المجتمع الدولى يتعين عليه الوفاء بها لحفظ السلم والأمن الدوليين ، ومن هنا فان مواجهة المشكلة ينبغى أن تتم على المستويات الثلاثة ، فى دولة المنشأ ، وفى دولة الملجأ ، وعلى مستوى المجتمع الدولى .

على مستوى دولة المنشأ :

هنا فإن المواجهة يجب أن تتواكب مع مراحل ثلاث من تطورات المشكلة ، وذلك باتخاذ إجراءات مانعة للحيلولة دون اندلاع الصراع وتفجر مشكلة اللجوء ، أو باتخاذ إجراءات وقائية إذا لاحت فى الأفق بوادر لتفجر الصراع ، أو بإدارة الأزمة حال تفجرها .

١- الإجراءات المانعة :(٣٢)

إن وضع سياسة لمواجهة أزمة الاندماج الوطنى ، وماتفرزه من صراعات ، وماتخلفه من لاجئين يعد أمرا فى غاية التعقيد نظرا لأن التعددية الإثنية فضلا عن العلاقات الإثنية هى ظاهرة متعددة الأبعاد ، يتداخل فيها التقاليد الثقافية ، مع المعتقدات الدينية ، مع الأهداف السياسية مع الاهتمامات الأمنية ، مع الطموحات الاقتصادية ... الخ وبالاضافة الى ماتقدم فان الجماعة الإثنية ليست وحدة حصرية قائمة بذاتها ، متميزة كلية عن غيرها ، ذلك أنها تضم بين جنباتها أفراد ينتمون الى طبقات وأعمار ، وأنواع (ذكور - إناث) مختلفة ، بل وأحيانا ديانات مختلفة ، وأحيانا أخرى خلفيات ثقافية متنوعة .

وعليه فإن أى سياسات فى هذا الصدد لا تحدث تأثيرا واحدا ، وبنفس الطريقة على الجماعة الإثنية الواحدة .

ويمكن القول إجمالا أن هناك عددا من الوسائل يمكن إتباعها فى هذا المضمار نذكر منها .

أ- التغيير الدستورى - بشكل يسمح بالاستجابة للتنوع الإثنى ، غير انه يمكن القول أن أى تغييرات دستورية لاتكون ممكنة إلا فى مراحل معينة من تاريخ الدولة .

ب- اللامركزية - وقدأثبت الأخذ بالشكل الفيدرالى للدولة نجاعته - أحيانا - وبخاصة فى الدول الكبرى مساحة وسكانا - فى حين أن الأشكال الأخرى من اللامركزية ، والتعددية التشريعية ، والقبول بالتعددية الثقافية تبدو واعدة .

جـ- النظام الانتخابى - ذلك أن النظم الانتخابية التى تفرض حصول المرشح على تأييد إقليمى أو إثنى متوازن تدفع السياسيين الى صياغة برامجهم الانتاخبية لتحقيق مطالب مختلف الجماعات والأقاليم (نيجيريا فى مرحلة سابقة) ، ثم إن النظام التمثيل النسبى و الذى يسمح بإعطاء مقاعد البرلمان "لأفضل الخاسرين " - كما هو الحال فى موريشيوس - إنما يفتح السبيل أمام الجماعات الصغرى لتمثل فى أجهزة الحكم .

د- التنوع الثقافى - إن الاستجابة للتنوع الثقافى تتطلب إتباع سياسات عريضة فى مجال التعليم ، والتنوع اللغوى ، والاختلاف الدينى والثقافى . ذلك أن التعليم الرسمى يعد من أكثر السبل ملائمة لتعزيز التفاهم والتسامح الإثنى ، ولخلق شعور بالهوية الوطنية تتجاوز الولاءات الإثنية .

هـ- الرشادة الاقتصادية - فالدول التى استطاعت أن تحقق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادى أمكنها التعامل مع المطالب المادية ، ومع مطالب الجماعات الإثنية المختلفة وفى المقابل فإن السياسات الاقتصادية الانكماشية ، تؤدى الى الفقر ، وعدم الأمان وتدفع الى الصراعات الإثنية ، ثم إن السياسات التى تؤدى الى عدم العدالة فى التوزيع - خاصة إذا ما انطبقت الاختلافات الإثنية مع الاختلافات الطبقية ، تدفع الى الاحساس بالتمييز والظلم من جانب الجماعات الإثنية المهمشة. ورغم إن إتباع سياسات اقتصادية تعطى أفضلية لبعض الجماعات المهمشة قد تكون ناجحة فى بعض المجتمعات ، إلا أنها قد تثير حفيظة الجماعات الأخرى خصوصا فى فترات التدهور الاقتصادى .

٢- الاجراءات الوقائية (٣٣) :

إن اندلاع الصراع الإثنى غالبا مايكون نتيجة للاستبعاد الاجتماعى أو التفكك المجتمعى والذى يفتح الطريق أمام الصراع من خلال إضعاف الهيكل الاجتماعى وغالبا مايسبق اندلاع الصراع الإثنى إشارات تحذيرية لاحتمالات وقوعه ومراحل انتقالية حتى يصل الى صورته العنيفة .

ولذلك فإنه يمكن اللجوء الى عدد من الأساليب للحيلولة دون وقوع الصراع نذكر منها :

أ- احتواء الدعاية العدوانية - فحيث أن الصراع يتطلب استعدادا نفسيا ، وأن أعمال القتل تبدأ عندما تعرف جماعة الأخرى بشكل يجعل القضاء عليها أمرا مرغوبا فإن الدعاية تلعب هنا دورا حيويا فى الإعداد النفسى للصراع . ومن هنا فإن احتواء الدعاية من خلال دعاية مضادة تقدم الحقائق بطريقة متوازنة يعد أحد طرق الوقاية من اندلاع الصراع .

ب- وقف عملية التعبئة - ويحتاج العنف أيضا الى استعدادات مادية ومؤسسية فهو يتطلب الحصول على السلاح ، وتشكيل ميليشيات ، ومعسكرات تدريب . وكل هذه العمليات يمكن وقفها أو إحباطها ، أو منعها من خلال فرض حظر صارم على إمدادات السلاح ، وعلى التعبئة العسكرية .

جـ- تدخل طرف ثالث - وما إن يندلع الصراع فإن تدخل طرف ثالث قد يكون مفيدا وإن كان تأثيره يبدو محدودا فى الغالب الأعم . لقد كانت العزلة الدولية لنظام جنوب أفريقيا العنصرى أحد العوامل فى دفعه للدخول فى المفاوضات ، غير أن التدخل الدولى فى الصومال ومحاولة فرض السلام بالقوة قد فشل فشلا ذريعا .

٣- إدارة الأزمة (٣٤) :

إذا ما اندلع الصراع ، فإنه قد يكون من المفيد تحديد طبيعته ، لاتخاذ السبل الكفيلة بالتعامل معه .

أ- فإذا كان الصراع اثنيا غير إقليمى (رواندا ، وبوروندى) فان المجتمع الدولى يتعين عليه التدخل لتشجيع عملية التفاوض بين الحكومة وجماعات المعارضة الإثنية بغية إعادة توزيع

السلطة أو تقاسمها بين الجماعات الإثنية المختلفة ، وبغية إعادة توزيع الثروة ، فضلا عن الاعتراف بالتعددية الثقافية ، واحترامها .

ب- وإذا كان الصرع اثنيا إقليميا (السودان - الصومال) ، فإن التدخل الدولى العسكرى يمكن ان يكون أكثر مثالية فى الفصل بين القوات المتحاربة ، تمهيدا للتوصل الى حل بالاتفاق . وليس فرض حل على الأطراف المتحاربة .

جـ- وإذا كان الصراع أهليا غير إثنى (الصومال - ليبيريا الى حد ما) . وكانت الحكومة عاجزة عن حماية مواطنيها ، إما بضعفها أو انهيارها فان الجماعة الدولية يجب أن تتدخل لتقديم العون للحكومة المركزية ، او للمواطنين . وفى ذات الوقت تسعى من خلال الوساطة الى وضع ترتيبات مؤسسية تحقق اقتساما للسلطة وتوزيعا للثروة .

د- وإذا كان الصراع ناجما على نظم تسلطية (السودان - رواندا - الصومال - ليبيريا فى فترات مختلفة) فلا سبيل أمام المجتمع الدولى غير مقاطعة هذه النظم حتى تسقط ، أو الضغط عليها واجبارها على احترام حقوق الإنسان .

على مستوى دولة الملجأ :

فإنه يتعين عليها أن تلتزم بالاتفاقيات الدولية الخاصة باللاجئين (الاتفاقية الدولية لعام ١٩٥١ ، والبروتوكول ١٩٦٧ ، واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٩) ، وبالذات ماتعلق منها بحماية اللاجئين على أراضيها وتوفير سبل الحياة لهم لحين عودتهم الى أوطانهم ، وعدم ترحيلهم قسرا عن ديارهم ، والالتزام بقبول عودتهم الطوعية الى بلادهم حال رغبتهم فى ذلك مع توفير كافة السبل المتاحة لديها لضمان عودتهم .

على مستوى المجتمع الدولى :

مطالب ابتداء بالبحث عن الصيغ السياسية الملائمة لمواجهة مشكلة الاندماج الوطنى قبل اندلاع الصراع ، وتدفق اللاجئين ثم هو مطالب بتقديم كامل دعمه المادى والمعنوى لمفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين كيما يتسنى لها القيام بعملها الانسانى الإنقاذى وفضلا عن ذلك فهو مطالب بتقديم دعمه المادى ، وتعاطفه المعنوى مع دول الملجأ الأفريقية حتى تستمر فى فتح حدودها أمام موجات اللاجئين وإلا فان البديل سيكون مأساويا حين لا يجد اللاجئون أرضا تقبلهم ، ويكون مصيرهم الهلاك الجماعى تحت سمع وبصر عالم يزعم أنه يرفع رايات احترام حقوق الإنسان ، ويعلى من كرامته .

خاتمـــــــــه

على الرغم من مأساوية مشكلة اللاجئيـن ، إلا أنـه مـن وسـط الركـام تظهـر بـوادر مبشـرة للتوصل الى حلول لها . ففى عام ١٩٩٣ استكملت العودة الطوعيـة للاجـئ جنـوب أفريقيـا ، وفى الفترة من ٩٣-١٩٩٥ تمت أكبر عملية لإعادة اللاجئين إلى أوطانـهم بعـودة ١.٦ مليـون موزمبيقى إلى ديارهم . وفى القرن الأفريقى فإن أكثر من مليون لاجئ قد عادوا الـى ديـارهم فى السنوات الخمس الماضية ، ومازالت مباحثات السلام مستمرة للتوصل إلى حلول لمشكلات الصومال ، ورواندا ، وليبريا بغية تسوية هذه المشكلات وإعادة اللاجئين الى ديارهم .

على إن خبرة النجاحات والإخفاقات فى مواجهة مشكلة اللاجئيـن الإفارقـة تـبرهن علـى أن هذه المواجهة لن تأتى بأعمال إنسانية فحسب ، وإنما بمبادرات سياسـية تقضـى علـى الجـذور المسببة لها فى الأمد الطويل ، إلا أنه فى الأجل القصير فإنه يتعين اتخاذ الإجراءات الضرورية لمساندة دول الملجأ الأفريقيـة حتـى لا تغلـق حدودهـا فـى مواجهـة اللاجئين ، أو تضطـر إلـى طردهم من ديارهم ، كما يتعين تحسين كفاءة جهود الإغاثـة الإنسـانية ودعمـها ماديـا ومعنويـا لتستمر فى أداء مهامـها .

قائمـــــــة المصـــــــادر

١- مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين : حماية اللاجئين أسئلة واجوبة (القاهرة : مركز الإعلام ، مطابع الاهرام التجارية) ص ٢

2- MYRON WEINER, BAD NEIGHBORS, BAD NEIGHBORHOODS, AN INQUIRY INTO THE CAUSES OF REFUGEE FLOWS " , IN INTERNATIONAL SECURITY, (CAMBRIDGE: HARVARD UNIV., VOL.12, NO. 1, 1996)PP. 11-15 .

3- RAINER HOFMANN, "REFUGEE LAW IN AFRICA ", IN LAW AND STATE, (TUBINGEN, THE INST
OPERATION, VOL. 39. 1989), P.81.

٤- مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين : حالة اللاجئين فى العالم ١٩٩٥ - بحثا عن حلول ، ص ٢٤٧ - ٢٥١ .

٥- م . س . ، ص ٢٥٣ .

6- MYRON WEINER, OP. CIT., PP 15-17 .

7- IBID., PP 29 -32 .

8- IBID ., PP 32 - 36 .

ولمزيد من التفاصيل أنظر :

RAINER HOFMANN, OP . CIT., PP. 80 - 81 .

٩- للمزيد من التفصيل عن أزمة الاندماج الوطنى فى افريقيا انظر :

- د. ابراهيم أحمد نصر الدين : " مشكلة الاندماج الوطنى فى أفريقيا ، والخيار السودانى " ، نشرة البحوث والدراسات الافريقية (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الافريقية ، ١٩٨٣) ص ١-٩ .

وانظر أيضا :

UNRISD ,"ETHNIC VIOLENCE", PAPER PRESENTED AT WORLD SUMMIT FORR SOCIAL DEVELOPMENT, COPENHAGEN , DENMARK, 6-12 MARCH 1995 .

١٠- انظر فى هذا الصدد كلا من :

RAINER HOFMANN, OP. CIT. PP 80 - 81 .

MYRON WEINER, OP. CIT, PP 9-23.

١١- د. ابراهيم نصر الدين : " الصومال و إمكانات تحدى النظام الدولى " ، ورقة عمل قدمت إلى مركز الدراسات الحضارية بالقاهرة ، نوفمبر ١٩٩٣ ، ص ٣-٩ .

١٢- د. ابراهيم أحمد نصر الدين :" مشكلة الاندماج الوطنى فى أوغندا وانعكاساتها على الأوضاع فى حوض النيل " بحث قدم للندوة الدولية لحوض النيل (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية -مارس ١٩٨٧) ص ٢٩-٣٦ .

١٣- د.ابراهيم احمد نصر الدين : "الاندماج الوطنى فى أفريقيا والخيار السودانى "مجلة المستقبل العربى (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة السابقة العدد ٦٣ ، مايو ١٩٨٤) ص ٤٨-٥٣ .

15- HARTMUT DIESSENBACHER, "EXPLAINING THE GENOCIDE IN RWANDA " , IN LAW AND STATE (VOL.52, 1995)PP . 68 - 85 .

16- JEAN - PIERRE CHERTIEN, "BURUNDI, THE OBSESSION WITH GENOCIDE", IN CURRENT HISTORY , (PHILADELPHIA CURRENT HISTORY INC. , MAY 1996) PP. 206 - 210 .

17 - BRENDA M. BRANAMAN , LIBERIA : ISSUES FOR THE UNITED STATES, (CRS, JULY 7, 1993) PP.1-2 .

١٨- د. ابراهيم احمد نصر الدين :"الاندماج الوطنـي .. المستقبل العربي ، م . س . ذ .، ص ٤١ -٣٥ .

وانظر كذلك :

JUDY MAYOTTE, "CIVIL WAR SUDAN : THE PARADOX OF HUMAN RIGHTS AND NATIONAL SOVEREIGNTY", IN JOURNAL OF INTERNATIONAL AFFAIRS, (COLOMBIA: THE TRUSTEES OF COLOMBIA UNIV.) VOL. 47, NO.2, WINTER 1994)PP 504 - 516

وانظر أيضا :

PETER WOODWARD, "A NEW MAP OF AFRICA? REFLECTIONS ON THE HORN " , IN AFRICA INSIGHT, VOL. 23, NO. 1, 1993 PP 11-13 .

ولمزيد من التفصيل انظر :

AAPS HUMAN RIGHT WATCH, WATCH , " THE UNITED STATES AND SUDAN ", IN NEWSLETTER , (NAIROBI : AFRICAN ASSOCIATION OF POLITICAL SCIENCE, NO. 16 SEP. 1994)PP 11-13 .

١٩ د. ابراهيم احمد نصر الدين : الصومال ... م. س . ذ . ، ص ٣ -٩

20-MARTIN PLAUT , " RWANDA - LOOKINK BEYOND THE SLAUGHTER" , IN THE WORLD TODAY , AUG - SEP. 1994 PP 149 - 152 .

JEAN - PIERRE CHRETIEN, OP. CIT., PP 206 - 210 .

وانظر ايضا :

21-FACTS ON FILE , VOL. 56, NO. 2903 , JULY 25,1996 , PP 512-513.

BRENDA M. BRANAMAN, OP. CIT., PP 1-2 .

ولمزيد من التفصيل انظر :

DAVE PETERSON, "LIBERIA : CRYING FOR DEMOCRACY", IN JOURNAL OF DEMOCRACY,VOL. 7, NO.2, APRIL 1996,PP148-153.

22-WILLIAM RENO, " THE BUSINESS OF WAR IN LIBERIA", IN CURRENT HISTORY, MAY 1996,PP. 211-215.

23-MARTIN PLANT, OP. CIT., PP 150-151.

24-EDWARD KWAKWA, " THE REFUGEE PHENOMENON IN AFRICA TOPICS, (LONDON : AFRICA PERISCOPE COMMUNICATION, JUN., FEB. 1996) P.5.

25-KANYHAMA DIXON-FYLE, "PREVENTION AS THE BEST SOLUTION", IN REFUGES, (UNHCR, NO. 96,11,1994) P. 23.

26-EDWARD KWAKWA, OP. CIT., P.5.

27-KANYHAMA DIXON-FYLE, OP. CIT., P. 23.

28-EDWARD KWAKWA, OP. CIT., P.5.

29-KANYHAMA DIXON- FYLE, OP. CIT., P. 23.

30-RUPERT COLVILLE," UNSAFE AND UNECURE ", IN REFUGEES, OP. CIT., PP 20-21.

31-CAROLE J.L. COLLINS, " REFUGEE CRISIS AROYND THE GREAT LAKES ", IN AFRICA RECOVERY, VOL. 10,NO. 1,MAY 1996.

32-UNRISD,OP. CIT., PP. 3-4

33-IBID ., PP 2-3.

34-MYRON WEINER, OP. CIT., PP 37-40.

وانظر كذلك :

MOHAMED M. SAHNOUN, " NEW CHALLENGES FOR THE PEACE MAKERS" IN REFUGEES (UNHCR, NO.96, 11, 1994) PP 14-15.

العلاقات الإقتصادية العربية الإفريقية
(واقعها ومستقبلها)

د.عراقى عبد العزيز الشربينى

مقدمـــــة

بالرغم من عمق الجذور التاريخية للعلاقات الافريقية ، وتشعب جوانبها ، فان الجانب الاقتصادى ظل أضعف جوانبها حتى اوائل السبعينيات وبالتحديد بعد عام ١٩٧٣ عندما اخذ التعاون العربى الافريقى ابعادا جديده ، حيث نشط الجانبان الى اعطائه شكلا مؤسسيا وذلك على المستوين الثنائى والمتعدد الاطراف. فأنشئت عدة مؤسسات عربية مشتركة تتولى مسئولية تقدم العون فى مجال التنمية للدول الافريقية بصفة خاصة . كما أنشأت الدول العربية عدة " صناديق " للتنمية العربية ، ولكن تدخل الدول الافريقية ضمن اهتماماتها التمويلية .

وقد كانت قرارات مؤتمر القمة العربى الافريقى الاول عام ١٩٧٧ ، علامة بارزة على طريق التعاون الاقتصادى ، حيث تضمنت القرارات اعلانا بشأن " التعاون الاقتصادى والمالى " نص على ضرورة تدعيم العلاقات التجارية بين البلدان العربية والافريقية ، وتشجيع الاستثمارات العربية فى افريقيا ، وتقديم المساعدات المالية والفنية لدول القارة . وانشأالمؤتمر اطارا تنظيميا لتنفيذ تلك القرارات تتضمن انشاء " لجنة وزارية دائمة " ومجموعات عمل ولجانا متخصصة .

وقد شهدت العلاقات الاقتصادية العربية الافريقية ، تطورات واسعة خلال السنوات الخمس عشرة الماضية ، تراوحت بين التقدم حينا والتراجع حينا آخر . ونقدم فيما يلى تحليلا لهذه التطورات يحاول الاجابة عن تساؤلات ثلاثة .

ماهى ابعاد الوضع الراهن للعلاقات الاقتصادية العربية الافريقية ؟
ماهى حقيقة التغيرات التى طرأت على هذه العلاقات خلال تلك الحقبة ؟
ماهى الاثار المرتقبه لنمو هذه العلاقات فى المستقبل القريب ؟

وتنقسم الورقة الى مباحث ثلاثة : يستعرض أولها تطورات التبادل التجارى ، ويعالج الثانى التعاون المالى ، بينما يقدم الاخير تقييما عاما ونظرة مستقبلية .

المبحث الاول – العلاقات التجارية

بالرغم من وجود روابط تجارية قديمة تاريخيا بين المنطقة العربية وافريقيا غير العربية، فان هذا الجانب يبدو اضعف جوانب العلاقات العربية الافريقية اليوم ، وذلك بالرغم من الاهمية الكبرى للتبادل التجارى فى العلاقات بين الدول باعتباره الوعاء الذى تنتقل فيه منافع التعاون الاقتصادى ٠

وبالنظر الى البيانات المتاحة عن التجارة الخارجية للدول العربية والافريقية (١) ، يتضح عدد من الخصائص البارزة لتطور العلاقات التجارية بين الطرفين :

أولا :الضآلة الشديدة لحجم التبادل التجارىمن الناحيتين المطلقة والنسبية :

فتشير بيانات تقديرية عن عام ١٩٩٠ (٢) الى ان واردات الدول العربية متجمعة من الدول الافريقية ، لم تتجاوز مليارا ونصف المليار من الدولارات ، وتمثل حوالى ٥ر١٪ فقط من الصادرات الافريقية الى العالم الخارجي ، بينما لاتمثل شيئا مذكورا من واردات الدول العربية الكلية ، اما صادرات الدول العربية الى افريقيا ، فكانت فىحدود المليارين ونصف المليار من الدولارات ، وهى تمثل حوالى ٣٪ من الواردات الافريقية من الخارج ، بينما لاتمثل شيئا مذكورا من الصادرات الكلية للدول العربية ، ومما يلفت النظر حقا ان الواردات العربية من افريقيا المذكورة حالا ، لاتكاد تصل الى نصف صادرات افريقيا الى دولة اوربية واحدة هى اسبانيا ، كما ان حجم الصادرات العربية الى افريقيا المذكور اعلاه ، لم يزد الا قليلا عن واردات افريقيا من اسبانيا فقط ٠

ثانيا :تذبذب مستوى التجارة العربية الافريقية واتجاهها نحو التدهور :

لاتشهد تيارات التجارة العربية الافريقية اى نمو منظم لاى فترة معقولة ، بل تتقلب بشدة من عام الى آخر ، وتبدو التقلبات واضحة على مستوى كل دولة على حدة ، وبالنظر الى ارقام عقد الثمانينيات مثلا ، نجد ان صادرات كل من الدول الافريقية ووارداتها من الدول العربية ، ، ترتفع لمدة عام او اثنين ، ثم تنخفض فى الاعوام الاخرى حتى تكاد تتلاشى ، فالتجارة فى هذه الظروف تمثل صفقات عارضة ، لاتستند الى اى قاعدة واضحة من العلاقات الانتاجيةاو المؤسسية ٠

ويبين الجدول رقم (١) ، الاهمية النسبية للدول العربية فى كل من صادرات وواردات الدول الافريقية خلال الفترتين ٧٩ – ١٩٨٠ و ٨٩ – ١٩٩٠ ، وهو يتضمن تقديرات محسوبة لاحدى وعشرين دولة افريقية ، وهى تلك الدول التى نجد لها " ثمة" علاقات تجارية مع الدول العربية خلال الفترتين المشار اليها ، اما باقى الدول الافريقية فلا تكاد تكون لها علاقات تجارية مذكورة خلال تلك الفترتين ٠

واول ما يلفت النظر فى الارقام،ان الاهميةالنسبيةللدول العربية (عشرون دولة) فى التجارة الخارجية للدول الافريقية منفردة تافهه جدا ،فان نظرنا الى متوسط العامين الاخرين (٨٩/١٩٩٠) ، نجد انه باستثناء ثلاث دول فقط (اثيوبيا وكينينا ومالى) ، لم تكد صادارات اى دولة الى الدول العربية مجتمعه تصل الى مجرد ٥ر٣٪ من صادراتها الكلية ، بل كانت تقل عن ١٪ فى تسع من هذه الدول وفى جانب الواردات ، كانت اعلى الدول الافريقية من حيث الاهمية النسبية للدول العربية فى وارداتها الكلية هى موزمبيق (٣٣٪) ، ثم موريشيوس (٧٪) ، فاثيوبيا (٤٪) واوغندا (٤ر٥٪) ، اما باقى الدول فلا تكاد تلك النسبة تصل الى ٢٪، بل ولا واحد فى المائة فى عدد منها (انظر الجدول)٠

ويلفت النظر اكثر ، ان تلك الاهمية النسبية للدول العربية فى صادرات الدول الافريقية ووارداتها غلب عليها التدهور عبر العقد المشار اليه ، فقد اتجه نصيب الدول العربية فى التجارة الخارجية للدول الافريقية الى الانخفاض فيما بين الفترتين المشار اليهما ، فى حالة ١٢ دولة ، من الدول المذكورة ، وفى حالة الدول التى " تحسن " فيها ذلك النصيب النسبى ، فتحسن ضئيل جدا ٠

والواقع ان تلك النسب لاينبغى ان تخفى حقيقة الحجم المطلق البالغ الضآلة ، فبالنسبة لمعظم الدول الافريقية لاتكاد صادراتها ووارداتها من الدول العربية (مجتمعة) تبلغ بضعة ملايين من الدولارات،تتقلب من عام الى آخر كما ذكرنا ٠

ثالثا : هيكل التجارة لايعكس اية علاقات متوزانة :

من الناحية الجغرافية ، فان معظم الدول الافريقية لايتعامل تجاريا - على الضآلة الشديدة لهذا التعامل - الا مع قلة من الدول العربية العشرين ، فكثير من الدول الافريقية ، ربما لاتتعامل الواحدة منها الا مع دولتين عربيتين او ثلاث ، ويغلب ان تكون هذه من دول الجوار الجغرافى ، فدول غرب افريقيا يتجه الشطر الاعظم من تعاملها التجارة العربى الى دول المغرب العربى ، اما دول افريقيا الشرقية والجنوبية غالب تجارتها العربية مع السودان والصومال بالاضافة الى دول الخليج العربى (فيما يخص البترول) ، ولنضرب امثلة قليلة لذلك ببعض الدول الاكثر تعاملا مع " العرب " عام ٨٩- ١٩٩٠ :

كوت ديفوار : بلغ مجموع صادراتها الى الدول العربية فى العامين معًا حوالى ٩٠ مليون دولار ، ثلثها الى الجزائر وتونس والمغرب اما وارداتها فى نفس العامين فبلغ مجموعها ٧٠ مليون دولار، ٦٥مليون منها من الدول الثلاث المذكورة ٠

السنغال : بلغت صادراتها العربية حوالى ١٥ مليون دولار (فقط) فى العامين معا ، منها ١٤ الى دول المغرب العربى الثلاث بالاضافة الى موريتانيا ، اما وارداتها فبلغت قرابة ٣٠ مليون دولار ، ثلثها تقريبا من نفس الدول المذكورة ٠

كينيا : بلغ مجموع صادراتها الى الدول العربية فى العامين معا قرابة ١٢٠ مليون دولار ، ١١٠ منها الى كل من السودان والصومال ومصر ، اما وارداتها " العربية" فى العامين معا فبلغت حوالى ١١٥ مليون دولار جاءت كلها من دول الخليج الثلاث - الكويت والبحرين وقطر،(وذلك مقابل ٢٨٢ مليون دولار من ايران و ٢٤ مليون دولار من اسرائيل) ٠

ومما يلفت النظر حقا ، ان حجم تجارة الدول العربية مجتمعة (عام ١٩٨٩) مع اكبر دول افريقيا قاطبة سكانا وانتاجا ، وهى نيجيريا (حوالى ٨٩ مليونا من السكان و ٢٩ مليار دولار ناتجا محليا) كان يعادل تقريبا نظيره بالنسبة لواحدة من اصغر دول القارة سكانا وانتاجا ، وهى موريشيوس (حوالى مليون واحد من السكان ومليار ونصف من الدولارات ناتجا محليا عام ١٩٨٩ (٣)، وكلا الحجمين ضئيل جدا فى الواقع (مجرد ٩٥ مليون دولار لنيجيريا ، و ٩٠ مليون دولار لموريشيوس) ٠

اما من الناحية السلعية ، فان الشطر الاكبر للورادات الافريقية من الدول العربية يتمثل فى البترول الذى كان يستأثر بما يناهز ٩٠٪ من تلك الواردات فى اوائل الثمانينيات، الا ان مركزه تراجع كثيرا فى اواخر الثمانينيات، وذلك لصالح البترول الايرانى والنيجيرى غالبا ٠

اما اهم الصادرات الافريقية الى الدول العربية ، فهى عدد قليل من السلع الغذائية (الحيوانات الحية والاسماك ، الفواكة والشاى ، والتوابل ، والزيوت النباتية) والاخشاب والجلود (٤) ٠ وكما اشرنا ، فان معظم التعامل فى هذه السلع يتم بين الدول المتجاورة جغرافيا ، اى يستأثر بمعظمها الدول العربية الافريقية ٠

المبحث الثانى
التعـــــاون المالـــــى

بالرغم من ان التعاون المالى بين الدول العربية والافريقية يعود الى ما قبل عام ١٩٧٣ ، فانه دخل مرحلة جديدة تماما منذ ذلك التاريخ، واكتسب ابعادا قوية على المستويين الثنائى والمتعدد الاطراف .

فقد اقدمت الدول العربية البترولية - كما اشرنا - على انشاء عدد من المؤسسات المعنية بالاشراف على تقديم العون المالى للدول النامية (ومنهاالدول الافريقية) ، او تدعيم المؤسسات القائمة بزيادة مواردها وقدراتها ، وتوسيع نطاق مساهمتها فى دعم الدول الافريقية ، وهكذا اتسع نطاق نشاط المؤسسات القائمة واهمها "الصندوق الكويتىللتنمية الاقتصاديةالعربية (اقدم المؤسسات ، وانشىء عام ١٩٦١)،"وصندوق ابو ظبى للاتحاد الاقتصادى العربى " (اسس عام ١٩٧١) وكما انشئت مؤسسات تمويلية جديدة "الصندوق السعودى للتنمية" (١٩٧٤) ، " والصندوق العراقى للتنمية الخارجية " (١٩٧٤).

ومن ناحية اخرى ، انشىء عدد من المؤسسات المتعددة الاطراف ، وذلك فى اطار القرارات التى اتخذتها جامعة الدول العربية ، ابتداء من مؤتمر القمة العربى فى الجزائر عام ١٩٧٣ واهمها " المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا " و " الصندوق العربى لتقديم القروض للدول الافريقية " (انشىء عام ١٩٧٤ ، ثم ادمج مع المصرف العربى عام ١٩٧٦) ، " والصندوق العربى للتعاون الفنى مع الدول الافريقية " هذا الى جانب مؤسسات اخرى اسهمت فيها الدول العربية بنصيب كبير ، وهى البنك الاسلامى للتنمية (انشىء عام ١٩٧٤ - ٨١٪ تمويل عربى) ، وصندوق اوبك للتنمية الدولية (١٩٧٦ - ٦٣٪ تمويل عربى)(٥).

وقد شهد التعاون المالى العربى الافريقى ، تناميا ملحوظا ، منذ منتصف السبعينات ، وكانت صورته الرئيسية هى المساعدات المالية التى قدمتها الدول العربيةالبتروليةالىالعديدمن الدول الافريقية،فى شكل منح وقروض ميسرة ، وذلك فى اطار البرنامج الضخم الذى تبنته الدول العربية لدعم التنمية فى الدول النامية عموما ، بتوجيه جزء من " فوائضها " المالية الكبيرة التى تحققت بعد عام ١٩٧٣ ، الى المساعدات المالية للدول التى تضررت من ارتفاع اسعار البترول ، والدول الاسلامية ، وكذلك الدول التى تقدم تأييدها للقضايا العربية وحيث لعب العامل السياسى دورا هاما فى توزيع اموال المعونه العربية .

والواقع ان تحديد الحجم الحقيقى للمساعدات العربية عموما ، وتلك المقدمة لافريقيا خصوصا ، امر صعب جدا ، حيث تتفاوت التقديرات فى هذا الخصوص من مصدر الى آخر ، وبصفة خاصة ، ما بين بيانات موءسسات الدول المانحة ، وتقديرات " منظمة التعاون

الاقتصادى والتنمية التى تعتبر من اهم مصادر المعلومات فى هذا المجال ، وسوف يعتمد تحليلنا التالى للمساعدات العربية على هذا المصدر الاخير بصفة رئيسية (٦) ٠

وتشير البيانات المتوافرة (٧) الى ان المساهمة التى قدمتها الدول العربية كانت قوية من الناحيتين المطلقة والنسبية ، فقد بلغ صافى المساعدات الانمائية الرسمية التى قدمتها الدول العربية فى عام ١٩٧٦ حوالى ٩ر٤ مليار دولار ، ارتفعت حتى وصلت الى حوالى ٥ر٩ مليار دولار عام ١٩٨٠ ، ويمثل الرقمان قرابة ربع المساعدات الانمائية الرسمية على المستوى العالمى ، فى ذلك العامين ، هذا بينما يمثل الرقم الاول (لعام ١٩٧٦) حوالى ٢٣ر٤٪ من الناتج القومى الاجمالى للدول العربية المانحة ، ويمثل الرقم الثانى قرابة ٢٢ر٣٪ من هذا الناتج ، وتبدو ضخامة هاتين النسبتين اذا قورنا بنظيرتيهما للدول الغربية المانحة للمعونة ، وهما ٣٥ر٠٪ ، ٣٧ر٠٪ على الترتيب الا ان المساعدات العربية شهدت انخفاضا منتظما فى سنوات الثمانينات حتى وصلت الى حوالى ٣ر٢ مليارا عام ١٩٨٨ ، ويمثل الرقم حوالى ٥٪ من مجموع مساعدات التنمية العالمية بينما يمثل حوالى ٨٦ر٠٪ من الناتج القومى الاجمالى للدول العربية المانحه (فى مقابل ٣٦ر٠٪ للدول الغربية) ٠ غير ان المساعدات العربية الرسمية عاودت الارتفاع مرة اخرى بصورة استثنائية عام ١٩٩٠ لتصل الى حوالى ٦ر٢ مليار دولار ، تمثل حوالى ١٠٪ من مساعدات التنمية الدولية فى ذلك العام ، ثم عاودت الانخفاض عام ١٩٩١ لتصل الى حوالى ٧ر٢ مليار دولار تمثل حوالى ٤ر٤٪ من المساعدات الكلية لعام ١٩٩١ (٨)٠ وقد وصلت المساعدات العربية الى عدد كبير من دول العالم النامى، ومنها الدول الافريقية ، على تفاوت كبير فى توزيعها بين دولة واخرى واقليم وآخر ، كما سنرى .

المساعدات الثنائية :

يوضح الجدول رقم (٢) تطور المساعدات العربية للدول الافريقية خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٩٠ ، وهذه الارقام تخص صافى المنصرف الفعلى من المساعدات العربية لهذه الدول ، ويتضح منها لاول وهله ان حوالى ٣٥ دولة افريقية استفادت من هذه المساعدات،على ان عدد قليلا منها استأثر بنصيب اكبر نسبيا ، مثل غينيا والسنغال والنيجر وأوغندا .

على انه مما يلفت النظر ان هذه المساعدات اتجهت الى التدهور فى السنوات الخمس الاخيرة ، من الناحية المطلقة ، فقد انخفض مجموع المساعدات للدول الافريقية من حوالى ١٧١ مليون دولار عام ١٩٨٦ ، الى ٦٥ مليونا فقط عام ١٩٩١ ، وفى حين كان الرقم الاول يمثل قرابة ٥ر٤٪ من اجمالى المساعدات الثنائية العربية المقدمة لجميع الدول النامية فى عام ١٩٨٦ ، فان الرقم الثانى لايمثل الا حوالى ٧ر٢٪ فقط من تلك المساعدات لعام ١٩٩١ ٠

وعلى مستوى الدول كل على حدة كان الانخفاض ملحوظا فى معظمها ٠ بل ان الاعوام الثلاثة الاخيرة من الفترة المشار اليها شهدت كثرة عدد الدول التى تمرست بصافى انسياب سالب للمساعدات العربية الثنائية .

وقد ذهب الشطر الاعظم من هذه المساعدات الى تمويل الواردات ، وهو ما يعنى انها اسهمت اساسا فى سد العجز فى موازين المدفوعات الافريقية ولم تكن مقيدة بمشروعات معينة او بمصادر معينة لتوريد المستلزمات ، على ان جزاء منها ذهب الى تمويل مشروعات معينة ، وبصفة خاصة فى مجال البنية الاساسية والزراعة ، وان لم يكن من بين هذه المشروعات ما يساعد على تطوير التبادل التجارى مع الدول العربية ذاتها .

المساعدات الجماعية :

يعتبر " المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا " اهم المؤسسات العاملة فى مجال العمل العربى الجماعى لدعم التنمية فى افريقيا وقد انشىء بمقتضى قرار مؤتمر القمة العربى السادس فى الجزائر عام ١٩٧٣ وبدأ نشاطه عام ١٩٧٥ ، كمؤسسة متخصصة فى تمويل مشروعات التنمية وتقديم العون الفنى للدول الافريقية غير العربية الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية ، دون سواها .

ويبلغ رأسمال المصرف حاليا حوالى ١٠٤٨ مليون دولار وبلغت جملة تعهداته حتى نهاية عام ١٩٩١ حوالى ١٢٤٨ مليون دولار استفادت منها ٣٩ دولة افريقية فى صورة قروض ميسرة يبلغ عنصر المنحة فيها حوالى الثلث ، وقد ساهمت قروض المصرف حتى نهاية عام ١٩٩١ فى تمويل نحو ١٥٣ مشروعا انمائيا فى تلك الدول ، بالاضافة الى عدد آخر من القروض الانمائية لتمويل المشروعات الصغيرة وعدد من عمليات العون الفنى . وتتوزع قروض المصرف قطاعيا (حتى عام ١٩٩١) على النحو التالى : حوالى ٥٠٪ للبنية الاساسية ، ٣٠٪ للزراعة ، ١٠٪ للصناعة ، ٨٪ للطاقة ، ٢٪ للعون الفنى والعون العاجل (٩). ويبدو ان هذا الهيكل العام بقروض المصرف لم يتغير تغيرا يذكر منذ انشائه .حيث يذهب اكثر من نصفها الى مشروعات الهياكل الاساسية والنقل والمواصلات والتخزين والمياه والصرف والطاقة ، وهى قطاعات غير قابلة للتبادل التجارى الا انها تسهم فى تحقيق التنمية طويلة الاجل ، وبالتالى تعمل على تنمية قدرة الدول على الانتاج والتصدير فى الزمن الطويل [١٠] .

وطبقا للمبادىء التى يقوم عليها عمل المصرف ، فانه يشترط فى المشروعات التى يقبل المساهمة فيها ان تكون مدرجة فى خطة التنمية للبلد المتلقى ، وذلك لضمان اتساقها مع اولويات التنمية فى الدولة ، كما انه يفضل المشروعات التى يزداد فى تنفيذها دور الخبرة العربية والافريقية ، وهو مايتفق مع مبدأ الاعتماد على الذات ، كما انه يعمل بتنسيق مع المؤسسات التمويلية العربية الاخرى وكذلك البنك الاسلامى للتنمية وصندوق الاوبك للتنمية الدولية .

وقد كان اداء المصرف منذ انشائه طيبا بصفة عامة كمؤسسة دولية للتمويل الانمائى حديثه العهد والخبرة بهذا الميدان الحافل بالصعوبات (١١) الا ان الاداء اخذ فى التباطؤ والتعثر فى السنوات الاخيرة ، مع تراكم عدد من المشكلات المعوقة لعمل المصرف ، وادت الى انخفاض كبير فى عدد الدول المؤهلة لتلقى القروض ، وانخفاض عدد المشروعات المؤهلة للاقراض ، وسؤ تنفيذ المشروعات المؤهلة .

ويرجع انخفاض عدد الدول المؤهلة للاقراض الى ان المصرف يشترط مقاطعة الدول التى تحتفظ او تعيد علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل . وقد ادى ذلك الى تزايد عدد الدول غير المؤهلة (الخاضعة لهذه المقاطعة) حتى زاد على ١٢ دولة، ومن ناحية اخرى فان المصرف يوقف حق السحب من القروض للدول التى تتخلف عن سداد مستحقات المصرف المتعلقة باى من القروض الممنوحة لها لمدة تسعة اشهر ، كما يتوقف عن منحها قروضا جديدة وقد اصبحت مشكلة التأخر فى السدادهذة قيداً جديدا على نشاط المصرف مع تزايد الدول التى تدخل هذه الدائرة وقد بلغ عدد هذه الدول حتى نهاية عام ١٩٩١ ست دول ، مع وجود دول اخرى على الطريق (١٢).

ومن ناحية اخرى فان حالة عدم الاستقرار السياسى فى عدد من الدول الافريقية وما صاحبها من اضطراب ادارى ، جعل من الصعب تنفيذ بعض المشروعات القائمة بمعدلات معقولة او الاتفاق على مشروعات جديدة ويضاف الى ذلك ان معظم الدول الافريقية تقوم بتنفيذ برامج التصحيح الهيكلى بالاتفاق مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، وهى برامج تركز على اصلاح الهياكل المالية والسعرية وتعديل الاطار التنظيمى للنشاط الاقتصادى ، ولاتولى فى المرحلة الحالية اهتماما بالمشروعات الانمائية الجديدة ، الامر الذى يحد من وجود مشروعات جديدة صالحة للتمويل .

وعلى اننا ينبغى الا نغفل ايضا انخفاض قدرة المصرف فى السنوات الاخيرة على الاقراض نظرا لضعف الموارد المتاحة له وخاصة مع ارتفاع تكاليف مشروعات التنمية فى ظل تزايد معدلات التضخم عالميا وافريقيا . والمصرف يقوم حاليا بتنفيذ خطة خمسية (٩٠ - ١٩٩٤) ، اقرها مجلس محافظيه عام ١٩٨٩ ، ووضعت حدا أعلى لقروضه السنوية مقداره ٧٥ مليون دولار (١٣) ، وهو مبلغ لايمكنه من القيام بدور فعال فى ظل الظروف الراهنة .

يبين مما تقدم بصفة عامة ان الجهد العربى فى مجال الدعم المالى للتنمية الافريقية بدأ قويا نسبيا فى النصف الثانى من السبعينات ، الا انه اصابه قدر من الوهن فى اواخر الثمانينيات . على انه بالنظر الى خصائص هذا الدعم ودورة فى التنمية نجده هدفا لعدد من الملاحظات الانتقادية من جانب الدارسين وخاصة الافارقة منهم ، وحرى بنا ان نبرز اهمها :

أولا : ان المساعدات العربية للدول الافريقية تميزت بضآلة حجمها من الناحيتين المطلقة والنسبية : ويشار فى هذا الخصوص الى ان جملة المبالغ المالية التى قدمت تبدو ضئيلة بالمقارنة مع : (١) ما تحتاجة تلك الدول من موارد ضخمة لتمويل التنمية ، ومواجهة العجز فى موازين مدفوعاتها فى ظل ظروف التضخم والمديونية المتفاقمة فى العقدين الاخيرين ، (٢) ما توقعته الدول الافريقية من مساعدات فى ضوء ما تلقته من " وعود " من حلفائها العرب وخصوصا فى فترة السبعينات ، (٣) ما خسرته الدول الافريقية من موارد حقيقية نتيجة ارتفاع اسعار البترول منذ عام ١٩٧٣ وهى موارد نال " العرب " جزءا منها ، (٤) ما تحصلت عليه المناطق الاخرى من العالم النامى من المساعدات العربية وحيث يبدو نصيب افريقيا غير العربية هامشيا اذا قورن بغيرها وخاصة المنطقة العربية والدول الاسلامية (١٤) ويدعم ذلك ان ماحصلت عليه الدول

الافريقية مجتمعة من المساعدات العربية الثنائية ، لم يزدعن حوالى ٢٪ من جملة المساعدات العربية الثنائية التى قدمت للدول النامية فى عام ١٩٧٩ ، وبالرغم من انه تحسن فى بعض سنوات الثمانينيات حتى وصل الى ٧ر٦ ٪ عام ١٩٨٨ ، فانه انخفض الى حوالى ٧ر٢٪ عام ١٩٩١ (١٥) . وتبدو ضآله هذا النصيب الافريقى مضاعفة ، اذا اخذنا فى الاعتبار ان نصيب افريقيا من الاستثمارات العربية الخاصة لايعتد به ، كما انها لم تحظ باى نصيب يذكر من فرص العمالة (وما تستتبعه من تحويلات) فى الدول العربية البترولية شأن غيرها من اقاليم العالم النامى الاخرى التى حقق بعضها مكاسب ضخمة من هذا المصدر بصفة خاصة .

وفضلا عن انخفاض حجم المساعدات ، فانها كانت متقلبة تقلبا كبيرا من سنة الى اخرى ويظهر تقلبها واضحا بالنسبة لكل دولة على حدة ، مما يجعل من الصعب الاعتماد عليها ، كمصدر لتمويل التنمية .

ثانيا : ان المساعدات العربية كانت تتسم بالتحيز لدول بعينها مع اهمال دول اخرى ، ويشار فى هذا الخصوص الى تحيز المساعدات للدول " الاسلامية " (سواء من حيث السكان أو ديانة رئيس الدولة) ، حيث استأثرت هذه بالشطر الاكبر من المساعدات العربية لافريقيا ، وقد رأى البعض فى ذلك تحيزا "ايديولوجيا " يقيم حاجزا بين العرب والافارقة اكثر من كونه عامل تقارب بينهما (١٦) ، ويذهب البعض ايضا الى ان المساعدات العربية مغلفة بشروط سياسية ، اى انها تقدم ثمنا للمواقف السياسية المؤيدة للعرب فى قضاياهم القومية وخاصة الصراع العربى الاسرائيلى .

ثالثا : ان المساعدات العربية ، لاتجرى "اعادة تدويرها " فى دول عربية او نامية اخرى (١٧) وبالتالى فانها لاتعمل على تقوية العلاقات الاقتصادية بين هذه الدول بل انها تساعد فى نهاية الامر على تقوية العلاقات التجارية للدول النامية (الافريقية) مع الدول الغربية المتقدمة ، وذلك لانها انما تستخدم فى شراء المعدات والتكنولوجيا والخبرات الفنية اللازمة للمشروعات التى تسهم فيها من الدول المتقدمة . ويتم ذلك عن طريق الشركات متعدده الجنسية التى تسعى الى الاستفادة من التمويل العربى لتوسيع استثماراتها واسواقها فى القارة الافريقية،الامر الذى يخشى معه ان يساعد هذا التمويل - من حيث لاترغب اطرافة ولاتدرى - على تقوية علاقات التبعية للدول الافريقية ، بدلا من تدعيم علاقات الاعتماد الجماعى على الذات فيما بينها وبين بلدان العالم النامى الاخرى وليس من سبيل لتفادى ذلك الا باعطاء الاولوية فى منح المساعدات العربية للدول والمشروعات التى تستخدم الخبرات التكنولوجية المحلية أو العربية او المتاحة فى البلدان النامية الاخرى .

رابعا: ان عددا من المشروعات التى اشتركت فيها المؤسسات التمويلية العربية وخاصة " المصرف العربى للتنمية الاقتصادية بافريقيا " ، وقد اسىء اختيارها ، سواء من زاوية اتساقها مع الاولويات الانمائية للدول المستفيدة ، او من حيث جدواها الاقتصادية . ومن امثلة ذلك بعض مشروعات البنية الاساسية (السدود ومشروعات الرى فى السنغال) ، ومشروعات الانتاج الصناعى (الاسمنت فى غانا ، والورق فى الكاميرون) (١٨).

المبحث الثالث - تقييم ونظرة مستقبلية

رأينا ان العلاقات الاقتصادية العربية الافريقية ، التى علقت عليها آمال كبار سياسيا واعلاميا فى دفع عجلة التنمية فى هذه الدول ، وتقديم نموذج يحتذى فى مجال الاعتماد الجماعى على الذات وترجيح كفة الجنوب المتخلف فى مواجة الشمال المتقدم ، لم تحرز الكثير من التقدم فى اتجاه تحقيق هذه الامال خلال العقدين الماضيين ، بل وقعت فريسة لعوامل الضعف والوهن .

ولعله من نافلة القول ، ان عوامل الضعف فى العلاقات الاقتصادية العربية الافريقية ليست عارضة ولاسطحية ، وانما هى نتاج ظروف هيكلية عميقة الجذور بطيئة التغير .

فنمط التبادل التجارى بين الدول العربية والافريقية ، يرتبط بنمط تقدم العمل الدولى الراهن الذى تشكل فى العهد الاستعمارى ، واصبحت هذه الدول بمقتضاه متخصصه فى انتاج المواد الاولية ، وتصديرها الى الدول الصناعية الغربية، التى تحتكر بدورها الانتاج العالمى والتكنولوجيا المتقدمة ، بل وتتحكم كذلك فى اسواق النقد والمال وهياكل النقل والتسويق العالمية ، ولذلك فان تجارة الدول النامية الافريقية والعربية تتجه تصديرا واستيرادا الى اسواق الدول الغربية بصفة رئيسية ، معززة بترتيبات مؤسسية وتنظيمية (وسياسية) راسخة ، فى حين يبقى الهامش المتاح للتبادل التجارى فيما بينها ضيقا ومتقلبا ، ولايتمتع بوجود تلك الترتيبات المؤسسية والتنظيمية المستقرة .

وهكذا لا يكون غريبا اذا وجدنا ان الدول الصناعية استأثرت فى عام ١٩٩٠ بحوالى ثلاثة ارباع كل من الصادرات والواردات الافريقية ، بينما لم يزد نصيب الدول الافريقية نفسها من التجارة الخارجية للقارة عن ٥٪ تقريبا . ويصدق ذلك النمط فى صورته العامة على باقى الدول العربية ، وبينما قدر معدل النمو فى الصادرات الافريقية الى الدول الصناعية فى تلك السنة بحوالى ٤ر١٩٪ ، فان نظيره للدول الافريقية نفسها كان حوالى ٥ر١٥٪ ، وكان الرقمان المناظران للواردات هما ٣ر١٤٪ ، ٤ر١٣٪ على الترتيب (١٩).

ومن ناحية اخرى - لاتنفصل عما سبق - فان كلا من الدول العربية والدول الافريقية لاتملك اية قاعدة يعتد بها لنمو التبادل التجارى فيما بينها ، ونعنى بذلك بصفة خاصة ، تكامل الموارد والمنتجات بين المجموعتين ، ووجود ترتيبات مؤسسية وتنظيمية تساعد على توسع التجارة ، وقد رأينا ان الصادرات الافريقية الى الدول العربية لايتجاوز مجموعة ضئيلة من المنتجات الغذائية والمشروبات والجلود والاخشاب ، وهذه يتوافر مثيلها فى الدول العربية نفسها ، او يمكن انتاجها فيها ، ربما بميزة نسبية اكبر.كمانها تتوافر فى دول نامية اخرى.

ويصدق ذلك الى حد كبير على ماتقدمه الدول العربية للدول الافريقية من سلع ومنتاجات أضف الى ذلك ماتعانية التجارة بين هذه الدول-حتى المتاجورة منها - من صعوبات جمة فى النقل والمواصلات ، وعدم وجود ترتيبات مشتركة للنقد والمدفوعات تسهل عمليات التبادل التجارى ، وهى امور بالغة التعقيد فى ظل وجود هذا العدد الضخم من الدول (أو الدويلات) الصغيرة الفقيرة ، غير المستقرة سياسيا واقتصاديا .

وقد زاد من حدة الصعوبات التى تواجهها العلاقات الاقتصادية بين العرب والافارقة ، دخول الدول الافريقية ومعظم الدول العربية مرحلة من الازمة الاقتصادية الخانقة منذ اوائل الثمانينات بصفة خاصة ، حيث تضافرت عوامل البيئة الخارجية غير المواتية (تدهور شروط التبادل الدولى ، والازمات النقدية والتضخم العالمى) والظروف البيئية السيئة فى القارة الافريقية (انتشار القحط والجفاف) ، فضلا عن سوء الادارة الاقتصادية والفساد الادارى والسياسى - تضافرت لكى تحدث تراجعا خطيرا فى معدلات النمو الاقتصادى الداخلى ، وزيادة كبيرة فى العجز الخارجي ، وتفاقما لمشكلة المديونية الاجنبية ، وبالتالى تزايد عجز هذه الدول عن الوفاء باحتياجات التنمية من سلع رأسمالية ، وباحتياجات السكان من المنتجات الاستهلاكية ، وخاصة الغذائية ، وقد صاحب هذه الازمة تدخل المؤسسات المالية الدولية والدول المانحة للقروض والمساعدات لكى تفرض سياسات وبرامج للاصلاح المالى والاقتصادى انطوت بصفة عامة على اجراءات انكماشية عنيفة ، مما ادى الى تباطؤ نمو التجارة الخارجية لهذه الدول او تراجعها من ناحية ، والى ضيق فرص الاستثمار الداخلى وارتفاع تكاليفه من ناحية اخرى (٢٠) ، وقد اصاب ذلك اول ما اصاب علاقات التبادل التجارى بين هذه الدول بعضها البعض وامكانيات التعاون بينها فى اقامة مشروعات مشتركة، ذات عائد مجز للاطراف المستثمرة فيها.

ولقد كشفت تجربة العقد الماضى عن وجود معوقات متزايدة امام اتساع الاستثمارات العربية فى الدول الافريقية ، وفى مقدمتها ارتفاع تكاليف الاستثمار وضعف عائداته نظراً لتدهور البنية الاساسية فى الدول الافريقية ، وافتقارها الى العمالة الماهرة والخبرات والهياكل الادارية والائتمانية والتسويقية ، وكذلك ارتفاع مخاطر الاستثمار الى درجة كبيرة فى كثير من الدول الافريقية نظرا لظروف الحروب الاهلية المتكررة فى بعض هذه الدول ، وازدياد حده الصراع السياسى الداخلى فى بعضها الاخر ، مع تفشى ظواهر الفساد السياسى والادارى فيها ، هذا فضلا عن حالة عدم الاستقرار فى مناخ الاستثمار فى ظل التحولات الراهنة فى الاطر التنظيمية للنشاط الاقتصادى نتيجة برامج التصحيح الهيكلى ، وما تنطوى عليه من برامج للخصخصة ، وتقليص دور الدولة فى النشاط الاقتصادى واطلاق قوى السوق .

ومن ناحية اخرى ، ففى جانب العرض ، نجد ان الاموال العربية المتاحة للاستثمار (العام والخاص) فى الدول الافريقية، آخذة فى التقلص ، مع ماشهدته دول الفائض البترولية من انكماش فى فوائضها نظرا لانخفاض اسعار البترول من ناحية ، وللحروب المدمرة فى منطقة الخليج التى سادت العقد الماضى باكملة ، وابتلعت الكثير من هذه الفوائض ، من ناحية اخرى ، فضلا عن تزايد الطاقة الاستيعابية للاستثمار فى تلك الدول نفسها ، وتنافس مناطق اخرى على هذه الفوائض وكثير منها فى وضع افضل من الدول الافريقية من حيث مستويات العائد ودرجات المخاطرة ، وفى مقدمتها الدول الغربية المتقدمة والدول العربية .

ان اى نظرة الى مستقبل العلاقات الاقتصادية العربية الافريقية ، لابد ان تأخذ فى الاعتبار مفعول هذه العوامل التى ذكرناها - وهى لاتمثل حصرا شاملا على اى حال - وكلها تعمل فى اتجاه اضعاف هذه العلاقات ، او بعبارة اخرى ، فى اتجاه تهميش اهمية افريقيا الاقتصادية بالنسبة للعالم العربى ، واضعاف دور العرب الاقتصادى بالنسبة للافارقة وعلى ذلك فان تحسين

العلاقات الاقتصادية العربية الافريقية ، يتطلب تغيرات ضخمة فى الهياكل الاقتصادية وفى الاطر المؤسسية ، فى اتجاه يخلق نوعا من التكامل بين اقتصاديات هذه الدول ، يتحقق فى اطار نمط من المصالح والمنافع المتبادلة ، لاوجودله فى الوقت الراهن .

ومثل هذه التغييرات ، تتطلب بدورها ، امرين مرتبطين :

تكاليف اقتصادية ضخمة بطيئة العائد : وذلك لبناء طاقات انتاجية جديدة فى الدول الافريقية والعربية ، قادرة على التصدير وإستغلال الموارد المتاحة ، وتتحقق فيها خصائص التكامل فيما يتعلق بالمستخدمات الانتاجية وبالاسواق ، وهذه تتطلب استثمارات هائلة ليست متوافرة فى الوقت الراهن ، فكما اشرنا ، فان الموارد المتاحة للاستثمار فى الدول العربية ذات الفائض ، ستتنافس عليها جهات عديدة تحتل مكانه افضل فى سلم الاولويات وفى سلم العائد والمخاطرة ، من وجهة نظر هذه الدول ، كالاستثمار فى الدول العربية ، وخاصة فى اعادة اعمار الدول التى خربتها الحروب (كالعراق ولبنان والصومال) والاستثمار فى الدول الاسلامية المستقلة عن الاتحاد السوفيتى ، والتى تتمتع بقاعدة تكنولوجية وعلمية جيدة وبظروف اقتصادية مواتية للاستثمار ، فضلا عن العوائد السياسية المنتظر تحقيقها من تقوية الروابط مع هذه الدول الجديدة ، ويضاف الى ذلك تزايد الاستثمار فى الدول صاحبة الفوائض نفسها والتى تتزايد طاقتها الاستيعابية لروؤس الاموال بمرور الوقت ، كما انها ترتبط اصلا بمستويات عالية من الانفاق المحلى ، ولايبدو ان الاستثمار فى افريقيا يمكن ان يطاول تلك الجهات فى جدواه الاقتصادية، فى الزمن القصير والمتوسط على الاقل .

- ارادة سياسية قوية ورشيدة : وذلك فى الجانبين العربى والافريقى ، قادرة على تحديد الاهداف وصياغة الخطط والسياسات اللازمة لتنفيذ تلك التغيرات الصعبة العالية التكلفة ، ولايخفى ان هذه الارادة السياسية يصعب تصورها فى الوقت الراهن على الاقل ، فى وجود هذا العدد الضخم من الدول المستقلة المتباينة فى ظروفها وفى ارتباطاتها : عشرون دولة عربية تختلف ظروفها اختلافا ملموسا ، وتمزقها خلافات عديدة ، واكثر من اربعين دولة افريقية تتفاوت تفاوتا ملموسا فى حجمها وفى قدراتها ، وفى مشكلاتها الداخلية وفى ارتباطاتها الخارجية ، الامر الذى لايترك للعمل الجماعى بينها فى المجال الاقتصادى بصفة خاصة (من خلال المنظمات الاقليمية) الا هامشا محدودا .

يصعب على المرء فى ضوء ما تقدم ، ان يرى امكانية لحدوث تحسن يعتد به فى العلاقات الاقتصادية الافريقية العربية فى الاجل القصير او المتوسط (العقد الحالى على الاقل) .. تحسنا يستند الى اعتبارات الجدوى الاقتصادية او العائد الاقتصادى او المنافع الاقتصادية المتبادلة . بيد اننا ينبغى ان نتذكر ان التعاون الاقتصادى بين الدول لاتحركه تلك الاعتبارات وحدها ، وانما هناك ايضا اعتبارات " العوائد السياسية " التى تبرر سعيا اقتصاديا مشتركا لتحقيقها . وغنى عن البيان ان التعاون الاقتصادى العربيى الافريقى شهد - كما رأينا - دفعة كبيرة فى النصف الثانى من السبعينات وأوائل الثمانينيات ، بسبب الاعتبارات السياسية بصفة اساسية ، فقد كان سعي الطرفين للتضامن السياسى فى مواجهة كل من العدوان الصهيونى على الحقوق العربية فى فلسطين ، والعدوان العنصرى على الحقوق الافريقية فى جنوب افريقيا ، محركا لكثير من

جوانب التعاون الاقتصادى بينهما ، رغم صغر " العوائد الاقتصادية " لهذا التعاون . وها هو ذاك التعاون الاقتصادى ، يشهد مرحلة من الضعف ، مع ضعف المحرك السياسى له فى ظل التطورات التى شهدتها القضيتان المشار اليهما فى العامين الاخرين ، وتغير المواقف فى كل من منطقة الشرق الاوسط ومنطقة الجنوب الافريقى .

على ان الاعتبارات السياسية ، مازال لها دور تلعبه فى تحريك التعاون العربى الافريقى فى المجال الاقتصادى خلال الحقبة المقبلة ، ونكتفى فى هذا المقام بالاشارة الى امرين (من وجهة النظر العربية على الاقل) :

- اعتبارات الامن العربى : وهى ليست اعتبارات هينه بالنسبة للعالم العربى بصفة خاصة ، حيث يقع قرابة ثلاثة ارباع مساحته فى القارة الافريقية ، كما يعيش فيها نحو ثلثى سكانه . وهناك روابط جوار جغرافى بالغة الاهمية بين الدول العربية والافريقية ، وتثير هذه الروابط الجغرافية مشكلات سياسية واستراتيجية هامة ، وتكفى الاشارة فى هذا الخصوص الى المشكلات القائمة فى منطقة القرن الافريقى وما تحمله من تأثيرات مباشرة على الامن العربى فى الركن الشرقى من القارة الافريقية ، والنزاع الموريتانى السنغالى فى ركنها الغربى . كما تقدم مياه النيل ، مثلا آخر بالغ الاهمية للاهمية الحيوية لدول الجوار الجغرافى بالنسبة للامن العربى ، حيث يتوقف الامن المائى المصرى والسودانى على استقرار العلاقات داخل منطقة حوض النيل التى تضم سبع دول افريقية غير عربية .

- الاعتبارات " الايديولوجية " ونعنى بها بصفة خاصة اعتبارات التضامن الاسلامى ، حيث تضم القارة عدد من الدول الاسلامية ، ونسبة يعتد بها من السكان المسلمين ، ومن اللافت للنظر ان هذه الدول تعتبر من ضمن اكثر دول القارة فقرا وايا كان الرأى ، فان هناك "التزاما ما" من قبل العرب تجاه تلك الدول الاسلامية الافريقية ، وذلك فى اطار حركة التضامن الاسلامى ، ايا كان وضع هذه الحركة قوة او ضعفا .

خلاصة ذلك ان هناك بعض " الثوابت السياسية " فى العلاقة العربية الافريقية، تتطلب عملا افريقيا عربيا مشتركا من شأنه ان يعود بمكاسب سياسية صافية لاطرافة ، وفى اطار هذا العمل المشترك سيظل للتعاون الاقتصادى دوره غير المنكور .

بالنظر الى هذه الاعتبارات جميعا ، ماهى الاتجاهات المحتملة لتطور العلاقات الاقتصادية العربية الافريقية ؟ .

يبدو لنا أن هذه العلاقات لاينتظر لها ان تشهد تغيرات جوهرية سواء فى نطاقها أو فى هيكلها ، خلال العقد الحالى على الاقل ، حيث ستظل متغيرا تابعا ذا حساسية عالية للتغيرات السياسية قصيرة الاجل فى المنطقة . وبخاصة تغير المواقف السياسية للاطراف تجاه الصراعات المحلية . وفى مثل هذه الظروف يتوقع أن يظل حجم العلاقات الاقتصادية العربية الافريقية (التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى) منخفضا ومتقلبا . أما هيكلها فيتوقع أن يميل



أكثر نحو تزايد الوزن النسبى للعلاقات العربية مع دول الجوار الجغرافى (بصفة خاصة فى الغرب الافريقى وفى حوض النيل) ومع الدول الاسلامية .

ذلك " مايحتمل أن يكون " .... وغنى عن كل بيان أنه ليس مرادفا بالضرورة لـ " ماينبغى أن يكون " .

جدول رقم (١)
الاهمية النسبية للدول العربية في التجارة الخارجية للدول الافريقية

الدولة	الصادرات		الواردات	
	متوسط عامى ٧٩ - ٨٠	متوسط عامى ٨٩ - ٩٠	متوسط عامى ٧٩ - ٨٠	متوسط عامى ٨٩ - ٩٠
اثيوبيا	٩ر١٠	٦ر١٤	٧ر٩	٩ر٣
السنغال	٢ر١٤	٢ر١	٥ر٨	١ر١
الكاميرون	١ر٠	٤ر٠	X	٦ر١
الكونجو	٣ر٠	١ر١	٧ر٠	٠ر١
النيجر	١ر٥	X	٤ر١	x
أوغندا	٢ر٣	٥ر٣	X	٤ر٣
تانزانيا	٢ر٤	١ر٣	١١	٥ر٦
توجو	٤ر١	٤ر١	٢ر٢	٧ر٠
جابون	٢ر٠	٢ر١	٣ر٠	٩ر٠
زنير	X	٢ر٠	X	٧ر٠
زامبيا	٧ر٠	٢ر١	١ر١٧	٦ر٠
زيمبابوى	X	٣ر٣	X	٩ر٠
غانا	٢ر٠	٢ر٠	٢ر٣	٧ر٠
غينيا	٢ر٢	X	٨ر٠	X
كوت ديفوار	٤ر٣	٤ر١	٥ر٢	٣ر١
كينيا	١ر٨	٧ر٥	٩ر٣٢	٥ر٢
ليبيريا	X	X	٦ر١٨	٢ر٠
مالى	X	٢ر١٩	X	٨ر٠
موريشيوس	X	٣ر٠	١ر١٢	٠ر٧
موزمبيق	٣ر١١	X	٦ر٤	٧ر٢٣
نيجيريا	X	X	٢ر٠	٥ر١

ملحوظة : X تعنى انعدام التجارة أو أنها نسبة لاتذكر (أقل من ١ر٠٪) .
المصدر : جمعت وحسبت من البيانات الخام الخاصة بكل دولة على حدة فى :
- لعامى ٧٩/٨٠ IMF, DLRECTION OF TRADE STATLSTICS YEAR BOOK 1985
- لعامى ٩٨/٩٠ نفس الكتاب السنوى لعام ١٩٩١ .

جدول رقم (٢)
صافى انسياب المساعدات العربية الثنائية الى الدول الافريقية

(مليون دولار)

الدولة	١٩٧٩	١٩٨٢	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
أنجولا	٠٠	٠,٥	٠,٨	١,٥	٢,٦	٢,٥	١,٨	١,٧
بنين	٢,١	٠٠	٢,٧	٠,٧	١,٠	٥,٠	٠,٤-	٢,٤-
بوتسوانا	٠٠	٦,٢	١,١-	٠,٣-	٠,٨	٢,٢-	١,٨-	١,٠
بوروندى	١,٧	٦,٠	٨,٤	١٢,١	٢,٥	١,٠٠	٠,٢	٢,٧-
الكاميرون	١٦,٢	٢,٤-	٣,٢	٠,١	٤,٠-	٠,١-	٢,٦-	١,٧-
الرأس الخضراء	٠٠	١,٥	١,٧	١,٢	١,٢	٠,٥	٠,٣	٠,٣
افريقيا الوسطى	١,٣	١,٢	٣,٣	٨,٣	٢,٣	٠,٦-	٢,٣	٢,٧
تشاد	٠٠	٣,٨	-	-	-	-	٢,٣	٢,٢
جزر القمر	٢,٨	١٠,٣	٢,٤	-	٠,١	٠,٢	٠,٢	-
الكنغو	٩,٣	٦,٨	٠,٨-	٠,١	-	٠,٢	-	-
اثيوبيا	-	١,٠	١,٤-	٢,٠-	١,٣-	١,٨-	٦٧,٧	٠,٩
الجابون	-	٠,٧	١٤,٠	٤,٩	١,٦-	٠,٩-	-	-
جامبيا	٤,٢	٣,٥	٠,٩-	-	٢,٠-	١,٣-	٠,٥	٢,٠٤
غانا	١٦,٦	٠,٣	٣,٤	٤,٩-	١٣,٣	٢,٤	١,١	٨,٩
غينيا	٩,٣	٣,٦	٤,٤	١٢,٠	١٣,٦	١٨,٠	٤,٢	٠,٩-
غينيا بيساو	١,٩	٧,٧	٣,٦	٩,٠	٦,٠	٢,٧	-	٠,٩
كينيا	-	٥,٧	٤,٧	٤,١	٣,٤	٠,٤-	٤,٥	٣,٠
ليسوتو	٠,٣	-	٠,٥-	٠,٥-	٠,٧-	٠,٣-	٠,٤-	٠,٥-
ليبيريا	١٤,٨	١,٣	-	-	-	-	-	-
مدغشقر	١٣,٨	٤,٥	١,٥-	٢,٣-	١,٥-	٢,٢-	١,٢-	٠,٢-
ملاوى	-	٠,١	٠,٢	٠,٢	-	-	-	-
مالى	١٣,٣	٢٤,٧	٣٩,٩	٧,٦	٥,٤	٢,٨	١٥,٤	٤,٥
موريشيوس	-	١,٨	١,٧	٣,٥	٣,٢	١,٢-	٠,٧	١,٥-
مزمبيق	١٠,١	٣,٢	٦,٨	٣,٠	٣,١	٣,٣	٠,١	٠,٣
النيجر	٠,٦	٨٤,٨	٥,٤	٨,٦	٥,٧	٢,٤	٣,٥	٤,٤
رواندا	٠,٦	٠,١	٦,٤	٥,٧	٥,٧	٦,٠	١٠,٣	٣,٧
السنغال	١,٤	١١,٤	٣٣,٠	٣٠,٤	٢٤,٠	١١,٦	٢,٤	٢١,٩
سيشل	١,٠	٠,٦	١,٤	٠,٧	٠,٤	-	٠,٢-	٠,١-
سيراليون	٤,٠	٠,٣	٥,٨	٣,٧	١٠,١	٣,٠	٠,١	-
تنزانيا	٣,٦	٢٤,١	٥,٢	-	٠,٣	١,٠	٣,٢	٠,٢
توجز	-	٣,٨	٧,٩	٢,٦	١,٥-	٠,٧-	٠,٦-	٠,٦-

أوغندا	٠,٩	١,٩	٣,٢	٤,٩	٠,١-	٣١,٢	٢,٦	١,٠
زائير	٤,٨	٥,٧	-	-	-	-	٧٧,٢	-
زامبيا	٩,٥	-	-	-	-	-	-	-
زيمبابوى	٠,١	٤٤,٠	٢,١-	٠,٥-	٣,٢-	١,٦-	٩,١	١,١-

المصدر: التقارير السنوية لمنظمة التعاون الأقتصادى والتنمية(OECD) :

OECD:DEVELOPMENT+ COOPERATION ANNUAL (PARIS):

-فبالنسبة لعامى٧٩و١٩٨٢: 1983 REVIEW P. 224.

-ولعامى ١٩٨٧,١٩٨٦. 1990 REPORT.P. 246. 247

الحواشى

(١) على امتداد هذه الدراسة ، يشير لفظ ' الدول الافريقية ' الى الدول غير العربية (عدا جنوب افريقيا) ' بينما يشير لفظ ' الدول العربية ' الى الدول العربية الاعضاء فى جامعة الدول العربية (٢٠ دولة) .

(٢) بيانات محسوبة من :

IMF: DIRECTION OF TRADE STATISTICS YEARBOOK 1991 (WASHINGTION D.C. : I M F , 1991).

ويلاحظ أن جميع البيانات الخصة بالتجارة الخارجية الواردة فى هذا البحث ، مصدرها هوهذا المرجع الاحصائى لسنوات مختلفة ، وتجدر الاشارة الى أن الارقام التفصيلية الواردة فى هذا المرجع تعتريها عيوب كثيرة ، حيث يقوم كثير منها وخصوصا بالنسبة للدول الافريقية والعربية - على اسس تقديرية بأساليب مختلفة من أساليب الاستكمال الاحصائى ، ولذلك فانها تحتاج الى قدر كبير من التحفظ فى الاستخدام ، الا أننا فى استخدامنا لها حاولنا الا توثر هذه العيوب على النتائج التحليلية المستنبطة منها .

(٣) مصدر بيانات نيجيريا وموريشيوس :

البنك الدولى - تقرير عن التنمية فى العالم - ١٩٩١ (القاهرة ، مؤسسة الاهرام ١٩٩١ ، ص ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ .

الا أن رقم السكان الخاص بنيجيريا مصدره النتائج الاولية لتعداد السكان الاخير فى البلاد (نوفمبر ١٩٩١) والذى جاءت نتائجة مذهلة للجميع :

ALAN RAKE: LONG - AWAITED CENSUS RESULTS: NIGERIA'S MISSING MILLIONS" , AFRICAN BUSINESS (NO. 166, JUNE, 1992) , PP. 10 - 11.

(٤) انظر ايضا التفاصيل الواردة فى :

جامعة الدول العربية ، تنمية التجارة بين العالم العربى وافريقيا النامية ٧٠ - ١٩٨١ المجلد الاول التقرير ، دراسة اعدتها امانة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية لصالح امانة جامعة الدول العربية (UNCTAD / ST/ MFD/1 (VOL.1) ، ١٩٨٥ .

(٥) انظر :

- د.كمال المنوفى : ' صناديق التنمية العربية والتمويل الانمائى فى الوطن العربى ' شئون عربية (سبتمبر ١٩٨٦) ، ص ص ٦٣ وما بعدها .

- حسين مرهج العماش : ' الصناديق العربية ودورها الانمائى ، تصورات التسعينيات' المستقبل العربى (العدد ١٥٣ ، نوفمبر ١٩٩١) ، ص ص ٥٤ ومابعدها .

ولتفاصيل أوسع بشأن دور هذه الصناديق فى افريقيا حتى أوائل الثمانينيات :

ANTHONY SYLVESTER : ARABS AND AFRICAN : COOPERATION FOR DEVELOPMENT (LONDON, THE BODY HEAD, 1981) , CH.2.

وانظر أيضا :

PIERRE VAN DEN BOOGAERDE : FINANCIAL ASSISTANCE FROM ARAB COUNTRIES AND ARAB REGIONAL INSTITUTIONS, INTERNATIONAL MONETARY UND, OCCASIONAL PAPER 87 (IMF, WASHINGTON D.C., SEPTEMBER 1991) , PP. 15 0 26.

(٦) وتزداد الصعوبة اذا اخذنا فى الاعتبار أن قدرا من المساعدات يقدم بصفة سرية ، انظر:

COLIN LEGUM : " AFRO - ARAB RELATIONS IN 1983 " , IN LEGUM (ED) , AFRICA CONTEMPORARY RECORD (A C R) : 1983 - 84 , (LONDON, CANA PUBLISHING COMPANY, 1985) , P. A161.

(٧) مصدر هذة البيانات :
البنك الدولى ، مرجع سابق ، ص ٢٨٠ ، ٢٨١ .

(٨) وقد جاء قرابة ثلثى هذه المساعدات من المملكة العربية السعودية أما الباقى فجاء كله تقريبا من الكويت والامارات وذلك حسب التقرير السنوى لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية :
انظر:

- O E C D : DEVELOPMENT COOPERATION : 1991 REPORT

(PARIS, O E C D , 1991) , P. 229.

A-30, A -69.

(٩) مصدر البيانات . تقرير غير منشور للمصرف :
المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا : المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا ، ودورة فى التعاون العربى الافريقى (الخرطوم ٢٨ فبراير ١٩٩٢) .

(١٠) انظر ايضا :
جامعة الدول العربية ، مرجع سابق ، ص ص ١١٤ - ١١٥ .

(١١) انظر

- SYLVESTER, OP. CLT., PP. 51 FF .
- PIERRE VAN DEN BOOJAERDE, OP. CIT, P. 16, 17.

(١٢) المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا ، مرجع سابق .

(١٣) المرجع السابق مباشرة :

(١٤) - E.K. CHLBWE: AFRO - ARAB RELATIONS IN THE NEW WORLD ORDER (NEW YORK , ST MARTIN, 1977) . P. 13.
- KUNLRUM OSLA: " ARAB ALD TO BLACK ATRLCAN STATES AND THEIR RELATIONS WITH ISNAEL " . JOURNAL OF AFRICAN STUDLES, VO1. 10 NO. 3. FALL 1983 (UNLVERSITY OF CALLFORNLA , LOS ANGELES) . PP. 114 - 115.

(١٥) كل النسب محسوبة من التقارير السنوية لمنظمة O.E.C.D. .

(١٦) انظر :

- DUNSTAN M. WAL : " AFRO - ARAB RELATIONS : MLSPLACED OPTLMLSM" IN : UNESCO, HISTORLCAL AND SOCLO-CULTURAL RELATION BETWEEN BLACK AFRLCA AND THE ARAB WORLDTROM 1935 TO THE PRESENT (PARLS, UNESCO, 1984), PP. 63 - 67.

- HATLM M. AMLJ1 , " RELLGLON IN AFRO - ARAB RELATIONS ISLAM AND CULTURAL CHANGE IN MODERN AFRLCAN" IN: UNESSCO, IBID , PP. 121 - 122.

(١٧) انظر ايضا :
جامعة الدول العربية – مرجع سابق ، ص ١٠٣ ، ١٠٤ .

(١٨) LEGUM : " AFRO ARAB RELATIONS : MORE TALK THAN COOPERATION" A C R : 1984 - 85, P. A 136.

(١٩) حسبت النسب من :

I M F , DIRECTION OF TADE - 1991, OP. CLT.

ولكن " الدول الافريقية " تشمل كل دول القارة بما فيها الدول العربية الافريقية.

(٢٠) انظر بصفة خاصة :

J. BARRY RLDDELL : " THLNGS FALL APART AGALN :

STRUCTURAL ADJUSTMENT PROGRAMS IN SUB- SAHARAM AFRLCA", JOURNAL OF MODERN AFRICAN STUDLES VOL. 30. NO.1 MARCH 1992, PP. 53 TT.

معهد البحوث والدراسات الأفريقية
قسم النظم السياسية والأقتصادية

" أفريقيا وتطور النظام الدولى "

إعداد
د. محمود أبو العينين
استاذ العلوم السياسية المساعد
بقسم النظم السياسية والاقتصادية

مقدمة

لقد كانت افريقيا أشد تأثرا من غيرها من القارات بما يحدث من تحولات في النظم الدولية المختلفة ، خاصة تلك النظم التى توالت خلال القرنين الأخيرين ، سواء كانت نظما جزئية أم عالمية . ولعل المقارنة السريعة بين أوضاع أفريقيا فيما قبل زحف الاستعمار الأوربى وأثناءه ، وبعد الاستقلال ، لتوضيح على الفور كيف ظل المصير السياسى والاقتصادى ، والى حد ما الثقافى ، مرتبط بما يجرى خارج القارة من تغيرات وتفاعلات ، وكيف ان الكثير من مشكلات القارة الداخلية الراهنة ذو صلة مباشرة بما تقرره القوى الفاعلة فى النظم الدولية التى توالت على العالم فى الحقب الأخيرة .

والمحور الرئيسى فى هذه الورقة ، يدور حول مدى الأثر أحدثته النظم الدولية المختلفة فى أوضاع القارة ، خاصة التغيرات التى حدثت من النظام الدولى منذ أواخر الثمانيات وأثرها فى مشكلات القارة السياسية والإقتصادية والأمنية وما إذا كانت القارة تتعرض للإهمال والتهميش فى ظل التسعينيات .

وقد يكون مناسبا ان نتناول الموضوع فى الإطار الآتى :

المبحث الأول : أفريقيا والنظم الدولية السابقة على انتهاء الحرب الباردة .

أولا : أفريقيا قبل الاستعمار الأوربى .

ثانيا : أفريقيا تحت نير الاستعمار .

ثالثا : أفريقيا ونظام ما بعد الحرب العالمية الثانية " القطبية الثنائية "

المبحث الثانى : أفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة : الضغوط الدولية والتحول الديمقراطى :

أولا : ماهية التحولات فى النظام الدولى .

ثانيا : مرحلة التحول والديمقراطية فى افريقيا .

المبحث الثالث : وضع افريقيا فى النظام الدولى فى مرحلة التحول .

أولا : الوضع الإقتصادى للقارة (ذروة الأزمة).

ثانيا : ضغوط القوى الغربية المنتصرة فى الحرب الباردة .

خاتمة .

المبحث الأول

أفريقيا والنظم الدولية السابقة على انتهاء الحرب الباردة

ارتبط مصير أفريقيا ارتباطا كبيرا بالتحولات التى طرأت أساسا على نمط وبنية وتفاعلات النظم الدولية على انتهاء الحرب الباردة . ويمكن ان يميز فى إطار مقارن ، بين ثلاث مراحل تغيرت فيها الأوضاع الأفريقية والاقتصادية وغيرها بشكل شامل - تقريبا - تمشيا واتساقا مع التغيرات الخارجية ، وبصفة خاصة تلك التى تحدث فى النظام الدولى .

أولا : أفريقيا فيما قبل الاستعمار الأوربى

قبل أن تحتك أفريقيا إحتكاكا مباشرا بالقوى الأجنبية ، كانت أوضاعها السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها تسير سيرها الطبيعى . حيث تعايشت الكيانات السياسية المختلفة سواء فى الشكل السياسى او فى مدى تماسكها الداخلى فقد عرفت القارة الإمبراطوريات والممالك التعددية، والتى تختلط فيها الأجناس والألوان والثقافات ، كما عرفت أيضا الكيانات السياسية المتجانسة ، او التى تجمع بين التعددية والتجانس [1] .

وفى تلك الحقبة ، لم تكن الحدود بين الوحدات السياسية معروفة بمفهومها الحديث أو "الخطى" Linear Boundaries الذى دخل القارة فى مراحل لا حقه بل لم تكن الحدود بهذا المعنى أو المفهوم الحديث ذات أهمية أو جدوى ، خاصة فى ظل غيبة الدولة المركزية الموحدة او الإدارة الفعالة ، وكان السائد عن تلك الحدود يتفق مع الأحوال السياسية والعلاقات السياسية المحدودة لتلك الوحدات القائمة ويتفق مع ظروف الحياة المعيشية البسيطة للجماعات والشعوب ، من هنا عرفت أفريقيا خاصة منذ القرن السابع عشر فصاعدا ، مفاهيم للحيز المكانى لايتعدى كونه يمثل أقليما عشبيا بالنسبة للشعوب الرعوية أو أقليما مملوكا ملكية شرعية وقانونية بالنسبة للشعوب الزراعية ... وهكذا [2] وفى ظل هذه الأوضاع كانت العلاقات بين الكيانات السياسية المختلفة فى القارة ، علاقات محدودة وبسيطة للغاية ، كما كانت مباشرة وتتم بين المدن الرئيسية والعواصم أساسا ولم تكن هناك أى تأثيرات ملحوظة للعوامل الخارجية بالنسبة للقوى الأفريقية سوى بعض النفوذ المتنامى للمد الأسلامى (الذى عتمد على قوى خارجة وداخلية) والرأسمالية التجارية الغربية Merca ntilism فيما بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر . وهنا يبدأ تأثير العوامل والقوى الخارجية والمغامرون الأوربيون فضلا عن البعثات التبشيرية دورا بدا يلوح بشكل ملحوظ فى السياسات والعلاقات الخارجية القوى الأفريقية منذ تلك الفترة [3] .

ثانيا : أفريقيا تحت نير الاستعمار

تم احتلال أفريقيا واستعمارها فى القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين . وهى الفترة التى جاءت فى زمن النظام الدولى الذى أعقب مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ ، بعد الحرب النابليونية المدمرة فى أوربا ، حيث تضامنت أوربا المنتصرة فى ظل " التحالف المقدس " الذى تكون فى ٢٦ سبتمبر ١٨١٥ ، واستمر السلام الذى تولد عن هذا النظام لنحو مائة عام تقريبا ، خاصة فى ظل ماسمى بالتجمع الأوربى أو بالوفاق الأوربى "Le Concert European " والذى أرسى آليات خاصة بتحقيق السلام والأمن على مستوى القارة الأوربية (٤) .

واذا كانت عملية الاستكشاف والتغلغل الأوربى فى أفريقيا قد بدأت بطيئة طوال معظم القرن التاسع عشر ، فان المناخ الذى هيأه النظام الدولى المشار إليه قد مكن القوى الأوربية من

الاندفاع والتكالب Scramble على تقسيم فريقيا واستعمارها ، خاصة مع أوائل الثمانيات من القرن الـ ١٩ ، وبصفة خاصة بعد انعقاد مؤتمر "برلين" أو مؤتمر "أفريقيا" كما يرى البعض ١٨٨٤ - ١٩٨٥ . وفى غضون عقدين من الزمان ، كانت أفريقيا كلها تقريبا نير الأستعمار الأوربى فيما عدا وحدتين تقريبا أو ثلاث (٥) .

وبدون الدخول فى تفاصيل ، جاءت الحقبة الاستعمارية بمثابة انقطاع فى مسيرة التطور الطبيعى للوحدات والكيانات السياسية والاجتماعية والثقافية الأفريقية . وفى ظل الانقطاع Interregnum أصبح الفاعلون على المسرح السياسى الإفريقى يضمون كل ماهو أجنبى وغير وطنى ، وصارت الإدارات الاستعمارية ، المدعومة من قبل المتعاونين مع الأجانب ومصالح الشركات الأجنبية هى التى تقرر وتحدد العلاقات الأفريقية ، كما صارات أوربا هى مركز تقدير العلاقات فيما بين القوى الامبريالية الأوربية المستعمرة (٦) .

وفى ظل هذه الأوضاع ، لم يعد ثمة اعتراف بالنظم الوطنية القديمة فى أفريقيا ، وخاصة فى إطار الهياكل السياسية الاستعمارية الجديدة ، فقد أنكر الفقه القانونى الدولى التقليدى صفة "الشخصية الدولية" بالنسبة للكيانات الأفريقية السابقة على الاستعمار (٧) وتقرر على يد الاجانب بصفة نهائية ، والى الآن ، أهم وأخطر عامل سياسى فى العلاقات الدولية الأفريقية ، الا وهو "الحدود السياسية" حيث تطورت أشكالها وفقا لمصالح المستعمرين وإراداتهم سواء تحت ماكان يعرف باسم دوائر النفوذ Sphere of influence ، أو الدول المحمية والمحميات فيما بعد ، مرورا بالتعديلات التى تمت فى ظل نظام الانتداب تحت مظلة عصبة الى ان تثبت هذه الحدود لتصبح الإطار السياسى المتاح والمقبول من الأغلبية الأفريقية فيما بعد ، رغم عيوبها ومثاليها(٨) .

وبوجه عام ، كانت الإمبراطوريات الأجنبية ، والاحتكارات الأجنبية والتجار الأجانب هم الفاعلون الأساسون فى تلك المرحلة الاستعمارية وتحدد المصير السياسى للمستعمرات تبعا لعلاقات القوة بين الدول الأجنبية ولم يعد بامكان الشعوب الإفريقية ان تتعامل او تتفاعل مع بعضها إلا من خلال الإدارات الاستعمارية وحكومات الدول الأجنبية . وتحولت القارة الأفريقية تابعة للرأسمالية الغربية ، فى ظل ما أصبح يطلق عليه البعض بـ "فترة الاعتماد الأعظم أو التبعية الكبرى " (٩) .

ثالثا : أفريقيا ونظام مابعد الحرب العالمية الثانية القطبية الثنائية

كان للنظام الدولى الذى تشكل بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها أثره الفعال فى تحديد مستقبل قارة أفريقيا السياسى ، وخاصة فيما يتعلق بمساندة النظام الجديد لحركات التحرير الوطنى وتقرير المصير وتصفية الاستعمار الأوربى .

فالحرب فى احدى نتائجها الهامة أسفرت عن بنية جديدة للنظام ، تبوأت فيها كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى (سابقا) مكانة الدولتين الأعظم فى العالم ، وتراجعت مكانة كل من بريطانيا وفرنسا ، وهما أكبر قوتين استعماريتين فى القارة الأفريقية ، حيث هبطتا للمرتبة التالية. ومن حسن طالع إفريقيا ، أن القوتين العظميين الجديدتين على خلافهما وصراعهما الذى احتدم فيما بعد ، تبنيا نهجا مناهضا للاستعمار ، وشجعا على وضع نهاية لهذه الظاهرة البغيضة فى عالم ما بعد الحرب . وفى هذا السياق استخدمت منظمة الأمم المتحدة للضغط على القوى الاستعمارية لإعداد البلاد الإفريقية المستعمرة للحكم الذاتى والاستقلال . وبفضل هذا النظام الجديد، وجهود حركات التحرر الوطنى الإفريقية بطبيعة الحال استقلت أكثر من ٣٤ دولة افريقية بعد ربع قرن من انتهاء الحرب ، وما بزغ فجر التسعينات ،

حتى استقلت كافة الدول الأفريقية ، أصبح الاستعمار الأوربى بـل والعنصريـة البيضـاء ، مجـرد مرحلة تاريخية (١٠) .

وفى ظل المناخ الجديد الذى أتاحه نظام مابعد الحرب العالمية الثانية ، اتجهت أفريقيـا لبنـاء نظام قارى (فرعى) من الوحدات الفاعلة الجديدة ، التى حلت محل الإدارات الاستعمارية الراحلة ، حيث أصبحت الدول الأفريقية المستقلة ، ذات السيادة ، تشكل الفاعلين الأساسيين فى القارة ، وانخرطت حكوماتهـا فـى البحث عن الأيدلوجيات الملائمـة ونمـاذج التنميـة الاقتصاديـة وحـل الصراعات ودعم الاستقلال السياسى الثمين . كما بدأ الفـاعلون الجـدد فـى إقامـة نظـام اقليمـى يضم شبكة متنوعة جدا من المنظمات القارية والإقليمية الفرعيـة والثنائيـة ، والتـى غطـت كـل المجالات والمناطق تأتى على رأسها منظمة الوحدة الإفريقية التى حلت محل المؤسسـات وكـان ثمة أمـل فـى أن هـذه الشبكة مـن المنظمـات والمؤسسـات الووظيفيـة ، سـوف تدعـم الاعتمـاد المتبادل بين الدول الأفريقية وتحل تدريجيا وبكفـأة ، محـل العلاقـات التجارية غير الرسمية ، ومحل التحالفات العسكرية وتقلل درجة التبعيـة للخـارج ، وخاصـة للـدول الاستعمارية القديمـة (١١) .

وفى نفس الوقت تعزز وزن أفريقيا على المستوى الدولـى ، نسبيا ، مـع تزايـد عـدد الـدول الأفريقية المستقلة ، وبصفة خاصة داخل الأمـم المتحـدة وأجهزتهـا الرئيسـية كالجمعيـة العامـة ولجانهـا الرئيسـية وكذلـك المجلـس الاقتصـادى والاجتمـاعى وبعـض الوكـالات الهامــة التابعـة للمنظمة العالمية الجديدة فمع دخول نحو ١٧ دولة أفريقية كأعضـاء جـدد مـن الأمـم المتحـدة ، دفعة واحدة عام ١٩٦٠ وهو عام الاستقلال الإفريقى ، تغـيرت الموازيـن داخـل التنظيـم الدولـى الجديد ، خاصة داخل الجمعية العامة التى لعبت دورا أكبر خلال فترة الحرب الباردة على حساب مجلس الأمم الذى عجز فى أغلب الأحوال عن اتخاذ قراراتـه . وفـى هـذا السـياق لـم يـأت عـام ١٩٦٣ (وهو عام تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية على الجانب الآخر) حتى كـان لإفريقيـا نحـو ٣٢ دولة مستقلة عضوا فى الأمم المتحدة . وزاد من فاعلية هذا العدد ، تأسيس دول أفريقيـا " للمجموعة الإفريقية داخل الأمم المتحدة " منـذ عـام ١٩٦٣ ، والتـى أصبحـت بمثابـة جهـاز لـه سكرتارية دائمة ، يقوم على التنسيق والتعاون بيـن دول المجموعـة فـى القضايـا ذات الاهتمـام المشترك والتعاون فى ذلك الصدد مع المجموعة الآسيوية بخصوص القضايا المشـتركة ، ومـع مجموعة عدم الانحياز بخصوص القضايا السياسية ، ومجموعة دول الـ ١٧ بخصوص المسائل الاقتصادية ، وكانت المجموعة الإفريقية تشكل الأغلبية داخل أغلب هذه المجموعات أو الحلقات . وقد انعكس هذا الوزن الإفريقى المتزايد فى تلك الفترة على نسب تميلها داخل بعض الأجهزة الرئيسـية والوكـالات التابعـة للأمـم المتحـدة . حيـث طـالبت المجموعـة الأفريقيـة بالتنسيق مـع المجموعات الأخرى بالتمثيل العادل للقارة فى مجلس الأمـن والمجلس الاقتصـادى والاجتمـاعى ووغيرهما ، ومن ثم كان التعديل الذى شمل المـواد ٢٣ و ٢٧ و ٦١ مـن الميثـاق أواخـر عـام ١٩٦٣ وبمقتضاه أصبح لأفريقيا ثلاث مقـاعد (غـير دائمـة) داخـل مجلـس الأمـن بعد أن كـانت لاتحظى بأى مقعد ، ثم أصبح لأفريقيا ، كذلك وبمقتضى نفس قرار التعديل نحو ١٤ مقعدا (من ٥٤) من مقاعد المجلس الأقتصادى والاجتماعى بينما لم يكن لها فى الأصل اى مقعد . وعلـى نفس النحو زادت حصة إفريقيا من الوكالات المتخصصـة التابعـة للأمـم المتحـدة باسـتمرار كـى تواكب الزيادة المضطردة فى أعداد الدول الأفريقية المستقلة ، كما تعدل وضع أفريقيا فى مسألة توزيع رئاسة اللجان الرئيسية للجمعية العامـة ابتـداءا مـن عـام ١٩٧٨ ... إلـى غـير ذلـك مـن

تعديلات تعكس الوزن العددى الإفريقى المتزايد الذى وصل الآن الى ٥٣ دولة عضو ، وتسير فى صالحه (١٢) .

وبالرغم مما أصبحت أفريقيا من وضع متميز نسبيا فى ظل النظام الدولى فيما بعد الحرب العالمية الثانية إلا أن ظروف الحرب الباردة التى تصعادت بين الكتلين الأشتراكية والرأسمالية ، والقطبين السوفيتى والولايات المتحدة ،قد بدأت تلقى بأثرها السلبية والإيجابية على سئون القارة وهياكلها على السياسات الدولية الآفريقية والعالمية بالتدريج.

ففى أتون الحرب الباردة ، تغلغل الشرق والغرب فى أفريقيا ،خاصة منذ السبعينات، حيث حصل السوفييت على أول قاعدة عسكرية لهم فى بربرة بالصومال فىأوئل السبعينات (١٣) وتدعمت علاقاتهم العسكرية وغيرها مع لبيبا ،وتدخلوا هم وحلفائهم الكوبيين فى أنجولا إبان الاستقلال ،ثم فى القرن الآفريقى وأثيوبيا ، بالتحديد مع صعود مانجستو للحكم عام ١٩٧٧ ، وتزايد نشاطهم فى مناطق ودول أفريقية عديدة كأوغندا (عيدى أمين) وموزمبيق ، ناهيك عن مصر قبل عام ١٩٧٢ وغيرها ، وقد قدرت مساعداتهم العسكرية فقط لبلدان إفريقيا فيما بين ٥٥-١٩٧٦ بنحو ٥٤٧٢ مليون دولار . أما الغرب بوجه عام ، فقد كان أكثر نجاحا فى اختراق افريقيا وإعادة تثبيت مخالبه ونفوذه بأشكال جديدة ، خاصة فى ظل حقيقة بقاء الاقتصاديات الإفريقية الرئيسية جزءا من الاقتصاد الرأسمالى ، فضلا عن الروابط الثقافية الإفريقية القوية مع الدول المستعمرة السابقة ، وإضافة للارتباطات العسكرية والدفاعية الغربية مع حومات كثيرة من بلدان القارة ، كالارتباطات العسكرية الفرنسية مع كثير من مستعمراتها السابقة الأمر الذى مكنها من الأحتفاظ بقواعد عسكرية فى جيبوتى والسنغال والجابون وكوت دى فوار وغيرها ، ثم المعاهد العسكرية السرية بين بريطانيا وكينيا عام ١٩٦٣ ، فضلا عن بعض الارتباطات العسكرية القديمة بين الولايات المتحدة وجنوب إفريقيا وليبريا وإثيوبيا ، وكذلك القاعدة البحرية البريطانية فى المحيط الهندى التى سلمت للولايات المتحدة منذ عام ١٩٦٨ . وكانت الاستراتيجية الغربية بوجه عام تقوم على أدوات مثل المساعدات الاقتصادية والعسكرية والفنية فضلا عن التدخل لحماية كثير من النظم ، حتى غير المرغوبة أو الملائمة ، وذلك فى سبيل احتواء الخطر الشيوعى فى افريقيا ، وحماية غرب أوربا ، والمصالح الغربية بوجه عام فى مناطق العالم المختلفة ومقاومة الاستراتيجية السوفيتية التى كانت ترمى فى افريقيا خاصة ، الى حرمان الغرب من المعادن الاستراتيجية الإفريقية والسيطرة على الممرات البحرية الهامة (١٤) .

ولم تقتصر نتائج الحرب الباردة والقطبية الثنائية فى ظل النظام الدولى فى تلك الفترة على هذا الحد ، بل امتدت لتشمل التأثير الفعال فى تكوينات النخب السياسية الحاكمة ونظم الحكم فى القارة ، وكذلك الأيديولوجيات السياسية ، وايديولوجيات التنمية ، فانتهجت بعض الدول الإفريقية النظام الاشتراكى ، بل والماركسية اللينينية ، وبعضها ظل على صلاته القوية بالغرب ، كما امتدت الآثار الى هياكل العمل الجماعى الإفريقى فى مجال السياسة الدولية كالأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ وغيرها ، وذلك فيما يشبه الانقسام ، متفاوت النسب بين دول إفريقية تميل الى هذا المعسكر الدولى أو ذاك ، وتعكس فى النهاية تأثير توازن القوى بين المعسكرين الدوليين المتصارعين .

ففى إطار منظمة الوحدة الإفريقية ، التى كان يمكن النظر إليها باعتبارها أداة لتنسيق السياسات الخارجية للدول الأفريقية ، تجاه بعضها أو اتجاه الخارج ، كان من اليسير على أى مراقب أن يكتشف بسهولة مدى التحديات التى بدأت تهدد العمل الإفريقى الجماعى على هذا

المستوى منذ السبعينات على الأقل . ففى أكثر من مشكلة لإفريقية ، تحكم الانقسام الأيديولوجى الذى يعكس صراع القوى العظمى ، وغيره بطبيعة الحال ، فى مواقف الدول والحكومات الإفريقية تجاه أسلوب تسوية هذه المشاكل ، وقد بات بعضها يهدد كيان المنظمة القارية ذاتـه . ففى الحرب الأهلية الأنجولية التى أعقبت الاستقلال مباشرة ، كان يمكن بسهولة تصنيف مواقف الدول الأفريقية من مسألة الاعتراف بالحكومة الشرعية ، والتى انقسمت بشأنها لإفريقيا مناصفة بين مؤيد لحركة الـ MPLA وبين الرافضين لذلك ، باعتبار أنه يكشف عن أن المؤيدين للسوفييت فى القارة أيدوا الاعتراف بالحركة المذكورة التى يدعمها السوفييت وحلفائهم الكوبيين أما الآخرون ، فلأسباب مختلفة أيدوا حكومة وحدة وطنية لتضم - بجانب ذلك - حركتى FNLA و UNITA المدعومتان من قبل جنوب إفريقيا وغيرها بأسلحة أمريكية ، وقد أنفض أحد اجتماعات القمة الإفريقية الطارئة الذى عقد لهذا الغرض دون أن يحسم المسألة ولتحسمها نتائج الحرب الأهلية فى النهاية (١٥) . يضاف الى ذلك بعض الحالات الأخرى التى تعكس الانقسام الإفريقى بين المعسكرين الدوليين وتغلغل الحرب الباردة فى القارة ، والذى كان جزئيا - وراء موقف المنظمة من التدخل فى عملية حفظ السلام فى تشاد عام ١٩٨٢ كى تحل محل القوات الليبية وتم ذلك أساسا بناء على اتفاقية سرية بين رئيس منظمة الوحدة الإفريقية وبين جوكونى عويضة (رئيس الحكومة التشادية الشرعية آنذاك) وذلك على هامش القمة الفرنسية فى باريس (نوفمبر ١٩٨١) (١٦) وربما نضيف الى ذلك الأزمات والضغوط المختلفة التى كانت تمارسها الأقليمية أو الدولية . وكانت انقلابات العسكرية وتحريك وتحريك النزعات الأنفصالية وصراعات الحدود وزعزة الاستقرار الداخلى وغيرها أدوات وأسلحة سهلة المنال فى أيدى القوى العظمى فى الصراع الكبير .

وواقع الأمر ، أنه مع كل هذه الآثار ، كانت الدول الإفريقية ، الفقيرة والضعيفة ، قادرة على قول كلمتها الجماعية ، حينما تجمع ، فى إطار هذا الصراع العالمى المحتدم ، وكان العالم الثالث الذى تشكل أفريقيا نسبة يعتد بها داخل منتدياته ، قادرا على وضع تصور موحد لمواقف مشتركة فى قضايا الحوار والمواجهة بين الشمال والجنوب وخاصة فى مسائل العلاقات الاقتصادية الدولية (١٧) ، فقد كانت حركة عدم الانحياز أول وأكبر قناة يمكن أن تفرض من خلالها القضايا والمشكلات الاقتصادية لدول العالم الثالث على أجندة الأعمال العالمية فمؤتمر الحركة الذى عقد بالقاهرة عام ١٩٦٢ مثلا طالب فى الواقع بعقد مؤتمر اقتصادى شامل ، وذلك قبل أن يتم عقد مؤتمر الأمم المتحدة (الأول) للتجارة والتنمية UNCTAD بنحو ١٢ عاما . كما مارست الحركة ضغطها من خلال الأمم المتحدة ، كى يتم تأسيس آلية خاصة للتعامل مع مشكلات العالم الثالث الاقتصادية (١٨) هذا بعد ما استطاعت إفريقيا فى ظل الحرب الباردة أيضا ، أن تستعين بالأمم المتحدة ، كأداة لحل الصراعات الإفريقية والتى تدخلت فى بعض الأحيان لحفظ السلام ، كما حدث بالنسبة للكونغو كينشاسا (٦٠- ١٩٦٤) (١٩) .

الصورة إذن تسمح لنا بالقول بأن القارة فى ظل الحرب الباردة تعايشت فيها بعض الاتجاهات المتضاربة ، فاتجاه منها يعزز الاستقلال ويعمل فى خط تدعيم وزن إفريقيا الدولى ، واتجاه آخر يعزز التبعية للخارج ، خاصة نحو الكتلة الرأسمالية ، وفى ظل الاستقطاب الثنائى الدولى ، كانت المساحة بها . لذا شهدنا عددا من الدول الإفريقية ، وهى تنتقل جيئه وذهابا أحيانا ، بين هذا المعسكر أو ذاك تحقيقا لمصالحها او حتى مصالح النظم الحاكمة فيها ، لكن فى المقام الأول هروبا من ضغوط هذا المعسكر أو ذاك واستفادة من حرية المناورة فى اطار الحرب الباردة ، التى بدأ العد التنازلى لها من منتصف الثمانيات .

المبحث الثانى : أفريقيا بعدأنتهاءالحرب الباردة :الضغوط الدولية من أجل التحول الديمقراطى

بدأ التحول دخول النظام الدولى مرحلة جديدة،معالنصف الثانى من الثمانينيات ،خاصة بعد التداعيات الداخلية فى الآتحاد السوفيتى (سابقا) والتى أعقبت وصول جورباتشوف للحكم وسياساتة الاصلاحية غير أن التحولات المثيرة فى النظام فى أقل من ثلاث سنوات تقريبا، اذ بدأت بسقوط حائط برلين عام ١٩٨٩، وماتلى ذلك من ثورات متواالية وعارمة ضد الظلم والرموز الشيوعية فى دول أوربا الشرقية، حيث تقطعت الكتلة السوفيتية إربا فى غضون بضعة شهور ، وتحققت الوحدة الألمانية ، وتم تفكيك حلف وارسو ، واتفق الغرب مع من تبقى من الكتلة المنهارة على وضع نهاية للحرب الباردة التى استمرت أكثر من ٤٠ عاما ، وعلى بداية مرحلة جديدة من التعايش والتعاون وتفجرت على الأثر الظاهرة القومية والصراع العرقى فى دول وسط وشرق أوربا كيوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا ، بل والاتحاد السوفيتى ذاته عام ١٩٩١ ، مما أدى سريعا الى تفكك هذه الدول الى عديد من الجمهوريات او الدويلات وظل بعضها فى صراعات مريرة مازالت مستمرة حتى الآن . وقد تلى ذلك سلسلة متوالية من التغيرات فى معظم أنحاء العالم كالاحتجاجات الطلابية والصراع على السلطة فى عديد من الدول الأسيوية كالصين وكوريا والفلبين وسرلانكا وغيرها .

وفى أفريقيا انتقلت أثار هذه الموجة الضخمة من التحولات على نحو سريع الى كافة أرجاء القارة ، انطلقت الحركات الاجتماعية وحركات المعارضة السياسية من عقالها ، وتساقطت النظم الماركسية وانتشرت الصراعات العرقية والقبلية المكبوتة بشكل فاق كل تصور واندلعت الحروب الأهلية فى كثير من الحالات أفضت فى بعضها الى انهيار الدولة تماما .

أولا : ماهية التحولات فى النظام الدولى :

فى غمرة تلك الأحداث العالمية ، وقعت حرب الخليج الثانية ، وقامت دول التحالف بقيادة الولايات المتحدة بإخراج العراق من الكويت بالقوة حينذاك تحدث الرئيس الأمريكى جورج بوش عن " نظام عالمى جديد " NEW WORLD ORDER" وأعتبر أن حرب الخليج كانت بمثابة الأختبار الأول لهذا النظام . ثم تتابع الحديث على كل المستويات الرسمية وغير الرسمية فى الولايات المتحدة وغيرها من (النظام العالمى الجديد) كما تابع الرئيس الأمريكى (الديمقراطى) "كلينتون" الترديد الدائم لنفس تعبير نظام العالمى الجديد منذ توليه السلطة عام ١٩٩٣ ، لكن بنغمة أبطأ قليلا (٢٠) .

وإذا تجاوزنا الخلافات النظرية بصدد المفهوم بمعنى هل حقا نحن بصدد " نظام عالمى جديد" ؟ نظام عالمى جديد فى مرحلة التكوين ، أم هو مجرد تحولات فى النظام الدولى القائم لم تتبلور معالمها النهائية بعد ؟ (٢١) فإن الذى يعنين الآن فى هذا المقام هو أن نشير الى أهم التحولات التى حدثت مؤخرا فى النظام الدولى ، ويمكن تلخيصها فى الآتى :

(١) ففى بنية النظام حدث تحول بالفعل من النظام القائم على القطبية الثنائية BIPOLARITY (أى قطبين وكتلتين رئيسيتين متنافستين تتوزع بينها إمكانات القوة والتأثير والنفوذ العالمى) ، الى نظام يظهر واضحا أنه " أحادى القطبية " UNIPOLAR" أو نظام القوة العظمى الواحدة ONE SUPER POWER WORLD وهى الولايات المتحدة . لكن هذا النظام يضم الآن قوى " أخرى كبرى تلى الولايات المتحدة حددها كسينجر بنحو ٦ قوى (٢٢) وحددها البعض الآخر بـ ٨ أو ٩ دول هى الدول السبع الصناعية

الكبرى وفيها الولايات المتحدة والتى يتحدد وفقا لقراراتها مستقبل الاقتصاد العالمى والجزء الأكبر من الشئون السياسية الدولية يضاف اليها من روسيا والصين (٢٣) ومع هذا يتجه النظام الى نوع من تعددية مراكز القوى " خاصة من الناحية الاقتصادية" حيث ثمة ثلاث تكتلات اقتصادية كبرى ، تتوسع باستمرار وهى " منطقة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة ١٩٩٣NAFTA " والاتحاد الأوربى E U الذى أقيم بعد اتفاقية ماستريخت التى وقعت فى ٧ فبراير ١٩٩٢ وقد توسع بعد ذلك ليضم بجانب الدول الـ ١٢ (الموقعة) ، أربع دول أخرى خلال عامى ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ (٢٤) ثم تجمع " التعاون الاقتصادى لدول آسيا والمحيط الباسيفيكى " APEC والذى يضم نحو ١٧ دولة وقد بدأ عام ١٩٨٩ وتتطور خلال ١٩٩٣ . ويضم داخله دول "أسيان" ASEAN الست فضلا عن اليابان (٢٥) .

(٢) اما تفاعلات النظام فى المرحلة الجدية وأولاويانه فلا شك أن أهم متغير فى هذا الإطار يتمثل فى انتهاء الحرب الباردة ، ومن ثم انتهاء العلاقات التى كانت قائمة على المواجهة والصراع بين الكتلتين وانتهاء سياسات توازن القوى العسكرية وسباق التسلح ليحل محلها الآن أسلوب الحوار والتفاوض القائم على أساس توازن المصالح والاعتماد المتبادل والتعيش السلمى وتخفيض التسلح.

وفى هذا الإطار حدث تغير جذرى فى قائمة الاهتمامات العالمية حيث تم الانتقال من القضايا المسام بالسياسة العليا HIGH POLITICE (الأمن والإستراتيجية .... الخ) الى الاهتمام الأكبر بقضايا السياسة الدنيا LIFE LOW POLITICE والمرتبطة بتحسين أحوال الحياة على كوكب الأرض من قبيل قضايا النمو أو التنمية الاقتصادية وتعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان والأقليات وقضايا البيئة ... الخ .

ثانيا : مرحلة التحول والديمقراطية فى أفريقيا :

مثلت التحولات الجديدة والمفاجئة فى النظام الدولى تحديات كبيرة أمام الحكومات والنظم الأفريقية ، كما كانت بمثابة إنذار للنظم السلطوية ، والاشتراكية منها أو الماركسية على وجه أخص وتجسدت التحديات والضغوط الجديدة أساسا فى جانبين رئيسيين : الأول تمثل فى الانهيار السريع المفاجىء لدول الكتلة الاشتراكية ، التى كانت الحليف الأساسى لكثير من النظم والحكومات الأفريقية . أما التحدى الثانى فيتمثل فى ضغوط القوى المنتصرة فى الحرب الباردة ، وهى دول الغرب " الديمقراطية الليبرالية" التى سارعت بفرض شروط الأصلاحات السياسية كأساس للتعامل مع الدول أو الحكومات فى أفريقيا .

ولعل الصورة تتضح اذا ما علمنا أنه خلال أقل من خمس سنوات ١٩٩٠ - ١٩٩٥ وهى فترة متزامنة مع التغيرات التى حدثت فى النظام الدولى انتهى نظام حكم الحزب الواحد فى افريقيا تقريبا ، وأصبحت الأغلبية الساحقة من الدول الأفريقية نظما ديمقراطية خلافا لما كان عليه الوضع قبل هذه الفترة الوجيزة ، الأمر الذى دفع البعض لوصف السنوات الأخيرة بـ"عصر التحرير الثانى " فى أفريقيا ERAOF SECOND LIBERATION وجعل الآخر يصفها بـ"ربيع أفريقيا " AFRICAN SPRING((٢٦) فلقد استطاعت فعلا الحركات الاجتماعية أو منظمات المجتمع المدنى والنخب الجديدة أن تواجه الجيوش وسيطرة نظم الحكم بسطوتها وجبروتها تم خلع العديد من الحكام الديكتاتوريين فى انحاء عديدة من القارة بالقوة او عن طريق صناديق الإقتراع بعد النتائج الإنتخابية غير المواتيه ، لقد أصبحت أفريقيا ، فى الفترة القليلة الماضية بمثابة "ورشة عمل للديمقراطية " كما عبر البعض بحق (٢٧) .

فى عام ١٩٩٠ كان يمكن الحديث فى أفريقيا عن نحو ١٠ دول (ديمقراطية) فقط بمعنى ان الدولة تكفل لمواطنيها الحق فى أن يكون لهم نصيب من السلطة السياسية والمشاركة فى النشاط السياسى عبر انتخابات دورية متعددة الأحزاب سرية الإقتراع على أساس من حق الاقتراع العام والمتكافىء للمواطنين البالغين (٢٨) من هذه المجموعة نحو ٦ دول كانت بها تعدديات حزبية وانتخابات قبل عام ١٩٨٠ (بتسوانا ، موريشيوس ، جمبيا ، السنغال ، المغرب ، مصر) إنضم لها كل من زيمبابوى ، تونس جزر القمر وناميبيا أى اربع دول خلال عشر سنوات (١٩٨٠-١٩٩٠) .

وخلال فترة خمس السنوات الفائته فحسب إنضم لهذه الدول العشرة نحو ٢٧ دولةأخرى وتلك الفترة طفرة هائلة وموجة عارمة من التحول بكل المقاييس حيث اعتدلت النسبة لصالح الديمقراطية فى أفريقيا تماما فبعد أن كنا نتحدث عن أقلية ديمقراطية أصبحنا الآن نتحدث عن أغلبية ساحقة من لحكومت الديمقراطية بالمعيار السابق ذكره ومعظم الحكومات التى انضمت للقئمة وتحولت فى الفترة الأخيرة اما انها كانت نظما سلطوية مطلقة تقوم على الديكتاتوريات الشخصية ونظام الحزب الواحد وغالبا على النمط الماركسى اللينينى ، حيث تحكم قبضتها على البلاد وبشدة وهى جميعا لا تتسامح مع المعارضة او توجيه النقد للحكومة . كما كان بعضها أخف حدة فى سلطويته بمعنى أن قبضتها على مجتمعاتها ليست بشدة الفئة السابقة فقد تمسح بالمعارضة داخل اطار الحزب الواحد غير انها لا تتسامح مع المنافسين او انها أخير نظم عنصرية بغيضة كالنظام السابق فى جنوب أفريقيا ومن ثم لم يتبق من دول القارة إلا القلة او الاستثناء وهى الآن فى حدود خمس عدد الدول الأفريقية الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية (٥٣ دولة باستثناء الجمهوريات الصحراوية) . وحتى هذه النسبة المتبقية يواجه أغلبها ظروفا استثنائية كالحروب الأهلية (الصومال ، ليبريا ، أنجولا ، رواندا ، السودان) وقد تفجرت الحروب الأهلية كما هو معلوم فى الأربع حالات الأولى فى نفس الفترة الأخيرة وفى سياق عملية الصراع على الحكم والتحول الديمقراطى . أما البعض الآخر من الحالات الباقية فيعبر اما عن انتكاسة فى عملية التحول الديمقراطى كحالة الجزائر ونيجيريا لظروف واعتبارات مختلفة او تباطؤ بعض الحكام الأقوياء كالرئيس موبوتو فى زائير والذى يحكم البلاد منذ عام ١٩٦٥ ومازال يتمتع بنفوذ قوى نسبيا فى مواجهة ضغوط الدول الكبرى والبرلمان المؤقت (المجلس الأعلى للجمهورية) وربما لايشذ عن القاعدة فى الوقت الوقت الراهن ،سوى جامبيا التى وقع فيها إنقلاب عسكرى بزعامة يحيى جيمى ضد الحكومة الديمقراطية برئاسة داودا جاوارا فى يوليو عام ١٩٩٤ أعلنت أنها لن تسلم السلطة الا فى عام ١٩٩٨ وكذلك ليبيا والسودان اللتان تقفان موقفا رافضا لفكرة التعددية الحزبية على النمط الليبرالى او الغربى (٢٩) .

النقلة كبيرة إذن نحو التحول الديمقراطى فى أفريقيا والارتباط المباشر بين " عصر التحيز الثانى " فى القارة والمتغيرات الدولية لايحتاج الى مزيد من الايضاح غير ان هذا لا يعنى – بحال – انه لا توجد فى البينة الداخلية الإفريقية أصول محلية للإصلاحات السياسية فهناك العديد من الدراسات التى تثبت ان لعملية التحول الديمقراطى فى إفريقيا أصولها التى تضرب بجذور تمتد الى فترة الاستقلال والمتمثلة فى الحركات الآجتماعية التى ظهرت وهناك مطالبة بالاصلاح السياسى مثل حركات الاحتجاج ضد المعناة والظلم بأبعاده المختلة ودور الجمعيات والأحزاب والروابط العرقية ومظاهر الانسحاب من هياكل الدولة وخلق السواق الموازية ... الى غير ذلك من مظاهر الكفاح من أجل الديمقراطية الحقيقية ، والتى تعرض اغلبها للقمع العنيف خلال العقود الماضية (٣٠) غير ان المقصود هنا ان الإنجازات الديمقراطية ان صح

التعبير كانت ضئيلة قبل عام ١٩٨٩ خاصة بالمفهوم السابق ذكره وان المتغيرات الدولية قد فتحت الباب وقدمت مساندة حقيقية فعالة لعمليات التحول .

(١) انهيار الكتلة الاشتراكية :

كان للانهيار السريع والمفاجيء للأتحاد السوفيتى ومنظمة الدول الاشتراكية معغنى كبير وتأثير هائل بالنسبة لمجاريات الأمور فى القارة الأفريقية وخاصة على عمليات التحول نحو الديمقراطية ، فانهيار دول هذه المنظمة كان يعنى بالنسبة للعديد من بلدان إفريقيا فى انهيار (للنموذج) أو (المثال) الذى احتذت به لسنوات طويلة كبنين مثلا أوالكونغو برازفيل وغينيا بيساو وزيمبابوى وأثيوبيا حيث تبنت هذة الدول الآشتراكية العلمية كما كن الآمر يقترب من نفس المعنى بالنسبة للدول التى تبنت أشكالا أفريقية من الأشتراكية ولم يقتصر ذلك فى دلالتة على مجرد ترسيخ الأعتراف بفشل الأشتراكية كمذهب إقتصادى بل كان الأمر يعنى الفشل السياسى للنظام الأشتراكى ،والتحذير من غضب الشعوب وسخطها فى ظل الوضع العالمى الجديد واساءة إستخدام السلطة من قبل دولة الحزب الواحد او الوحيد وتعزيز إدراك الشعب فى ظل هذا الوضع العالمى بأن ديمقراطية التعدد الحزبى من النظام السياسى الشرعى المقبول (٣١).

ففى بنين وبينما كان المسئولون على وشك إزاحة الستار عن تمثال برونزى حديد لـ "لينين" فى ديسمبر ١٩٨٩ ، اعلن الرئيس كريكو عن الغاء الماركسية اللينينية التى تبنتها الدولة كأيديولوجية منذ عام ١٩٧٤. وخلال بضعة ساعات من ذلك . إنهال المتظاهرون على التمثال ضربا وتحطيما ، وطالبوا الرئيس بالاستقالة وتم عقد مؤتمر وطنى طالب بإعادة صياغة الدستور وتحديد موعد اللإنتخابات ، واضطر الرئيس كريكو للموافقة على قرارات المؤتمر وتحدد موعد إجراء الانتخابات فى يوليو عام ١٩٩١ (٣٢) .

وانتقلت عدوى التغيير للبلاد الفرانكفونية المجاورة وغيرها . ففى الكنغو برازافيل احاط الرئيس "دينيس ساسو" مؤتمر حزب العمال الذى انعقد عام ١٩٩٠ بضرورة التغيير ، وتم الرضوخ لهذه الضرورات فى نهاية الأمر – وانعقدت مؤتمرات وطنية فى كل من تشاد والجابون والمطالبة بحقوق الأنسان فى نفس الوقت وانتقلت روح التغيير الى البلاد الأفريقية الأخرى الانجلوفونية وغيرها (٣٢) حتى الرئيس الزائيرى (موبوتو) حينما شاهد اعدام صديقه الديكتاتور الرومانى السابق شاوشيسكو أشار لأعوانه بعد بضعة شهور بأمكانية قبول التعدد الحزبى (٣٤).

ولم يقتصر الأمر على خيبة الأمل فى فشل النموذج ، كما حدث بل امتد الامر اكثر من ذلك الى تجميد ووقف المساعدات الكبيرة اقتصادية وفنية وعسكرية وغيرها ، والتى كانت تأتى لبلدان أفريقية عديدة موالية للسوفيت ومنظومتهم الاشتراكية ففى إطار الحرب الباردة تبنى السوفيت استراتيجية تقوم على دعم نفوذهم فى أفريقيا وحرمان الولايات المتحدة والغرب عموما من المعادن الإستراتيجية والممرات البحرية والمواقع الجيوبوليبكية الهامة . وفى هذا الإطار كانت تتدفق منذ أواخر الخمسينات مساعدات ضخمة على عديد من البلدان . ورغم ترشيد هذه المساعدات منذ منتصف السبعينات وتحديدها وقصرها على البلدان ذات التوجهات الاشتراكية فقط (٣٥) لكنها استمرت واستفادت منها كل من اثيوبيا وانجولا وموزمبيق وكذلك الجزائر وبنين والكونغو وغينيا وليبيا وتنزانيا .. الخ وقد قدرت المساعدات الاقتصادية فقط المقدمة من الاتحاد السوفيتى وحده للبلدان الأفريقية فى الفترة من ٥٥- ١٩٧٦ بنحو ٣٢٥٩ مليون دولار ، بينما قدمت دول اوربا الشرقية نحو ٢١٦٢ مليون دولار فى نفس الفترة (٣٦)

ورغم ان مساعدات التنمية السوفيتية انخفضت بشكل عام فى الثمنيات بالمقارنة بالسبعينات (من ١١,٤ ٪ الى ٨,٥٪ من اجمالى المساعدات للتنمية فى العالم ثلثها يذهب للدول الأفريقية) ، لكنها ظلت مصدرا اساسيا لدعم ومساندة بلدان أفريقية ولم يقتصر الأمر على ذلك فقط بل ان انهيار دول المنظومة الاشتراكية استتبع رحيل نحو ٦٠ ألفا من الخبراء والفنيين الاقتصاديين التابعين لهذه الدول ، وتأثرت على الفور بلاد عددة كأثيوبيا وأنجولا والكنغو برازافيل وغانا وغيرها ، مما شكل ضغطا هائلا على قطاعات كبيرة فى النظام الإدارى وبعض القطاعات الحيوية من الاقتصاد كما أن رحيل الكوبيين والألمان الشرقيين أحدث مشكلات أمنية لانجولا وأثيوبيا (٣٧) ومن ناحية أخرى فقدت هذه البلدان بانهيار الكتلة الاشتراكية سندا دوليا هاما فى قضايا المفاوضات والمواجهة بين الشمال والجنوب . فمنذ منتصف السبعينات على الأقل (مؤتمر الأونكتاد الرابع الذى عقد فى نيروبى ١٩٧٦) تبنت الكتلة الشرقية الاشتراكية موقفا داعما لدول الجنوب النامى فى حوارها مع الشمال وخاصة فى مسائل هامة كالمساعدات وأهدافها وشروط التجارة وغيرها . ودشنت دول الكوميكون برنامجا منذ مطلع الثمانيات (مؤتمر باريس الخاص بالدول الأقل نمو فى العالم عام ١٩٨١) اقترحت فيه مضاعفة المساعدات المتقدمة للتنمية من قبل البلاد المتقدمة وفضلا عن ذلك ، انتهى مورد المساعدات العسكرية السوفيتية الذى لا ينضب لعدد لا يستهان به من بلدان أفريقيا . وقد امكن للعديد من الأنظمة الشمولية فى القارة البقاء بفضل هذه الإمدادات ، كما تمكن عدد منهم من الاحتفاظ بوحدة دولهم لسنوات طويلة بفضل تلك المساعدات فأثيوبيا - مثلا - طوال حكم الرئيس السابق "مانجستو" استطاعات قمع حركات التحرر الإرتيرية والمطالب القومية الداخلية وغيرها بفضل تلك المساعدات التى تقدر بنحو (١١ بليون دولار) من ١٩٧٧ - حتى ١٩٩١ ، اى طوال عهد مانجستو الذى يعتبر - فى واقع الأمر - " صنيعة الحرب الباردة " (٣٨) وبفضل المساعدات العسكرية الضخمة للحركة الشعبية فى انجولا تمكنت الـ NPLA من حسم الحرب الأهلية لصالحها عام ١٩٧٦ واستلمت الحكم وهى المساعدات التى استمرت فى شكل التزام سوفيتى دائم نحو حكومة أنجولا ، وقد قدرت قيمتها بما يقترب من مليارى دولار فقط فيما بين يناير ١٩٨٤ حتى منتصف عام ١٩٨٥ (٣٩) بانهيار دول الكتلة الاشتراكية ، وخاصة الاتحاد السوفيتى توقفت هذه المساعدات جميعها وتجمدت الالتزامات السنوية الممنوحة للبلدان الإفريقية فى شكل منح للطلاب والمتدربين الذين كانو يذهبون لتلقى العلم والتدريب . فى دول الكتلة المنحلة وهم بعشرات الآلاف (٤٠) باختصار لم يعد لدى روسيا الآن والانظمة الجديدة فى دول أوربا الشرقية ما يدفعها للاستمرار فى تقديم التزامات عسكرية أو غيرها خاصة وأن هذه الدول تعتبر الآن فى أمس الحاجة لبيع أسلحتها وتحصيل ثمنها شأن أى منتج سلاح فى العالم . وكما هو معروف لا يوجد فى أفريقيا زبائن مستعدون لدفع قيمة مشتروات باهظة الثمن فى ظل الوضع الاقتصادى المعروف . من هنا ولهذه الأسباب وغيرها فر الرئيس الأثيوبى مانجستو الى خارج البلاد مفسحا الطريق أمام الجماعات الوطنية المؤتلفة فيما كان يسمى " الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب أثيوبيا EPRDF " لتستلم الحكم فى أديس ابابا فى ٩١/٥/٢٧ بقيادة ميلس زيناوى ، المدعوم من الولايات المتحدة ولتستقل إريتريا تحت قيادة الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا EPLF والتى استلمت البلاد فعلا ودخلت اسمرة قبل ذلك بيومين وبدعم أمريكى أيضا (٤١) .

وفى أنجولا تم توقيع اتفاقية سلام تحت علم الأمم المتحدة فى أواخر مايو ١٩٩١ بين الحكومة وحركة يونيتا خاصة بعد رحيل القوات الكوبية وانهيار الحليف السوفيتى الأمر الذى أفضى لوضع نهاية الحزب الواحد (الماركسى اللينينى) فى أنجولا .

(٣) ضغوط القوى الغربية المنتصرة فى الحرب الباردة :

لم يقتصر الأمر على انهيار دول المنظومة الاشتركية والتخلى عن التزاماتها تجاه حلفائها الأفارقة بل سارعت القوى الغربية المنتصرة فى الحرب الباردة بفرض ضغوطها ، وقد انفردت بالمساحة من أجل إجبار النظم المختلفة على التحول نحو الديمقراطية بالمفهوم الغربى وتعزيز الالتزام بحقوق الإنسان .

وكانت القوى الغربية فى غمار الحرب الباردة لا تلتزم كثيرا بأولوية التعامل مع النظم الملتزمة بالديمقراطية فى القارة بل كان محل اهتمامها ينصب على تغليب الاعتبارات الإستراتيجية المؤثرة فى موازين القوى العسكرية بين الكتلتين لذلك رأينا الولايات المتحدة تعزز تعاملها مع النظام الامبراطورى الاسبق فى اثيوبيا منذ الاربعينات ، وتوقع اتفاقا عسكريا وتعاونا نوويا مع النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا منذ عام ١٩٤٩ كما رأينا الغرب يدعم علاقاته وكفالته غير ديمقراطية كنظام الرئيس موبوتو فى زائير او نظام الرئيس الصومالى السابق سياد برى خاصة بعد امتداد النفوذ السوفيتى الى اثيوبيا فى أواخر السبعينات كما قدمت المساعدات الغربية بأشكال مختلفة الى كل من كينيا والسودان وغيرها من النظم التى لم تكن تلتزم بالمبدأ الديمقراطى فى الحكم (٤٢) .

لكن بعد انتهاء الحرب الباردة وخروج السوفيت من أفريقيا كقوة مناوئة أعيد ترتيب الأولويات الغربية فى ظل " النظام الدولى الجديد" وأصبح الإصلاح السياسى (الديمقراطية وحقوق الانسان) أحد العوامل الهامة للقرب او البعد عن نظام دولة أفريقية ما ان لم يكن العامل الوحيد بطبيعة الحال فى كل الأحوال .

فالولايات المتحدة : وهى القوة العظمى الأولى فى عالم ما بعد انتهاء الحرب الباردة ربطت موقفها من قضايا الصراع الداخلى سواء فى انجلا أو جنوب أفريقيا أو أثيوبيا ببرامج للتحول الديمقراطى واجراء انتخابات حرة خاصة فى عهد الرئيس بوش (٤٣) كما ربطت التنازل عن قدر من الديون والتسهيلات فى عمليات الجدولة للديون الرسمية الأخرى بالاصلاحات الاقتصادية والسياسية وفى هذا الإطار تم تنازل الولايات المتحدة عن نحو ١٣٠٠ مليون دولار الأشد فقرا فى أفريقيا كما تم تخصيص ميزانيات جديدة فى حدود ٧٨ مليون دولار للهيئات الأمريكية العاملة فى مجال تعزيز برامج مساندة الديمقراطية الأفريقية (كالوكالة الأمريكية للتنمية وهيئة الاستعلامات الامريكية وغيرها) كما تم ربط المساعدات الانمائية لدول افريقيا بمدى الاصلاح السياسى والتحول الديمقراطى وتعزيز حقوق الانسان والحكم المدنى ، وفى هذا السياق تم تخفيض مساعدات التنمية لكل من حكومة مالاوى وكينيا فى هذه الفترة (٤٤) .

واستمرت إدارة كلينتون فى نفس الاتجاه ، لكن بشكل أكثر تركيزا على الديمقراطية من الادارة السابقة حيث أعلن "كلينتون" ثم وزير خارجيته" وارين كريستوفر" بأن التحول الديمقراطى وانجاح التجارب الديمقراطية فى أفريقيا على رأس قائمة أولويات الإدارة الديمقراطية ، وأن برامج المساعدات الأمريكية " المحدودة " سوف يعاد النظر فيها على هذا الأساس وخصوصا معيار (احترام حقوق الأنسان) كما أكد الوزير كريستوفر (٤٥) .

أما فرنسا ذات النفوذ التقليدى العريض فى أفريقيا ، فقد بدأت حكومتها تتعرض لانتقادات وضغوط مختلفة ابتداءا من عام ١٩٨٩ (عام الاحتفال بالعيد المئوى الثانى للثورة الفرنسية) مؤداها ان المساعدات الفرنسية لأفريقيا لم تعد مقبولة فى ضوء التغيرات الراهنة للنظام الدولى وخاصة بالنسبة للنظم والحكومات غير الديمقراطية وأنه لم يعد ثمة مبرر "أخلاقى" يمكن الاستناد اليه فى الاستمرار فى تقديم المساعدات .. لذلك بدأ الرئيس (فرنسوا ميتران) وأعضاء حكومته فى تخصيص مساحة من الاهتمام المتزايد ابتداءا من عام ١٩٩٠ بمسألة الاصلاحات الديمقراطية فى أفريقيا ، باعتبارها شرطا لتقديم أو الاستمرار فى تقديم المساعدات (٤٦) . غير أن فرنسا بحكم أرتباطاتها الأمنية تجاه دول أفريقية كثيرة ، بحكم عدم الاستقرار الناجم عن عملية التحول ، ولظروف التحولات داخل أوربا الموحدة ... الخ ، لم يكن التطبيق بالنسبة لها سهلا ، أو بمعيار واحد فى كل الحالات لذلك لوحظ أن هناك قدرا من "الارتباك" والتردد أحيانا يعترى السلوك الفرنسى فى تقديم المساندة السياسية او العسكرية لبعض الدول الأفريقية فى فترة التحول ، ولم تكن القيادات الجديدة فى بعض الدول كمدغشقر أو توجو وغيرها براضين عن المساندة الفرنسية ، التى اتسمت بطابع التمييز بين المناطق الهامة كالشمال الأفريقى أو المناطق الغنية كالجابون مثلا (٤٧) وكذلك بريطانيا وكندا ، حددتا موقفهما من عملية التحول الديمقراطى فى أفريقيا على نفس النحو المشابه ، ففى اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث CHOGM الذى عقد فى هرارى عام ١٩٩١ ، وضعت مسألة الديمقراطية والإصلاحات السياسية وتدعيم حقوق الإنسان فى أولويات الكومنولث استجابة للتطورات الجارية فى النظام الدولى . وفى هذا السياق أكد "جون ميجور " رئيس وزراء بريطانيا للحاضرين (٤٣ دولة من مجموع ٤٨ دولة عضو فى الرابطة) بأنه " ينبغى اللحاق بموجة حقوق الإنسان والديمقراطية التى تنتشر فى معظم أنحاء العالم اليوم ، وإلا ستجرفنا . أننا لا نستطيع أن نتجاهل ذلك " وتجنبا للإنتقادات الخاصة بالموقف العالمى المساند" للحكومات الجيدة " ، حاول " ميجور " أن يساير التيار السائد ، فقال بضرورة مواكبة الديمقراطية للتنمية ، وأعرب عن الموقف البريطانى فى مسألة الديون يرتبط بالموقف الجماعى للدائنين ، وفى هذا الصدد أشار الى أنه " إذا أصر نادى باريس ، فى المستقبل على موافقه من مسألة الديون ، فإن بريطانيا سوف تضطر لموافقته شأنها شأن الأخرين الكبار الذين يملكون هذه الديون ، غير أنه وعد بأن بريطانيا ستسعى من جانبها لصالح اخفيف هذه الديون (٤٨) . وأعلن رئيس وزراء كندا موقفا مماثلا ، حين قال عن نفس الإجتماع " أن كندا لن تكون حجر عثرة فى سبيل التحول الديمقراطى " ، بل وأضاف ، أكثر من هذا ، أن كندا ستزيد مساعدتها للدول التى تحترم حقوق الإنسان والحريات الفردية " (٤٩) وأكد وزير الخارجية البريطانى " هيرد" فى مناسبة أخرى على "أن المساعدات البريطانية لن تمنح الا للدول التى تتجه نحو التعددية واحترام القانون وحقوق الانسان وآليات السوق " (٥٠) .

أما موقف المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولى) فكان أكثر صرامة وأكثر تعبيرا فى نفس الوقت ، عن الضغوط الحقيقية التى تمثلها العوامل الخارجية النابعة من النظام الدولى فى مرحلة التحول خاصة بصدد الإصلاح السياسى والإصلاح الاقتصادى ، التى تزامنت مع موجة التغيرات الراهنة .

ومع أن كلا من الصندوق والبنك قد طبقا برامج للإصلاح الاقتصادى الهيكلى فى أفريقيا STRUCTURAL ADJUSTMENT PROGRAMES منذ أكثر من عشر سنوات ، غير أن الجديد ، والذى راكب التغيرات الراهنة فى النظام الدولى مع بداية التسعينات ، هو

الـــترابط بيـــن مـــا أصبـــح يطلـــق عليـــه المشـــروطية الاقتصاديــــة ECONOMIC CONDITIOONALITY والمشـــــروطيــــــة السيــــــاسية POLITICAL CONDITIONALITY والذى أثار موجة من الخوف أو الوجل لدى حكومات دول أفريقيا منذ البداية كما أثار قدرا من عدم اليقين حول جدوى وأهمية هـذا الربط مـن الناحيـة العلميـة . فتقرير البنك الدولى لعام ١٩٩١ خلص – مثـلا – الـى " أن التمييز بين نظام شمولى وأخر ديمقراطى لايشرح فى حد ذاتـه ولايفسر ، بشكل منصف ، ما إذا كـانت الدول التـى بـدأت الإصلاحات سوف تفشل أو تنجح وفقا لهذا المعيار (٥١) . وحذر الرئيس "سوجلو" رئيس بنين فى أحد إجتماعات القمة الفرنسية ، من عواقب تطبيق المشروطيات قائلا :" على ضوء مستوى معيشة شعبنا ، وضعف اقتصادنا ، نحن لا نستبعد عودة المحـافظين " وانتكاسـة الديمقراطيـة " (٥٢) .

ومـع هذا فـإن الظـروف التـى صـاحبت التغيرات الأخـيرة فـى النظـام الدولـى ربمـا أقنعـت المؤسسات الدولية بضرورة الربط – فى أفريقيا – بين برامـج الإصلاح الاقتصـادى والإصـلاح السياسى ، فمن نـاحية أولى كان إرتباط كلا النوعين من الإصلاحات فى أوربا الشـرقية وروسيا (واستثناء ، الصين) عاملا مشجعا على الإقتناع بصلاحية التجربة لأفريقيا .

ومن ناحية ثانية فأن استهتار الدول الشمولية وعد مسئولية الأنظمة المتسلطة ، أيا كـانت علاقتها بالغرب ، قد جعل من مسألة الاستمرار فى المساعدات الاقتصادية فـى ظل هذا الفسـاد المستشرى مسألة مثيرة للتهكم والسخرية . ثم أن حركات حقوق الإنسان فى العديـد من البـلاد الأفريقية نادت ، بل كافحت من أجل إدخـال مسائل حقوق الأنسـان وضمـن برامـج المسـاعدات سواء الثنائية أو المتعددة الأطراف ، هـذا فضـلا عن الحثـان داخـل أفريقيـا والـذى أقنـع بعض المـانحين أن النظم التى طالما ساندوها بدأت تتصدع وتهتز فكـان علـى هـؤلاء الإمسـاك بزمـام المبادرة السياسية والربط بين الإصلاح الإقتصادى والسياسى .

والضغوط من قبل القوى المنتصرة فى الحرب الباردة ، والتطبيق من قبل المؤسسات المالية خاصة فى شـأن "المشـروطية السياسية" أو الإصـلاح السياسـى ، رغـم أنـه يحقـق هدفـا شـعبيا مقبـولا علـى نطـاق واسـع فـى القـارة ، لكـن الصرامـة فـى التطبيـق كـانت قاسـية ، لا تتحملهـا قطاعات شعبية ، بل إنها مثلث أحيانا اعتداءا صارخا على السيادة حين جعلت هذه المؤسسـات الدولية نفسها " حكومة غـير رسـمية " Infomal Governence ، تقتنـص بعـض الـوزارات السياحية " كالمالية" لتدار بمعرفتها ، أو تتجه ، كما رأى البعض ، لتعيين فنيين من المؤسسـات والمنظمـات الدوليـة فـى منـاصب وزراء ماليـة أو حتـى رؤسـاء وزارات ، وفـى إطـار ضمانـات للمـانحين تطمئنهم بـأن الاقتصـاد فـى تلك البلـدان سـوف يـدار بشـكل مستقل عن الإعتبـارات السياسية أو الاجتماعية المختلفة . (٥٣) ولاشك أن التشدد فى هذا الإتجـاه لـن يكـون . قطعـا فى صالح الديمقراطية ، بل يتعين الأخذ بعين الإعتبار الظروف الاجتماعية والاقتصادية لشـعوب القارة وإبداء المرونة فى بعض الحالات التى تتطلب ذلك ، والابتعاد بقدر مـايمكن عن المسـائل المثيرة للسخ الشعبى ، كالسيادة واستقلال واحترام الهويات الخاصة للشعوب ... الخ .

المبحث الثالث

مكانة أفريقيا فى " النظام الدولى فى فترة التحول " مابين التهميش والاندماج

وسط التحولات الهائلة فى النظام الدولى ، وفى خضم فترة حافلة بعدم الاستقرار والفوضى ، تصايحت أصوات المراقبين والباحثين المهتمين بالشئون الأفريقية بعبارات تكاد تدور حول نفس المعنى ، كعبارة أن أفريقيا تعيش الان على حافة " التهميش" marginalization داخل الجماعة الدولية ، أو أن خريطة أفريقيا قد سقطت من الحسبان . Africa:Falling off the Map أما اكثر الأصوات تفاؤلا فقد عبر عن مدى تدنى الاهتمام الذى توليه الدول المنتصرة فى الحرب الباردة وخاصة الولايات المتحدة بهموم ومشكلات أفريقيا ، وتقلص دورها ومساندتها فى هذه المرحلة الحرجة وذلك بعبارات من قبيل " الانفصال المصلحى " 'Cynical disengagement' أو الاهمال الحميد benign neglect .... الخ .

والواقع ان تلك التعبيرات ـ التى باتت مألوفة ، تعكس القلق المتزايد على مكانة أفريقيا فى ظل الأوضاع العالمية الجديدة والمضطربة . كما تعكس فى نفس الوقت مدى الارتباط الشديد بين مستقبل أفريقيا االاقتصادى والسياسى وبين إرادة القوى الكبرى فى فترة ما بعد الحرب الباردة ومدى هشاشة الإمكانات الذاتية الأفريقية ، الحالية ، التى لا تؤهل القارة كى تتبوأ مكانة مناسبة فى عالم الغد ، الذى سيتسم غالبا بالكفاح من أجل اللبقاء للأقوى .
ولكى نحدد مكانة أفريقيا من النظام الدولى فى المرحلة الراهنة ، سنركز على بعدين رئيسيين من الصعب فصلهما :

البعد الأول : يتمثل فى الوضع الاقتصادى للقارة ، على ضوء عاملين رئيسيين هما مساعدات التنمية الخارجية ، وأزمة المديونية الخارجية للقارة .

البعد الثانى : وهـو الوضـع الأمنـى والسياسـى ، ومـدى التضـامن الدولـى مـع أفريقيـا فـى معالجة الآثار الجانبية لمرحلة التحول .

أولا : الوضع الاقتصادى للقارة (ذروة الأزمة) :

بينما كانت تحدث التحولات من النظام الدولى ، كانت الأزمة الاقتصادية فى أفريقيا قد بلغت مبلغها ، حيث ضرب الفقر الشديد أغلب أجزاء القارة خاصة جنوب الصحراء ، وفـاقت معدلاتـه كافة مناطق العالم النامى بوجه عام وكانت أجزاء واسعة من منطقة القرن الأفريقى ، والسـاحل وبعض مناطق الجنوب الأفريقى تتعرض لموجات من الجفاف والمجاعات المهلة .

وباستعراض بعض الأرقام والمؤشرات الاقتصادية سنشف مدى تردى الوضع الاقتصادى فى القارة منذ الثمانينات على الأقل ووصول للذورة الطاحنة مع بداية التسعينات .

ففى منتصف الثمانينات ، ووفقا لمتوسط دخل الفرد السنوى ، بلغت نسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر (أى ٣٧٠ دولارا للفرد فى السنة) نحـو ٤٧٪ مـن سـكان أفريقيـا جنـوب الصحراء ، بينما النسبة العامـة فـى الدول النامية ككل (٣٣٪) . وعلـى مستوى عدد الدول الأفريقية ، ووفق التصنيف الوارد بتقرير البنك الدولى للتنميـة فـى العالم (١٩٩٤) وصل عدد الدول الأفريقية المنخفضة الدخل (٦٧٥ دولارا فأقل للفرد) الى ٣٥ دولة من إجمـالى ٥٧ دولـة على مستوى العالم ، وهو أعلى رقم فى عدد الدول الفقراء ، تبلغه أفريقيا ذاتهـا عـام ١٩٩٢ ، مقارنة بالسنوات السابقة (٥٤) .

وفى الفترة من ٨٢ – ١٩٩٣ ، كان المعدل السنوى لنمو الناتج المحلـى الاجمـالى لأفريقيـا أقل من أى منطقة أخرى فى العالم النامى . اذ بلغ معدل النمو ٢٪ بينما النسبة العامة لاجمـالى الدول الناميةة ٢,٧٪ ، وجنوب آسيا ٣٪ ، أمـا شـرق آسيا فكـان المعدل ٦,٤٪ وهكـذا يتبين مدى التدهور المستمر فى إقتصاديات البلاد الأفريقية التى تحقـق أسوأ متوسط معدل نمـو فـى العالم (وصل به البعض الى حدود ١,٥٪ خلافا لتقديرات البنك الدولى المتفائلة نسبيا) ، بينمـا يتزايد سكانها بنسبة لاتقل – سنويا – عن ٣,٢٪ فى مقابل ٢,١٪ فى أمريكا اللاتينيـة و ٨١٪ فى أسيا كما تدهورر إنتـاج الغذاء فيهـا عمـا كـان الحـال عـام ١٩٧٠ بنسبة لاتقل عن ٢٠٪ ةانخفاض نصيب القارة من الصادرات الزراعية ، نسبةة للدول النامية ، من ١٧٪ عـام ١٩٧٠ الى ٨٪ فقط عام ١٩٩٠ .

وكان من المنطقى أن يتنبأ الكثيرون بتزايد أعبـاء الأزمـة الاقتصاديـة فـى افريقيـا ، خاصـة على ضوء أوضاع البيئة العالمية والإقليمية غير الملائمة للإقتصاديات الأفريقية كالاستمرار فـى تدهـور شـروط التجـارة الدوليـة فـي غير صـالح أفريقيـا ، والانخفـاض الشـديد وتدنـى مسـتوى البرامج الخاصة للأحوال الاجتماعية وانتشار البطالة بشكل متفاقم ، والانهيار السريع فى البنيـة الأساسية، والانتشـار "الإيدز" والأمـراض المستوطنة وهذا فضـلا عن الفسـاد الـذى استشـرى

وسوء الإدارة من قبل السياسيين والبيروقراطية الحاكمة وتفشى الصراعات السياسية والعرقية الآمر الذى فاقم من مشكلة اللاجئين والنازحين الأفارقة ، حيث أصبح عددهم يناهز نصف عدد اللاجئين فى العالم سواء بسبب المجاعات أو بسبب الحروب الأهلية أو كليهما ، ثم أخيرا وليس آخر الأعباء ، والضغوط المتزايدة لأزمة المديونية الخارجية الإفريقية والتى بلغت مع أوائل التسعينات حد لايمكن احتماله (٥٥) .

وفى ظل هذه الأزمات الاقتصادية الطاحنة ، بدا للدول الأفريقية أن الأمل فى الانفراج ولو المؤقت ، ينعقد على عاملين رئيسيين أولهما تخفيض الديون وأعبائها وثانيهما زيادة حجم وفاعلية المساعدات الأجنبية المخصصة لأغراض التنمية . وكلا العاملين ، كما واضح ، يتوقف على إرادات الأطراف الخارجية ، وخاصة الفاعلين الرئيسيين فى النظام الدولى والمؤسسات المالية الدولية .

هذا باختصار ملخص وجهة النظر الأفريقية التى سارعت الى طرحها فى الإعلان الصادر فى المؤتمر الحادى والعشرين لرؤساء الدول والحكومات الأفريقية الذى انعقد فى أديس أبابا (يوليو ١٩٨٥) وخصص فى المقام الأول لمناقشة الوضع الاقتصادى فى أفريقيا ، والذى وصفه الإعلان بأنه " على حافة الانهيار " . فقط يضاف اليه تأكيد رؤساء الدول والحكومات الأفريقية على أن المسئولية فى تنمية القارة تقع على عاتق الحكومات والشعوب الأفريقية ، وأن " خطة عمل لاجوس" ، الصادرة عام ١٩٨٠ ، تعد أساسا مناسبا للعمل الجماعى الأفريقى فى هذا الصدد وأن الأمم المتحدة وخاصة الجمعية العامة تعد مكانا ملائما لمناقشة الأزمة الاقتصادية الأفريقية(٥٦) .

(١) مساعدات التنمية :

فى العام التالى ١٩٨٦ ، عقدت فى الأمم المتحدة جلسة تاريخية لمناقشة الأزمة الاقتصادية فى أفريقيا ، وفى هذه الجلسة طالب كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى بتطبيق برامج للاصلاح الهيكلى كشرط مسبق للمساعدات الاقتصادية .
ومع نهاية الحرب الباردة ،بدأت مجموعة الدول المانحة للمساعدات وهى أساساً دول غربية بدأت تتسائل ولماذا نستمر فى تقديم المساعدات،وكان ذلك تساؤلاً فى مجلة خاصة بعد إنتهاء حالة الصراع و الحرب الباردة التى أستخدمت فيها المساعدات الإقتصادية وغيرها سلاح فى المواجهة بين الكتلتين، كما أن التغييرات الجديدة فى أوربا لشرقية والإتحاد السوفيتى باتت تستلزم توجية القدر الأعظم من برامج المساعدات الخارجية لهذة المناطق ذات الأهمية لدعم وترسيخ عمليات التحول نحو إقتصاديات السوق الحرة ودعم الديمقراطية الليبرالية بها، ثم لأهميتها الاستراتيجية البالغة سواء بالنسبة للولايات المتحدة أو أوربا الغربية بالذات ، اذ كانت هذه المناطق هى المرشحة دائما فى فترة الحرب الباردة . لتكون منطقة التصادم الرئيسية بين الكتلتين ، لذا نتعجب حينما يقارن أحد الدبلوماسيين الأفارقة المنطقتين فيصف أفريقيا " بالعجوز الشمطاء " وبينما تظهر أوربا الشرقية فى أعين القوى المانحة كفتاه جميلة وجذابة ، وقد أضافت أفريقيا بمشكلاتها السياسية وصراعاتها صعوبات أخرى أمام المانحين ورجال الأعمال الأجانب حيث يجنون فى النهاية عوائد قليلة وأحيانا دون عائد (عام ١٩٩١ مثلا) .

من هنا كان المنطق لزيادة حجم المساعدات الإنمائية لأفريقيا وكذا الاستثمارات فى فترة التحولات الحالية فى النظام الدولى أو حتى الحفاظ على معدلاتها ، مخيبا للآمال ، فضلا عما فقدته بلدان أفريقيا عديدة من مصادر المساعدات من دول الكتلة الاشتراكية المنحلة ، تضاءلت المساعدات المقدمة من الدول الغربية والمؤسسات المالية الدولية فى نفس التوقيت وارتبطت كما سبق ووضحنا بالمشروطيات الاقتصادية والسياسية .

وفى هذا السياق تعهدت الولايات المتحدة فى ظل ادارة " كلينتون" بتقديم نحو ٨٠٠ مليون دولار كمساعدة انمائية طويلة الأجل لأفريقيا بالإضافة الى نحو ٥٠٠ مليون دولار كمعونات انسانية مقدمة من الحكومة والهيئات الأخرى المختصة . وواضح أن هذا الرقم من المساعدات الذى يمنح لقارة بأكملها يقل كثيرا عن نصف ماتحصل عليه دولة مثل إسرائيل سنويا ككما أن حجم الاستثمارات الأمريكية فى القارة والذى يبلغ نحو ٣,٥ مليار دولار يكاد يناهز ثلث الاستثمارات الأمريكية فى البرازيل وحدها . وقد أكد وزير الخارجية الأمريكى "كريستوفر" بأن أحوال الاستثمارات الخارجية لن تشهد تطورا فى اتجاه القارة إلا عندما تتغير الأحوال فى أفريقيا ذاتها لتصبح أكثر جاذبية لرؤوس الأموال (٥٧) .

ولم يقتصر الأمر على الولايات المتحدة بل إن الجماعة الأوربية أو الاتحاد الأوربى EU الان بدأ فى تطبيق نظام المشروطية على برامج المعونات المقدمة للدول الأفريقية فى ظل " اتفاقية لومى" التى تم التفاوض بشأن تجديدها من بداية التسعينات (١٩٩٠ - ٢٠٠٠) وكانت تعد أحد المصادر الرئيسية للتمويل والمساعدات المالية الدولية (١,٦ بليون أكر فى الفترة من ٨٥ - ١٩٩١) وفى ظل الاندماج الأوربى المتزايد وخاصة منذ عام ١٩٩٣ أصبح وضع أفريقيا فى الأقتصاد العالمى أكثر تهديدا رغم المزايا التفضيلية الممنوحة للدول الأفريقية الأعضاء فى اتفاقية لومى (وتمثل أغلبية دول القارة إضافة لدول البحر الكاريبى والمحيط الهادى) ويتمثل التهديد فى وضع القارة واقتصادياتها فى وضع تنافسى لاتقدر عليه بسبب التعريفة الجمركية المشتركة لدول الاتحاد والسياسة الزراعية المشتركة وسياسة المساعدات الجماعية لدول الاتحاد وهى كلها تحد من امكانيات التصدير الأفريقى للاتحاد الأوربى وخاصة فى السلع الزراعية وتفضى الى إفراغ أية مزايا تفضيلية كانت تمنح لأفريقيا من مضمومنها الحقيقى . وعلى حين كان يمكن للجماعات الاقتصادية الاوربية ، فى ظل الاندماج والاتحاد ، أن تتزايد قدرتها على تخصيص مساعدات أكثر لشركائها التقليديين كدول اتفاقية لومى إلا إن بروز " العامل الشرقى " Eastern Factor" فى سياسة المساعدات فى فترة التحول الراهنة فى النظام الدولى قلص المساعدات الخارجية المخصصة للدول الأفريقية وهكذا خلص البعض الى أن دولة " كاليابان" يمكنها فى ظل الاتحاد الأوربى أن تستفيد أكثر من دولة أفريقية كالسنغال مثلا (٥٩) .

والموقف الفرنسى من المساعداتلايشذعنالقاعدةبلربماكانأكثر وقعاوتأثيرا على إقتصاديات الدول الأفريقية يحكم الارتباطات الخاصة المتعددة المستويا (عسكرية واقتصادية وسياسية وثقافية) مع مجموعة البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية وغيرها . ففمع نهاية الثمانينات تزايدت وطأة الضغوط الاقتصادية الداخلية على صانعى القرار اتجاه أفريقيا حيث أصبحت فرنسا تئن من تحمل تكلفة أعبائها الأفريقية ومساعدتها الاقتصادية وتواجدها العسكرى فى مواقع

متعددة .. الخ وبالإضافة الى ذلك فإن تلك الأعباء الأفريقية ، وضعت فرنسا فى موضع غير ملائم فى علاقاتها بشركائها الأوربيين ، خصوصا بعد إقامة الاتحاد الأوربى وتكثيف الاندماج وإصدار عملة أوربية مشتركة ، اذ لم يعد مقبولا أن يستفيد شركاء فرنسا من مزايا ربط عملتهم بعملة إحدى دول الاتحاد ، من هنا كان إقدام فرنسا على تخفيض قيمة العملات الإفريقية مقابل الفرنك الفرنسى بنسبة ٥٠٪ من يناير ١٩٩٤ وهو مؤشر على بداية فك الإرتباط بين العملة الفرنسية وعملات الدول الإفريقية والذى استمر ثابتا لنحو ٤٠ عاما عاما (٦٠) ، وهذا الإجراء قد أدى الى إضفاء أعباء جديدة على تلك البلدان من الناحية الاقتصادية . فقد كان الوضع القديم يعطى ثقة أكبر من قبل المستثمرين وهذا ماحدث بالنسبة للقطاع الخاص الفرنسى الذى ربما خطط لهذه الخطوة من فترة طويلة ، أما صافى تحويلات الاستثمار الخاص لأفريقيا جنوب الصحراء قد بدأ يتدهور من ١٢ بليون فرنك عام ١٩٨٤ الى صفر عام ١٩٨٥ لذا لوحظ أن ثمة تناقصا يقدر بنسبة ٢٠٪ فى مستوى النشاط الاقتصادى للشركات الفرنسية فى أفريقيا فيما بين عامى ٨٤- ١٩٨٦ .

وفى عام ١٩٨٩ أفادت التقارير بأن ثلثى عدد الشركات الفرنسية ستخفض من التزاماتها فى القارة خلال ثلاث السنوات التالية وقد أعلنت ٧٥ ٪ من الشركات الخاصة عن خطط لنشر نشاطاتها خارج أفريقيا (٦١) .

أما اليابان ، والتى تتحدد سياساتها اتجاه المناطق الإقليمية فى العالم - غالبا - من خلال مجموعة الدول السبع الكبرى ، فإنها تعد الى حد ما فاعلا متميزا خاصة فى علاقاتها بأفريقيا فى التسعينات اذ تعتبر الأن ثانى أهم مانح للمساعدات فى العالم (خصصت عام ٩٢ نحو ١١,٣٣٠بليون دولار) ، كما تعتبر من أهم المانحين للمساعدات الدولية لأفريقيا ، ولذلك فإن أغلب رؤساء أفريقيا يزورون اليابان بشكل منتظم وتحصل أفريقيا جنوب الصحراء من اليابان عام ١٩٩٢ على نحو ٥٥٢,٣ مليون دولار وهو رقم يمثل نسبة ٣١ ٪ من جملة المساعدات التى يقدمها العالم لأفريقيا فى هذا العام ، كما بدأ التعاون الفنى والتجارى يتزايد مع القارة بشكل ملحوظ حيث زاد حجم التبادل التجارى عام ٩٢ بنسبة ١٨٪ (٦٢) .

وبالنسبة للاستثمارات البريطانية فى أفريقيا ، فقد انخفضت بشكل ملحوظ وعلى سبيل المثال فإن حجم عمليات مؤسسة الكومنولث للتنمية CDC والتى تأسست عام ١٩٤٧ وكانت أفريقيا تمثل الأرض الواعدة بالنسبة لعملياتها ، من هنا خصصت لها المؤسسة منذ الخمسينات نحو ٦٠٪ من أنشطتها ، التمويلية لكن نصيب أفريقيا بدأ يهبط فى الثمانينات حيث انخفض من ٤٨٪ عام ١٩٨٠ الى ٤٠٪ عام ١٩٩١ (٦٣) .

تعانى أفريقيا فعلا من تهميش حقيقى فى وضعها الاقتصادى حيث لا يوجد ثمة مايمكن الاستناد عليه فى إثبات أى وضعية ما داخل الاقتصاد الدولى فى فترة التحول الراهنة ولا مكانة لها المحددة فى تقسيم العمل الدولى حتى الآن كما أن علاقاتها المميزة القديمة مع دول الكتلة الاشتراكية المنحلة انهارت ، وتأثرت - بشدة - علاقتها التقليدية مع دول الجماعة الاقتصادية الاوربية (فى ظل " الأورو أفريقية") التى دخلت مرحلة حاسمة مع بناء أوربا الموحدة أو الاتحاد الأوربى وقد فاقم من هذا الوضع الهامشى أزمة المديونية الخارجية وأعباؤها .

أزمة المديونية :

تزامنت الفترة الحرجة من ازمة المديونية الخارجية الأفريقية مع فترة التغيرات الراهنة فى النظام الدولى وأصبحت حقيقة لا تنفصل عن العوامل المؤثرة والحاكمة لوضع أفريقيا الدولى ومستقبلها المحفوف بالمخاطر بشكل عام .

ولأسباب داخلية وخارجية تراكمت المديونية الخارجية لأفريقيا بصورة مطردة وبمعدلات عالية ، فبعد أن كان إجمالى الدين الإفريقى عام ١٩٧٤ يصل الى حوالى ١٤,٨ بليون دولار قفز فى نهاية عام ٨٨ الى ٢٣٠ بليون ثم الى ٢٩٠ بليون عام ١٩٩٢ . ورغم أن الرقم فى إجماله لا يزيد عن نسبة ١٨,٢ ٪ من إجمالى ديون العالم الثالث ، لكنه بالنسبة لأفريقيا يمثل عبئا باهظا اذ يمثل نسبة ٧٦,٢ ٪ من اجمالى الناتج المحلى الاجمالى لأفريقيا عام ١٩٨٨ ، يرتفع وفقا لبعض التقديرات الى ما يزيد عن إجمالى هذا الناتج عام ١٩٩١ و١٩٩٢ (حوالى ١١٠٪ خاصة بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء) (٦٤) .

وأغلب الزيادات الجديدة فى الديون كان مصدرها الاقتراض من المؤسسات المالية خاصة البنك والصندوق ، ومعنى ذلك أنها كانت مرتبطة ببرامج الإصلاح الاقتصادى أو التكيف الهيكلى الذى لا يمكن إعادة جدولته ، حيث تتراكم المتأخرات بشكل ملحوظ الأمر الذى دفع البنك والصندوق الى ايقاف مساعداته لبعض الدول .

والنسبة الكبيرة للديون الأفريقية الخارجية تعتبر ديونا رسمية على عكس الحال بالنسبة لديون أمريكا اللاتينية مثلا ومعنى هذا أن دول أفريقيا لا تستطيع جدولة ديونها إلا عن طريق الدول الدائنة الغربية وبتوصية من كل من صندوق النقد والبنك الدوليين ، الأمر الذى يجعل لهاتين المؤسستين دورا هائلا بالنسبة لمستقبل أفريقيا بوجه عام .

وقد وضعت أزمة الديون الأفريقية أعباء ضخمة (اضافية) على كاهل إقتصاديات القارة الهشة ، فقد دفعت أفريقيا نحو ٢٦ بليون دولار عام ١٩٩١ فقط فى شل أعباء خدمة ديونها الخارجية كأقساط وفوائد (٦٥) .

وفى ظل الوضع غير المحتمل قدم الدائنون بعض الفرص المحددودة لتخفيف الأزمة كاسماح بجدولة الديون وإعادة جدولتها ، والسماح بفترات أطول والنظر فى الأزمة الأخيرة فى تخفيض معدلات الفائدة كما قامت الدول الدائنة بشطب نحو ١٠ بليون دولار (بما فيها الولايات المتحدة والتى لم تكن متحمسة لهذا الإجراء) من ديون الدول منخفضة الدخل فى القارة (٦٦) .

والواقع أن هذا الإجراء من قبل الدائنين الغربيين اتخذ إزاء وضع ميئوس منه ، حيث الدول مفلسه تقريبا وتعجز عن السداد ولايبق أمام الدائنين إلا التنازل ولو قليلا ، وتقرير البنك الدولى لعام ١٩٩٤ يشير الى أن هناك نحو ٢١ دولة أفريقية من الدول منخفضة الدخل تعتبر مدينة بشكل باهظ هذا فضلا عن ٦ دول من هذه الفئة أيضا تعتبر معتدلة المديونية و٤ فقط تعتبر أقل مديونية فدولة مثل موزمبيق التى كانت مديونيتها عام ١٩٨٠ صفرا أصبحت ٤١٥٣ مليون دولار عام ١٩٩٢ وأثيوبيا ارتفعت فى نفس الفترة من ٦٨٨ مليون الى ٤١٦٨ وتنزانيا من ١٩٩٩ مليون الى ٦٠٦٠ وأوغندا من ٥٤٣ الى ٢٤٩٦ ومالى من ٦٦٩ الى ٢٤٧٢

والسودان من ٤١٤٧ الى ٩٤٨٠ وزامبيا من ٢٢٢٧ الى ٤٨٢٣ وهذا فضلا عن نيجيريا التى ارتفعت مديونيتها من ٥٣٨١ مليون الى ١٨٧٨٩ مليونا عام ١٩٩٢ .. الخ (٦٧) .

هكذا فإن هذه الأزمة بأعبائها وطرق علاجها المفروضة من الخارج تركت الدول الأفريقية فى وضع الاعتماد الكامل ووالدائم على مجموعة من الفاعلين من خارج القارة ، خاصة فى ظل الحاجة اليائسة من قبل الدول الأفريقية للعملة الأجنبية ، وقد تلاعبت القوى الخارجية الممسكة بورقة المديونية لدفع وتشجيع الاصلاح الاقتصادى فى البلاد الأفريقية وكذا الإصلاح السياسى بطبيعة الحال ، فالأمر الذى استهدف إعادة بعث أو إحياء دور لهذه الاقتصاديات ولو فى شكل منتج للمواد الأولية فى ظل الاندماج فى الاقتصاد الغربى أو العالمى وهو المسعى الذى يسميه البعض " بعودة الاستعمار" .

ثانيا : الوضع السياسي والأمنى فى أفريقيا – تضاؤل التضامن الدولى :

انعكست التغيرات فى النظام الدولى على أفريقيا ، سياسيا وأمنيا ، فخلفت وراءها حاله من الفوضى وعدم الاستقرار ، مما شكل تهديدا حقيقيا للسلام والأمن بشكل لم يسبق له مثيل من قبل . وفى ظل تلك الحالة غير المسبوقة تطلعت القارة شعوبا وحكومات ، لقدر من التضامن الدولى وخاصة من قبل الدول المنتصرة فى الحرب الباردة وعلى رأسها الدولة العظمى الوحيدة المتبقية ، وذلك للمعاونة فى تفادى واحتواء الصراعات المختلفة التى تأججت فى الفترة الأخيرة باعتبار أن هذه الدول تتحمل جزءا كبيرا من المسئولية فى إزالة الآثار الجانبية لمرحلة التحول وسلبياتها غير أن الاستجابة الدولية لهذه التطلعات الأفريقية ، كانت ضئيلة عموما ، ولاتتناسب حجم المشكلات التى خلفتها مرحلة التحول ، بل كانت مخيبة للآمال فى كثير من الأحيان . وفى ظل قصور الإمكانيات الأفريقية ومحدوديتها رغم الجهود المبذولة تحولت أفريقيا الى مايشبه " رجل العالم المريض " .

الدور الأجنبى فى معالجة الصراعات والحروب الأهلية :

لاتعتبر الصراعات المسلحة الناجمة عن المواجهات العرقية والقبلية الراهنة ظاهرة جديدة فى أفريقيا ، بل هى امتداد ما شهدته أفريقيا منذ الاستقلال وعصر الحرب الباردة فالعديد من الحروب الأهلية والصراعات المسلحة وقعت فى بعض الدول والمناطق خاصة فى أفريقيا جنوب الصحراء وتمخضت عن مئات الآلاف من الضحايا ، سواء من العسكريين أو المدنيين ، ووفقا لبعض التقارير ، وقدر عدد القتلى فى الحرب الأهلية فى تشاد (فيما بين عامى ١٩٦٥ – ١٩٨٩) بنحو ٢٥ الفا من المنيين والعسكريين ، وفى نيجيريا (٦٧ – ١٩٧٠) بنحو ٢ مليون ، وفى رواندا (٥٦– ١٩٦٥) ١٠٥ الف والسودان فيما بين ١٩٥٥ – ١٩٧٢ بنحو ٧٥٠ ألفا ، وفيما بين ٨٣– ١٩٩٠ بنحو ٥١٠ ألفا ، وموزمبيق (٨١–١٩٨٨) بنحو ٩٠٠ ألفا ، وأثيوبيا فى مواجهة؟؟؟ والجماعات الأخرى (٦٢–١٩٨٩) بنحو المليون . وزائير (٦٠ – ١٩٦٥) بنحو المائة ألف وبورندى (عام ١٩٧٢) بنحو مائة ألف (٦٨) .

ومع هذا ، فإن الجدي فى تطورات هذه الظاهرة الخطيرة ، وهو تزايد حدتها وتزايد نسب وقوعها أو كثافة افجارها فى هذه الفترة الوجيزة التى لاتتعدى السنوات الخمس مقارنة بالسنوات الثلاثين أو الأربعين السابقة عليها .

فمنذ منتصف الخمسينات وحتى نهاية الثمانينات لم تتعد حالات الحروب الأهلية التى وقعت فى كافة أرجاء القارة ، إضافة لحالات التطهير العرقى أو المذابح الجماعية المعروفة ، تسع حالات (٦٩) لكن منذ بداية التسعينات ، ومع التحولات التى حدثت فى النظام الدولى انفجرت نحو سبع حالات من الحروب الأهلية الطاحنة وحالات أو جولات من التطهير العرقى والمذابح الجماعية ، ولذلك فى غضون خمس سنوات فقط بعضها كان إستمرارا ، لكن بشكل أشد ، لحالات سابقة (كالسودان وموزمبيق) أو استئنفا لها فى شكل جولات جديدة أكثر خطورة (كانجولا ، وبورندى) هذا بينما انفجرت حالات جديدة تماما خاصة فى ليبريا والصومال فضلا عن الحرب المأساوية فى روندا ، ومعنى هذا أن أفريقيا حظيت بما يناهز نصف عدد الحروب الأهلية فى العالم تقريبا ، وأشدها ضراوة (٧٠) وكان يحدث فى وقت واحد ومتقارب ، كما كان يشكل ضغطا هائلا على كاهل كافة القوى الأفريقية الراغبة فى حفظ السلام ، وتعجز عن التصدى له كافة الإمكانات والأجهزة القارية ووالإقليمية الفرعية ، وكان على المجتمع الدولى أن يتحرك خاصة وأن تلك الظاهرة راكبت عمليات التحول الأخيرة فى النظام الدولى ، التى أثارت النعرات العرقية وفتحت الباب أمام تحدى القوميات والجماعات الفرعية للدول فى مختلف أنحاء العالم ، وهى سمة لازمة لعمليات التحول فى النظم الدولية ، وتمثل مصدرا من مصادر الفوضى والإضطراب فى العلاقات الدولية بشكل عام لكنها أشد خطرا بالنسبة للاستقرار الأمنى فى أفريقيا ، تحديدا ، بحكم الطبيعة القبلية والعرقية التى تتميز بها غالبية دول القارة ، حيث من النادر أن توجد دولة - جنوب الصحراء - تخلو من إمكانية الصراع والتفكك وفقا لهذه الاعتبارات (٧١) .

الاعتبارات الأيدولوجية والاستراتيجية والجيوليتيكية هى التى ولعشرات السنين الماضية كانت تحكم تدخل القوى الأجنبية ، سواء الكتلة الاشتراكية أو الكتلة الرأسمالية ، فى النزاعات العرقية والحروب الأهلية فى أفريقيا ، لكن المسألة تغيرت الآن ولم يعد يحكم عمليات التدخل من جانب المجتمع الدولى الذى تهيمن عليه الولايات المتحدة والغرب ، سوى الاعتبارات الإنسانية ، وإعتبارات المصالح الإقتصادية التى لم تعد تتعرض لتهديد حقيقى بعد إختفاء القوى الشيوعية من القارة . لكن حالات الحرب الأهلية على النمط الأفريقى باتت تشكل تحديا مباشرا للسلام والإعتبارات الإنسانية وتهديدا للمصالح الإقتصادية الوطنية والأجنبية ، بل وتنذر بخروج القارة من دائرة السيطرة الإقليمية والدولية ، خاصة فى هذه الفترة الحرجة ، ومع هذا فإن الاستجابة الدولية والتضامن الدولى مع أفريقيا ، لم يكن بالقدر اللازم للتصدى لهذه الظاهرة .

ففى الحرب الأهلية الصومالية ، يلاحظ أن جهود المجتمع الدولى لم تأخذ شكل الإستجابة الفعالة إلا بعدمايزيدعنعام من الحروب الطاحنة بين أنصار كل من الفريقين المتناحرين (عيديد وعلى مهدى) . اذ بدأت الاشتباكات بينهما فى ١٩٩١/١١/١٧ ، بينما لم تتقدم الولايات المتحدة بطلب لمجلس الأمن يسمح باستخدام القوة العسكرية لضمان تأمين وصول مواد الإغاثة الإنسانية، إلا عن الرابع من ديسمبر ١٩٩٢ ، عندما فاجأ الرئيس الأمريكى السابق بوش العالم بعرضه إرسال نحو ٢٨ ألف جندى أمريكى للصومال ، ووافق مجلس الأمن على القرار (٧٩٤) الذى ينطوى على ارسال قوة متعددة الجنسيات بقيادة أمريكية ، وتحت مظلة الأمم المتحدة . وقد بدأت هذه القوات فى النزول الى مقديشيو فى فجر التاسع من ديسمبر ١٩٩٢ ، وشاركت فيها قوات كندية وفرنسية وايطالية كما شاركت فيها قوات من ست دول أفريقية هى مصر

والمغرب وتونس ونيجيريا وبتسوانا وزيمبابوى وهى العملية التىأطلق عليها تعبير "إستعادة الأمل" 'Operation Restore Hope' (٧٢) .

والواقع أن هذا التحرك الأمريكى والدولى جاء متأخرا للغاية بالنسبة لمجريات الحرب فى الصومال ، خاصة اذا ماقورن ذلك بحجم الاهتما الدولى والأمريكى تحديدا بمناطق أخرى كمناطق يوغسلافيا أو البوسنة والهرسك .

فى نفس الفترة (٧٣) كما جاء الاهتمام فى فترة حرجة من ولاية الرئيس "بوش" الذى كان على وشك تسليم السلطة خلفه "كلينتون" ذى الاتجاهات المعروفة بعدم النزعة للتورط الخارجى والتركيز على الداخل . ولذلك كانت االنتيجة متوقعة الا وهى الانسحاب الأمريكى من الصومال وتسليم القيادة لقوات الأمم المتحدة ، وهى نتيجة تتفق أيضا مع المزاج المتنامى داخل الكونجرس الأمريكى والذى يدعو للتراجع وعدم التورط الأمريكى فى حروب خارجية سواء فى أفريقيا أو غيرها ترشيدا للإنفاق . هكذا لم تستمر القوات الأمريكية ولا الأوربية أكثر من خمسة عشر شهرا ، اذ انسحبت فى مارس ١٩٩٤ ولم تبق سوى بعض القوات الرمزية ، المشاركة مع قوات أفريقية وأسيوية بقيادة الأمم المتحدة "يونيصرم٢" والتى وافق مجلس الأمن على انهاء مهمتها وانسحابها من الصومال فى ٢١ مارس ١٩٩٥ ، حتى قبل أن يتفق الصوماليون على المصالحة الوطنية ، ودون أن تكون هناك حكومة مسئولة فى مقديشيو .

التدخل الدولى ، رغم أنه لم ينه حالة الحرب الأهلية فى الصومال تماما ، إلا أن أى منصف لا يمكن أن يبخس الجهد الدولى حقه ، وخاصة فى التأمين وصول امدادات الاغاثة الانسانية ، التى لولاها لمات مئات من من الالاف الاخرى ، وقد كانت الامم المتحدة ، فيما قبل التدخل العسكرى ، غير قادرة على حراسة قوافلها وتوصيلها الى المحتاجين فى بقاع الصومال المختلطة ، واضطرت فى كثير من الأحيان لتأجير رجال مسلحين لحراسة هذه القوافل ، دون جدوى (٧٤) .

لكن مع هذا فإن الانسحاب الأمريكى ، ثم الدولى من الصومال يؤكد على تراجع الإهتمام الذى وإن تزايد فى بداية الأمر ، فلم يكن يعبر حينئذ إلا عن رغبة "الرئيس بوش فى فرض وتعزيز مفهوم النظام العالمى الجديد" وتأكيد سلطة الولايات المتحدة فى النظام ، فضلا عن إعتبارات أخرى متعلقة بحرب الخليج وتأثير الحرب الأهلية الصومالية على استقرار المنطقة ، أكثر مما يعبر عن إهتما أمريكى أو دولى فعلى بقضية أفريقية ، ومنطقة شهدت تنافسا دوليا له وزنه إبان الحرب الباردة .

والحرب الأهلية فى ليبريا تعد مثالا آخر ، مكن أشد تعبيرا عن تضاؤل الاهتمام الدولى عموما والأمريكى ، خاصة بتطورات تلك الحرب التى تفجرت وتزامنت مع التغيرات فى النظام الدولى ، ودارت رحاها بوحشية عامى ١٩٩٠ ، ١٩٩١ خاصة بين قوات الرئيس السابق "صامويل دو" وقوات الجبهة الوطنية الليبرية NPEL والتى يتزعمها "تيلور" والجبهة الوطنية المستقلة التى تزعمها "جونسون" INPEL .

وبينما كان الليبيريون يتطلعون بثقة للولايات المتحدة ، بحكم الروابط التاريخية وبحكم الدور الأمريكى فى نظام مابعد الحرب الباردة ، الا أن واشنطون نفضت يديها من المسئولية تقريبا ، وسحبت مستشاريها ورحلت مواطنيها ومواطنى بعض الدول الأخرى فى يونيه ١٩٩٠ ، وتركت مسئولية التدخل على عاتق قوات المراقبة الخاصة بدول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ECOMOG والتى بدأت تتدخل منذ أواخر أغسطس ١٩٩٠ ، واكتفت الولايات المتحدة بتقديم بعض الدعم المالى الجزئى لقوة التدخل الإقليمية (٢,٨ مليون دولار معدات وأجهزة عسكرية ونحو مليون للمساعدات الإنسانية وتحريك الدول المعنية فى إتجاه إيجاد حل إقليمى ، مستخدمة سلاح المساعدات مع مساندة من مجلس الأمن والأمم المتحدة تتلخص فى عملية إرسال مراقبين دوليين للإشراف على إتفاقات السلام المتعددة وفرض حظر على إمدادات السلاح للقوات المتحاربة فيما عدا قوات التدخل الإقليمى لدول ECOMWWAS ، ومازل الموقف غامضا فى ليبيريا ، والمخاطر المحدقة بالسلام لم تنته بعد (٧٥) .

<u>وتأتى الحرب الأهلية فى رواندا</u> وقد تفجرت فى أعتى صورها مع أوائل إبريل عام ١٩٩٤ ، بين جماعات الهوتو (الأغلبية) وجماعات التوتس (الأقليمية) ، تأتى لتعبر عن التقاعس واللامبالاه من جانب المجتمع الدولى ازاء ظاهرة "إبادة البشر" فى أفريقيا (٧٦) ، وتؤكد للأفارقة أنفسهم ان المرحلة الراهنة تحمل فى طياتها نذر الشر ، وأن عليهم أن يتحملوا العبء الأكبر فى ضمان وحماية نظامهم الإقليمى المبنى على دولهم التى بدأت فى نيل استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية ، وتفعيل تضامنهم القارى والإقليمى الفرعى الذى أسس إبان الحرب الباردة .

فرغم أن مجلس الأمن كان قد أقر إرسال قوة حفظ سلام من ٢٥٠٠ جندى فى أغسطس ١٩٩٣ سبقتها قوة أفريقية محدودة ، لدعم إتفاق اروشا ، لكن انفجار الحرب الأهلية بعد مصرع رئيس الجمهورية هابياريمانا فى حادث طائرة (مع رئيس بوروندى) ، وعلى نحو مأساوى ، جعل مجلس الأمن يفكر فى سحب قوات حفظ السلام حفاظا على حياة أفرادها ، ولم يعد هناك سوى بعض المنظمات غير الحكومية غير القادرة بطبيعة الحال على فعل مؤثر . ولم يفعل الأمن أكثر من الموافقة على إقامة مناطق آمنة للنازحين والفارين من جحيم الحرب ، وعلى أن تقوم فرنسا بحمايتها مؤقتا ، وحين أقر المجلس زيادة عدد قواته الى ٥٥٠٠جندى ، لم تتطوع سوى الدول الأفريقية للمساهمة فى هذه القوات ، ولم تتوافر الجهود الدولية لنقل تلك القوات الأفريقية الى مواقعها طوال عدة شهور رغم مناشدة منظمة الوحدة الأفريقية ممثلة فى الجهاز المركزى لآلية منع وإدارة وتسوية النزاعات ، مناشدة الأمين العام للأمم المتحدة . وحتى حينما ذهبت هذه القوات لم تكن قادرة على حماية اللاجئين فى معسكراتهم من إمتداد المذابح الجماعية داخلها (٧٧) .

<u>بعض الإيجابيات التى يتيحها النظام الدولى على المستوى الأمنى والسياسى :</u>

رغم تضاؤل الاهتمام الدولى بشئون حل الصراعات فى أفريقيا حتى فترة التحول كما هو واضح فى السنوات الأخيرة ، ولسنوات أخرى قادمة غالبا ، فإن هذا الأمر فى حد ذاته ، قد فتح الباب من ناحية أخرى ، أمام دور أفريقى متزايد ومطلوب فى شئون معالجة الصراعات الملحة والمسائل الأمنية على الساحة الأفريقية .

ولاشك أن هذا الدور الأفريقى ، فى هذه المجالات بالتحديد يمكن أن يمنح أفريقيا ، إذا ماتعاظم وتكامل ، ثقلا مستقبليا فى شئونها الأمنية ويخفف نبيا من المخاوف التى يبديها البعض بشأن الوقوع فى براثن إستعمار جديد .

ولعل الفرصة المهيأة لأفريقيا الآن فى المجال الأمنى وحل الصرعات ، تتضح على ضوء أكثر من مؤشر :
فأولا : هناك – إلى الآن – مراعاة من قبل النظام الدولى ، ممثلا فى القوى الرئيسية الفاعلة فيه لخصوصية الأوضاع الأفريقية ، وخاصة فى النواحى المؤثرة على عدم الأستقرار ، ففيما عدا قبول وتحريك عمليات اللتحول الديمقراطى الداخلى للحكومات ، فإنه ليس وارد فى السلوك الغربى ما يفيد الحديث أو إعمال مبدأ حق تقرير المصير ، فى مضمونه العرقى أو القومى ، كما طبق فى مناطق أخرى ، وحظى بتشجيع معروف . وتعتبر "الفيدرالية" هى الصيغة الراجحة والبديلة التى تحظى بقبول محلى ودولى فى سباق عمليات التحول الديمقراطى فى أفريقيا ، ورغم أن الفيدرالية بما تنطوى عليه من عمليات لتوزيع السلطة والثروة بين أقاليم الدولة ، قد تكون خطوة نحو تسهيل الإنفصال ، الا أن الإنفصال فى حد ذاته ليس وارد كمبدأ يحظى بتشجيع دولى ، ولذلك لم نشهد خلال فترة التحول الراهنة تفتت أى دولة أفريقية وقبول دولى لهذا التفتيت أو الأنقسام . وهو مايعنى أن الغرب مازال منحازا لصف التنظيم الدولى الإقليمى فى أفريقيا وقرارات منظمة الوحدة الأفريقية فيما يتعلق بعدم تشجيع الانفصال بناءا على اعتبارات قومية أو عرقية (٧٨) .

وهذا المشر يحمل فى واقع الأمر مدلولات ذات معنى . فهو يعنى أن الخريطة السياسية لأفريقيا وخاصة مسائل الحدود هى من الأمور الثوابت التى لا تقبل اعادة النظر فيها ، شأن تفتيت الدول بناءا على مبدأ تقرير المصير ، ولاشك أن هذا الاتجاه سيقوى الاتجاه التضامنى بين أغلبية الدول الأفريقية ذات المصلحة فى سعيها للتعاون مع المجتمع الدولى لاحتواء مظاهر عدم الاستقرار . ومن ناحية أخرى سيقضى كذلك على موجات عدم الاستقرار اللانهائى التى يمكن أن تترتب عليها فتح باب التجزئة أو "البلقنة" أو فتح ملفات الحدود كما لن تتأثر كثيرا موازين القوى فيما بين الدول الأفريقية فى ظل هذا الوضع ، إذا ماقورن الأمر بحالة تغيير الحدود أو التفتيت ، وكل هذه المدلولات تصب فى اتجاه مزيد من الترابط بين أفريقيا والغرب ، وتقلل من إمكانيات المقاومة الأفريقية للنظام الدولى وعزز الإتجاه الرامى الى إقرار السلام "الغربى" بطبيعة الحال .

لكن تجدر الاشارة الى أن أثر السياسات القائمة على قبول وتشجيع التعددية السياسية والعرقية ، ومضاعفاتها الداخلية والدولية ، يمكن أن يترتب عليها قدر من التغيير ، عاجلا أم أجلا ، خاصة فيما يتعلق بإمكانية تجزئة بلاد عديدة سواء إثيوبيا (٧٩) أو نيجيريا ، أنجولا ، تنزانيا وربما السودان مستقبلا ، لكن سيظل هذا الاتجاه قابلا للسيطرة عليه طالما يحظ بتشجيع دولى ، يضاف الى ذلك ، مسعى المجتمع الدولى فى الفترة الأخيرة لتجاوز مسألة السيادة ، وإعلاء مصلحة الجماعات الفرعية والشعوب على حساب الدول وهو إتجاه يتزايد عالميا وسيتم اللجوء اليه فى أفريقيا فى بعض حالات الضرورة ، خاصة وأن قرار كل من الولايات المتحدة

وبريطانيا بالتدخل فى شمال العراق لاقامكة منطقة آمنة للأكـراد يمثـل سـابقة فـى هـذا الصـدد . غير أن مراعاة النظام الدولى لخصوصية الأوضاع الأفريقية ، سيحد عموما من غلواء التطبيـق عند الأضطرار للجوء للحالات الاستثنائية .

أما المؤشر الثانى ، فيتمثل فى اتجاه الولايات المتحدة خاصة ، والغرب عامة ، نحو تشـجيع دور أفريقى ، قارى وإقليمى فرعى ، متزايد فى شئون الأمن وتسوية الصراعات فى لاقارة فـى الأونة الأخيرة .

وهذا الإتجاه الجديد ، لم يكن اتجاها اختياريا ، بقدر ما أصبح ضرورة حتمية تمليـه ظـروف مـا بعد إنتهـاء الحـرب البـاردة ، سـواء بالنسبة للولايـات المتحـدة أو الغـرب بصفـة عامـة ، فالولايات المتحدة زعيمة العالم الغربى لم تكن تحمل ، فى فترة الحرب الباردة - كما هو معلـوم - أى قدر من التعاطف من أى نوع مع العمل الإفريقى الجمـاعى ،خاصـة تجـاة منظمـة الوحـدة الآفريقيـة منذ إنشـائها عـام ١٩٦٣ ،شـأن موقفهـا تجـاة عدم الآنحيـاز عمومـا عتـى المسـتو الدولى(٨٠).
غير أن الموقف الأمريكى بد أيتغير فى التسعينات عتى ضوء الحقـائق والمتغيرات التـى تواجـة الولايات بسبب كثرة التحديات الآمنية الآقليمية فى العالم والموارد المحددة المتاحة ، مما أوقـع المسئولين الأمريكيين فى حالة إرتباك حول سياستهم نحو أفريقيا فى خضم هذه التحولات . كمـا أن حلفـاء الولايـات المتحـدة الأوربيين ، وخاصـة فرنسـا ، أصبحـوا عـازفين عن التـورط فـى النزاعات الافريقية لانشغالهم فى شرق أوربا كما سبق وأشرنا ، ولم يعد يشد إهتمـامهم سـوى التحديات القادمة من المنطقة القريبة لهم فى الشمـال الأفريقى (٨١) ولذلك ، فإن إدارة كلينتـون ، ونتيجة لعدم قدرتها علـى حسـم الانقسـامات الداخليـة بشـأن سياسـتها الافريقيـة ، أو فـرض ادراتها على الكونجرس لم تستطع أن تتدخل فى أى من الازمات الناشبه فـى الـدول الافريقيـة ، ولم يعد لديها أى استراتيجية للتعامل مع العنف السياسى الذى اثارتـه عمليـات مقاومـة النخـب الحاكمـة للطلبات الشعبية مـن اجـل التحـول الديمقراطـى . لذلـك اتجـه المسـلك الامريكـى لدعـم جهود الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية القاربة والفرعية ومعاونتها فى تحمل دور رئيسى فـى عمليات الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام فىالقارة ، مـع التفكير فى تطويـر اسـتخدمـات القـوة الامريكية لتتلاءم مع ضروريات التدخـل (المشـترك) فـى النزاعـات الجديـدة ، التـى قـد تهـدد المصالح الامريكية أو مصالح حلفائها فى الاقتراب من الاسواق ومصادر المواد الخام الرئيسية كالشمـال الافريقى وبعض المناطق الاخرى (٨٢).

لذا ، ساندت الولايات المتحدة الجهود التى تمخضت عن انشـاء "اليـه منـع وادارة وتسـوية النزاعـات فـى افريقيـا " ، وهـى الجهـاز الـذى تأسـس فـى مؤتمـر القمـة الافريقيـة (رقـم ٢٩) بالقاهرة فـى يونيـو ١٩٩٣ ، كمـا سـاهمت فـى دعم جهـود منظمـة ال ECOWAS للتدخل لحفظ السلام وانقاذه فى ليبريا ، وقامت كذلك بتدريب بعض جنود من دول افريقية على عمليـات حفظ السلام كتدريب جنـود السـنغال والمنـاورات المشـتركة مـع جنـود بتسـوانيين فـى العاصمـة جابرونز فى ينـاير ١٩٩٢ ، وتقديم بعض المساعدات المالية المحدودة فى هـذا الاتجـاه ، وكـان

رأى وزارةالخارجية الامريكية ، فى هذا الشأن أنثمــة تطابقا فـى وجهـات النظـر والمصلحـةبين الرؤية الامريكية ورؤية منطقة الوحدة الافريقية فـى منـع وادارة وتسوية النزاعـات الاقليميـة، ومن ثم كانت المساندة الامريكية لجهود المنظمة تعبر عن هذا الاتجاه (٨٣) .

غير ان ضآلة المساعدات الامريكية المتاحة حتى الان ، وعدم توفر الـتزام سياسـى أمريكـى تجاه العمـل الجمـاعى والهيـاكل القاريـة العاملـة فـى مجـال الامـن والجمـاعى الافريقـى ، يؤثـر سلباعلىفعالية هذا الاتجاه الامريكى بوجه عام (٨٤).

ومع هذا ، يمكن النظـر للانسـحاب الامريكـى والدولـى مـن الصومـال والتوجهـات الامريكيـة بصدد دعم والتصدى للصراعات من خلال منظمة الوحدة الافريقية والهياكل الاقليمية الاخرى ، باعتبارها ، دفعة موجهه لصالح السياسات الافريقية فـى عـالم مـا بعد الحـرب البـاردة فـى مـن زاوية أولى تعنى أن القوة العظمة الاولى من هذه المرحلة الانتقالية للنظام الدولـى تتحـدث عـن حلول افريقية للمشكلات الافريقية ، وهذات فى حد ذاته يتمشى مع الخط العـام لسياسـات الـدول الافريقية منذ نشأة منظمة الوحدة الافريقية ، ثم هى من ناحية أخرى تعنــى أن الدعـم الامريكـى سيتوجه فى عمليات حفظ السلام من خلال الية منع وادارة وتسوية النزاعات الافريقيـة ، وهـى جهات تمتلك اشرافا جماعيا على المعونات الخارجية فى هذا الصدد ممـا يقلـل – نسـبيا – مـن امكانيات التغلغل والنفوذ المباشر للقوى الاجنبية ، ثم ان الدور الامريكى ، لو تم ضبطة وتفعيله سيكون موازنا للدور الاوربى التقليدى مستقبلا ، فيمـا لـو التفتـت أوربـا الموحـدة نحـو افريقيـا وكشرت عن انيابها ، وأخيرا فان المسئولية تقع على عاتق القيادات والشـعوب الافريقيـة ، فـى بناء تنمية قدرات جماعية أمنية دائمة " قوات حفظ السلام " فى ظل الظروف الدوليـة الراهنـة ، بحيث يمكنها التصدى بفاعلية للصراعات والازمات الطاحنة التى تمر بها أفريقيا فى التسـعينات ، وأن كل الاطراف ، أفريقية ، أصبحت ذات مصلحة أكيدة فى حفظ السلام والامن فى القارة .

خاتمـــــــة

هكذا تقع أفريقيا – التسعينات – تحت وطأة ضغوط هائلـة من قبل النظـام الدولـى بعد انتهاء الحرب الباردة وأغلب هذه الضغوط تعتـبر سلبية التـأثير فيمـا يتصل بوضـع أفريقيـا ومكانتها فى النظام فى فترة التحول ، خاصة الوضـع الاقتصـادى ومـدى الامكانـات المتاحـة دوليا لمنظمة بحجم القارة الافريقية .

لكن ، وفى نفس الوقت ، ثمة بعض الجوانب المصاحبة لمرحلة التحول ، تعتبر ايجابيـة خاصة عملية التحول الديمقراطى التى تعتبر محل ترحيب شعبى ومكسبا لاشك فيـه ولا يقلـل من أهمية هذا المكسب سوى الضغوط الدولية المصاحبة للتطبيق الصارم والتعسفى لـبرامج التكيف الاقتصادى فى ظل النظام الاقتصادى الدولى غير العادل وغير الديمقراطى .

وتقف أفريقيا اليوم فى مرحلـة انتقاليـة ، تحكمهـا عوامـل ثلاثـة أولهـا التهميـش وعـدم الاهتمام المناسب من قبل القوى الغربية المنتصرة فى الحرب الباردة وثانيها ، رغبة القوى الفاعلة دوليا فى دمج القارة اقتصاديا وسياسـيا فـى اطـار النظـام الدولـى ، غير أن ظـروف عدم الاستقرار الذى استشرى فى ربوعها ، وانشغال هذه القوى ذاتها يحول بين الرغبة فـى الدمج والقدرة عليه ، حيث يصعب فـى ظـل هـذا الوضـع القيـام بـأى جهـود فعالـة للاصـلاح الاقتصادى أو التنمية ، ومن هنا تتمثل أهمية العالم الثالث الحاكم لمستقبل القارة فى النظـام الدولى ، الا وهو افريقيا على تحقيق الاستقرار والامن بجهود افريقية ، أساسية ، وتحقيـق انجازات فعلية فى مجال التكامل والاندماج الاقليمى فى حوانبة المختلفة ، هنا يمكن لافريقيـا أن تقف على قدميهـا ، وتحتـل مكانـة متوازنـة نسـبيا ، دون ان تنحـرف لتتلاشـى فـى ظـل النظام ، كما تلاشت فى مراحل تاريخية سابقة .

هوامش البحث

(١) من أمثلة النوع الأول : امبراطوريات: مالي، سنغاي، الحبشه. غانا وغيرها. وهى أشكال سياسية تكاد تقترب في خواصها التعددية من شكل الدول الامبراطورية الأوربية فى القرن التاسع عشر كامبراطورية الهابسبورج مثلا، وكذلك ممالك رواندا، باروتس، هوسا، تسوانا ... أما الكنايات المتجانسة فمن أمثلتها الأشانتى، ويوربا باجندا وغيرها. ومن أمثلة النوع الأخير الزولو، سوزاى إلى غير ذلك. حول بعض التفاصيل انظر: محمود محمد أبو العينين. حق تقرير المصير مع دراسة مقارنة لقضيتي اريتريا والصحراء الغربية، رسالة دكتوراه مكتبة معهد البحوث والدراسات الأفريقية ١٩٨٧، صفحة ١٦٤ وما بعدها.

(٢) حول المزيد من التفاصيل بشان تطور مفهوم الحدود في أفريقيا انظر:
lan Pro ounlie. D. C. I., African Baundaries: Alegal & Diplomatic Encyclopedia (London: C. Hyrst & Company California Press, 1979), 7 - 9 .

(٣) Timothy M. Shaw, "The Actors in African International Politics". in : Timothy M. Shaw & Kenneth A. Heard (eds.),The politics of Africa: Dependence and Development (London : Longman Group Limited, 1979), pp 367 - 359, & pp. 366 - 367.

(٤) دعيت الدول الأوربية المسيحية لهذا التحالف، وقبلت جميعها، فيما عدا انجلترا. انظر كثيراً من التفاصيل في:
هـ. أ. ل. فشر، تاريخ أوربا في العصر الحديث (١٧٨٩ - ١٩٥٠) تعريب: أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع (القاهرة: دار المعارف الطبعة الثامنة ١٩٨٤) ص ١٠٩ - ١٣٠. وكذلك د. حسن نافعة، الأمم المتحدة فى ظل التحولات الراهنة فى النظام الدولي (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة ١٩٩٤، ص ٢٩ .

(٥) شاركت فى المؤتمر كل الدول الأوربية آنذاك، فيما عدا سويسرا، وجدير بالإشارة أنه فيما بين عام ١٨٨٢ - ١٩٠٢ لم يكن بافريقيا كلها سوى أثيوبيا وليبيريا والمغرب التى لم تكن قد خضعت لاحتلال أوربى. انظر د فوزي درويش، التقسيم الأوربى لأفريقـيا (القاهرة : دار الكتب المصرية، ١٩٩٠). ص ٧، ٣٥.

(٦) Timothy M. Shaw, op. cit., p. 368.

(٧) Antony Allot. "The changing Legal Status of Poundories in Africa, Diocronic View", in K. Ingham, Foreign Relations of African States Proceedings of the coiston Research Society held in the university of Bristol. April 4th to, 1973, p. 112.

(٨) ربما كانت أهم العيوب التى تمخضت عن الحدود السياسية الاستعمارية. أنها لم تكن تراعي فى كثير من الحالات الأوضاع الطبيعية والعرقية والتكامل القومي داخل الوحدات الحديثة، وهو الأمر الذى انطوي على خاصية شاذة لهذه الوحدات، حيث أن أغلبها لا يشتمل داخله على أغلبيات كبيرة من قومية أو جماعة عرقية واحدة. فالأغلبيات من أغلب دول أفريقيا لا تتعدى نصف عدد السكان، ونادرا ما تصل إلى هذه النسبة مما ولد قدرا كبيرا من عدم الاستقرار فى كثير من البلدان، هذا على خلاف الوضع في أوربا. انظر:

Ali A. Mazrui & Michael Tidy, Nationalism and New States in Africa (London: Hainmann, Ltd., 1984, pp. 373 - 374).

(٩) Timothy M. Shaw, op. cit., p. 363 .

(١٠) والجدير بالاشارة، أنه حينما وقعت الحرب العالمية الثانية. لم تكن فى أفريقيا بقعة واحدة مستقلة استقلالا حقيقيا. فاثيوبيا كان قد أحتلها الايطاليون واتحاد جنوب أفريقيا كان دومينا مستقلا تحت سيادة التاج البريطانى، وليبيريا كانت واقعة تحت سيطرة الاحتكارات الاقتصادية الأمريكية، أما مصر، فرغم أنها كانت مستقلة قانونيا أو شكليا، الا أنها كانت تحت نظام حكم يعد دمية فى يد الانجليز. تحميه القوات البريطانية فى قناة السويس. انظر:

Ali. A. Mazrui & Michael Tidy, op. cit., pp. 10 - 11 .

وانظر كذلك بصفة عامة د. عبد الملك عودة. الأمم المتحدة وقضايا أفريقيا (القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٧).

(١١) Timothy M. Shaw, op. cit., P. 370.

Dr. Olatunde Otto. "The International actors" in Olatunds JCB. & D. K. Orwa & utete, Afican International Relations (London, New York, Lagos: Longman Group UK Limited, 1985). pp. 34 - 40 .

(١٢) فمثلا أصبح لأفريقيا ٩ مقاعد (من ٤٠ مقعدا) هى مقاعد المجلس التنفيذى للمفوضية العليا للاجئين UNHCR منذ عام ٧٨ ولم يكن لها أى مقعد قبل ذلك، وأبح لها ١١ مقعدا (من ٤٨) فى مجلس ادارة بنك التنمية التابع للأمم المتحدة UNDP عام ١٩٧١، فضلا عن ١٤ من ٤٥ مقعدا من المجلس التنفيذى لليونسكو منذ عام ١٩٧٦، ١٠ مقاعد من ٤٥ من مجلس إدارة بنك التنمية الصناعية UNIDO منذ عام ١٩٨١ ... الخ. كما زادت حصة أفريقيا فى رئاسة اللجان الأساسية لحصتين فى مقابل حصة لكل أقليم آخر فى العالم وهكذا. انظر تفصيلات أكثر عن المجموعة الأفريقية وتزايد وزن أفريقيا الدولي في: د. عبد الملك عودة. م. س. ذ. ص ١٨، ٢٢ . وأيضا:

C. O. C. Amate, Inside The OAU - Pan Africanism in

Practice (London Macmilan Publishers, 1986). p. 192 & pp. 199 - 200. Dr. C. M. B. Utite, Africa and The United Nations, in Olatunde Oji (et als), op. cit., pp. 119 - 124 .

(١٣) لعل المحاولات السوفيتية السابقة فى الحصول على قواعد بحرية أو جوية فى أفريقيا قد فشلت، سواء فى مصر، وهى أقوى حليف للسوفييت قبل عبد الناصر ونكروما وسيكوتورى مبدأ عدم قبول أية قواعد عسكرية خارجية فى أفريقيا تمشيا مع انتهاجهم لسياسة عدم الانحياز.

(١٤) انظر :

Dr. D. K. Orwa, African States and the superpowers, in : Olatunde Ojo et als. op. cit., pp. 96 - 104 .

وانظر أيضا:

Crawford Young' African Relations with the Major Powers, in Gwedolen M. Carler and Patrick O. Meara (eds.), African Independence. The First Twenty. Five Years (London & Melbourne: Indian University Press, 1985), pp. 219 - 200 .

(١٥) حينما دعت أوغندا لعقد مؤتمر قمة طارئ لرؤساء دول وحكومات أفريقيا فى أوغندا لبحث مشكلة الاعتراف وحسم الحرب الأهلية الأنجولية. انعقد المؤتمر فى الفترة من ١٠ - ١٣ يناير ١٩٧٦ فى كمبالا. وانقسمت الدول الأفريقية بين ٢٢ مؤيد للاعتراف بحركة MPLA و٢٢ آخرين مؤيدين لحكومة وحدة وطنية، بينما امتنعت كل من أوغندا وإثيوبيا عن التصويت. لذلك انتهى المؤتمر دون أن يتخذ موقفا.

C. O. C. Amate, op. cit., pp. 253 - 254 .

Colin Legum. The Organization of African Foreign Policy, in Stephen Wright & Janice N. Brownfoot, Africa in World politics H Changing Perspectives (London Macillan, 1987), pp. 67 - 69 .

(١٦) حول عملية حفظ السلام فى تشاد، انظر:

د. محمود محمد أبو العينين: الأمن الجماعى الأفريقى - المتسويان القارى والاقليمي الفرعى (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية، نشرة الدراسات الافريقية رقم ٣٦، ١٩٩٤)، ص ٤١ وما بعدها.

وكذلك بصفة عامة:

Mr. Samson S. qassars. The OAU and Continenial Politics: Retrospects and Prospects, paper Presenter to the International Congress of African Studies (ICAS). The 6th ssessin. Khartoum, 11th - 14th, December 1991.

(١٧) فى بداية تاسيس حركة عدم الانحياز، كان عدد الدول الافروأسيوية التى حضرت مؤتمر باندونج ١٩٥٥ (٢٩ دولة)، وفى منتصف الثمانينات بلغ عدد أعضاء دول العالم الثالث مجموعة الـ ٧٧ (١٢٦) دولة.

(١٨) كان الرئيس الجزائرى بومدين، ورئيس حركة عدم الانحياز NAMفيما بين أعوام ٧٣ - ١٩٧٦، هو الذى دعى لعقد جلسة خاصة للأمم المتحدة، ودشن فكرة النظام الاقتصادى الجديد، وهو رئيس دولة عربية أفريقية .

انظر بصفة عامة:

Bahgat Korany, Coming of Age Against Global odds - The third world and its collective decision - making, in Bahgat Korany (ed.), Haw Foreign Policy Decisions are Made in the Third world? (U. S. A.: Westview Press, 1984), p. 24 & others.

(١٩) Dr. C. M. B. Utete, Africa and the united Nations, in Olatunde Ojo et als, op. cit., pp. 124 - 127 .

(٢٠) حول التصور الأمريكى لمفهوم «النظام العالمى الجديد» على المستوى الرسمى وغير الرسمى انظر: الأمة فى عام - تقرير حولى عن الشئون السياسية والاقتصادية العربية تقديم د. كمال أبو المجد (القاهرة: مركز الدراسات الحضارية، ١٩٩١ - ١٩٩٢)، ص ص ٢٣ - ٢٤ وغيرها. انظر كذلك

Henry Kissinger, "How to Achiieve The World Order?" in : Time, March 14, 1994, p. 73 .

(٢١) انظر جانبا من هذا الجدل فى تقرير : الأمة فى عام ... ص ٣٣ وما بعدها. وكذلك: د. السيد سعيد، المتغيرات السياسية الدولية وأثرها على الوطن العربى فى د. محمد صفى الدين أبو العز مشرف) ود. محمد السيد سعيد (منسق)، الوطن العربى والمتغيرات الدولية (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٩١)، ص ٥٤ وما بعدها.

(٢٢) Henry Kissinger, op. cit, p. 73 .

(٢٣) د. محمد السيد سعيد، م. س. ذ، ص ٥٦ .

(٢٤) والدول الأربع هى النمسا والسويد وفنلندا والنرويج.

(٢٥) التجمع الآن يضم اليابان والولايات المتحدة. ودول الآسيان الست وكندا واستراليا وغيرها. اى أنه يضم تجمعين كبيرين هما النافتا ،والآسيان (آندونيسيا ، الفلبين، تايلاند،بروناى،سنغافورا،ماليزيا) وهذا التجمع بمجمله، يمثل ٤٠٪ من حجم التجارة العالمية .

انظر : د. محمد السيد سعيد ، ما بعد الحرب الباردة: النظام الدولى بين الفوضى والاستقرار ١٩٩٣، فى التقرير الاستربجيى العربى ١٩٩٣ (القاهرة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالآهرام ، ١٩٩٤) ، ص ٣٣-ص ٣٤.

(٢٦) أصبح هذا الوصف، شائعا في كثير من الكتابات، انظر مثلا:
Dr. Simon Baynhan, "After The cold war political and security trends in africa " in Africca Insight. vol. 24, 1994, p. 38.

(٢٧) التعبير عن : Richard Sklar ووارد في المقال التالي:
ريتشارد جوزيف. «أفريقيا ... ميلاد جديد للحرية» في الديمقراطية (القاهرة: مركز دراسات التمية السياسية والدولية بالتعاون مع مؤسسة الديمقراطية بواشنطن، الكتاب الأول، ديسمبر ١٩٩١،ص ٤٧ .

(٢٨) ورغم أن هذا المفهوم شكلي ومبسط وقد يعبر عن جوهر الديمقراطية لكنه يؤخذ به على نطاق واسع في الكتابات الغربية لسهولة التصنيف وتجنب التعقيدات، التي يمكن أن نسيء - إذا ما فتح له االباب - المبدأ الديمقراطي ذاته، انظر في ذلك:
فرانسيس فوكاياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أحمد أمين (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٣) ٩٤ - ٩٥ . وكذلك:
Africa Insight vol. 23, No. 4. 1993, pp. 198 - 199 .

(٢٩) اعتمدنا في هذا الحصر على بعض المسوح والدراسات أو المقالات التى تابعت تطور عملية التحول الديمقراطي في القارة، ومن بينها:
Larry Diamond, Sub Saharan Africa, in, : Robert Wessen (ed.), Democracy: AWorld Widle Survey (New York, Westport, Connecticut: Praeger, 19871, pp. 88. 104.)
وكذلك المسح الذى أجرته مجلة:
Africa Insight, vol. 23, op. cit., pp. 198 - 199 .

(*) هذا فضلا عن المتابعات المتعددة المصادر مثل :ريتشارد جوزيف م. س. ذ، ص ٥٣، ٥٤ ود. عبد الملك عودة، أفريقيا ومتغيرات ١٩٩٤ (القاهرة: مؤسسة الأهرام، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد ٨٧، أبريل ١٩٩٥)، خاصة ص ١١٧، ١١٩.
African News Weekly (Charlotte North Carolina) vol. 6, No. 12 & No. 13, 1995.
وكذلك:

(٣٠) انظر بعض الدراسات الهامة التى تشير إلى هذا المعنى، مثل:
ريتشارد جوزيف، في م. س. ذ، ص ٤١، ص ٤٢، وكذلك
د. حمدى عبد الرحمن، «ظاهرة التحول الديمقراطي في أفريقيا والنماذج وآفاق المستقبل»، في السياسة الدولية، العدد ١١٣، يوليو ١٩٩٣، ص / وما بعدها، وانظر كذلك:
Peter Anyaang, "Africa : The Failure of one. Pastry

Rule", in Journal of Democracy (baltimore, John Hopkins University Press, vol. 3 no. 1, January 1992). pp. 90 - 96 .

(٣١) Jeffrey Herbsf, "The Fall of Afro - Maxism", in Journal of Democracy, vol., 1, January 1992), pp. 90 - 96 .

(٣٢) Coral Lancaster, "Democratisation in sub - saharan Africa". in Survival. vol, 94. No, 3, Autumn, 1993, pp. 38 - 40.

(٣٣) Idem.

(٣٤) صامويل هانتجتون «الموجة الثالثة للديمقراطية» فى الديمقراطية (الكتاب الثامن، فبراير ١٩٩٢)، ص ٣٣ .

(٣٥) خاصة عقب بعض الانتكاسات والأحداث المؤثرة على موقف السوفييت فى أفريقيا مثل (سقوط نكروما فى غانا، موديبوكيتا فى مالى وخروجهم من مصر عام ١٩٧٢ .. الخ.

(٣٦) كانت مصر تحصل حتى عام ١٩٧٣، على نسبة ٤٠٪ من جملة المساعدات السوفيتية. انظر

Colin W. Larwson, "Soviet Economic Aid to Africa", in : African Affairs, Vol. 87, No. 349, October 1988, p. 405.

وانظر كذلك:

D. D. K. Drwa, African States and the super powers in op. cit., p. 97 .

(٣٧)

(٣٨) د. ياسين العيوطى «أفريقيا فى عالم ما بعد الحرب الباردة» فى السياسية الدولية، العدد ١٠٦، أكتوبر ١٩٩١، ص ٢٣ .

(٣٩) Richard Weitz, The Reagan Dostrine defeated Moscow in Angola",

(٤٠) سفير / أحمد طه محمد، «قضايا أفريقيا والنظام العالمى الجديد»، فى السياسة الدولية ، العدد ١١٣، يوليو ١٩٩٣، ص ٥٣ - ٥٥ .

(٤١) انظر د. محمود أبو العينين، «التعددية العرقية ومستقبل الدولة الأثيوبية» فى مجلة الدراسات الأفريقية، العدد الخاص (عن المؤتمر العالمى بالخرطوم (١٩٩١)، معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة، ١٩٩٤ ص ٩٠ وما بعدها.

(٤٢) Dr. D. K. Orwa, in op, cit., pp. 97 - 101 .

(٤٣) George Bush, "The U. S. A. and Africa. the Republican Record - Election 92". in Africa Report, vol. 37 no. 5 September October 1992, pp. 14 - 17 .

(٤٤) وقد أوقفت كل من بريطانيا والولايات المتحدة مساعداتهما لحكومة الانقلاب العسكرى فى جامبيا لارغامها على الاسراع فى تسليم السلطة واجراء انتخابات، انظر:

African News Weekley, vol. 12, 1995.

(٤٥) Bill Clinton, "Election 92, The Democratic Agenda", in Africa Report, September. October 1992, pp. 19 - 20.
Warren Christopher. "U. S. /Africa: A New Relationship". in Africa Report, vol. 38, No. 4, July - August 1993, pp. 36 - 39.

(٤٦) Tony Chapher, "French African Policy: Towards Change". in : African Affairs, No. 91, 1992, pp. 46 - 47.

(٤٧) انظر على سبيل المثال:

Kaye Whiteman, "The Gallic Paradox", in Africa Report, January, February 1991. pp. 17 - 20.

(٤٨) James Mayall, "Notes on The month: The Common wealth in Harare" in The World Today (The Royal Insatute Affairs), vol 47, January - December 1991, pp. 201 - 202.

(٤٩) Idem.

(٥٠) د. حمدى عبد الرحمن، فى م. س. د، ص ١٥.

(٥١) Thandiko, Mkandawire, Adjustment, Political Conditionality and Democratization in Africa, in : Giovanni Andrea Cornia and Gerald K. Helleiner. From Adjustment to Development in Africa in Africe (U. S. A.: St Martin's Press, Inc., 1994). P. 156 & p. 161.

(٥٢) Dr. Rene Lemarchand, "African Transitions to Democaracy: An interim (and monthly Pessimistic assessment) in Africa Insight, Vol. 22, No. 3, p.

(٥٣) Thandiks Mkandavire, Op. cit., pp. 161 - 163.

(٥٤) انظر: تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٤، البنية الأساسية من أجل التنمية - مؤشرات التنمية الدولية (البنك الدولى للانشاء والتعمير - واشنطن). ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، حزيران يونيه ١٩٩٤، ص ٢٨٥.

وأيضا : د. عراقى عبد العزيز الشربينى، بعض الأبعاد الاقتصادية: الديمقراطية فى أفريقيا، ورقة عمل مقدمة لندوة اقامة مركز البحوث والدراسات السياسية - جامعة

القاهرة بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ابيرت بعنوان «الديمقراطيــة في أفريقيا» ص ٣.

(٥٥) من بين ١٢ مليون مصابا بالايدز في العالم كله، هناك نحو ٩ ملايين في أفريقيا، انظر :

Dr. Simon Baynham, "After the Cold war: Political and Security trends in Africa" in Africa Insight, vol, 24, No 1, 1994, p. 33. Thamas M. Cailaghy, "Africa : Falling off the Map?" in Current History (A Journal of contemporary world Affairs) January 1994, pp. 31 - 32 .

(٥٦) انظر نص الاعلان في : جمهورية مصر العربية - وزارة الخارجيه الدبلوماسيه المصرية في أفريقيا خلال خمسة عشر عاما ١٩٧٧ - ١٩٩١، القاهرة: وزارة الخارجية، ١٩٩٢، ص ١٠٣٣، ص ١٠٣٦ .

(٥٧) انظر:

Warren Christopher, op. cit., pp. 37 - 38.
Bill Clinton, op. cit., pp. 19 - 20.

(٥٨) بادى أفريقيا - الطريق الآخر - أزمة الديون، ترجمة بهجت عبد الفتاح (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، رقم ١٦٥، ١٩٩٥)، ص ٥٤ .

(٥٩) C. owusu Kwarteng "Africa and the European challenge After 1992" in international Social Science Journal (Black well publichers unesco). No. 137. August 1993, pp. 405 - 409 .

(٦٠) حول تركيب وكيفية عمل منطقة الفرنك الفرنسي، انظر: African Business, May 1994. p. وحول تاثير التخفيض على الأوضاع الاقتصادية لهذه البلدان، انظر: اللجنة الاقتصادية الافريقية، تقرير الأمين التنفيذى. E/ ECA/ cm/ 20/ 1993 - 1992 (أديس أبابا، أبريل ١٩٩٤)

(٦١) Tony Chafer, op. cit., pp. 44 - 45 .

(٦٢) Japan - Ministry of Foreign Affairs, Basic Facts on Japan's policy series: 930 1E July 1993, p. 9.

(٦٣) C. M. Rogerson British Aid to Africa : The Role of The Commonwealth Development. Corporation", in Africa Insight, vol. 23, No. 4, 1993, p. 8.

(٦٤) انظر : د. محمود أبو العنين، امكانيات نجاح الحل الأفريقى الموحد لازمة المديونية في ظل المتغيرات الراهنة في النظام الدولى، بحث قدم لندون مشكلة المديونية الخارجية للدول الافريقية ٥ - ٧ مايو ١٩٩٠ والتى نظمها مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية - بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة، خاصة ص ٢١.

وكذلك Dr. Simon Bayuham, op. cit., p. 38 وحول أسباب أزمة الديون الأفريقية. خارجية وداخلية. انظر بادى أو يتمود، م. س. ذ، ص ٨، ٢٢، ٢٧ - ص ٣٤ - ٤٤ .

(٦٥) Dr. Simon Baynham, op. cit., pp. 39.

(٦٦) Thomas M. Callophy, op. cit pp. 32 - 33 .

(٦٧) تقرير البنك الدولى عن التمية فى العالم ١٩٩٤، م. س . ذ. ص ٢٣. جدول رقم ٢٠.

(٦٨) يقدر تقرير روبرت ماكنمارا المقدم للبنك الدولى عام ١٩٩١، أن عدد القتلى من المدنيين والعسكريين فى بلدان العالم الثالث وكلها من جراء كل النزاعات والصراعات الداخلية وادولية وحروب الاستقلال منذ الحرب العالمية الثانية بنحو ٤٠,١٤٤,٠٠٠ انظر المزيد من التفاصيل فى:

Robert S. McNamara, The Post - cold war world and its implication, For Military Expenditures in the Developing Countries. Address to the World Bar. K, Annual Conference on Development Economic (Washingion, Dc. April 25, 1991, pp. 31 - 33.

(٦٩) حسبت الحرب الأهلية في السودان حالتين ولم تحسب الحرب بين الاريتريين والاثيوبيين ضمن هذه المجموعة حيث تعتبر حرب استقلال، انظر Idem

(٧٠) د. محمد السيد سعيد، ما بعد الحرب الباردة: النظام الدولى بين الفوضى والاستقرار ١٩٩٣، التقرير الاستراتيجى العربى، ١٩٩٤ (القاهرة ١٩٩٤)، من ٣٤ .

(٧١) والظاهرة ليست قاصرة على افريقيا بطبيعة الحال، بل منتشرة فى كافة أرجاء العالم بنسب مختلفة فمن بين ١٦١ دولة فى العالم (١٩٨١). لم يكن يوجد من بينها سوى نسبة لا تتعدى ٢٧٪ من عدد الدول التى تتكون من جماعة قومية تصل نسبتها إلى ٩٥٪ من عدد سكان الدولة، بينما ٣٨٪ منها تشكل الجماعة القومية السائدة فيها ما بين ٦٠٪ إلى ٩٥٪ من عدد السكان، ١٠٪ من عدد الدول تشكل الجماعة القومية الكبرى فيها ٤٠ - ٦٠٪ والباقى (٢٥٪ من عدد الدول) تتوزع بين جماعات مختلفة لا تصل أى منها إلى نسبة ٤٠٪ من جملة عدد السكان. لمزيد من التفاصيل حول النظام الدولى وظاهره الفوضى والاضطراب المتولدة عن الجماعات العرقية والفرعية عموما، انظر

James N. Rosenau, Turbulence in World politics A theory of Change and Continuity (New York: Princeton University Press, 1990), pp. 403 - 407 others.

(٧٢) حول تطورات عملية «استعادة الأمل» والدور الأمريكى انظر:

Dr. Simon Bayman, "Somalia: Operation Restore Hope", in: Africa Insight, Vol. 23, No. 1, 1993, pp. 17 - 21 .

وأيضا الهيئة العامة للاستعلامات، الولايات المتحدة الأمريكية وتطورات الأزمة الصومالية، مارس ٩٣، ص ٥ وما بعدها.

وكذلك : د. نجوى أمين الفوال، «انهيار الدولة فى الصومال»، فى السياسة الدولية العدد ١١٢، أبريل ١٩٩٣، ص ٢٤ .

(٧٣) لذلك كان تساؤل صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية فى ١٩ يونيه ١٩٩٢ معبرا عن اهتمام العالم بعشرات الآلاف الذى يموتون فى الصومال، حيث قالت

Why will the World not Pay Attention.

انظر مزيدا من المقارنة بين الاهمال الذى لاقته مشكلات أفريقيا مقارنة بغيرها من المناطق فى :

William Hinter, Op. cit., pp. 299 - 305 .

(٧٤) من هنا طالب البعض بانشاء قوات شرطة خاصة بالأمم المتحدة لأغراض الطوارئ الانسانية. حول تجديد جهاز الأمم المتحدة ، انظر بصفة عامة:

Erskine Chiders with Brian Urqhart, Renewing The United: Nations System (Sweden: Uppsala: PAG Hammarstjold Foundation Motala Crafiska, 1994), p. 118 & pp. 204 - 205.

(٧٥) حول دور قوات ECOMAG فى الحرب الأهلية فى ليبيريا انظر:

د. محمود محمد أبو العينين، الأمن الجماعى الأفريقى ...، م س ذ، ص ٥٨، ص ٦٧.

وكذلك:

Daniel Voiman, "Africa and The New World Order" in the Journal of Modern African Studies, vol. 31. No. 1, 1993, pp. 9 - 10 .

(٧٦) حول ظاهرة ابادة البشر فى رواندا، انظر: د. عبد الملك عودة، أفريقيا ومتغيرات ٩٤، م س ذ، ص ٦٤، ٦٦ .

(٧٧) انظر د. محمود محمد أبو العينين، الأمن الجماعى الأفريقى، م د ى، ص ص ٣٩ - ٩٧ .

(٧٨) لم تشهد الساحة الأفريقية سوى الاقرار باستقلال أريتريا عن أثيوبيا واجراء تقرير المصير فيها عام ١٩٩٣، وتلك حالة خاصة بسبب ظروفها التاريخية والقانونية، حيث لا تعتبر انفصالا بالمعنى المقصود، أما انفصال «جمهورية أرض الصومال» من جانب الحركة الوطنية الصومالية SNM فى اطار الحرب الأهلية فلم يعترف بها أحد كما هو معلوم، رغم الدعوة المتكررة لرئيس الجمهورية باجراء استفتاء لتقرير المصير.

(٧٩) وحيث تبنت اثيوبيا دستورا (فى ديسمبر ١٩٩٤) ينص على الاقرار بحق تقرير المصير للقوميات والأقاليم، وذلك فى سياق عملية التحول نحو الديمقراطية والتعددية السياسية، ومع ذلك قامت لجان امريكية وأوربية لضبط واحتواء تصاعد

الخلافات بين عدد من القوميات الأثيوبية، ربما ضمانا لنجاح التجربة.
انظر : د. عبد الملك عودة، أفريقيا ومتغيرات ٩٤، م س ذ، ص ٤٣، ٤٧.

(٨٠) Davidson Nicol, "The United States And Africa: Time For A new Appraisal", in African Affairs, vol 82, No. 237 April 1983 p. 159.

(٨١) Daniel Voiman op. cit., p. 1 & pp. 3 - 4 .

(٨٢) كجنوب أفريقيا وزائير ونيجيريا مثلا. Ibid, p. 23 - 26 .

(٨٣) Ibid, pp. 2 - 3 .

وكذلك د. محمود أبو العينين، الأمن الجماعى الأفريقى ...، م س ذ، ص ٦٨ وما بعدها. وكذلك:

Dr. Simon Daynham, op. cit., p. 41 .

(٨٤) من هنا ظهرت بعض المقترحات التى من شانها تقوية الالتزامات الأمريكية فى هذا الصدد، كاقتراح تحويل ميزانية تمويل حفظ السلام الأمريكى للأمم المتحدة من وزارة الخارجية الأمريكية إلى ميزانية وزارة الدفاع، وخضوعه لعمليات تصديق الكونجرس الأمر الذى لم يسمح بدعم الأنشطة المماثلة لعمليات الطوارئ فى منظمة الوحدة الأفريقية والهياكل الأقليمية الفرعيةالأخرى. وثمة اقتراح آخر بعمل نوع من التشاور بين الولايات المتحدة والدول الأربقية لقبول الأولى عضوا مراقبا أو مشاركا فى منظمة الوحدة الأفريقية ٤١٠٠. انظر:

Francis A. Karnegy, "U. S. Policy: Africa in the New World order". in Africa Report vol. 38, No. 1, January - Frbruary 1993, p. 16 .

(*) فيما عدا بعض القوى الأقليمية غير الأفريقية بطبيعة الحال.

التحولات الديمقراطية الحالية فى افريقيا
الاسباب - الابعاد - احتمالات المستقبل

د. صبحى قنصـــــوه
مدرس العلوم السياسية بقسم النظم السياسية
والاقتصادية بمعهد البحوث والدراســــــات
الافريقية ، جامعة القاهرة .

بعد عقود من الحكم العسكرى ونظم الحزب الواحد ، تشهد القارة الافريقية - منذ نهاية ثمانينيات القرن العشرن ، وخاصة منذ ١٩٩٠ - حركة تحول واسعة النطاق الى ديمقراطية التعدد الحزبى طبقا للتصورات الليبرالية الغربية (١)، وقد جاءت التطورات فى هذا الصدد سريعة ومتلاحقة ، ففى عام ١٩٨٩ ، كانت هناك سبع دول افريقية تسمح نظمها السياسية بوجود تعدد حزبى بدرجة أو اخرى ... وهذه الدول هى : مصر والمغرب فى الشمال وبوتسوانا وزيمبابوى فى الجنوب ، وغامبيا والسنغال فى الغرب ، وموريشيوس فى الشرق ، وفى العام التالى (١٩٩٠) اصبح عدد الدول الافريقية التى تسمح بالتعدد الحزبى ١٩ دولة ، وبنهاية عام ١٩٩١ ، أصبح عددها ٢٨ دولة ، أى أنه خلال عامين اثنين : (١٩٩٠ ، ١٩٩١) ، تضاعف عدد النظم السياسية الافريقية التى تسمح بالتعدد الحزبى أربعة أضعاف ، واستمرت عملية التحول بعد ذلك ، بحيث أنه فى عام ١٩٩٥ ، كانت ٣٦ دولة افريقية ذات نظم تقوم على ديمقراطية التعدد الحزبى بالفعل ، يضاف اليها عدد آخر من الدول الافريقية التى أخفقت فيها عملية التحول الديمقراطى (كالجزائر وانجولا ورواندا وزائير ونيجيريا وبورندى) ومازالت الضغوط الداخلية والخارجية مستمرة من أجل التحول الديمقراطى فى هذه الدول وغيرها من الدول الافريقية التى لم تسمح بعد بالمنافسة السياسية على أساس التعدد الحزبى.(٢).

لقد جاءت هذه التحولات مفاجأة للباحثين والمهتمين بالشئون الافريقية ، الذين كان معظمهم، وحتى منتصف الثمانينيات لايتوقع أن تتجه الدول الافريقية نحو ديموقراطية التعدد الحزبى (٣) الا أنه بحلول التسعينيات ، ومع اتساع نطاق حركة التحول الديمقراطى فى افريقيا ، أصبح الدارسون يطلقون على مايجرى فى القارة وصف " الاستقلال الثانى " من الحكم الاستبدادى ، (مقارنة بالاستقلال الاول من الحكم الاستعمارى) ، وأن التحولات الضخمة التى تشهدها القارة منذ ١٩٩٠ تعادل التحولات الثورية التى حدثت فى شرق أوربا عام ١٩٨٩. (٤)

فما هى أسباب هذا التحول واسع النطاق الى ديموقراطية التعدد الحزبى فى افريقيا ؟ وماهى الكيفية التى اخذتها عملية التحول ؟ وماهى طبيعة النظم الديموقراطية الناشئة ؟ وماهى احتمالات المستقبل بالنسبة لهذه النظم ؟

هذا هو ما ستدور حوله صفحات هذا البحث .

المطلب الاول
أسباب التحول

ترجع التحولات الديمقراطية فى افريقيا منذ ١٩٩٠ ، الى مجموعة من الاسباب ، بعضها مصدره البيئة الداخلية للنظم السياسية الافريقية ، وبعضها الاخر مصدره البيئة الخارجية لهذه النظم وفى لحظة تاريخية ، تفاعلت هذه الاسباب معا ، بحيث ادت فى نهاية الامر الى اضعاف النظم غير الديمقراطية وتعزيز الحركة الديمقراطية فى افريقيا ، والتحول من ثم الى نظم ديمقراطية ذات تعدد حزبى .

أولا : أسباب مصدرها البيئة الداخلية :

تتمثل هذه الاسباب-اجمالا-فى انهيار الحجج التى استندت اليها النظم غيالديمقراطية فى افريقيا،وفقدانها،بالتالى،مبررات وجودها،وخاصة نظم الحزب الواحد،واسعة الانتشار فى القارة خلال العقود التى سبقت التحولات الديمقراطية الحالية:

وكان بناء الامة ، أى تحقيق الوحدة السياسية فى اطار دولة قومية بالاضافة الى تحقيق التنمية الاقتصادية من أهم مبررات تخلى الزعماء الافارقة عن التعددية الحزبية واقامة نظم الحزب الواحد فى دولهم (٥) ففى ظل التعددية الاجتماعية فى المجتمعات الافريقية ، وخاصة الانقسامات الاثنية ، احتج الزعماء الافارقة بأن السماح بالتعددية الحزبية من شأنه اشعال المنافسات الاثنية ، ومن ثم وجود مخاطر حقيقية بتفكك الدول الافريقية ، وظلت هذه الحجة قائمة حتى بداية التحولات الديموقراطية الحالية ، فقد حذر كينث كاوندا ، رئيس زامبيا السابق، من أن الاخذ بنظام التعدد الحزبى ، سوف يؤدى الى الفوضى وسفك الدماء والموت ، كما برر بول بيا ، رئيس الكميرون ، قيام الحزب الواحد هناك على اساس الدور الطبيعى للحزب فى خلق " كميرون موحدة خالية من الانقسامات الدينية واللغوية والاثنية " (٦) ، وفى نفس السياق ، اعتبر سياكا ستيفينس ، رئيس سيراليون السابق ، التعددية الحزبية بمثابة شكل موسمى تحدث من خلالة - كل عدة سنوات - حروب اثنية وقبلية ، تسمى انتخابات ، مما يفتح الباب امام الفوضى والانقسام (٧) ، وبوجه عام ، فقد نظر الزعماء الافارقة الى التعدد الحزبى باعتباره رفاهية لايمكن للدول الافريقية المتعطشة للوحدة السياسية أن تتحملها ، بينما كان نظام الحزب الواحد يمثل - فى نظرهم -اداة لتحقيق التماسك السياسى والوحدة السياسية المنشودة ، وذلك باعتبار . الوسيلة التنظيمية الاساسية لاستيعاب الشعب كله ، وجذب ولاء الافراد الى الاطار القومى (ممثلا فى الحزب)، بعيدا عن الجماعات الاولية (أثنية ودينية وغيرها) داخل الدولة (٨). وبالاضافة الى بناء الامة وتشجيع الاندماج الوطنى ، فقد كان تحقيق التنمية الاقتصادية من بين المبررات الاساسية التى برر بها الزعماء الافارقة تخليهم عن التعددية الحزبية ، وذلك على أساس أن تحقيق التنمية يتطلب وحدة الهدف ، وهو مايعنى تجريم الاختلاف السياسى ، والسير بثبات نحو الاحادية السياسية ، وحسب رأيهم ، فان الاولوية العظمى لافريقيا هى تحقيق التنمية ، وليس ديموقراطية التعدد الحزبى ، فالكعكة ينبغى خبزها قبل اقتسامها ، ومن ثم ينبغى اولا توفير التعليم والطعام والمأوى للناس قبل الحديث عن الديموقراطية ، ففى ظل الجهل ، لن يكون هناك اختيار حقيقى ، وفى ظل الفقر المدقع لايمكن للفرد تحقيق ذاته (٩) كما ذهب انصار الحزب الواحد فى افريقيا الى أن المجادلات السياسيةوالحلول الوسط فى ظل التعددية الحزبية من شأنها تبديد الطاقات ونسف أية جهود من

والحلول الوسط فى ظل التعددية الحزبية من شأنها تبديد الطاقات ونسف أية جهود من أجل الاسراع بالتنمية ، ومن ثم - وبحجة التنمية - فقد بدأ الوضع فى افريقيا وكأن لافتة ضخمة قد مدت عبر القارة معلنة : الصمت ، فنحن نقوم بالتنمية (١٠).

ولكن ، وبعد مرور ثلاثة عقود من حكم نظم الحزب الواحد فى افريقيا ، لم يتحقق الاندماج الوطنى ولا التنمية الاقتصادية ولم يثبت من التجربة العملية أن نظم الحزب الواحد فى أفريقيا قد حققت نتائج أفضل من نظم التعددية الحزبية ، سواء من حيث تحقيق شعور اكبر بالوحدة الوطنية أو تعزيز التنمية الاقتصادية (١١) بل انه فى بعض الحالات كان العكس هو الصحيح كما يبدو مثلا من المقارنة بين بتسواناوالصومال ،حيث سمحت بتسوانا بالتعددية الحزبية منذ اسقلالها ،بينما خضعت الصومال لحكم الحزب الواحد ،فى ظل محمد سياد برى ، طيلة عشرين عاما ،ولم يمنع نظام الحزب الواحد من انحدارها الى هوة الصراع العشائرى العنيف منذ (اوائل التسعنيات) وهو مالم يحدث فى بتسوانا(١٢).

ومن ثم ، ذهب بعض الدارسين الى أن نظم الحزب الواحد قد أثبتت انها مدمرة للوحدة الوطنية أكثر مما هى بانية لها ، فبدلا من تنشئة المواطنين تنشئة سليمة وتعليمهم المسئولية وجد الافراد أنفسهم فى ظل نظم الحزب الواحد ، مضطرين الى النفاق والخداع وترديد الشعارات والهتافات بأفواههم ، من أجل تجنب القمع وتسيير شئونهم ، وفى ظل هذا الوضع ساد الشعور بالاحباط والضياع ، ووجد كثير من الافارقة فى " القبيلة " ملاذهم الاخير ، وبذلك ادى نظام الحزب الواحد الى تقوية " القبلية " بدلا من اضعافها (١٣).

وفى ميدان التنيمة الاقتصادية ، لم يكن اداء نظم الحزب الواحد فى افريقيا بافضل حالا ، حيث وصل التدهور الاقتصادى فى افريقيا الى درجة الازمة ، وخصوصا منذ منتصف الثمانينيات ، وتبدى ذلك الانهيار فى مظاهر عديدة ، ولعل بعض الارقام والمؤشرات الاقتصادية ذات دلالة فى هذا الشأن ...

ففى منتصف الثمانينيات ، ووفقا لمتوسط الدخل السنوى للفرد ، كانت نسبة السكان تحت خط الفقر المطلق (٣٧٠ دولارا للفرد فى السنة) ٤٧٪ من سكان افريقيا جنوب الصحراء ، مقابل ٣٣٪ للدول النامية ككل وفى بعض الدول كان متوسط الدخل الفردى السنوى ادنى كثيرا من خط الفقر المطلق ، كموزمبيق (١٠٠ دولار) واثيوبيا (١٢٠ دولارا) طبقا لاحصاءات أوائل التسعينيات ، وخلال الفترة من ٦٩ - ١٩٨٣ انخفضت الاجور الحقيقية فى الحضر بنسبة ٦٥٪ سنويا ، كما انخفضت مستويات المعيشة بنسبة ٥ر٢٪ سواء فى ذلك دولة كتنزانيا ، أو دول كغينيا الاستوائية وتشاد ، واقترن بذلك انخفاض توقعات العمر فى افريقيا الى ٥٠ عاما بل و ٣٧ عاما ، مع انتشار الامراض والمجاعة والجفاف فى اجزاء واسعة من القارة (١٤) .

ومن حيث معدلات النمو السنوى للناتج المحلى الاجمالى ، فقد كان ٨ر١٪ خلال الفترة ٨٠ - ١٩٩٢ مقابل ٦ر٣٪ خلال الفترة ٧٠ - ١٩٨٠ فى الدول الافريقية جنوب الصحراء ، أى أن متوسط معدل النمو السنوى للناتج المحلى الاجمالى قد انخفض الى النصف خلال عقد

الثمانينيات مقارنة بعقد السبعينيات ، وفى كثير من الدول كانت معدلات نمو السكان سنويا أعلى من ذلك ، مما ادى الى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى ، كما حدث فى سيراليون وتوجو وزائير والكميرون وساحل العاج ومدغشقر والنيجر وغيرها (١٥).

وقد وصل التدهور الاقتصادى فى بعض الدول الافريقية ، مثل دولة بنين ، الى درجة الافلاس الفعلى ، بحيث لم يحصل الموظفون الحكوميون على مستحقاتهم لشهور عديدة ، كما لم تتمكن الشرطة من كتابة تقارير حول مايقع من جرائم بسبب عدم توافر أوراق الكربون اللازمة ، وحاولت بعض الحكومات ، كما فى زائير وزامبيا ، ان تملاء خزائنها الخاوية بطبع النقود ، مما ادى الى معدلات تضخم هائلة (١٦) ، وازدادت الاوضاع سوءا بتراكم الديون الخارجية الافريقية والتى وصلت الى حالة الازمة منذ منتصف الثمانينيات ، فقد زادت الديون الخارجية الاجمالية على افريقيا من حوالى ٦ بلايين عام ١٩٧٠ الى ٨٢ بليونا عام ١٩٨٥ - اى اكثر من ١٣ مرة - ، ورغم ان الديون الافريقية عام ١٩٨٥ لم تكن تمثل الا ١٣٪ من ديون الدول النامية غير البترولية وكانت تعادل ديون دولة واحدة كالبرازيل أو المكسيك ، الا ان عبء الديون الافريقية كان يمثل اكبر عبء فى العالم ، مقاسا بنسبة الديون الى الناتج المحلى الاجمالى (٦٢٪ لافريقيا مقابل ٥٨٪ لامريكا اللاتينية عام ١٩٨٥) (١٧) ، وقد تفاقمت ازمة الديون الخارجية الافريقية بمضى الوقت ، فبلغت حوالى ١٩٥ بليونا عام ١٩٩٢ ، وبلغت نسبة الديون الى الناتج المحلى الاجمالى حوالى ٧٠٪ فى ذلك العام ، كما بلغت نسبة خدمة الدين ١٧٪ من حصيلة الصادرات ، وهى نسبة تزيد كثيرا عما هو مخصص للانفاق على الصحة مثلا (١٨) .

وقد ترتب على تأزم الاوضاع الاقتصادية فى افريقيا أن فقدت معظم النظم الافريقية ، وبشكل قاطع ، شرعيتها ، حيث ادى التدهور الاقتصادى الى انخفاض القدرات التوزيعية لهذه النظم بدرجة تدعو الى اليأس (١٩)، فقد دأبت هذه النظم على حشد التأييد السياسى لها من خلال تقديم السلع والخدمات العامة لانصارها ، كالوظائف الحكومية والمناصب فى المشروعات المؤممة وتراخيص الاستثمار والتجارة الخارجية وعقود المقاولات الحكومية والخدمات العامة كالصحة والتعليم وغيرها ، ولكن مع التدهور الاقتصادى تضاءلت قدرة النظم الافريقية فى هذا الصدد ، مما ادى الى تزايد السخط الشعبى وفقدان شرعيتها واحدا تلو الاخر (٢٠) ، وقد تجسد ذلك فى تعدد القوى الاجتماعية التى ساهمت فى العمل المباشر ، بهدف اسقاط نظم الحزب الواحد فى افريقيا ، فقد كان الرفض الشعبى شاملا ، وضمت المظاهرات الشعبية خليطا من المشاركين يجمع ما بين العاطلين والعمال والموظفين والمدرسين ، وبين هؤلاء وأولئك كل ما يمكن تصوره من فئات احتماعية (٢١).

ثانيا : أسباب مصدرها البيئة الخارجية .

بينما كانت النظم الافريقية التسلطية تعانى أزمة سياسية واقتصادية فى بيئتها الداخلية ، كانت البيئة الخارجية لهذه النظم تشهد منذ أواخر الثمانينيات تحولات جذرية كان لها دور

ملموس فى تحول افريقيا الى ديموقراطية التعدد الحزبى ، وكان من أهم المؤثرات فى هذا الشأن : نهاية الحرب الباردة وانهيار الكتلة الشرقية وتفكك الدولة الكبرى فى هذة الكتلة . (الاتحاد السوفيتى) ، والتحولات الثورية فى شرق أوربا ، وتبنى القوى الغربية قضايا الديموقراطية وحقوق الانسان ، اضافة الى التأثيرات الاقليمية داخل افريقيا نفسها .

فقد بدأ النظام الدولى العالمى الدخول فى مرحلة جديدة منذ منتصف الثمانينيات ، عقب وصول جورباتشوف الى الحكم فى الاتحاد السوفيتى (سابقا) ثم حدثت تحولات مثيرة فى النظام الدولى بدءا بسقوط حائط برلين عام ١٩٨٩ ، وما أعقب ذلك من ثورات متتالية وعارمة ضد النظم الشيوعية فى شرق أوربا ، حيث تقطعت الكتلة الشرقية اربا خلال اشهر وانهار حلف وارسو ، وتفكك الاتحاد السوفيتى نفسة (احد القطبين الاعظمين خلال فترة الحرب الباردة) ، واتفق الغرب مع من تبقى من دول الكتلة الشرقية المنهارة على وضع حد للحرب الباردة التى دامت اكثر من ٤٠ عاما ، وكان لهذه التحولات الضخمة أثر سريع على افريقيا - شأنها شأن باقى ارجاء العالم - سواء من انطلاق القوى المطالبة بالديموقراطية أو سقوط النظم الماركسية وانتشار الصراعات الاثنية وتفجر الحروب الاهلية فى القارة (٢٢).

وما يعنينا هنا هو تأثير هذه التحولات على انتقال الدول الافريقية عن نظم الحزب الواحد والحكومات العسكرية الى نظم التعدديةالحزبية على نمط الديموقراطية الليبرالية .

أما بالنسبة لتأثير انهيار الكتلة الشرقية (الاشتراكية) وتفكك الاتحاد السوفيتى والتحولات السياسية والاقتصادية فى شرق أوربا ، فقد كان تأثيرا متعدد الابعاد على عملية التحول الديمقراطى فى افريقيا ..... فمن جهة ، ادى انهيار الكتلة الشرقية واتجاه دولها الى ادخال اصلاحات ذات توجه رأسمالى (سوقى) ، أدى الى انهيار النموذج (المثال) الاشتراكى الذى كانت تقتدى به كثير من الدول الافريقية (كاثيوبيا والكونغو وبنين وموزمبيق وغيرها) ، بما يعنية ايضا من فشل نظام الحزب الواحد المرتبط بذلك النموذج (٢٣).

ومن ثم لم يعد مستساغا ان تتمسك الدول الافريقية بالاشتراكية بعد تخلى اصحابها الاصليين عنها ، وعلى حد تعبير رئيس مؤتمر النقابات العمالية الزامبية : " اذا كان اصحاب الاشتراكية الاصليين قد رفضوها ، فأين هم أولئك المقلدون الافارقة الذين يمكن ان يكونوا المدافعين الرئيسيين عنها " (٢٤).

ولعل ماحدث فى بنين عام ١٩٨٩ يوضح تأثير انهيار النموذج الاشتراكى على التحول الديموقراطى فى افريقيا ، ففى ديسمبر من ذلك العام ، وبينما كان المسئولون فى تلك الدولة على وشك ازاحة الستار عن تمثال برونزى للينين ، أعلن رئيس الدولة ، ماثيو كيريكو ، فجأة عن الغاء الماركسية - اللينينية ، الايديولوجية الرسمية للدولة منذ ١٩٧٤ ، وخلال بضع ساعات من اعلان الرئيس تدفق مئات المتظاهرين ، وهاجموا التمثال بالمطارق وحاولوا تحطيمه ، وبعد ذلك انطلق العمال فى مظاهرات فى الشوارع مطالبين الرئيس بالاستقالة ، ومن ثم انطلقت عملية التحول الديموقراطى فى بنين (٢٥).

ولم يقتصر الامر على مجرد انهيار النموذج الاشتراكى ، ولكن من جهة أخرى ، قدمت التحولات فى دول الكتلة الشرقية نموذجا جديدا للتغيير السياسى فى افريقيا ، وقد عبر عمر بونجو - رئيس الجابون - عن ذلك بقوله " ان الرياح الاتية من الشرق تهز اشجار جوز الهند فى افريقيا " ، ولعل أهم درس تعلمه الافارقة من الاحداث المثيرة فى شرق أوربا ، هو أن الضغط الشعبى يمكن ان يؤدى الى تغيير سياسى حتى فى مواجهة أعتى النظم القمعية - كنظام تشاوسيسكو فى رومانيا - وتأكد هذا الدرس بعد فشل انقلاب المتشددين فى الاتحاد السوفيتى فى اغسطس ١٩٩١ (٢٦) ، ومن ثم ، فقد أتاحت الاحداث الثورية فى أوربا الشرقية ، فرصة أمام المعارضة السياسية فى افريقيا للتنفيس عن سخطها والاحتجاج على غياب الديموقراطية ، وفى الواقع ، فان التجمعات الطلابية فى ساحل العاج والنقابات العمالية فى زامبيا وحركة " المقاومة الوطنية الموزمبيقية " (رينامو) ، قد ذكرت جميعا الاحداث الثورية فى شرق أوربا باعتبارها نداءا من أجل التغيير (٢٧)، كما كان للتحولات فى الاتحاد السوفيتى ، وخاصة البريستورويكا ، تأثيرات بعيدة المدى فى افريقيا والتى ظهرت فى دولة كموزمبيق - مثلا - حيث قامت بتعديل الدستور بما يلغى " الدور القيادى " للحزب والطبقة العاملة ، وبما يسمح بالتعددية الحزبية (٢٨).

ومن جهة ثالثة ، فقد ترتب على انهيار الكتلة الشرقية وتفكك الاتحاد السوفيتى ، تجميد وتوقف المساعدات الكبيرة ، الاقتصادية والفنية والعسكرية وغيرها ، والتى كانت تستفيد منها عديد من الدول الافريقية كاثيوبيا وأنجولا وموزمبيق والجزائر وبنين والكونغو وتنزانيا وغيرها ، وكان لتوقف هذه المساعدات تأثيرها على التحول الديموقراطى فى هذه الدول ، فقد قدم الاتحاد السوفيتى وحده مساعدات اقتصادية الى الدول الافريقية بنحو ٢٥ر٣مليار دولار خلال الفترة (٥٥ - ١٩٧٦) ، وقدمت دول أوربا الشرقية حوالى ١٦ر٢ مليار دولار خلال نفس الفترة ، كما كان هناك نحو ٦٠ ألفا من الخبراء والفنيين التابعين لدول الكتلة الشرقية ، وادى رحيلهم - عقب انهيار الكتلة الشرقية الى تأثيرات مباشرة على دول عديدة كاثيوبيا وانجولا والكونغو ، بالاضافة الى توقف المساعدات العسكرية السوفيتية ، والتى مكنت فيما مضى عديدا من النظم الشمولية فى افريقيا من البقاء فى مواجهة التحديات التى تواجهها ، كما حدث فى اثيوبيا فى عهد مانجستو وفى انجولا تحت حكم الحركة الشعبية لتحرير انجولا (٢٩).

ومع توقف المساعدات الاقتصادية والعسكرية القادمة من الكتلة الشرقية ، بدأت النظم الشمولية الافريقية المستفيدة منها تتراجع وتستخدم لهجة تصالحية مع المعارضة تفاديا للهزيمة ، كما حدث فى موزمبيق وانجولا ، وبعض هذه النظم سقط كلية ، كنظام مانجستو فى اثيوبيا ، حيث فر مانجستو فى مايو ١٩٩١ خارج البلاد ليفسح الطريق امام " الجبهة الديموقراطية الثورية لشعوب اثيوبيا EPRDF، لتولى الحكم فى تلك الدولة ، بقيادة ميليس زيناوى ، تمهيدا لتحولها الى التعددية الحزبية (٣٠).

هذا بالنسبة لتأثير انهيار الكتلة الشرقية والتحولات التى حدثت فى دول هذة الكتلة .

وبالاضافة الى ذلك / فقد ادت نهاية الحرب الباردة وخروج القوى الغربية (الرأسمالية) منتصرة منها ، الى تأثيرات لاتقل أهمية على عملية التحول الديموقراطى فى افريقيا منذ ١٩٩٠.

ففى غمرة الحرب الباردة والتنافس بين المعسكرين الشرقى والغربى فى افريقيا ، كان جل اهتمام القوى الغربية الكبرى هو البحث عن اتباع لها فى القارة حيثما امكنها ذلك ، واضطرت فى سبيل ذلك الى تجاهل قضايا الديموقراطية وحقوق الانسان فى القارة ، ولكن بنهاية الحرب الباردة هبطت الاهمية الاستراتيجية لافريقيا بالنسبة للغرب الى حد كبير ، ومن ثم اصبحت القوى الغربية فى وضع يمكنها من جعل سياساتها الافريقية اكثر اتساقا مع مبادئها الديموقراطية (٣١) وبالتالى ، فان دولة كالولايات المتحدة لم تعد فى حاجة الى ان تغمض عينيها عن فساد واستبداد موبوتو ، رئيس زائير ، بسبب حاجتها الى مساعداته فى تقديم الدعم العسكرى للعناصر المسلحة الانجولية التى تقاتل الحكومة الماركسية المدعومة من السوفييت ، أو بسبب خوفها من أن يؤدى عدم الاستقرار السياسى فى زائير الى قيام حكومة موالية للسوفييت فى كينشاسا ، وللاسباب ذاتها ، لم تعد الولايات المتحدة فى حاجة الى الاستمرار فى دعم حكومة فاسدة وأوتوقراطية فى الصومال من أجل الحصول على تسهيلات بحرية فى الموانى الصومالية على المحيط الهندى (٣٢).

ولم يقتصر تأثير نهاية الحرب الباردة على تقليل أهمية افريقيا الاستراتيجية بالنسبة للقوى الغربية ، ولكن تضاءلت أهمية أفريقيا فى المنظمات الدولية كالآمم المتحدة ،حيث كانت القوى الكبرى خلال الحرب الباردة تراهن على اصوات الدول الآفريقية فى المنظمة الدولية ،وهو ماكان يتيح وضعا دوليا أفضل لهذة الدول ،أما الآن وبعد نهاية الحرب الباردة ،فلم تعد للاصوات الآفريقية فى الآمم المتحدة تلك الآهمية(٣٣)،وازدادالوضع الدولى لافريقيا سوءاً بعد انهيار الكتلة الشرقية ، حيث فقدت القارة سندا دوليا هاما فى المجالات المختلفة كتقديم المساعدات والمواجهة بين الشمال والجنوب (٣٤) ، ثم جاء تهميش افريقيا اقتصاديا على المستوى العالمى ليعطى الغرب قوة أكبر فى ضغوطه من أجل التحول الديموقراطى فى القارة ، فلم تعد القوى الغربية فى نفس الحاجة الى الاقتصاديات الافريقية المنتجة للمواد الاولية نتيجة عوامل عديدة ، منها مثلا احلال المنتجات التخليقية محل الصادرات الافريقية التقليدية (٣٥) ، واخيرا ، ادت الازمة الاقتصادية الخانقة فى افريقيا ، الى تعاظم ضغوط الغرب من أجل التحول الديموقراطى ، حيث طالبت جميع القوى الغربية صراحة بالتغيير السياسى كشرط مسبق قبل تقديم أية قروض أو مساعدات اضافية الى الدول الافريقية (٣٦).

فقد اخذت القوى الغربية تضغط منذ بداية التسعينيات من اجل التحول الديموقراطى فى افريقيا ، سواء من خلال العلاقات الثنائية او من خلال المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليان) ، ففى ابريل ١٩٩٠ ، أعلن هيرمان كوهين – مساعد وزير الخارجية الامريكى للشئون الافريقية ، انه بالاضافة الى متطلبات اصلاح السياسات الاقتصادية وحقوق الانسان ، فان التحول الديمقراطى سوف يصبح شرطا ثالثا للمساعدات الأمريكية ، وفى مايو من نفس العام ، أعلن السفير الآمريكى فى كينيا أن هناك ميلا قويا يتصاعد فى الكونجرس ، الذى يتحكم فى مفاتيح الخزانة الأمريكية ، لتركيز المساعدات الاقتصادية على تلك الدول التى

ترعى المؤسسات الديمقراطية وتدافع عن حقوق الانسان وتمارس سياسات التعدد الحزبى ، وقد أعلن الكونجرس عن ذلك بالفعل ، حيث أكد على قصر تقديم المعونات الأمريكية الى الديمقراطيات حديثة التكوين فى إفريقيا (٣٧) ، وفى مارس ١٩٩١ ، حدد الكونجرس الخطوط العريضة لسياسة المعونات الخارجية الأمريكية على أساس أن " المعونات الخارجية للبلدان المختلفة ، سوف تأخذ فى الحسبان تقدمها نحو إنشاء نظم ديمقراطية ... وأن الديمقراطية سوف توضع على قدم المساواة مع التقدم نحو الإصلاح الاقتصادى وإقامة اقتصاد ذى توجه سوقى ، وكلاهما عاملان رئيسيان تم استخدامهما بالفعل كمعيارين لتوزيع المعونة الخارجية الأمريكية " (٣٨) .

واتخذت فرنسا ، ذات النفوذ العريض تقليديا فى افريقيا ، موقفا مؤيدا لعملية التحول الديمقراطى فى القارة منذ عام ١٩٩٠ ، باعتبارها شرطا لتقديم أو الاستمرار فى تقديم المساعدات الى الدول الافريقية ، وإن كان الموقف الفرنسى قد تميز بالتردد وعدم الوضوح فى البداية ، الا أنه منذ منتصف عام ١٩٩٠ ، أصبح التعدد الحزبى هدفا واضحا للسياسة الفرنسية فى افريقيا ، فأعلن الرئيس فرانسوا ميتران فى يونيو من ذلك العام أن المساعدات الفرنسية سوف تتدفق بتعاطف أكبر الى البلدان التى تتحرك نحو الديمقراطية ، كما اتخذت بريطانيا موقفا مشابها ، حيث أعلن وزير خارجيتها فى يونيو ١٩٩٠ ، أن المساعدات البريطانية سوف تقدم الى البلدان التى تتجه نحو التعددية والمسئولية العامة واحترام حكم القانون وحقوق الانسان ومبادىء السوق، وهو ماأكده أيضا رئيس الوزراء الكندى (٣٩) .

أما موقف المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليان) فكان أشد صرامة وأكثر تعبيرا عن الضغوط الحقيقية التى تمثلها العوامل الخارجية النابعة من النظام الدولى ، حيث ربطت هذه المؤسسات تقديم القروض للدول الافريقية ليس فقط بشروط اقتصادية ، ممثلة فى سياسات الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى ، ولكن أيضا بشروط سياسية ، ممثلة فى الاصلاح السياسى والتعددية الحزبية ، حيث استقر رأى المسئولين فى صندوق النقد والبنك الدوليين ، أن الاصلاح السياسى شرط مسبق للاصلاح الاقتصادى ، وأن إفريقيا ليست لديها أية فرصة للوصول الى نمو اقتصادى ذى معنى مالم تتحرك أولا نحو نظم الحكم التى تشمل المسئولية والمشاركة السياسية واقتصاديات السوق الحرة ومن هنا جاء ربط البنك الدولى بين الديمقراطية والنمو المستمر ربطا سببيا مباشرا (٤٠) .

وأخيرا – وبالاضافة الى التأثيرات السابقة على المستوى العالمى – كانت هناك تأثيرات إقليمية فى إفريقيا نفسها ساعدت على اتساع موجة التحول الديمقراطى فى القارة من خلال المحاكاة ، ففى نيجيريا كانت الحكومة العسكرية تتحرك تدريجيا نحو إتمام نقل السلطة الى حكومة منتجة بطريقة ديمقراطية (منذ أواخر الثمانينات) ، وفى مارس ١٩٩٠ ، استقلت ناميبيا بحكومة ديمقراطية ، وفى بنين تم عقد مؤتمر وطنى (عام ١٩٩٠) نجح وبصورة فعالة، فى احلال الديمقراطية محل الأوتوقراطية ، حيث وضع مشروع دستور جديد ، وحدد مواعيد اجراء انتخابات وطنية ، وكان صدى ذلك واسعا فى الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية (مثل توجو والنيجر والكونغو وغيرها)،حيث حذت حذو بنين فى عقد مؤتمرات وطنية من اجل

التحول الديمقراطى ،وفى جنوب إفريقيا ،اتجهت الحكومة الى ادخال تعديلات دستورية تسمح للسكان هناك بيضا وسودا-بالتمتع بحقوق سياسية ومدنية ،ومن ثم تساءل كثير من الآفارقة : إذاكان النظام العنصرى البغيض فى جنوب إفريقياقد منح التصويت لجميع المواطنين،وأتاح حرية التعبير والتجمع فلماذا إذن لاتقوم النظم الآفريقية الآخرى بالسماح بحقوق مماثلة لمواطنيها؟ وإذا كانت النظم الآفريقية قد هاجمت فى الماضى السياسات التعسفية للنظام العنصرى فى جنوب إفريقيا ،فكيف يمكنها الآن - وقد تخلى ذلك النظام عن سياساتة أن تدافع عما يقارب ذلك من حالات الطوارئ وقوانين الرقابة وانتهاكات حقوق الآنسان وغيرها من الممارسات غير الديمقراطية ؟(٤١)

وفى ضوء ما سبق ،يمكن فهم الآسباب التى ادت الى التحولات الديمقراطية الحالية فى إفريقيا، سواء كان مصدرها البيئة الداخلية أو الخارجية للنظم السياسية الآفريقية ،وقد ثار جدل بين الدراسين والسياسين حول مالإذا كانت العوامل الخارجية أم الداخلية أكثر أهمية فى التحولات الديمقراطية الحالية فى القارة ،حيث يرى مؤيدو هذة التحولات أنها ذات نشأة محلية وأنها نابعة من الداخل ،فى حين يرى معارضوها من أنصار الحزب الواحد وغيرهم أنها مفروضة من الخارج(٤٢) وفى الواقع لايمكن النظر إلى التحولات الديمقراطية فى إفريقيا على أنها مجرد انعكاس للمتغيرات الدولية الخارجية أوأنها تحقيق لأرادة الدول والمؤسسات المالية المانحة ، وفى نفس الوقت لايمكن اهمال اهمية المؤثرات الخارجية فى عملية التحول ، ومن ثم فقد كانت التربة الافريقية مهيأة - داخليا - للتحول الديموقراطى ، ثم جاءت عوامل اضافية ، داخلية وخارجية ، لتقوم بدور حاسم فى التعجيل بعملية التدول، والوصول بها الى غايتها المنشودة (٤٣).

المطلب الثانى

عملية التحول : الآليات والنتائج

نتيجة للاسباب السابقة ، أصبح التحول الديمقراطى فى افريقيا امرا طبيعيا ، وقد جسد مؤتمر عقد فى اروشا بتنزانيا فى فبراير ١٩٩٠ ذلك ، حيث تبنى المؤتمر - الذى عقد برعاية اللجنة الاقتصادية للامم المتحدة فى افريقيا ، وضم اكثر من ٥٠٠ جماعة ممثلة لتنظيمات حكومية وغير حكومية - ميثاقا افريقيا للمشاركة الشعبية فى التنمية والتحول ، وكان محوره أن غياب الديمقراطية هو السبب الاول للازمة المزمنة فى افريقيا ، وللخروج من هذه الازمة كان التصور السائد فى المؤتمر هو أن " تكون للشعوب الاولوية والصدارة " ، وقد أكدت منظمة الوحدة الافريقية ذلك فى الاعلان الصادر عنها فى اديس ابابا-يوليو ١٩٩٠حول"الموقف السياسى والاقتصادى الاجتماعى فى افريقيا ، والتغيرات الاساسية الحادثة فى العالم" ، حيث تضمن ذلك الاعلان ان وجود بيئة سياسية تؤكد حقوق الانسان وحكم القانون ، سوف تؤدى الى درجة أكبر من النزاهة والمسئولية الحكومية ، وأن وجود قاعدة شعبية للعملية السياسية سوف تضمن انضمام الجميع الى جهود التنمية . (٤٤)

ولعل بعض النماذج من تصريحات الزعماء الافارقة من انصار الحزب الواحد ، توضح مدى استعداد البيئة الافريقية لتقبل التحول الى ديمقراطية التعدد الحزبى منذ بداية التسعينيات ، ففى يناير ١٩٩٠ ، صرح جوليوس نيريرى ، رئيس تنزانيا سابقا ، بأن " التنزانيين ينبغى أن لايكونوا جامدين ، ويعتقدوا أن الحزب الواحد هو ارادة الله " خاصة اذا كان حزبا " بعيدا عن الشعب ، خامدا وفاقدا للحيوية ، ومن ثم يحتاج الى المنافسة لاعادة النشاط اليه " (٤٥) ، وفى عام ١٩٩١ ، صرح كينث كاوندا ، رئيس زامبيا سابقا ، قائلا : " لقد ادركت أن نحو سبعة ملايين مواطن من اجمالى ثانية ملايين لم يعلموا شيئا عن الكفاح من أجل الاستقلال ، أو الاسباب التى دعتنا الى الاخذ بنظام الحزب الواحد ، وعندما أبلغت الجمعية الوطنية فى العام الماضى (١٩٩٠) بأننا فى حاجة الى تغيير ، كنت افكر مليا فى هؤلاء الملايين السبعة الذين يتطلعون الى شىء جديد " (٤٦).

وعلى ذلك ومنذ عام ١٩٩٠ ، اصبحت عملية التحول الديمقراطى واقعا ملموسا فى افريقيا من خلال آليات عديدة واسفرت عن نتائج متفاوته .

أولا : آليات عمليات التحول :

ليس ثمة معيار واحد او متفق عليه بين الدارسين ، يمكن على اساسة تقسيم الاليات التى اتخذتها عملية التحول الديمقراطى فى افريقا ، واكثر هذه التقسيمات شمولا هو التقسيم الذى قدمة ريتشارد جوزيف حيث ميز بين سبعة نماذج أو مسارات لعملية التحول ، وهناك تقسيمات اخرى تتضمن عددا أقل من نماذج التحول ، ولكنها تشمل نموذجا أو اكثر من النماذج التى قدمها ريتشارد جوزيف فكناك اذا تداخل بين التقسيمات المتاحة ، وسوف تأخذ هذه الدراسة بتقسيم ريتشارد جوزيف مع الاشارة الى التقسيمات الاخرى .

١ - تقسيم ريتشارج جوزيف (٤٧).
يتضمن ذلك التقسيم سبعة نماذج للتحول الديمقراطى فى أفريقيا وهى :
أ - المؤتمر الوطنى :
هو أشهر تجديد قدمته عملية التحول الديموقراطى فى افريقيا وظهر أول ماظهر فى بنين (فى غرب افريقيا) حيث تمكن المشاركون فى المؤتمر - الذى عقد فى فبراير ١٩٩٠ - من اقصاء رئيس البلاد ، ماثيو كيريكو ، عن السيطرة الفعلية على السياسة العامة، وقام المؤتمر بتشكيل حكومة مؤقته تمهيدا لاجراء انتخابات على اساس التعدد الحزبى ، وكان تأثير نجاح المؤتمر الوطنى فى بنين واسعا، خاصة على الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية،حيث عقدت مؤتمرات مماثلة فى الكونغو وتوجو والنيجرومدغسقر (٤٨).

وقد تميزت هذه المؤتمرات الوطنية بتمثيل واسع لجماعات ومؤسسات المجتمع المدنى ووصل عدد المشاركين عادة الى الالاف بما فى ذلك المعارضين السياسيين فى المنفى ، كما اتاحت هذه التجمعات فرصة للمشاركين فى عرض ومناقشة اخطاء الحكومات السابقة والحالية، وهو ما لم يكن ممكنا فى ظل النظم القمعية فى الماضى ، بل انه فى بعضالمؤتمرات ، كما حدث فى بنين والكونغو ، خضع كبار المسئولين للمساءلة العلنية ، وفى حين نجحت بعض المؤتمرات الوطنية فى سلب السلطة الحقيقية من الحكومة القائمة(كما حدث فى بنين) فقد قاوم زعماء آخرون ذلك .(كما فعل موبوتو فى زائير) ومن حيث اساليب الضغط على الحكومات القائمة ، استخدمت قيادات المؤتمرات الوطنية الاضرابات والتجمعات الجماهيرية ومظاهرات الشوارع، وكذلك ماسمى بـ " حملة مدينة الاشباح " وكما حدث فى الكميرون - من خلال ايقاف النشاط الاقتصادى فى مناطق مختارة لاية فترة يحددها المتظاهرون

ب - تغيير الحكومة من خلال انتخابات ديمقراطية وفى هذا النموذج ، تمت عملية التحول الديموقراطى من خلال اجراء انتخابات حرة وتغيير الحكومة القائمة دون الحاجة الى عقد مؤتمر وطنى وكانت جزر الرأس الاخضر وساوتومى وبرنسيب (وكلتاهما دولتان جزريتان فى غرب افريقيا) أول من طبق هذا النموذج ، فيما بين ينايرومارس١٩٩١، واتخذت هذا المسار دول اخرى مثل زامبيا فى اكتوبر ١٩٩١ ، حيث تغيرالنظام القائم بفوز فريدريك شيلوبا فى مواجهة كينث كاوندا ، رئيس البلاد منذ ١٩٦٤.(٤٩)

جـ - التحول الشكلى (مسايرة الموجه) .وفى هذا النموذج - كسابقة - تجرى انتخابات على اساس التعدد الحزبى،ولكن يحتفظ النظام القائم بسيطرته على الحكم، كماحدث مثلا فى ساحل العاج فى ظل هوفوييه بوانييه والجابون فى ظل عمر بونجووتونس فى ظل زين العابدين بن على، حيث سمح هؤلاء الزعماء فى الوقت المناسب باجراء انتخابات متعددة الاحزاب، احتفظوا فيها لاحزابهم الحاكمة بالاغلبية فىالمجالس التشريعية،كما فازوا فى انتخابات الرئاسة ، ففى ساحل العاج لم تحصل المعارضة الا على ١٢ مقعد من بين ١٧٥مقعدا تشريعيا ، وفى بعض الحالات لجأالنظام القائم - من أجل تحسين صورته الديموقراطية - الى دعوة احزاب المعارضة للانضمام الى الحكومة ، كما حدث فى السنغال

فى ظل عبدو ضيوف ، حيث قبلت احزاب المعارضة الرئيسية - عدا حزب واحد - الانضمام الى حكومته .

د - التحول الديمقراطى الموجه

وهذا النموذج فقد كثيرا من جاذبيته التى كان يتمتع بها فى الماضى بنتيجة انتشار النماذج الاخرى وسرعة التحول من خلالها ، حيث تتميز عملية التحول فى ظل هذا النموذج بالتعقيد والتطويل عن قصد،طبقا لبرنامج تضعة الحكومة القائمة-وهى حكومة عسكرية عادة-والمثال الواضح فى هذا النموذج نيجيريا فى ظل الجنرال ابراهيم بابا نجيدا،حيث وضعت خطة مرحلية للتحول الى الديموقراطية فى البلاد بدءا من عام١٩٨٦،ورغم تنفيذ معظم مراحل الخطة (اجراء الانتخابات المحلية بانشاءحزبين، اجراء الانتخابات التشريعية والتنفيذية فى الولايات، اجراء الانتخابات الاتحادية) الا ان العملية الغيت فى عام ١٩٩٣ وعادت نيجيريا الى نقطة البداية من جديد (٥٠).

هـ - مقاومة التحول وادخال اصلاحات تدريجية .

وفى هذا النموذج تحاول النظم القائمة مقاومة الضغوط من اجل التحول الديموقراطى ، الا انها فى النهاية تجد نفسها مضطرة الى السير تدريجيافى الاتجاه الديموقراطى ، ففى مالى اصطدمت قوات الامن بالمظاهرات المطالبة بالديموقراطية فى مارس ١٩٩١ ، مما أدى الى مقتل اكثر من مائة شخص ، ولكن تدخل الجيش وأقال رئيس الدولة ، موسى تراورى، وتم تشكيل حكومة انتقالية تمهيدا لاقامة نظام ديموقراطى متعدد الاحزاب ، ومن بين النظم التى كانت تنتمى الى هذا النموذج ، الا انها سمحت فى النهاية بالتعددية الحزبية واجراء انتخابات على هذا الاساس ، نظام رولنجز (غانا) ، ونظام دانييل اراب موى (كينيا) ونظام كاموزو باندا (مالاوى ، حيث اجريت الانتخابات فى غانا فى نوفمبر ١٩٩٢، وكينيا فى ديسمبر من نفس العام ، بينما تأخر اجراء الانتخابات فى مالاوى الى مايو١٩٩٤، حيث احتفظ كل من رولنجز واراب موى بمنصبيهما ، وخسر باندا الانتخابات امام باقيلى مولوزى (٥١).

و - عصيان مسلح يؤدى الى انتخابات ديموقراطية .

وهو النموذج السادس ، وهنا بدأت عملية التحول بكفاح مسلح وكانت نهايتها انتخابات ديموقراطية ، كما حدث فى ناميبيا وحصولها علىالاستقلال عام ١٩٩٠ بعد انتخابات متعددة الاحزاب ، وكذلك جنوب افريقيا عم ١٩٩٤ وموزمبيق عام ١٩٩٤ وانجولا ١٩٩٢ ورواندا منذ ١٩٩٠ ، وان كانت عملية التحول قد فشلت فى الدولتين الاخيرتين ، وفى اثيوبيا ، وبعد الاطاحة بنظام مانجستو من خلال الكفاح المسلح ، تشكلت حكومة مؤقتة عام ١٩٩١، ثم اجريت الانتخابات على اساس التعدد الحزبىعام ١٩٩٥ (٥٢) .

ز - التحول المشروط .

وفى هذا النموذج تعمل الحكوم القائمة على استبعاد بعض القوى السياسية قبل اتمام عملية التحول،نظرا للاعتقاد بان هذه القوى تشكل تهديدا سافرا للنظام القائم وخطرا على العملية الديموقراطية ذاتها والمثال الواضح فى هذا النموذج كل من الجزائر وتونس حيث دخلت

الحكومة فى كلتا الدولتين فى مواجهة مع القوى السياسية الاسلامية ، بما فى ذلك حظر نشاط الاحزاب الممثلة لهذه القوى واعتقال اعداد كبيرة من المنتمين اليها (٥٣).

٢ - تقسيمات أخرى .

بالاضافة الى التقسيم السابق لنماذج التحول الديموقراطى فى افريقيا ، هناك تقسيمات اخرى تدمج نموذجين أو اكثر من النماذج المذكورة فطبقا لاحد هذه التقسيمات ، هناك اربعة نماذج للتحول وهى :
المؤتمر الوطنى (فى بنين والكنغو وزائير) وتداول السلطة عبر انتخابات ديموقراطية (فى زامبيا مثلا) وفى بعض الحالات (ساحل العاج والجابون) اجريت انتخابات تنافسية ولكن بما يحقق مصالح النخبة الحاكمة فى ضبط عملية التحول الديموقراطى فى بلدانهم من خلال اعطاء المعارضة قدرا معلوما من التمثيل السياسى ، والنموذج الثالث حسب هذا التقسيم هو نموذج الكفاح المسلح وحركات التمرد والعصيان (فى جنوب افريقيا ونامبيا وانجولا وروانـدا ومالى) واخيرا نموذج التحول المشروط والموجه(فى الجزائر وتونس ونيجيريا) (٥٤).
وطبقا لتقسيم ثان ، هناك ثلاثة نماذج اساسية للتحول الديموقراطى فى افريقيا ، أولها واكثرها اثارة هو المؤتمر الوطنى ، حيث عقد أول مؤتمر وطنى فى بنين (بغرب افريقيا) ، عندما قام الرئيس ماثيو كيريكو فى فبراير ١٩٩٠ بعقد مؤتمر يضم قرابة ٥٠٠ من الشخصيات البارزة وهناك ،فى محاولة لإيجاد اجماع وطنى حول الآصلاحات الآ قتصادية ،الاأنة بدلا من مناقشة الآصلاحات - أعلن المؤتمر فى بث حى للأذاعة والتلفزيون أنة صاحب السيادة ،وشرع فى تجريد الرئيس من سلطاتة واختيار رئيس وزراء مؤقت وتحديد مواعيد للانتخابات ... الخ أى أن ماحدث فى الواقع لم يكن اقل من التحول الديموقراطى من خلال انقلاب مدنى ، وفى نفس الوقت اعلن المؤتمر العفو عن كيريكو بالنسبة لما قد يكون ارتكبة من جرائم ، والملفت للنظر هنا ان كيريكو قد تقبل قرارات المؤتمر ، وسارت عملية التحول فى بنين طبقا لما هو مقرر لها ، واصبحت نموذجا تحتذية دول افريقية اخرى كالكونغو وتوجو وغيرهما .

والنموذج الثانى فى هذا التقسيم هو التحول المحكوم من القمة من خلال اجراءات اصلاحات ديموقراطية محدودة وبطيئة ، والمثال الواضح هنا هو ساحل العاج ، بالاضافة الى دول اخرى ، مثل غانا وغينيا وافريقيا الوسطى وتنزانيا .

والنموذج الثالث والاخير فى هذا التقسيم ، وهو القمع الذى يعقبه تغيير عنيف ، كما حدث فى مالى - بغرب افريقيا فى مارس ١٩٩١ ، عندما أطلق الجيش النار على المتظاهرين ، فقتل اكثر من مائة منهم ، واعقب ذلك استيلاء الجيش على السلطة وعزل رئيس البلاد ، واتخاذ خطوات جدية نحو التحول الديموقراطى (٥٥).

وطبقا لتقسيم ثالث ، هناك نموذجين رئيسيين للتحول الديموقراطى فى افريقيا أولهما : التحول من أعلى او من القمة وثانيهما : التحول من أسفل أو من القاعدة .

فى النموذج الاول ، التحولات من أعلى ، تقوم النظم القائمة بالبدء فى الاصلاحات الديموقراطية ، استجابة لازمات قائمة أو محتملة ، وذلك بغرض التحكم فى مدى مضمون

عملية التحول ، ومن أمثلة الدول التى اتخذت هذا المسار : نيجيريا وغينيا وبورندى وروانـدا وكينيا ، اما فى النموذج الاخر ، اى التحولات من اسفل او من القاعدة ففيها تؤدى الضغوط الشعبية الى عقد مؤتمرات وطنية تأخذ بزمام المبادرة فى تحديد مسار وطبيعة عملية التحول الديموقراطى ، ومن أمثلة الدول التى حدث فيها هذا النموذج : بنين والكونغو وتوجو وزائير ، مع ملاحظة وجود تفاوتات بين الحالات المختلفة فى كلا النموذجين (٥٦) .

والخلاصة فان عملية التحول الديموقراطى فى افريقيا لم تأخذ مسارا واحدا او نموذجا معينا ، ولكنها اتخذت - اجمالا - ثلاثة مسارات رئيسية ، مع وجود تفاوتات ومسارات فرعية فى بعضها وهى :

١ - التحول من خلال مؤتمر وطنى ، وهو نموذج للتحولات المحكومة من أسفل او من القاعدة الشعبية ، والحالة المعبرة عن هذا المسار دولة بنين فى غرب افريقيا .

٢ - التحول المحكوم من القمة ، سواء باجراء انتخابات ديمقراطية ترتب عليها تغيير النظام القائم (فى جزر الرأس الاخضر وزامبيا مثلا)،او تم اجراء انتخابات على اساس التعدد الحزبى،ولكن لاعطاء المعارضة قدرا محدودا من التمثيل السياسى (فى ساحل العاج والجابون مثل)،أو التحولات المشروطة والموجهة (فى تونس والجزائرونيجيريا) .

٣ - التحول من خلال العنف او المتضمن اعمال عنف ، كما حدث فى مالى واثيوبيا وانجولا وموزمبيق وناميبيا مثلا .

والتساؤل الان .. ماذا اسفرت عنه عملية التحول الديموقراطى فى افريقيا بغض النظر عما اتخذته من مسارات ؟

ثانيا : نتائج عملية التحول (٥٧)

منذ بداية عام ١٩٩٠ وحتى اواسط عام ١٩٩٥ ، كانت هناك ٣٠ دولة افريقية قد اتمت عملية التحول الديموقراطى بالفعل ، من حيث السماح بالتعددية الحزبية وتشكيل المؤسسات الحكومية على اساس انتخابات التعدد الحزبى، وبالاضافة الى هذه الدول الثلاثين كان هناك سبع دول ذات نظم تعدد حزبى قبل التحولات الحالية (٨٥) ، الا ان احداها هى غامبيا حدث فيها انقلاب عسكرى عام ١٩٩٤ ، اطاح بالنظام التعددى القائم هناك منذ استقلالها عام ١٩٦٥ ، أما باقى الدول الافريقية ، وعددها ١٦ دولة ، فهى اما دول كانت على وشك اتمام عملية التحول (تنزانيا مثلا) او دول اخفقت فيها عملية التحول بعد انتهائها ، حيث اطيح بالحكومة المنتخبة بانقلاب عسكرى (كما حدث فى بورندى والنيجر) أو دول تعثرت فيها عملية التحول او تجمدت (كما حدث فى زائير وانجولا والجزائر ونيجيريا) ، أو دول تعانى من حروب اهلية (كالصومال واريتريا) او دول تحكمها حكومات مؤقته (اريتريا وراوندا) أو دول ذات نظم لا حزبية (ليبيا) .

وما يعنينا هو ماأسفرت عنه عملية التحول الديموقراطى فى الدول الثلاثين التى سمحت بالمنافسة السياسية على اساس التعدد الحزبى خلال الفترة من ١٩٩٠ حتى اواسط ١٩٩٥ ، سواء من حيث طبيعة النظم او الاداء الديموقراطى خلال انتخابات التحول .

١ - اما من حيث طبيعة النظم الجديدة فهى فى معظمها نظم رئاسية تنفيذية على النمط الامريكى ، حيث اخذت ذات النظام ٢٥ دولة اما الدول الخمس الباقية فقد اخذت اثنتان منها بالنظام البرلمانى صراحة ، وهما اثيوبيا وليسوتو ، فى حين اخذت ثلاث دول ، وهى الرأس الاخضر وساوتومى وبرنسيب ومدغشقر ببعض سمات النظام البرلمانى على النمط البريطانى ، ففى هذه الدول الثلاث يتمتع رئيس الدولة بسلطات محدودة ، اما رئيس الوزراء فتختاره الجمعية الوطنية (التشريعية) ويسأل امامها ، وهذه من سمات النظام البرلمانى الا انه فى الدول الثلاث يقوم الشعب باختيار رئيس الدولة فى حين ان الشائع عادة فى النظام البرلمانى ان يتم اختياره عن طريق الهيئة التشريعية او يصل لمنصبة بالوراثة (٥٩).

وفى الواقع بالنظر الى التجارب الديموقراطية السابقة فى افريقيا - قبل ١٩٩٠ - ، فقد كان النظام البرلمانى اوسع انتشارا عما هو علية الان ، حيث كانت تأخذ به معظم المستعمرات البريطانية والبلجيكية السابقة ، حسب النظام السائد فى الدولة الاستعمارية ، الا انه عند بداية ١٩٩٠ ، لم يكن هناك سوى نظام واحد فقط على النمط البرلمانى فى افريقيا ، فى موريشيوس ، وهناك تفسيرات عديدة تبرر تراجع النظام البرلمانى لصالح النظام الرئاسى ، منها ان وجود شخصيتين على المستوى الوطنى فى النظام البرلمانى لايساعد على تحقيق الاندماج الوطنى ، وهو هدف مطلوب فى الدول الافريقية ، كما أن النظام البرلمانى الذى يعتمد على قاعدة الاغلبية تحكم والاقلية تعارض ، لايناسب اوضاع الدول الافريقية المنقسمة من الناحية الثقافية ، حيث فى ظل هذه الانقسامات تتميز انماط التصويت فى الانتخابات بالجمود ، وهنا اذا تمتعت احدى الجماعات الثقافية بالاغلبية العددية فانها ستحكم دائما وستكون جماعات الاقلية فى المعارضة دائما ، وهذا من شأنه تهديد النظام القائم وكيان الدولة ذاته ، اما فى النظام الرئاسى ، فيمكن اتخاذ ترتيبات من شأنها ضمان مشاركة اكبر فى السلطة السياسية بين الجماعات الثقافية المختلفة - كما طبقته نيجيريا خلال الفترة ٧٩ - ١٩٨٣ فيما عرف بمبدأ الطابع الاتحادى للدولة فى التعيينات الوزارية وغيرها - ، كما يمكن ضمان حصول رئيس البلاد على قاعدة تأييد شعبية ، وهو ماطبقته نيجيريا خلال الفترة المذكورة ، حيث اشترط لفوز المرشح فى انتخابات الرئاسة - بالاضافة الى اكبر عدد من الاصوات على مستوى نيجيريا ككل - أن يحصل على ربع الاصوات على الاقل فى كل ولاية من ثلثى ولايات الاتحاد النيجيرى على الاقل (٦٠) .

اما من حيث تنظيم السلطتين التشريعية والتنفيذية فى النظم الجديدة ، فقد اخذت معظم الدول الثلاثين بسلطة تشريعية من مجلس واحد ، ولم تأخذ بنظام المجلسين الا تسع دول ، وهى : افريقيا الوسطى والكونغو وجزر القمر ومدغشقر واثيوبيا وموريتانيا وليسوتو وجنوب افريقيا وناميبيا ، اما بالنسبة للسلطة التنفيذية فى النظم التى اخذت بالنظام الرئاسى

(٢٥ دولة) ، فيصل الرئيس لمنصبة من خلال انتخابات شعبية تجرى على فترات ، مابين ٤ - ٧ سنوات ، والملفت للنظر هنا ان بعض الدول وضعت حدا اقصى لعدد مرات اعادة انتخاب شاغل المنصب ، وهو ماقد يتيح فرصة للتغيير السلمى للقيادة السياسية فى افريقيا واخذت ١٦ دولة بهذا المبدأ ، منها ١٢ دولة جعلت مدة ولاية منصب الرئاسة منصبين فقط ، و٣ دول حددتها بثلاث فترات . اما الدول التى حددت فترة ولاية المنصب بفترتين فقط فهى : بنين والكاميرون وتوجو وزامبيا وناميبيا وساوتومى وبرنسيب والجابون وطول الفترة ٥ سنوات فى كل منهما ، وجزر القمر وجيبوتى ، وطول الفترة ٦ سنوات فى كل منهما ، وبوركينا فاسو وجيبوتى وطول الفترة ٧ سنوات لكل منهما ، واخيرا غانا التى حددت طول فترة الرئاسة بأربع سنوات (وتم انتخاب رئيسها جيرى رولنجز فى ٩ ديسمبر ١٩٩٦ ، للمرة الثانية والاخيرة ، لمدة ٤ سنوات تنتهى عام ٢٠٠٠) .

اما الدول الثلاث التى حددت مدة ولاية منصب الرئاسة بثلاث فترات فهى سيشل وموزمبيق وتونس ، وطول الفترة ٥ سنوات فى كل منهما.

٢ - اما من حيث الاداء الديمقراطى خلال انتخابات التحول الديموقراطى ، فسوف يتم تقديرة من خلال مؤشرين . الاول : استمرار او تغيير النظام السابق من خلال انتخابات التحول والثانى : الترتيب الحزبى للهيئات التشريعية الجديدة التى افرزتها انتخابات التحول .

أ - اما من ناحية استمرار او تغير النظام السابق خلال عملية التحول :

فبالنسبة للقيادة التنفيذية فقد تغيرت فى ١٤ دولة بينما استمرت القيادة السابقة فى ١٦ دولة . أما الدول التى تغيرت فيها القيادة التنفيذية فهى : -

(١) جزر الرأس الاخضر ، حيث كان رئيسها السابق ، بيريرا ، أول رئيس فى افريقيا ينهزم فى انتخابات تنافسية ، وحصل منافسة ، ماسكارنياس على ٧٣٫٥ ٪ من الاصوات .

(٢) بنين ، وكان رئيسها السابق ، كيريكو ، أول رئيس ينهزم فى افريقيا القارية ، حيث حصل منافسة ، صولو ، على ٦٨٪ من الاصوات .

(٣) افريقيا الوسطى ، هزم الرئيس السابق ، كولنجبا ، امام المرشح المعارض ، باتاسى ، وحصل على ٥٢٪ من الاصوات .

(٤) الكونغو : فاز ليسوبا بـ ٦١٪ من الاصوات وهزم الرئيس السابق ، نجوسو .

(٥) مدغشقر : فاز زافى (٦٧٪) امام الرئيس السابق راتسيراكا .

(٦) مالاوى : فاز مولوزى (٤٧٪) امام الرئيس السابق ، باندا ، ومرشحين آخرين اثنين.

(٧) مالى : فاز بالانتخابات عمر كونارى (٦٩٪) - بعد عزل الرئيس السابق تراورى.

(٨) ناميبيا : تولى سام نجوما الرئاسة (اختارته الجمعية الوطنية) عام ١٩٩٠ - عند الاستقلال -

(٩) النيجر : فاز عثمان (٥٥٪) امام الرئيس السابق على صاحبو .

(١٠) ساوتومى وبرنسيب : فاز تروفوادا دون معارضة بعد انسحاب الرئيس السابق داكوستا .
(١١) جنوب افريقيا : تولى مانديلا رئاسة البلاد بعد انتهاء النظام العنصرى هناك .
(١٢) اثيوبيا :تولى رئاسة الوزارة (فى ظل النظام البرلمانى)ميليس زيناوى
(١٣) ليسوتو : تولى رئاسة الوزارة (فى ظل النظام البرلمانى) ميليس موخيهلى .
(١٤) زامبيا : فاز شيلوبا (٧٦٪) امام الرئيس السابق كاوندا .

أما الدول الست عشرة التى استمرت فيها القيادة التنفيذية السابقة فهى :
تونس وبوركينا فاسو والكميرون وجزر القمر وساحل العاج وجيبوتى وغينيا الاستوائية وغانا وغينيا وغنيا بيساو والجابو وكينيا وموريتانيا وموزمبيق وسيشل وتوجو .

ويلاحظ فى هذه الدول ، انه فى بعض الحالات فاز شاغل المنصب دون منافس (فى تونس وغينيا الاستوائية بوركينا فاسو) ، وفى بعضها الاخر ، حصل شاغل المنصب على الاغلبية الساحقة من الاصوات مثل اياديما فى توجو (٩٦٪) وبوافييه فىساحل العاج (٨٢٪) ، الا انه فى كثير من الحالات فاز شاغل المنصب بنسب اقل من ذلك كثيرا ففى كينيا فاز شاغل المنصب (اراب مورى) بـ ٣٠٪ من الاصوات فىمواجهة سبعة مرشحين آخرين للرئاسة عام ١٩٩٢ ، وفى الجابون فاز عمر بونجو بـ ٥١٪ وفىغينيا وغنيا بيساو فاز شاغل المنصب بـ ٥٢٪ وفى موزمبيق بـ ٥٤٪ وفى غانا بـ ٥٨٪ .

وفى بعض الحالات أجريت انتخابات الاعادة بين المرشحين لعدم فوز اى منهم خلال الجولة الاولى ، سواء فى ذلك الدول التى تغيرت فيها القيادة التنفيذية (مثل بنين والكونغو وافريقيا الوسطى ومالى والنيجر) ، أو لم تتغير فيها القيادة (مثل جزر القمر وغينيا بيساو) .

أما بالنسبة للسلطة التشريعية ، ومدى استمرار سيطرة الحزب الحاكم السابق على الاغلبية فيها من عدمة ، وطبقا للبيانات المتاحة ، فقد الحزب الحاكم السابق الاغلبية التشريعية فى ١١ دولة وهى :

– الرأس الاخضر وبنين ومالى والنيجر وتوجو وجزر القمر ومدغشقر وليسوتو ومالاوى وزامبيا وجنوب افريقيا .

وفى بعض هذه الدول (ليسوتو) لم يحصل الحزب الحاكم السابق على اية مقاعد تشريعية ، وان كان قد حصل على ٢٣٪ من الاصوات وفى بعضها الاخر حصل على نسبة من المقاعد تقل عن الثلث ، مثل مالى (٢ر٦ ٪) ومدغشقر (٨٪) والرأس الاخضر (١ر٢٩٪) ومالاوى (٣١٪) .

وفى المقابل احتفظ الحزب الحاكم السابق بأغلبيتة التشريعية فى ٧ دول على الاقل - طبقا للبيانات المتاحة - مثل جيبوتى (١٠٠٪) وغانا (٥ر٩٤٪) وتونس (٤ر٨٨٪) وموريتانيا وغينيا الاستوائية وسيشل (حوالى ٨٥٪) .

وبوجه عام ، وفى ضوء البيانات المتاحة ، غير النظام القائم كلية فى ١٠ دول على الاقل ، خلال عملية التحول الديموقراطى وهى : مالى والنيجر والرأس الاخضر وبنين ومدغشقر ومالاوى وجنوب افريقيا وزامبيا وليسوتو والكونغو.

ب - وبالنسبة للتركيب الحزبى للهيئات التشريعية الجديدة ، والتى تشكلت خلال انتخابات التحول :
- هناك حالات سيطر حزب واحد على المقاعد التشريعية بالكامل (جيبوتى وليسوتو).
- وهناك حالات سيطر فيها حزبان (زامبيا وغانا والرأس الاخضر)
- وهناك حالات سيطر فيها ثلاثة احزاب (موريتانيا وموزمبيق).
- وهناك حالات سيطر فيها أربعة احزاب (الكميرون وغينيا الاستوائية ، وساتومى وبرنسيب وتوجو).
- وهناك حالات سيطر فيها خمسة احزاب (اثيوبيا غينيا بيساو ، كينيا ، مالاوى ، ناميبيا ، تونس ، ويلاحظ بالنسبة لتونس ان الحزب الحاكم حصل على ١٠٠٪ من المقاعد الانتخابية أما المعارضة فشغلت مقاعدها بالتعيين) .
- وهناك دول سيطر فيها اكثر من خمسة احزاب ، ووصل بعضها الى اكثر من ٢٠ حزبا (كمدغشقر وجزر القمر) وبعضها ١٧ حزبا (بنين) ، او ١٢(افريقيا الوسطى والنيجر) أو ١٠ احزاب (مالى وبركينا فاسو) .

ومن حيث القوة النسبية للمعارضة فى الهيئات التشريعية :
- ففى بعض الدول كانت المعارضة تسيطر على أقل من ١٠٪ من المقاعد (جيبوتى ، ليسوتو ، غانا ، ساحل العاج) .
- وفى بعضها كانت المعارضة تشغل من ١٠٪ الى اقل .
- وفى بعضها مابين ٣٠ الى أقل من ٤٠٪ (بنين ، غينيا ، غينيا بيساو) .
- وفى بعضها مابين ٤٠ الى أقل من ٥٠٪ (الكميرون ، جزر القمر ، اثيوبيا ، الجابون ، كينيا ، مدغشقر ، مالى موزمبيق) .
- وفى بعضها سيطرت المعارضة على أكثر من ٥٠٪ من المقاعد (ولكن دون أن تشكل ائتلافا أو تكتلا واحدا) كما فى الكونغو وافريقيا الوسطى ، وساوتومى ، مالاوى وتوجو .

ويبدو مما سبق أن النتائج التى مخضت عنها عملية التحول الديمقراطى تتسق مع الآليات والمسارات التى تمت من خلالها هذه العملية ، فبينما كانت هناك آليات ومسارات نابعة من القاعدة الشعبية وفرضت عملية التحول على النظم القائمة ، من حيث أن بعض الاليات الاخرى كانت محكومة من القمة طبقا لمصالح النخبة الحاكمة ، كذلك الحال بالنسبة لنتائج

عملية التحول ، حيث فى بعض الحالات تغيرت النظم التسلطية السابقة وحلت محلها نظم تنافسية تعددية ، ففى بعض الحالات الاخرى كان التحول فى الشكل أكثر مما هو فى الجوهر .

وسواء كان التغير شكليا أم جوهريا ، فماهى احتمالات المستقبل بالنسبة للنظم الديموقراطية الجديدة فى افريقيا .

المطلب الثالث
مستقبل الديموقراطية فى افريقيا

اذا كانت التحولات الديموقراطية فى افريقيا منذ ١٩٩٠ قد جاءت نتيجة لمجموعة من العوامل النابعة من البيئة الداخلية والخارجية للنظم السياسية الافريقية ، فان مستقبل النظم الديموقراطية الناشئة فى القارة سوف تحدده مجموعة اخرى من العوامل الناشئة من بيئة هذه النظم ، فهل سيختلف مصير التجارب الديموقراطية الحالية فى افريقيا عن مصير التجارب السابقة التى عرفتها القارة قبل ١٩٩٠؟ أم أنها سوف تعانى مما تميزت به تلك التجارب السابقة من عدم استقرار سواء تمثل الاستقرار فى نهاية النظام الديموقراطى (بانقلابات عسكرية أو التحول الى نظام الحزب الواحد مثلا) ، أو فى ممارسات غير ديموقراطية (بقمع المعارضة وأعمال العنف والتزوير ... الخ ، أو فى عدم فاعلية النظام وتآكل شرعيته ؟ (٦١) ، وهل يتطلب الاستقرار الديمقراطى فى افريقيا ظروفا معينة ؟ والى أى مدى توجد مثل الظروف فى الواقع العملى ؟

أولا : عوامل الاستقرار الديموقراطى فى افريقيا :

يشير كثير من الدارسين الى ضرورة توافر بعض العوامل أو الشروط "المسبقة " ، يتطلبها تحقيق الاستقرار الديموقراطى فى بلد ما ، ذلك أن بقاء الديموقراطية واستقرارها فى بعض البلدان دون بعضها الاخر ، يعنى توافر بعض الظروف والعوامل المواتية فى هذا البعض وعدم توافرها فى البعض الاخر ، وبالنسبة للدول الافريقية بوجه خاص ، فان الحديث عن عوامل ومتطلبات الاستقرارالديموقراطى يستمد أهميته من حقيقة أن هذه الدول قد واجهت - مازالت -عديدا من العقبات التى حالت دون استقرار النظم الديموقراطية فيها (٦٢) فطبقا لاحد الدارسين ، فان الاستقرار الديموقراطى فى افريقيا يتطلب مجموعة من الظروف ، بعضها اقتصادى اجتماعى (مستوى مرتفع من الدخل الفردى ، طبقة متوسطة كبيرة الحجم ، القراءة والكتابة على نطاق واسع) ، وبعضها يتعلق بالموسسات (وجود مؤسسات عامة قوية مستقلة عن بعضها البعض ، ووجود احزاب سياسية ذات اساس وطنى وبرامج متفاوته ، ووجود مجتمع مدنى نشط ومنظم) ، وبعضها يتعلق بالثقافة السياسية (سيادة قيم التسامح والنقاش والحلول الوسط) (٦٣).

وطبقا لدارس آخر ، فان هناك ثلاثة عوامل يتطلبها تحقيق واستقرار الديموقراطية فى أى بلد افريقى ، أولها ، أن تكون الدولة ديموقراطية (بمعنى وجود حزبين على الاقل وحق المعارضة فى الوجود الشرعى وحرية الصحافة والاعلام واستقلال القضاء واجراء انتخابات حرة وعادلة وعلى فترات معقولة وضمان انتقال سلمى ومنظم للسلطة ، اضافة الى الفصل بين الدين والدولة والفصل بين السلطات) ، وثانيها وجود مجتمع مدنى ديموقراطى نشط (دولىيساعد على تحقيق ذلك ، الاعتراف بعمومية حقوق الانسان ومكافحة القبلية وتنظيمات

التعددية الثقافية ، واعطاء طابع مؤسسى ، غير شخصى ، للسلطة السياسية) وثالثها : وجود بيئة اقليمية مواتية بمعنى انتشار الديموقراطية على المستوى الاقليمى وعدم عزلة النظام الديموقراطى فى وسط اقليمى غير ديموقراطى (٦٤).

ويبدو من ذلك أن الحديث عن متطلبات أو شروط للاستقرار الديموقراطى يتعلق اما بالمؤسسات الرسمية وغير الرسمية للنظام السياسى أو بالبيئة الداخلية والخارجية لذلك النظام، الا انه تواجه الباحث صعوبات جمة عند دراسة تأثير هذه العوامل على الاستقرار الديموقراطى ، فمعظم هذه العوامل ذات تأثير نسبى وبعضها تبادلى السببية يؤثر فى الديمقراطية ويتأثر بها (٦٥).

فمثلا ، يمكن النظر الى معدلات النمو الاقتصادى العالية ، والتوزيع الاكثر عدالة للدخول ، وجود مستويات أعلى من التعليم والقدرة على القراءة والكتابة والانتشار الاوسع لوسائل الاعلام ، على انها نتائج لعمليات ديموقراطية مستقرة أكثر من كونها أسباب أو متطلبات سابقة لهذه العمليات ، كذلك فان وجود مستويات عالية من الثقة المتبادلة والتسامح تجاه التنوع والاختلاف ، والميل الى التوافق وتقبل الحلول الوسط ، يمكن أن تكون نتيجة للممارسة الديموقراطية على مدى زمنى طويل (والتى تفرز قيما ومعتقدات ملائمة) ، اكثر من كونها مجموعة من القيم الثقافية التى ينبغى ان تسبق وجود المؤسسات والممارسات الديموقراطية . (٦٦)
فى هذا المثال تعتبر الديمقراطية المستقرة سببا أكثر من كونها نتيجة للتنمية الاقتصادية الاجتماعية والثقافة السياسية، إلا أن ذلك لايعنى أن الآسقرار الديمقراطى يمكن أن يتحقق فى كل الظروف والآحوال ،ذلك أن اخفاق التجارب الديمقراطية فى معظم الدول الإفريقية قبل عام ١٩٩٠ كان معناة عدم توافر ظروف مواتية للديمقراطية فى أفريقيا ،خاصة الظروف الداخلية من حيث التعددية الثقافية (الاثنية وغيرها) ونمط الثقافة السياسية السائدة والظروف الاقتصادية الاجتماعية ، كما يبدو – مثلا – من التجربة النيجيرية فى الديموقراطية .

فقد جربت نيجيريا كل من النظام البرلمانى (٦٠ – ١٩٩٦) والنظام الرئاسى (٧٩ – ١٩٨٣) مع سيادة التوجة الاقتصادى والرأسمالى ، ومع ذلك فقد انتهى كلا النظامين بانقلاب عسكرى وحتى فى ظل المؤسسات الديموقراطية تميزت الممارسة بدرجة كبيرة من عدم الاستقرار (عدم الالتزام بقواعد الممارسة الديموقراطية ، كتزوير الانتخابات والعنف خلال الحملات الانتخابية وقمع المعارضة ... الخ) ، وكان مرجع ذلك مجموعة من العوامل ، منها:(٦٧).

أ – التعددية الثقافية الاجتماعية ، خاصة التعددية الاثنية ، وعدم ملاءمة النظام السياسى للتركيبة الثقافية الاجتماعية ، خاصة فى ظل النظام البرلمانى (٦٠ – ١٩٦٦) ، ولجوء النخبة السياسية الى تسييس الانقسامات الاثنية والاقليمية والدينية فى سبيل الوصول الى السلطة السياسية ، مما ادى الى تحول الممارسة السياسية (خلال الانتخابات مثلا) الى حالة حرب ، وصراع حياة أو موت .

ب - الظروف الاقتصادية الاجتماعية ، التى ادت الى ارتباط الوضع الاجتماعي بالسيطرة السياسية ، مما ادى الى فساد سياسى واسع النطاق ونهب وتبديد الموارد العامة ، وتدهور الاداء الاقتصادى بشكل كبير ، خاصة فى ظل النظام الرئاسى (٧٩ - ١٩٨٣) ، وترتب على ذلك تآكل اية شرعية شعبية للنظام القائم ، ولجوء النخبة السياسية الى أية وسيلة ، مشروعة أو غير مشروعة ، ديموقراطية او غير ديموقراطية ، من اجل ضمان الوصول الى السلطة السياسية والاستمرار فيها .

فهل ستواجه التجارب الديموقراطية الحالية فى افريقيا - منذ ١٩٩٠ - نفس المصير ؟

ثانيا: احتمالات الاستقرار الديموقراطى فى افريقيا .

يمكن تحديد ثلاثة احتمالات ، فيما يتعلق بمستقبل التجارب الديموقراطية الحالية فى افريقيا:(٦٨)

الاحتمال الاول : نجاح الديموقراطية واستقرارها ، من حيث نمو المؤسسات الديموقراطية من حيث الخبرة والقوة ، وقيام الاحزاب السياسية بتوسيع قواعدها الشعبية وتطوير برامجها السياسية ، واتساع العضوية الجماهيرية فى التنظيمات المدنية وجماعات المصالح الخاصة ، وقيام وسائل الاعلام بدور حاسم ، ومسئول فى السياسة العامة ، بالاضافة الى اتاحة الفرصة امام احزاب المعارضة السياسية لتأخذ دورها فى حكم البلاد .

ويتوقف تحقيق هذا الاحتمال على نوعية الزعامة السياسية واستعداد ضباط الجيش لبقاء فى ثكناتهم ، وقدرة الاحزاب السياسية والجماعات المدنية على أن يكون لها قواعد تنظيمية ومصادر تمويل متنوعة ، اقليميا واثنيا ، بالاضافة الى قدرة النظم الديموقراطية الناشئة على تحقيق تحسن فى الظروف الاقتصادية فى الداخل .

الاحتمال الثانى : حدوث انقسامات نخبية وصراعات اثنية تنتهى بتدخل عسكرى ، وفى هذا الاحتمال تنتهى الروح التعاونية التى سادت خلال عملية التحول الديموقراطى ، ويحدث انقسام بين عناصر النخبة السياسية فى الدول الافريقية بمجرد وصول هذه العناصر الى الحكم ، كما يحتمل تزايد الاحزاب السياسية الى درجة تؤدى بالعملية السياسية الى جدل لاينتهى دون فعل ، وربما تحدث الانقسامات السياسية طبقا للحدود الاقليمية أو الاثنية ، مما يؤدى الى تصاعد التوتر ، وتهديد الوحدة الوطنية فى نهاية المطاف ، ذلك ان بركان الصراعات الاثنية والعشائرية فى افريقيا جنوب الصحراء ، وان ظل خامدا فى اجزاء كبيرة من القارة ، الا انه يمكن ان ينفجر فى أية لحظة ، اذا اصبحت الاثنية هى العامل الاساسى فى الصراع السياسى ، كما حدث اخيرا فى اثيوبيا والسودان والصومال وليبيريا ورواندا وغيرها ، وفى حالة تحول الممارسة السياسية الى صراع اثنى أو زمرى ، فان هناك احتمالا كبيرا لتدخل الجيش واسقاط النظام الديموقراطى القائم ، كما حدث فى نيجيريا والصومال خلال الستينيات ، حيث كان للاثنية دور رئيسى فى انهاء التجربة الديموقراطية فى نيجيريا ، بينما قامت الزمرية بهذا الدور فى الصومال .

الاحتمال الثالث : قيام العناصر الحاكمة فى النظم الديموقراطية الجديدة بتركيز السلطة فى ايديهم ، كما فعل سابقوهم فى ظل نظم الحزب الواحد ، وذلك من خلال سياسات حشد

التأييد السياسى بتقديم السلع والخدمات العامة (وظائف - طرق ، صحة ، تراخيص تجارية وغيرها) للانصار ، وحجبها عن المعارضين ، مع مايرتبط بذلك من احتمالات الفساد السياسى وانهيار شرعية الحكومة القائمة وبالتالى احتمالات استيلاء العسكريين على السلطة .

ويبدو - بالنظر الى التجارب الديموقراطية السابقة فى افريقيا - أن توقع حدوث الاحتمالين السابقين ، اكبر من توقع حدوث الاحتمال الاول ، اى ان احتمالات عدم استقرار النظم الديموقراطية الحالية أكبر من احتمالات استقرارها ، وذلك بالنظر الى البيئة الداخلية والخارجية لهذه النظم ، ومؤسساتها الرسمية وغير الرسمية .

فبالنسبة للبيئة الداخلية للنظم الديموقراطية الحالية فى افريقيا ، فهى لاتختلف كثيرا عن البيئة الداخلية للنظم الديموقراطية فى القارة قبل ١٩٩٠ ، بل ربما ازدادت تأثيراتها السلبية احيانا ، فمازالت التعددية الثقافية ، وخاصة الاثنية ، تهدد الاستقرار الديموقراطى فى كثير من الدول الافريقية ، وحدث ذلك التهديد فعلا فى دوله مثل بورندى ، حيث تفق النظام الديموقراطى الجديد هناك نتيجة الصراع الاثنى ، فهذه الدولة الافريقية يتكون معظم سكانها من جماعتين اثنتين : الهوتو وهم الاغلبية (حوالى ٨٠ - ٨٥٪) والتوتسى ، وهم الاقلية (حوالى ١٥٪) ، وقد سيطر التوتسى على الحكم هناك منذ الاستقلال (عام ١٩٦٢) وتأكدت هذه السيطرة منذ ١٩٦٥ وحتى بدايات التسعينيات ، عندما شرع النظام القائم فى التحول الديموقراطى ، والذى تم بنجاح باجراء انتخابات يونيو ١٩٩٣ ، حيث تم انتخاب رئيس للبلاد من الاغلبية من الهوتو . ويدعى نداداى ، بينما هزم فى الانتخابات شاغل المنصب من التوتسى (الاقلية) ، وهو بير بويويا ، وبعد حوالى أربعة أشهر ، قتل الرئيس المنتخب فى تمرد للجيش (الذى يسيطر عليه التوتسى بشكل ساحق) ، ولجأ باقى اعضاء الحكومة الى السفارات الاجنبية طلبا للحماية من جيشها المتمرد (٦٩)- لم تمضى ثلاث سنوات حتى اخفقت التجربة الديموقراطية فى بورندى كلية ، بعد استيلاء بويويا على الحكم عام ١٩٩٦.

وبالاضافة الى ماقد تؤدى اليه التعددية الثقافية من عدم استقرار النظم الديموقراطية الجديدة فى افريقيا ، فان الظروف الاقتصادية الداخلية يمكن ان تقوض شرعية هذه النظم وتهدد استقرارها فاذا لم تتمكن تلك النظم من استعادة النمو الاقتصادى فى بلدانها ، فسوف تواجه تحديات مباشرة من نفس القوى الاجتماعية التى اسهمت فى اسقاط النظم التسلطية واقامة النظم الديموقراطية ، وقد عبر أحد النيجيريين ، ابان انتخابات عام ١٩٨٣ هناك ، عن عدم جدوى الحديث عن الديموقراطية ، وأن ذلك ماهو الا ترف فى ظل معاناة الناس فى حياتهم المعيشية كذلك ، هناك التوقعات المتزايدة لدى مؤيدى النظم الديموقراطية الجديدة ، وهو مايفرض تحديات اضافية لهذه النظم (٧٠).

ايضا ، هناك تحديات اخرى مصدرها البيئة الخارجية قد تهدد استقرار النظم الديموقراطية الحالية فى افريقيا ، ذلك انه رغم السياسات المعلنة للقوى الغربية بدعم النظم الديموقراطية وعملية التحول الديموقراطى فى القارة - كما رأينا - الا ان النظام الاقتصادى الدولى وسياسات المؤسسات المالية الدولية قد تخلق ظروفا غيرمواتية للاستقرار الديموقراطى فى افريقيا ،

وعلى حد تعبير سالم أحمد سالم - أمين عام منظمة الوحدة الافريقية - عام ١٩٩٠، فانه "بينما ينبغى على افريقيا أن تأخذ بالديموقراطية ، فان جهودنا سوف تشل بسبب النظام الاقتصادى الدولى غير الديموقراطى الذى نعمل فى ظله " ، ذلك ان افريقيا قد ادمجت - منذ قرون - فى نظام عالمى للتجارة ، تعتبر افريقيا ، فى ظله مصدرا للمواد الخام والمنتجات الزراعية الاولية ثم جاءت المؤسسات المالية الدولية ، التى تسيطر عليها القوى الغربية - صندوق النقد والبنك الدوليان - لتفرض سياساتها على دول القارة (٧١) ، ومن ثم ، وفى ظل هذه التبعية الاقتصادية لافريقيا ، فان الافارقة لن يكون لهم دور كبير فى تحديد مصائرهم الاقتصادية (٧٢) ، وعلى ذلك ، فان تنفيذ سياسات التكيف الهيكلى التى تطالب بها المؤسسات المالية الدولية يمكن ان تؤدى - فى المدى القصير - الى الاضرار ببعض التجمعات التى كان لها د هام فى عملية التحول الديموقراطى ، كالنقابات العمالية ، والاتحادات الطلابية وغيرها، وتتوقع بالتالى مكافأة اعضائها وليس الفصل من الوظائف وخفض الاجور وتضاؤل الامن الوظيفى وتخفيض الدعم عن التعليم ... الخ ، وهى أمور من المحتمل أن تصاحب تقليص الانفاق الحكومى والانتقال الى اقتصاد السوق ، طبقا لسياسات صندوق النقد والبنك الدوليان ، وحتى يمكن تفادى هذه التأثيرات السلبية على النظم الديمقراطية فى افريقيا ، فان الامر يتطلب ان تتمتع القوى الغربية والمؤسسات المالية الدولية بقدر من المرونة والصبر من حيث نطاق الاصلاح الاقتصادى المطلوب ، بالاضافة الى زيادة المساعدات المقدمة الى هذه النظم (٧٣).

واخيرا ، وبالاضافة الى ظروف البيئة الداخلية والخارجية للنظم الديموقراطية الجديدة فى افريقيا، هناك جوانب مؤسسية غير مواتية للاستقرار الديموقراطى ، وتتمثل فى ضعف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لهذا النظم ، فالمؤسسات التشريعية والقضائية ضعيفة ، ويتطلب الاستقرار الديموقراطى أن تلعب هذه المؤسسات دورا مستقلا ومؤثرا فى صنع السياسات الوطنية ، كذلك فان الاحزاب السياسية فى معظم الدول الافريقية ضعيفة وفقيرة وينقصها الخبرة ، وكثير منها تعتمد على شخص أو اقليم او جماعة اثنية معينة ، كما تعانى كثير منها من صعوبات التمويل ومن ثم تعتمد على العمل التطوعى ، وهو ماتعانى منه ايضا تنظيمات المجتمع المدنى وجماعات المصالح ، كتنظيمات العمال والشباب والمرأة ، كذلك فان وجود وسائل اعلامية متعددة تواجهه مصاعب جمة بسبب التمويل ، فكثير من الصحف ربما لن يجد من القراء من هو على استعداد لدفع الثمن الكافى لتغطية تكاليف اصدارها ، كما ان الاذاعة والتليفزيون - وهى ادوات هامة للاعلام فى حالة ارتفاع نسبة الامية - يبدو انها ستظل تحت سيطرة الحكومة ايضا بسبب التكاليف ، وهو مايثير الشك حول ما اذا كان من الممكن استخدام كل منهما للتعبير عن وجهات النظر المختلفة حول القضايا الوطنية (٧٤).

والخلاصة ، فان احتمالات عدم الاستقرار الديموقراطى فى افريقيا اكبر من احتمالات الاستقرار ، الا ان ذلك لايعنى ان القارة ستعود فى المستقبل القريب المنظور الى ماكانت علية خلال العقود السابقة على التحولات الديموقراطية الحالية ، فهناك تغير هام ، يتمثل فى الضغوط الاتية من البيئة الدولية لصالح قضايا الديموقراطية وحقوق الانسان - طبقا للتصورات الغربية الليبرالية - وهو مالم يكن متاحا فى الماضى فى ظل ظروف الحرب الباردة، كذلك فان مدى الاستقرار او عدم الاستقرار الديموقراطى سوف يتفاوت من دولة افريقية الى دولة اخرى ، طبقا للتفاوت فى تأثير ظروف البيئة الداخلية والخارجية والمؤسسات السياسية فى هذه الدول .

مراجع البحث

(١) جدير بالذكر أنه ليس هناك تصور واحد حول المقصود بالديموقراطية التى تعنى حرفيا ' حكم الشعب ، ولكن ماذا يراد بحكم الشعب ؟ هنا تعددت الاجابات والتصورات تاريخيا ومكانيا ، وما يعنينا فى هذا الشأن ، هو التصورات الغربية الليبرالية المعاصرة ، التى تسير عملية التحول الديموقراطى فى افريقيا طبقا لها ، وحسب هذه التصورات فان النظام السياسى يكون ديموقراطيا اذا تحققت الرقابة الشعبية الفعالة على الحكام او صانعى القرار فى المجتمع، من خلال قيام المواطنين باختيار هولاء الحكام فى انتخابات دورية - بدرجة أو اخرى - ، وذلك على اساس المساواه السياسية وفى ظل الحرية السياسية وخاصة حرية المعارضة السياسية وحرية التعبير والنقد والتجمع والتنظيم والنشر .... الخ ، وحيث تكون سلطة صنع القرارات فى يد المسئولين المنتخبين طبقا لقاعدة الاغلبية ، انظر .
صبحى قنصوه ، التجربة الديموقراطية فى نيجيريا خلال الجمهوريتين الاولى والثانية ، رسالة دكتوراه غير منشوره ، مقدمة الى معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة، ١٩٩٤، ص ص ٥ - ١٩ ، وانظر ايضا ،
H.B. MAYO , INTRODUCTION TO DEMOCRATIC THEORY, (NEW YOUR : OXFORD UNIVERSITY PRESS, 1960) PP. 59-95.
الا انه يشار هنا الى أن التطبيق الفعلى لهذه التصورات حول الديموقراطية يختلف فى افريقيا - مثلا - عنه فى أوربا الغربية أو امريكا الشمالية ، التى تبلورت فيها هذه التصورات ، ولذلك فان الحديث عن وجود تحول ديموقراطى فى احدى الدول الافريقية يعنى أن تلك الدولة "تكفل لمواطنيها الحق فى ان يكون لهم نصيب من السلطة السياسية والمشاركة فى النشاط السياسى ، عبر انتخابات دورية متعددة الاحزاب ، سرية الاقتراع ، على اساس من حق الاقتراع العام والمتكافىء بين المواطنين " ، انظر ، د. محمود أبو العينين ، افريقيا وتطور النظام الدولى ، بحث مقدم الى ندوة : الجذور التاريخية للمشكلات الافريقية المعاصرة معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ، نوفمبر ١٩٩٥ ، ص ص ١٦، ١٧ .

واخيرا ، يشار الى أن التحولات الديموقراطية فى افريقيا منذ ١٩٩٠ ، ليست هى المرة الاولى التى تجرب فيها دول القارة ديموقراطية التعدد الحزبى ، حيث باستثناء عدد قليل من الدول - وهى اساسا اثيوبيا والجزائر والمستعمرات البرتغالية السابقة ، انجولا وموزمبيق وساوتومى وبرنسيب وغينيا بيساو وجزر الرأس الاخضر - فقد عرفت بقية الدول الافريقية التعددية الحزبية حين استقلالها ، الا انها تحولت عن ذلك بعد الاستقلال بفترة طالت أوقصرت، حيث خضعت لنظم الحزب الواحد او الحكومات عسكرية ، مع استثناءات محدودة فى بعض الدول التى حافظت على التعددية الحزبية فى ظل نظام الحزب المسيطر ، كبوتسوانا وجامبيا وزيمبابوى ، كذلك فان بعض الدول الاخرى ، كنيجيريا وسيراليون وغانا والسودان وأوغندا ، قد جربت ديموقراطية التعدد الحزبى اكثر من مرة قبل عام ١٩٩٠ ، الا ان هذه التجارب كان مألها الاخفاق كسابقها ، انظر ،

AFRICA AT A GLANCE, EDITED BY MADELINE LASS, (PRETORIA : ARICA INSTITUTE OF SOUTH AFRICA, 1995/6), PP.92 - 101

(٢) انظر ; AFRICA AT A GLONCE, OP. CIT., PP. 92 - 108
AFRICA SOUTH OF THE SAHARA, (LONDON : EUROPA PUBLICATIONS

(٣) SAMUEL DECALO, " THE PROCESS, PROSPECTS AND CONSTRAINTS OF DEMOCRATIZATION IN AFRICA " , IN AFRICAN AFFAIRS , VOL. 91, NO.362

(٤) PETER ANYANG' NYONG'O , " AFRICA: THE FAILURE OF ONE - PARTY RULE" , IN jOURNAL OF DEMOCRACY, VOL, 3, NO. 1, JQN. 1992 , P. 90; RICHARD JOSEPH, " AFRICA : THE REBIRTH OF POLITICAL FREEDOM " , N JOURNAL OF DEMOCRACY , VOL. 2, NO. 4, FALL 1991, P.11

(٥) د. حورية توفيق مجاهد ، نظام الحزب الواحد فى افريقيا " بين النظرية والتطبيق " ، (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٧ ، ص ص ٣٠-٣٣ .

(٦) CLAUDE AKE, " RETHINKING AFRICAN DEMOCRACY", IN JOURNAL OF DEMOCRACY, VOL. 2, NO.1, WINTER 1991, PP. 34,35.

(٧) SAMUEL DECALO, OP. CIT., P.10

(٨) د. حورية مجاهد ، م.س.ذ. ، ص س ٣١ - ٣٣ .

(٩) CLAUDE AKE, OP. CIT., PP. 32,35

(١٠) CAROL LANCASTER, " DEMOCRACY IN AFRICA " , IN FOREIGN POLICY, NO. 85, WINTER 1991/92 PP. 149,50.

(١١) SAMUEL DECOLO , OP. CIT., P.11

(١٢) PETER ANYANG' NYONG' O , OP. CIT., P. 92

(١٣) PAUL NTUNGWE NDUE, " AFRICA'S TURN TOWORD PLURALISM", IN JOURNAL OF DEMOCRACY , VOL. 5, NO. 1 JAN 19 94, p. 47

(١٤) د. محمود أبو العينين ، م.س.ذ. ، ص ٢٩ ، وانظر أيضا
SAMUEL DECALO , OP. CIT., P.15

(١٥) AFRICA AT A GLANCE, OP. CIT., PP. 42, 43, 46.

(١٦) CAROL LANCASTER, OP. CIT., P. 150.

(١٧) TREVOR W. PARFITT, " AFRICA IN THE DEBT TRAP : WHICH WAY OUT? " , INTHE JOURNAL OF MODERN AFRICAN STUDIES, VOL. 24, NO. 3 SEPT. 1986, PP. 519, 20

(١٨) AFRICA AT A GLANCE, OP. CIT , P.51.

(١٩) RICHARD JOSEPH, OP. CIT., P.20

(٢٠) COROL LANCASTER , OP. CIT. 150, 51

(٢١) RICHARD JOSEPH, OP. CIT., PP. 20,21

(٢٢) د. محمود أبو العينين ، م.س.ذ. ، ص ١٣

(٢٣) CAROL LANCASTER, OP. CIT., P. 152

(٢٤) SAMUEL DECALO, OP. CIT.,P.18

(٢٥) JEFFREY HERBST, " THE FOLL OF AFRO- MARXISM " , IN JOURNAL OF DEMOCRACY, VOL. 1 NO. 3, SUMMER 1990, P. 92

وانظر أيضا :
د/ محمود أبو العينين ، م.س.ذ. ، ص ١٩ .

(٢٦) CAROL LANCASTER , OP. CIT., P. 152

(٢٧) JEFFREY HERBST, OP. CIT., PP. 93,94

(٢٨) FRANK A. KUNZ, " LIBRALIZATIONS IN AFRICA " SOME PRELIMINARY REFLECTIONS, " IN AFRICAN AFFAIRS, VOL. 90, NO. 359 APRIL 1991, P. 223 .

(٢٩) د. محمود أبو العنيين ، م.س.ذ. ، ص ص ٢١ ، ٢٢ .

(٣٠) المرجع السابق ، ص ٢٢ ، وانظر أيضا ،
SAMUEL DECALO, OP. CIT., P. 18.

(٣١) CLAUDE AKE, OP. CIT., 32-34

(٣٢) CAROL LANCASTER, OP. CIT., P. 161

(٣٣) SAMUEL DECALO, OP. CIT., P. 17

(٣٤) د. محمود ابو العينين ، م.س.ذ. ، ص ص ٢٠ ، ٢١

(٣٥) المرجع السابق ، ص ٣٤ ، وانظر ايضا ،
CLAUDE AKE, OP. CIT. , P. 33

(٣٦) SAMUEL DECALO, OP. CIT., P. 19

(٣٧) د. حمدى عبد الرحمن حسن، " ظاهرة التحول الديموقراطى فى افريقيا : القضايا والنماذج وآفاق المستقبل " فى السياسة الدولية ، (القاهرة : مؤسسة الاهرام) ، العدد ١١٣ ، يوليو ١٩٩٣ ، ص ١٤ ، وانظر ايضا ،

CLAUDE AKE, OP. CIT., P. 39

(٣٨) SAMUEL DECALO, OP. CIT., P. 23

(٣٩) IBID , PP. 20, 21 : CLAUDE AKE, OP. CIT. , 39

دز محمود ابو العينين ، م.س.ذ. ، ص ص ٢٤، ٢٥ ، د. حمدى عبد الرحمن ، م.س.ذ. ، ص ١٤

(٤٠) د. محمود ابو العينين ، م.س.ذ. ، ص ص ٢٥ ، ٢٦ ، وانظر ايضا

SAMUEL DECALO, OP. CIT., PP. 22,23

(٤١) RICHARD JOSEPH, OP. CIT., P. 13; CAROL LANCASTER, OP. CIT., PP. 152, 54

(٤٢) PETER ANYANG NYONG'O, OP. CIT. P. 94

(٤٣) د. حمدى عبد الرحمن ، م.س.ذ. ، ص ص ٩ ، ١٠ ، وانظر ايضا ،
SAMUEL DECALO, OP. CIT., 14

(٤٤) CLAUDE AKE, OP. CIT., P. 36; PETER ANYANG' NYONG'O, OP. 95

(٤٥) SAMUEL DECALO, OP. CIT., P. 12

(٤٦) د. حمدى عبدالرحمن ، م.س.ذ. ، ص ٢٠

(٤٧) RICHHARD JOSEPH, OP. CIT., PP. 13-20

(٤٨) انظر ايضا حول التحول الديموقراطى فى الدول الافريقيةالناطقة بالفرنسية :

JOHN R. HEILBRUNN, " SOCIAL ORIGINS OF NATIONAL CONFERENCES IN BENIN AND TOGO ", IN THE JOURNAL OF MODERN AFRICAN STUDIES, VOL 31, NO 2 JUNE 1993, PP. 277 - 299 ; CELESTIN MONGA, " CIVIL SOCIETY AND DEMOCRATIZATION IN FRANCOPHONE AFRICA ", IN THE JOURNAL OF MODERN AFRICAN STUDIES, VOL 33, NO.3, SEPT. 1995 PP. 359.

(٤٩) انظر مثلا حول عملية التحول الديموقراطى فى زامبيا :
MICHAEL BRATTON, " ZAMLUA STARTS OVER ", IN JOURNAL OF DEMOCRACY, VOL. 3, NO. 2, APRIL 1992, PP. 80 - 93; ERICH LEISTNER, " A MILEPOST ON AFRICA'S ROAD TO DEMOCRACY", IN AFRICA .3 1991, PP. 212, 213.

(٥٠) حول عملية التحول الديموقراطى فى نيجيريا فى عهد ابراهيم بابا نجيدا (٨٥-١٩٩٣) ، انظر : صبحى قنصوه ، م.س.ز ، ص ص ٣٧٦ - ٣٨٠ ، ونظر أيضا ،

LARRY DIAMOND, "NIGERIA'S THIRD QUEST FOR STABLE DEMOCRACY", IN CURRENT HISTORY, VOL. 90, NO. 556, MAY 1991 ;

CHARLES OWUSU KWARTENG, "NIGERIA'S ELUSIVE SEARCH FOR NATIONHOOD", IN AFRIC INSIGHT, VOL. 23, NO.1, 1994.

(٥١) انظر ايضا :

AFRICA AT A GLANCE, OP. CIT. , PP. 95,96
وانظر حول عملية التحول الديموقراطى فى كينيا :

GILSON KAMAU KURIA, " CONFONTING DICTATORSHIP IN KENYA" , IN JOURNAL OF DEMOCRACY, VOL. 2 NO. 4, FALL 1991

(٥٢) انظر مثلا حول بعض حالات التحول فى هذا النموذج :

ANTHONY W. PEREIRA, "THE NEGLECTED TRAGEDY : THE RETURN TO WAR IN ANGOLA, 1992-3", IN THE JOURNAL OF MODERN AFRICAN

STUDIES, 32, NO.1 MARCH 1994, PP.1- 28 ; TERRENENCE LYONS, "CLOSING THE TRANSITION: THE MAY 1995 ELECTIONS IN ETHIOPIA " ,

IN THE JOURNAL OF MODERN AFRICAN STUDIES, VOL.34, NO1 MARCH 1996, PP. 121 - 142 ; ROGER SOUTHAL, " THE SOUTH AFRICAN ELECTIONS OF 1997: THE REMAKING OF A DOMINAINT - PARTY STATE", IN THE JOURNAL OF MODERN AFRICAN STUDIES, VOL. 32, NO 4 DEC.

(٥٣) انظر مثلا حول عملية التحول الديموقراطى فى تونس :
MARK J. GASIOROWKI, " THE FAILURE OF REFORM IN TUNISIA", IN JOURNAL OF DEMOCRACY, VOL. 3,NO.3, OCT. 1992, PP. 85 - 97,

(٥٤) د. حمدى عبدالرحمن ، م.س.ذ.، ص ص ١٨ - ٢٣

(٥٥) COROL LANCASTER, OP. CIT., PP. 152-55

(٥٦) RENE LEMARCHAND, " AFRICA'S TROUBLED TRANSITIONS", IN 'RNAL OF DEMOCRACY, VOL. 3, NO. 4, OCT. 1992.

(٥٧) هذا الجزء من اعداد الباحث ، اعتمادا على بيانات من :
AFRICA AT A GLANCE, OP. CIT., PP. 102-108; AFRICA SOUTH OF THE

(٥٨) مراجع ص ١ من هذه الدراسة .

(٥٩) يتميز النظام الرئاسى ، على النمط الامريكى ، بتركيز السلطة التنفيذية فى يد شخص واحد هو الرئيس التنفيذى ، مع الفصل بين السلطات والرقابة المتبادلة بينها ، أما فى النظام البرلمانى ، على النمط البريطانى فيتميز بوجود شخصيتين على رأس السلطة التنفيذية ، رئيس الدولة وسلطاته محدودة ورئيس للحكومة يمارس السلطة التنفيذية الفعلية بالاشتراك مع المجلس الوزارى ، كما يتميز النظام البرلمانى بعدم الفصل بين السلطات ، وخاصة التشريعية والتنفيذية حيث يكون اعضاء الوزارة اعضاء فى نفس الوقت فى التشريعى ، كما يتوقف استمرار الوزارة فى عملها على ثقة المجلس التشريعى، وفى المقابل تستطيع الوزارة ان تطلب من رئيس الدولة حل المجلس التشريعى واجراء انتخابات جديدة ،
انظر : د. ابراهيم درويش ، النظام السياسى ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٨ ، ص١١٣ ، ومابعدها وانظر ايضا :

AREND LIJPHART, DEMOCRACIES : PATTERNS OF MAJORITARIAN AND CONSENSUS GOVERNMENT LONDON: YALE UNIVERSITY PRESS, 1984), PP. 5-9 32-34 .

(٦١)AREND LIJPHART, DEMOCRACYIN PLURAL SOCIETIES, (NEW HAVEN AND LONDON : YALE UNIVERSITY PRESS, 1977), P.4.

(٦٢) J. RLAND PENNOCK, DEMOCRATIC POLITICAL THEORY, PRINCETON: PRINCCTON UNIVERSITY PRESS, 1979), PP. 206, 209,10.

(٦٣) CAROL LANCASTER, OP. CIT., P. 157

(٦٤)PAUL NTUNGWE NDUE, OP. CIT., PP. 49 -54

(٦٥)J. ROLAND PENNOCK, OP. CIT., PP. 207,8

(٦٦)RENE LEMARCHAND, OP. CIT. P. 101.

(٦٧) حول عوامل اخفاق التجربة الديموقراطية فى نيجيريا انظر :
صبحى قنصوه ، " ا.س.ذ. " الباب الثانى ، ص ص ٢٤٥ - ٣٩٠

(٦٨)CAROL LANCASTER, OP. CIT., PP. 157 - 58

(٦٩)ALISON DES FORGES, " BURUNDI: FAILED COUP OR CREEPING COUP " , IN CURRONT HISTORY, VOL, 93 NO. 583, MAY 1994, PP. 203-207

(٧٠)RICHARD JOSEPH, OP. CIT, P. 22.

(٧١)IBID., PP. 21,22

(٧٢)RENE LEMARCHAND, OP. CIT., P. 100

(٧٣)CAROL LANCASTER, OP. CIT. PP. 160, 63

(٧٤)IBID, PP. 155,56.

التجارة الإفريقيـــة والنظـــام الدولـــى الجديـــد

د. فرج عبد الفتاح فرج

مدرس الاقتصاد
معهد البحوث والدراسات الأفريقيـــــة
جامعة القاهـــــرة

مقدمـــــــة :

شهدت البيئة التجارية العالمية تغيرات جذرية خلال الفترة التى سبقت الحرب العالمية الثانية ، وحينما أوشكت الحرب على الانتهاء ، شرعت الدول الحليفة فى اعادة بناء مادمرته الحرب ووضع أسس جديدة تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية بعدما شهدت هذه العلاقات فوضى غير معهودة فترة مابين الحربين .

وقد كان ميلاد صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى للانشاء والتعمير عام ١٩٤٤ م والتوقيع على الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات ١٩٤٧ بمثابة بذور الأنبات لهذا النظام الذى تبلورت صورته فى عقد الثمانينات بعد انفجار أزمة الديون الخارجية فى أمريكا اللاتينية ، وأشتداد حدة الآثار السلبية لهذه الديون فى غالبية دول العالم الثالث بوجه عام ، وفى الدول الافريقية بوجه خاص .

لقد تقاطعت المشروطية فيما بين المؤسستين الاساسيتين فى نظام برينون وودز (١) ، بينما كانت الركيزة الثالثة من ركائز هذا النظام تستكمل مراحل نموها فى شكل جولات متتالية الى أن تم التوقيع بالاحرف الاولى فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٩٣م على اتفاقات جولة أوروجواى ، والتوقيع النهائى على هذه الاتفاقات من قبل ممثلى الدول الاعضاء فى ابريل سنة ١٩٩٤م بالمملكة المغربية ليشهد العالم ميلاد منظمة جديدة باسم منظمة التجارة العالمية ، وليستكمل نظام برينون وودز اضلاعه الثلاثة المتمثلة فى صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى للانشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية (٢) .

ولقد شهدت فترة مابعد الحرب الثانية تطورات أخرى على مستوى التكتلات الاقتصادية ، حيث استكملت السوق الاوروبية المشتركة مراحل تكاملها الاقتصادى ، وقيام تكتل النافتا كما ظهرت اليابان كقوة اقتصادية عملاقة ، فضلا عن مجموعة دول جنوب شرقى اسيا ، وماحققته هذه المجموعة من معدلات نمو عالية فاقت أغلب التوقعات .

وعلى مستوى التقدم العلمى والتكنولوجى فقد شهد النصف الثانى من القرن العشرين ثورة فى عالم الاتصالات والنقل والحاسبات الالية ، وتطورات متقدمة فى علوم الهندسة الوراثية ، لم تعهد البشرية مثلها من قبل ، واصبح ماكان خيالا بالنسبة للانسان متحققا وواقعا فى عالمه الملموس . ولقد امتلكت الدول الصناعية المتقدمة ناصية هذه المعارف ، والتى أصبحت بعد تطبيقها فى المجالات المختلفة بمثابة ثورة تكنولوجية مجهولة الاسرار بالنسبة للدول المختلفة (٣) .

ولقد تواكب مع التطورات الاقتصادية والعلمية ، تطورات أخرى على المستوى السياسى ، فقد انتهت الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتى سابقا والولايات المتحدة الامريكية ، حيث تفكك عقد جمهوريات الاتحاد السوفيتى وأعلنت جمهورياته استقلالها فى بداية عقد التسعينات ، كما

خرجت غالبية الأحزاب الشيوعية من الحكم ، وان كان بعضها قد عاد مرة أخرى ، فان عودته أستندت الى تغيير كثير من المفاهيم التى كانت تسيطر فى الماضى (٤) .

وعلى المستوى الافريقى ، فقد حصلت غالبية الدول الافريقية على استقلالها السياسى فى بداية عقد الستينات ، وانتهجت هذه الدول خطا تنمويا يهدف الى تحقيق الرفاهية للشعوب ، وبالفعل فقد تحققت معدلات معدلات نمو مرتفعة نسبيا فى عقد الستينات غير أن هذه التنمية المتحققة ، لم تكن قادرة على البقاء والاستمرار ، وسرعان ماتفجرت أزمة الديون الخارجية وانتكست معدلات النمو ، وكان من الضرورى تغيير فلسفة السياسة الاقتصادية كوسيلة لخروج الاقتصاد الافريقى من أزماته المزمنة .

أخذت غالبية الدول الافريقية ببرامج التثبيت والتكييف الهيكلى منذ منتصف عقد الثمانينات تقريبا وهى برامج تصمم بمعرفة خبراء صندوق النقد الدولى ، وتأخذ بها الدول المعنية كوسيلة لعلاج أزماتها الاقتصادية (٦) .

يهدف طرحنا لهذا الموضوع دراسة واقع التجارة الخارجية الافريقية ، واستشراف مستقبل هذه التجارة فى المستقبل القريب المنظور على ضوء أهم متغير من المتغيرات الاقتصادية العالمية الجديدة ، وهو ميلاد منظمة التجارة العالمية ، وعلى ذلك سيقسم هذا البحث الى قسمين رئيسيين ، يختص الاول منها بدراسة واقع التجارة الخارجية الافريقية ، أما القسم الثانى يخصص لاساليب الحد من الآثار السلبية الناجمة عن البيئة غير المواتية للتجارة الخارجية الافريقية .

أولا : التجارة الخارجية لافريقيا :

تعكس التجارة الخارجية لدولة من الدول طبيعة بنيانها الاقتصادى وطريقة تركيبه ، وعلى ذلك فان عرض ظواهر التجارة الخارجية دون الذهاب لعمق العملية الانتاجية ، يعد اجتراء للموضوع لذلك سنتناول موضوع التجارة الخارجية كانعكاس للاوضاع الاقتصادية الخاصة بالانتاج ، والطلب سواء كان ذلك الطلب محليا أو عالميا .

(١) تطور مؤشرات التجارة الخارجية فى افريقيا (١٩٨٠ - ١٩٩٣) :

يوضح الشكل رقم (١) تذبذب معدل التبادل الدولى وتدهوره بالنسبة للتجارة الخارجية فى افريقيا كما أن أسعار الصادرات قد انخفضت بشكل ملحوظ ، بينما كانت أسعار الواردات متذبذبة بشكل طفيف حول معدلها منذ عام ١٩٩٠ م وحتى عام ١٩٩٣ ، ويوضح الشكل رقم (٢) تدهور أسعار الشاى والكاكاو فى الفترة من ٩٠ - ١٩٩٣ م مقارنة بهذه الأسعار فى عام ١٩٨٠ بينما كانت أسعار البن مستقرة نسبيا فى الفترة من ١٩٨٥ الى ١٩٩٣ ، ولم تحقق ارتفاعا ملحوظا خلال هذه الفترة عما كانت عليه فى عام ١٩٨٠ .

أن مجمل الاطار العام للتجارة الافريقية يتحصل فى ضآلة الوزن النسبى لهذه التجارة بالنسبة للتجارة العالمية ، وقيمة التجارة الافريقية تتذبذب حول نسبة الـ ٢٪ من قيمة التجارة العالمية (٧) .

كما أن تجارتها البينية لم تتجاوز نسبتها الـ ٥٪ من اجمالى التجارة الخارجية الافريقية ، وتتوزع نسبة الـ ٩٥٪ الباقية بين دول غرب أوروبا بنسبة متوسطة للفترة من ١٩٨٠ – ١٩٩٢ ٥٥٪ تقريبا ، واليابان وجنوب شرق آسيا ١٥ ٪ والولايات المتحدة الامريكية ٨٪ والصين ٦٪ ، و١١٪ مجموعة دول اوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى سابقا (٨) .

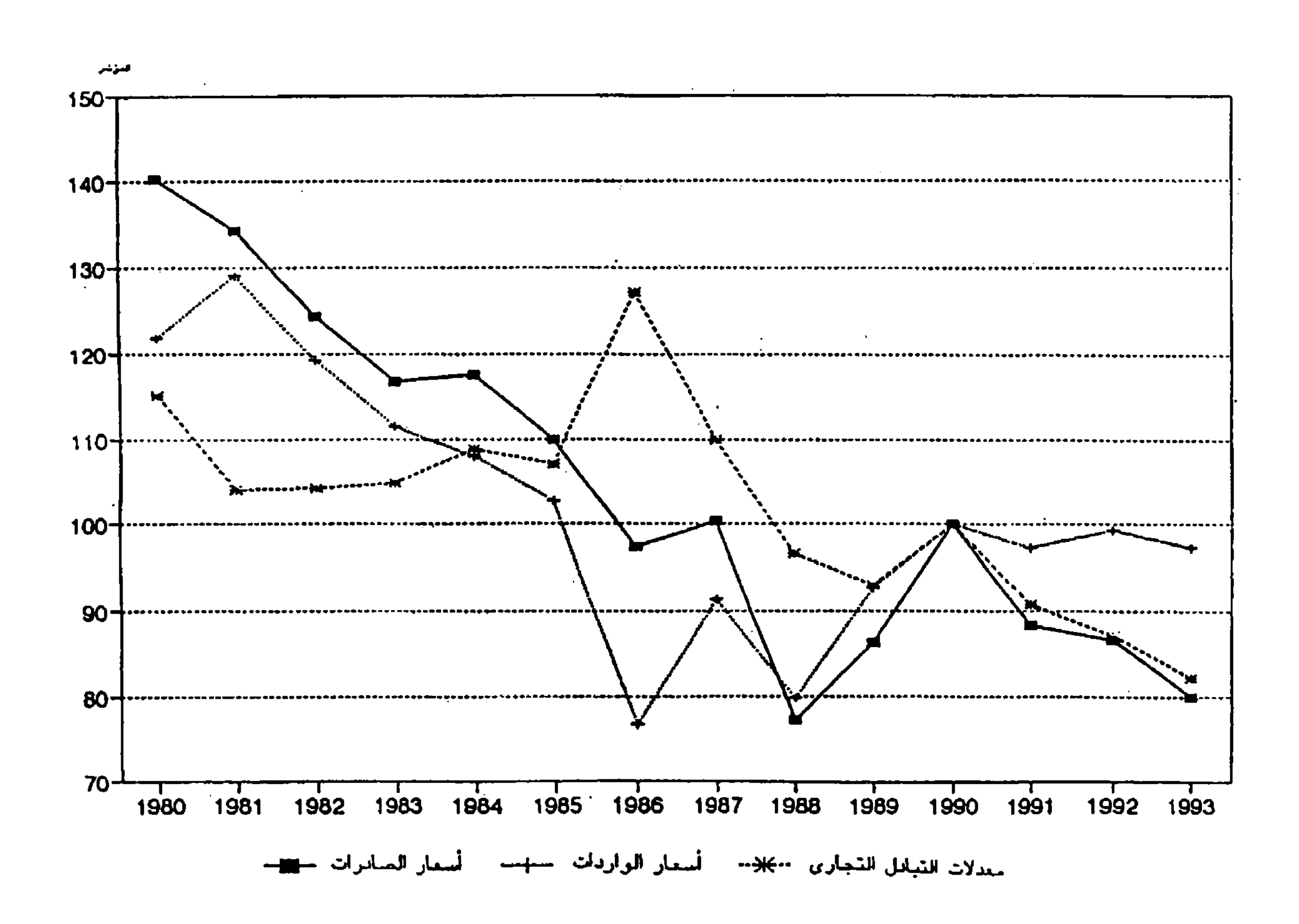
وتتشكل قائمة الواردات السلعية لافريقيا من السلع الصناعية ومستلزمات الانتاج بنسبة متوسطة ٧٥٪ تقريبا ، بينما يكون نصيب السلع الاستهلاكية ٢٥ ٪ منها ١٠ ٪ سلع غذائية .

بينما تتركب الصادرات السلعية من المواد الخام (زراعية – معدنية) بنسبة تصل الى ٩٠ ٪ فى بعض البلدان وتتسيد ظاهرة المحصول الواحد او المحصولين على الميزان التجارى فى غالبية الدول .

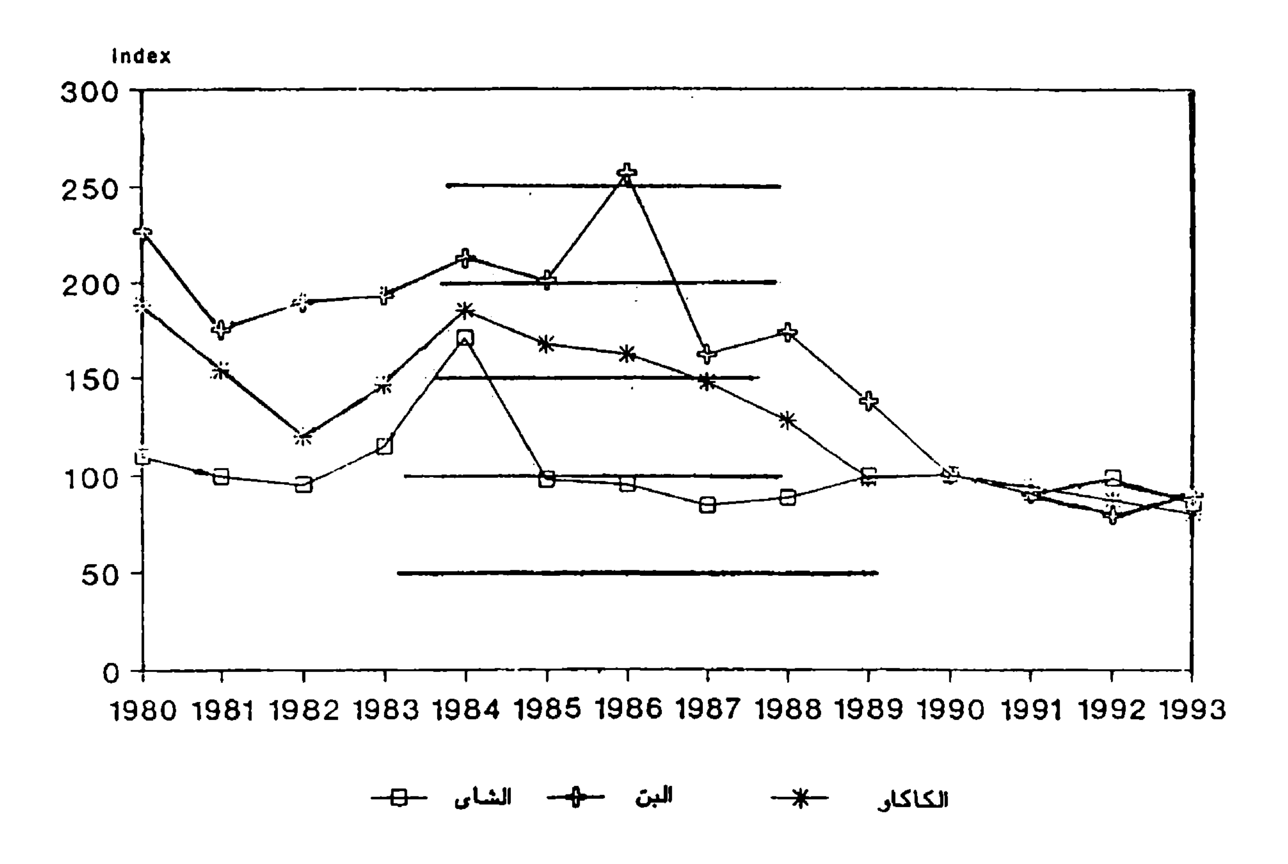
إن وضع التجارة الخارجية بهذا الشكل لايمكن تعديله الا بتعديل هياكل الانتاج الرئيسية داخل دول القارة ، فمازالت هذه الهياكل هى ذاتها الهياكل الموروثة منذ العهد الاستعمارى ، وان التطورات الطفيفة التى حدثت بها لم تغير من جوهر العملية الانتاجية سواء كانت زراعية أو صناعية ، ويوضح الجدول رقم (١) المؤشرات الاقتصادية الكلية للبلدان الافريقية النامية . حيث نلاحظ منه :

– أن معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى متدنية ، اذا ماقورنت بأى منطقة أخرى من مناطق العالم ، كما ان الانتاج الزراعى تذبذبت قيمته ، والانتاج المعدنى حقق معدلات نمو سالبة فى الوقت الذى تزايدت فيه الاسعار الاستهلاكية بنحو ٤٠,١ ٪ عام ١٩٩٢ ، ٣٥,٥٪ عام ١٩٩٣ مقارنة بما كانت عليه هذه الاسعار فى عام ١٩٨٠ واذا كانت الفجوة بين الصادرات السلعية والواردات السلعية قد انخفضت ، فان ذلك راجع لسياسات ادارة الطلب الكلى التى اتبعتها الدول الافريقية منذ اوائل التسعينات ، غير أن ٢٥٪ من حصيلة الصادرات تقريبا يذهب كخدمة للديون الخارجية .
هذه الصورة الكلية تتضح تفسيرا وتحليلا فى الأجزاء التالية :

شكل (١)
مؤشرات التجارة الخارجية
بدولارات الولايات المتحدة لعام ١٩٩٠



شكل (٢)
مؤشرات أسعار الشاى والبن والكاكاو



جدول رقم (١)

المؤشرات الاقتصادية للبلدان الافريقية النامية

البيـــــــــــــــــــــــان	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
افريقيا النامية ، معدل نمو الناتج				
المحلي .. الاجمالي بأسعار ١٩٩٠	١,٨	٢,١	٠,٤	١,٠
الانتاج الزراعي ٧٩- ٩١ = ١٠٠	١,٤	٤,٦	١,٥	٣,١
انتاج المعادن ١٩٨٠ = ١٠٠	١,٣-	٤,٤-	٠,٨-	٠٠
الاسعار الاستهلاكية ١٩٨٠ = ١٠٠	١٥,٢	٣٠,٣	٤٠,١	٣٥,٥
الصادرات (بليون دولار)	٨٠,٤	٧٥,٨	٧٤,٥	٧٤,٣
الواردات (بليون دولار)	٧٤,٣	٧٢,٩	٧٤,٩	٧٥,٩
خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات .	٢٦,٢	٢٧,١	٢٦,٣	٢٤,٤
الحساب الجارى (بليون دولار)	٤,٠	٠,٤	٠,٧	٠,٥-

المصدر : الامم المتحدة اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، التقرير الاقتصادى عن افريقيـا ١٩٩٤ م ، ص ٢ ، جدول (١) .

(٢) طبيعة الاقتصاد الافريقي : الاداء ، ومصادر المشكلات :

تتسم غالبية دول افريقيا بمجموعة من الخصائص العامة التى تميزها عن غيرها من الدول، فهى دول صغيرة الحجم ، سواء كان ذلك بمعيار الناتج المحلى الاجمالى ، أو بمعيار الكثافة السكانية ، دول فقيرة تعانى من أزمات هيكلية فى اقتصاداتها منكشفة على العالم الخارجى دون أن يكون هناك قوى كامنة لمواجهة الصدمات الخارجية ، تعتمد غالبية الدول فى افريقيا فى تعاملها مع العالم الخارجى بتسييد محصول واحد او محصولين على اقصى تقدير فى تركيب صادراتها السلعية ، كما أن وارداتها تتركب فى الغالب الاعم من السلع الصناعية (كاملة الصنع) ومستلزمات انتاجية يقوم عليها معظم النشاط الاقتصادى الداخلى وسلعا استهلاكية يشكل الغذاء فيها نسبة كبيرة ، وهو الامر الذى يعكس ضعف الهياكل الانتاجية داخل هذه الدول (٩) .

بتزايد السكان فى غالبية الدول الافريقية بمعدلات تفوق نظيرتها على مستوى العالم – ومع استمرار تدنى معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى وانحراف منحنيات لورنز لتوزيع الدخل بعيدا عن خط التساوى (١٠) فان مستوى معيشة الفرد فى افريقيا يشهد تدهورا ملحوظا اذ تدهور هذا العمل فى الفترة من ١٩٩٠ – ١٩٩٣ بمتوسط قدره ١,٧ ٪ سنويا مما يعنى تدهورا فى الاوضاع المعيشية لغالبية السكان فى افريقيا وازدياد معاناتهم الانسانية (١١) .

ويوضح الجدول رقم (٢) بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للبلدان الافريقية النامية ويتضح من بيانات الجدول ان معدلات النمو فى عام ١٩٩٣ كانت مخيبة للآمال مثلما كانت هذه المعدلات خلال السنوات الخمس عشرة السابقة لعام ١٩٩٣م .

تعكس معدلات النمو الضعيفة مجموعة من المشكلات المتعلقة بجانب الانتاج وجانب الطلب ، فقد تدهور الانتاج التعدينى ، وانهارت الاسعار الحقيقية للسلع الاساسية الزراعية ، وبالتالى تدهورت عائدات التصدير .

جـــــدول رقــــــم (٢)

المؤشرات الاقتصادية للبلدان الافريقية النامية

البيـــــــــــــــــــان	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣(أ)
أفريقيا النامية ، معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى بأسعار ١٩٩٠	١,٨	٢,١	٠,٤	١,٠
الدول المصدرة للنفط ، معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى بأسعار ١٩٩٠	١,٧	٢,٣	١,١	٠,٨
البلدان غير المصدرة للنفط معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى بأسعار ١٩٩٠	١,٨	١,٨	٠,٧-	١,٤
الانتاج الزراعى(مؤشر منظمة الأغذية والزراعة ١٩٧٩-١٩٩١=١٠٠)(النسبة المئوية للنمو)	١,٤	٤,٦	١,٥-	٣,١
انتاج النفط (مليون طن)	٣٢١,٣	٣٣٦,٤	٣٤٣,٣	٣٣٩,٥
انتاج المعادن (١٩٨٠ = ١٠٠)	١,٣-	٤,٤-	٠,٨-	٠٠
اسعار النفط (بالبرميل خام الزيت)	٢٣,٩	١٩,٩	١٩,٣	١٧,٠
الأسعار الاستهلاكية (١٩٨٠ = ١٠٠)	١٥,٢	٣٠,٣	٤٠,١٣	٣٥,٥
أسعار السلع الأساسية غير النفط (١٩٩٠ = ١٠٠)	٤,٣-	٣,٠-	٥,١-	٥,٧-
الصادرات (بليون دولار)	٨٠,٤	٧٥,٨	٧٤,٥	٧٤,٣
الواردات (بليون دولار)	٧٤,٣	٧٢,٩	٧٤,٩	٧٥,٩
خدمة الدين (النسبة المئوية ب)	٢٦,٢	٢٧,١	٢٦,٣	٢٤,٤
الحساب الجارى (بليون دولار)	٤,٠	٠,٤	٠,٧	٠,٥-

المصدر : الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢ .

تفسر اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للامم المتحدة تدهور الانتاج المعدنى فى القارة لنشوب النزاعات فى مناطق انتاج هذه المعادن من جانب ، والى انحسار الطلب العالمى على هذه المعادن من جانب آخر ، اما بالنسبة للبترول فان خفض انتاجه يرجع للقرارات الالزامية التى تصدر من منظمة البلدان المصدرة للبترول " أوبيك" فضلا عن الحرب الاهلية فى انجولا .

وبالنسبة للاسعار بصفة عامة فان حالة الركود التى تجتاح البلدان الصناعية المتقدمة تشكل سببا اساسيا فى تدهور اسعر المعادن الافريقية والحاصلات الزراعية التى تشكل وزنا لايستهان به فى تركيب الميزان التجارى الافريقى (١٢) .

وتعكس مؤشرات اسعار السلع الاستهلاكية (باعتبار عام ١٩٨٠ = ١٠٠) مدى التدهور الذى أصاب الشعوب الافريقية . اذ أنه مع ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية ووفقا للانساق النظرى ، يجب أن يكون هناك تزايد فى الناتج المحلى الاجمالى من هذه السلع ، غير أن الواقع قد عكس خلاف ذلك .

أن معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى فى داخل القارة الافريقية ، تباينت من منطقة الى منطقة آخرى ، كما أنها تعكس تدهورا آخر اسباب الاداء الاقتصادى منذ بداية عقد التسعينات اشتدت حدته عما كانت عليه فى الفترة منذ عام ١٩٨٠ والجدول رقم (٣) يوضح معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى فى الاقاليم الافريقية كمتوسط نسبة للفترة من ١٩٨٠ - ١٩٩٣ ، وكنسبة مئوية للفترة من ١٩٩٠ حتى ١٩٩٣ .

جدول رقم (٣)
معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى فى الاقاليم الافريقية
النسبة المؤية لمعدل النمو على اساس الاسعار الثابتة لعام ١٩٩م

الأقاليم	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
شمال افريقيا	٢,١٧	١,٧	٢,٧	٠,٩	٠,٨
افريقيا جنوب الصحراء	١,٥٨	١,٦	١,٤	٠,٥	١,٥
وسط افريقيا	١,٢٧	(١,٨)	(١,٣)	(٤,٨)	(٤,٦)
شرق افريقيا	٢,٤٩	٢,١	٢,٤	(١,٤)	٢,٦
الجنوب الافريقى	٢,٣٦	١,٧	٣,٦	(١,٣)	١,٢
غرب افريقيا	٠,٩٨	٣,٤	١,٩	٣,٠	٢,٧
افريقيا جنوب الصحراء بدون نيجيريا	٢,٠٣	١,٢	١,١	٥,١	١,٠

المصدر : اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢

ويتضح من الجدول رقم (٣) مجموعة من الملاحظات الهامة ، فمعدلات النمو فى مجموعة دول الشمال الافريقى اسرع منها فى افريقيا جنوب الصحراء حتى عام ١٩٩٢ ، وان كان عام ١٩٩٣ قد شهد انعكاسا لهذه المعدلات حيث كانت فى افريقيا جنوب الصحراء ضعف ماكانت عليه فى الشمال الافريقى .

ويأتى ترتيب مناطق افريقيا بشكل تنازلى فى الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٣ من حيث كفاءة معدلات النمو على النحو التالى : شرق افريقيا ، جنوب افريقيا ، شمال افريقيا ، وسط افريقيا ، غرب افريقيا وان كانت هذه المنطقة الاخيرة قد شهدت تحسنا ملحوظا طرأ على أداء اقتصادها الكلى منذ عام ١٩٩٠ حيث كانت كانت معددلات النمو للفترة من ٩٠ -٩٣ كمتوسط تزيد عن قرينتها فى الفترة من ١٩٨٠ -١٩٩٣ وذلك بخلاف الاداء المتحقق فى باقى المناطق والذى يشير بان متوسط معدلات النمو خلال الفترة من ١٩٨٠ حتى ١٩٩٣ كانت افضل مقارنة بالفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٣ .

ويلاحظ من الجدول رقم (٣) ان منطقة وسط افريقيا كانت اكثر المناطق التى تعرضت لضعف النمو فى الناتج المحلى الاجمالى حيث كانت معدلات النمو سالبة خلال الفترة ١٩٩٠- ١٩٩٣ .

وربما يرجع تفسير الملاحظات المتعلقة بالجدول رقم (٣) فى ضعف الاداء الاقتصادى لمنطقة الشمال الافريقى بسبب حالة الجفاف التى اصابت المغرب العربى والتى ترتب عليها انخفاض حاد لمحاصيل الحبوب فى بلدان مثل الجزائر والجماهيرية العربية الليبية والمغرب وتونس ، أما بالنسبة لمنطقة الجنوب الافريقى فقد شهدت تحسنا ملحوظا فى انتاج الحبوب حيث ارتفع انتاج هذه المنطقة م ٩,٨ مليون طن فى عام ١٩٩٢ الى ١٩,٦ مليون طن فى عام ١٩٩٣ (١٣) .

اما بالنسبة لمنطقة وسط افريقيا ، فان استمرار الازمة السياسية التى بدأت منذ عام ١٩٩١ بدون حل ، قد تسبب فى خفض الناتج الملحى الاجمالى فى عام ١٩٩٣ بنسبة ١٣٪ بعد انخفاض بلغت نسبته ١٢٪ فى العام السابق ١٩٩٢ (١٤) .
كما أن البلدان الثلاثة المنجة للنفط فى هذه المنطقة (الكاميرون ، الكنغو ، الجابون) تمر باوضاع سياسية غير مستقرة ، فضلا عن اختلال الهياكل المالية فيها ، لقد هبط انتاج الكاميرون وحدها بنسبة ٥,٩ ٪ فى عام ١٩٩٣ ، وفى الجابون بنسبة ٠,٩٪ .

وفى منطقة شرق افريقيا ، فان تحسنا يمكن ملاحظاته على مستوى الاداء الاقتصادي بعدما عادت أحوال الطقس الى طبيعتها ، غير أن المناطق القريبة من الشمال ظلت أوضاعها متردية حيث استمرت موجات الجفاف بها .

اما بالنسبة لمنطقة الغرب الافريقى ، فان التحسن الذى طرأ على الاقتصاد خلال الفترة من ٩٠ - ٩٣ يرجع فى الاساس للتحسن الملحوظ فى اداء الاقتصاد النيجيرى اذ بلغ معدل نموه فى عام ١٩٩٣ ٤,٥ ٪ وان كان هذا المعدل قد هبط مقارنة بعام ١٩٩٢ وتعرض اداء القطاعات الانتاجية فى عام ١٩٩٣ لمعوقات كبيرة مثل ارتفاع اسعار الفائدة وعدم استقرارها وسرعة انخفاض سعر صصرف النايرا ، وارتفاع معدل التضخم فضلا عن عدم استقرار الاوضاع السياسية (١٥) .

واذا كانت التباينات على مستوى المناطق الافريقية ، واضحة وملحوظة فان هذه التباينات على مستوى الدول فى افريقيا ، تكون اكثر ملاحظة ، يقدم الجدول رقم (٤) تفصيلا لـ ٥١ دولة افريقية من حيث معدلات النمو الحقيقى .

جدول رقم (٤)

توزيع تكرارى للبلدان الافريقية حسب معدلات النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى (١٩٩٠ - ١٩٩٣)

البيان	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
سالب	١٥	١٦	١٨	١٥
صفر -٣	١٣	١٣	١٦	١٥
اكثر من ٣ وحتى ٥	١٣	١٠	١٠	١٠
اكثر من ٥	١٠	١٢	٧	١١
	٥١	٥١	٥١	٥١

المصدر : الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية بالافريقيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦

ويتضح من الجدول (٤) ان البلدان التى سجلت معدلات نمو سلبية فى عام ١٩٩٣ أقل بكثير مقارنة بعام ١٩٩٢ حيث انخفض العدد من ١٨ الى ١٥ بلدا وارتفع عدد البلدان التى تمكنت من تحقيق معدل نمو يزيد على ٥٪ من ٧ بلدان فى عام ١٩٩٢ الى ١١ بلدا فى عام ١٩٩٣ من بينها اثيوبيا وجامبيا ، وغينيا ، ليسوتو ، مالاوى ، موريشيوس ، سوايزلاند التى حقق كل منها معدل نمو تجاوز ٦٪ وساعدت فى تحسن نسبى للصورة الاقتصادية للقارة فى عام ١٩٩٣م .

(٣) قطاعات الانتاج الرئيسية :

أ) **قطاع الزراعة :** ساهمت الزراعة فى تكوين الناتج المحلى فى افريقيا خلال الفترة من ١٩٩٠ حتى ١٩٩٤ بنسبة ٤٦٪ ، واستوعبت أكثر من نصف العمالة الافريقية ، كما شكلت أهمية خاصة فى كثير من الدول الافريقية وذلك بمعيار المساهمة فى تكوين حصيلة الصادرات ، ويتضح من الجدول رقم (٥) ان افريقيا سجلت فى مجال الزراعة عام ١٩٩٣ اعلى معدل نمو فى الانتاج مقارنة بباقى مناطق العالم النامى ، حيث زاد الناتج بالاطنان بنسبة ٣,١٪ عام ١٩٩٣ مقابل معدل نمو سلبى ٣,٧ ٪ فى عام ١٩٩٢ .

جدول رقم (٥)
التغيرات السنوية فى الانتاج الغذائى والزراعى والمحصولى والحيوانى
فى البلدان النامية (٪)

المناطق	الأغذية		الزراعة		المحاصيل		الماشية	
	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٢/٩١	٩٣/٩٢
الاقتصادات النامية	٢,٣	٠,٧	٢,٠	٠,٦	١,٥	(١,٤)	٤,٢	٣,٠
أفريقيا	(٣,٧)	٣,٣	(٣,٧)	٣,١	(٤,٥)	٢,٩	(١,٧)	٢,٨
أمريكا اللاتنية ومنطقة الكاريبي	٢,٩	(٠,٥)	٢,٢	(٠,٨)	٣,٥	(٢,٢)	٢,٥	٢,٦
الشرق الآوسط	٢,٧	٠,٩	٢,٤	٠,٨	١,٤	(٠,٣)	٥,٧	٣,٧
الشرق الآدني	٤,٥	٠,١	٥,٠	(٠,٥)	٥,٣	(٠,٥)	٤,٠	(٠,٣)

المصدر : الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩

كما يتضح أيضا أنه فى مجال الانتاج الغذائى بصفة خاصة أنها قد حققت أعلى معدلات النمو ٣,٣٪ مقابل معدل نمو سالب ٣,٧٪ عام ١٩٩٢ كما ان انتاج المحاصيل زاد فى عام ١٩٩٣ بنسبة ٢,٩٪ مقابل معدل نمو سلبى فى العام السابق ٤,٥٪ ، وزاد الانتاج الحيوانى بنسبة ٢,٨٪ فى عام ١٩٩٣ مقابل معدل نمو سالب فى عام ١٩٩١ نسبته ١,٧٪ .

ويتتبع تطور الانتاج الغذائى من الحبوب ، والمحاصيل الصناعية على مستوى المناطق (١٦) يتضح أن منطقة شمال افريقيا لم يتحقق فيها معدل نمو موجب خلال عام ١٩٩٣ مقارنة بالعام السابق له مباشرة ، فقد انخفض الانتاج من القمح بنسبة ٤٪ ، وانخفض الانتاج من الحبوب الخشنة بصفة عامة بمقدار ١,١ بليون طن اذ بلغ ٨,٧ مليون طن عام ١٩٩٣ م .

وفى غرب افريقيا : تزايد الناتج الاجمالى للحبوب فى عام ١٩٩٣ بنسبة ٧٪ عن متوسط السنوات الخمس السابقة ، على أن افضل البلدان الافريقية اداء فى هذه المنطقة كانت غانا وكوت ديفوار ، بنين ، غينيا بيساو ، بوكينا فاسو ، موريتانيا ، ناميبيا ، النيجر .

وفى وسط افريقيا : حقق الناتج ٢,٨ مليون طن زيادة معدلها ١١٪ عن متوسط السنوات الخمس السابقة ، على أن زائير قد شهدت صعوبات بالغة فى حصول سكان الحضر على احتياجاتهم من الحبوب رغم تزايد الانتاج فى عام ١٩٩٣ ، ذلك بسبب معوقات التوزيع وانخفاض قيمة (الزائير) .

وفى شرق افريقيا : قدر الناتج من الحبوب الخشنة فى عام ١٩٣٣ بـ ١٦ مليون طن أى أنه تدهور بمعدل ١٥٪ عما كان عليه فى عام ١٩٩٢ ، ففى السودان قدر الناتج من السرغوم والدخن بـ ٢,٩ مليون طن أى بانخفاض ٣٥٪ عن محصول ١٩٩٢ ، واقل بنسبة ١١٪ عن متوسط السنوات الخمس السابقة ، مما يعكس انخفاضا فى المساحات المزروعة أو خسائر بسبب الافات والاعشاب الضارة .

وفى الجنوب الافريقى : زاد انتاج القمح الى ٢,٣ مليون طن بعد ان كان فى عام ١٩٩٢ ١,٥ مليون طن ، وقد تحسن الانتاج فى زيمبابوى بعد التدهور الشديد فى الانتاج عام ١٩٩٢ بسبب الجفاف .

بلغ اجمالى انتاج الحبوب الخشنة فى هذه المنطقة ١٨ مليون طن مقابل ٥,٨ مليون طن فقط عام ١٩٩٢ ، وفى مالاوى وسوازيلاند كانت حالة الطقس غير ملائمة ، بينما الاعاصير فى الجزء الشرقى من مدغشقر ضررا بمحصول الارز .

وعلى ذلك فان النتائج المستخرجة من ذلك المسح تتلخص فى تباين المناطق الافريقية من حيث تطور الانتاج فى مجال الحبوب الزراعية ، كما أن الطقس يلعب دوره فى تذبذب هذا الانتاج من سنة الى آخرى ، فضلا عن اندلاع الحرولب الاهلية وعدمالاستقرار السياسى .

أن الاحتياجات الاجمالية للقارة الافريقية من المساعدات الغذائية مازالت قائمة ، وتتطلب زيادة معدل التوزيع فى الانتاج ، فهناك ١٤ دولة تواجه بحالات طوارىء فى مجال توفير الغذاء ، نصف هذه الدول تمزقه الحروب الاهلية ، ففى الصومال على سبيل المثال تتعطل بصورة حادة عملية توزيع امدادات الاغاثة على اقسام من مقديشيو ، كما خلفت الحرب الاهلية فى انجولا آثارا سلبية حادة على الامن الغذائى الوطنى ، بينما تشهد موزمبيق ملايين من المشردين والعائدين لايمكن تلبية احتياجاتهم الاستهلاكية الا عن طريق امدادات الغوث ، وفى اثيوبيا يواجه عدد من السكان يقدر مابين ٤ ، ٦ مليون نسمة بخطر المجاعة واحتاجت اثيوبيا الى ٤٩٤٠٠٠ طن من المساعدات الغذائية خلال النصف الثانى من عام ١٩٩٤ ، وفى جنوب السودان تفاقمت الاوضاع بسبب عمليات التشريد التى تعرض لها أهل الجنوب فى الآونة الاخيرة ، كما تحتاج كينيا الى مساعدات غذائية كثيرة وفى رواندا فان مشكلات الغذاء مازالت

قائمة فضلا عن دول أخرى مثل ارتيريا ، ليبيريا ، موريتانيا ، سيراليون ، زائير تعانى من ذات الظروف .

تطور انتاج المحاصيل الصناعية (١٧) :

سجل الانتاج من المحاصيل الصناعية عام ١٩٩٣ زيادة فى ناتج جميع المحاصيل عدا محصول الكاكاو .

على أن هذه الزيادة فى الكميات المنتجة ، كان قد صاحبها انخفاضا فى الاسعار فى العام ٩٢/٩١ ، ادى الى تلاشى الآثار الايجابية لزيادة الانتاج ، وكانت المحصلة الاخيرة خفض الايرادات الكلية ، ففى اوغندا على سبيل المثال كان البن يحقق اكثر من ٩٠٪ من ايرادات الصادرات الاوغندية ، ولقد انخفضت ايرادات المحصول بنسبة ٧٥ ٪ عام ١٩٩٢ حيث وصلت ١٠٠ مليون دولار بعدما كانت ٤٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٨ م .

لقد تزايد انتاج البن عام ١٩٩٣ بنسبة ٩,٥٪ عما كان عليه فى عام ١٩٩٢ ،وتحققت افضل النتائج فى كوت ديفوار وأوغندا حيث زاد بنسبة ٥٩,٣٪ ، ٤٦,٣٪ على التوالى .

وكوت ديفوار هى اكبر بلد منتج للبن فى القارة الافريقية ، وقد تم رفع سعر الطن من ١٧٠ فرنك الاتحاد المالى الافريقى للكيلو جرام الى ٢٠٠ فرنك فى الموسم ٩٣/٩٢ ثم الى ٢٦٥ فرنك فى الموسم ٩٥/٩٤ ، ومن المتوقع أن تؤدى هذه الحوافز الى زيادة الانتاج من ١٩٩٠٠٠ طن عام ١٩٩٣ الى ٢٤٠٠٠٠ طن فى الموسم ٩٥/٩٤ .

أما بالنسبة للكاكاو زاد بنسبة ٤٪ أى من ١,٢٤ مليون طن فى عام ١٩٩٢ م الى ١,٢٩ مليونا عام ١٩٩٣ ، وفى كوت ديفوار اكبر بلد منتج للكاكاو على مستوى العالم وغانا انخفض الانتاج بنسبة ١,٦٪ ، ٨,٩٪ على التوالى فى عام ١٩٩٣ ، وركد الانتاج فى نيجيريا عامى ٩٢ ، ٩٣ عند مستوى ١٣٠١٠٠٠ طن وزاد فى الكاميرون من ٩٢٠٠٠ طن عام ٩٢ الى ١٠١٠٠٠ طن عام ١٩٩٣ م .

وبالنسبة للقطن فقد ارتفع الانتاج منه بنسبة ١١,٩٪ أى من ٢,١٩ مليون طن عام ١٩٩٢ الى ٢,٤٥ مليون طن عام ١٩٩٣ ويعزى ذلك الى زيادة مساهمة كل من جمهورية مالى فى الانتاج ، ومنطقة شمال افريقيا ، ومصر التى ارتفع انتاجها الى ٣٥٨٠٠٠ طن فى الموسم ٩٣/٩٢ محققا اعلى مستوى للانتاج منذ موسم ٨٧/٨٦ . وفى لاسودان انخفض الانتاج الى ٢٥٥٠٠٠ طن وهو اقل مستوى بلغه منذ موسم ٥٨/٥٧ ، كما ارتفع الانتاج فى الدول الناطقة بالفرنسية بنسبة ٢٪ .

وتبلغ التقديرات الحالية للانتاج العالمى فى موسم ٩٤/٩٣ ماقيمته ١٧,٢ بليون طن وهو اقل بـ ١,٤ مليون طن من تقديرات بداية العام واقل بـ ٣,٦ مليون طن من مستوى الانتاج الذى تحقق منذ ثلاثة اعوام .

اما بالنسبة للتبغ فقد زاد الانتاج منه بنسبة ٥,٣٪ عام ١٩٩٣ وذلك بسبب زيادة مالاوى وزيمبابوى التى هى أكبر منتج على مستوى القارة الافريقية انخفض بها الانتاج الى ٢٠٤٧٩٠ طن عام ١٩٩٣ بعد ان كان ٢١١٣٩٤ مليون طن فى عام ١٩٩٢ م .

السكر : زاد الانتاج فى عام ١٩٩٣ الى ٣,٨٣ مليون طن بعد أن كان ٣,٧٩ مليون طن فى عام ١٩٩٢ محققا زيادة بنسبة ١,١ ٪ وفى موريشيوس التى هى اكبر بلد منتج للسكر فى المنطقة تدل التقديرات على ان الانتاج انخفض الى ٥٥٠٠٠٠ طن عام ١٩٩٣ بعدما كان ٦٤٣٢٠٠ طن عام ١٩٩٢ ، ويعد محصول ١٩٩٣ أسوأ محصول بهذه المنطقة منذ هبوط الانتاج الى ٤٧٥٠٠٠ طن عام ١٩٨٠ بسبب سوء الاحوال الجوية .

وعلى الرغم من انخفاض الناتج ستظل موريشيوس قادرة على انتاج حصتها لموسم ٩٤/٩٣ والبالغة ٥٠٧٠٠٠ طن ، وتبلغ التقديرات المنقحة للانتاج العالمى للموسم ٩٣٨٩٤ حاليا ١١٢٠٦٩ مليون طن وتبلغ تقديرات الاستهلاك ١١٤٤٨١ مليون طن مما يترتب عليه عجز قدره ٢,٤ مليون طن .

وعلى الرغم من التنبؤات الخاصة بالعجز فى الموسم ٩٤/٩٣ حذرت المنظمة الدولية للسكر من تعليق الامال على استمرار نشاط سوق السكر مشيرة الى وجود فائض تاريخى .

الشاى: ارتفع الانتاج الى ٢,٥٥ مليون طن بعدما كان ٢,٤٤ مليون طن فى عام ٩٢ بنسبة ٤,٥٪ وفى كينيا التى تعد اكبر منتج للشاى فى القارة الافريقية ارتفع الانتاج الى ٢١٠٠٠٠ طن عام ١٩٩٣ بينما ارتفع فى مالاوى الى ٣٥٠٠٠ طن .

وتشجع هيئة تنمية الشاى فى كينيا المزارعين لزيادة الانتاج بمقدار ١٠٠٠٠ طن سنويا فى عام ٩٥،٩٤ وذلك بدفع مكافآت وحوافز .

ويقدم الجدول رقم (٦) صورة اجمالية عن تطور انتاج المحاصيل الصناعية فى افريقيا الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٣ .

جدول رقم (٦)
تطور انتاج المحاصيل الصناعية

البيان	١٩٩٠		١٩٩١		١٩٩٢		١٩٩٣	
	ألف طن مترى	٪من الأنتاج العالمي	ألف طن مترى	٪من الأنتاج العالمي	ألف طن مترى	٪من الأنتاج العالمي	ألف طن مترى	٪من الأنتاج العالمي
البـــــــــن	١٢٦٢	١٩,٩	١٢٠٠	١٩,٥	١٠٢٦	١٧,٨	١١٢٣	١٩,٦
الشـــــــــاى	٣٠٩	١٢,٣	٣٢٤	١٢,٤	٢٩١	١١,٩	٣٢٤	١٢,٧
الكـــاكــــــاو	١٤١٧	٥٦,٨	١٢٥٨	٥٣,٨	١٢٨٧	٥٤,٣	١٢٣٦	٥٢,٨
التبـــــــــغ	٣٤١	٤,٩	٣٩٦	٥,٥	٤٣٩	٥,٩	٤٦٢	٥,٧
السكـــــــــر	٥٧١٢	٥,١	٤١٣٧	٣,٧	٣٧٨٦	٣,٢	٣٨٣٣	٣,٥
القطـــــــــن	٣٤٤٢	٦,٤	٢٥٧	٤,٣	٢١٩	٤,٢	٢٤١	٤,٦

المصدر : الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، التقرير الاقتصادى عن افريقيا ١٩٩٤ م ص ٢٢ .

ب) انتاج النفط : يقدر الانتاج الاجمالى من خام النفط فى افريقيا فى عام ١٩٩٣ بـ ٣٣٨,١٨ مليون طن بانخفاض قدره ١,١ ٪ عن رقم الانتاج فى عام ١٩٩٢ .
ويرجع هذا الانخفاض الى انخفاض الانتاج فى مجموعة منظمة البلدان المصدرة للبترول ولاسيما الجزائر وليبيا ، هذا فضلا عن خفضه فى دول اخرى مثل انجولا والكاميرون وتونس ، وكان تدهور الانتاج فى هذه البلاد سببا فى خفض الانتاج الكلى ، رغم ارقام الانتاج التى حققت زيادة بالمقارنة للعام السابق فى كل من الكونغو ومصر ونيجيريا ، وقد أسفر انخفاض الانتاج وهبوط الاسعار نتائج حادة من حيث تخفيض الايرادات الكلية لمصدرى النفط فى افريقيا .

ج) المعادن من غير الوقود : يعانى قطاع الانتاج التعدينى فى افريقيا من مشكلات تتعلق بجانب العرض واخرى تتعلق بجانب الطلب .
فعلى مستوى الطلب ، جاء الطلب على المنتجات المعدنية من غير الوقود فى عام ١٩٩٣ متواضعا لدرجة الحقة الضرر بمنتجى المعادن فى الجابون والنيجر وزائير وزامبيا ، وربما كان انخفاض الطلب الخارجى راجعا للنمو البطىء فى الاقتصاد العالمى فضلا عن محاولات جمهوريات الاتحاد السوفيتى سابقا زعزعة استقرار الاسواق باتباع سياسة لاغراق السوق بكميات كبيرة من المعادن .

وعلى مستوى جانب العرض ، كانت ظروف الانتاج لهذه المعادن غير مواتيه فى كثير من البلدان ، فعلى سبيل المثال كان التلف الذى أصاب معدات التشغيل فى اقليم شابا عام ١٩٩٣ أثرا بالغا فى تدهور انتاج زائير من المعادن لدرجة ان بعض التقارير تنبأت بتوقف

الانتاج فى عام ١٩٩٤ بعد انخفاض الطاقة الانتاجية هناك ٥٠٠٠٠٠ طن عام ٨٧ الى ١٤٤٠٠٠ طن عام ١٩٩٣م .

د) <u>الصناعة التحويلية :</u> حققت الصناعة التحويلية فى أفريقيا عام ١٩٩٣ زيادة فى القيمة المضافة تقدر بنسبة ٢٪ عما تحقق فى عام ١٩٩٢ ، ومقابل هذه النسبة من الزيادة ٣٪ فى امريكا اللاتينية ، ٣,٥٪ فى بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ، ٤,٤٪ فى شرق أوربا ، ٧٪ فى آسيا .
لقد شهد عقد الثمانينات زيادة فى العمالة الموظفة فى قطاع الصناعة التحويلية فى افريقيا قدر بنسبة ١٪ سنويا فقط ، بينما كان نمو مستوى القوى العاملة بنسبة تزيد على ٣٪ ، وساهمت الصناعة التحويلية بمتوسط ١٠٪ فقط من مجموع الناتج المحلى الاجمالى .

حدث انتعاش فى قطاع الصناعة التحويلية فى افريقيا عام ١٩٩٣ ، حيث زادت القيمة المضافة بنسبة ١,٣٪ بعد هبوطها بنسبة ٠,٨٪ عام ١٩٩٢ ، وحقق القطاع ١٢٪ تقريبا من الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣ ، وعلى نحو ماحدث فى السنوات السابقة تأثر اداء قطاع الصناعات التحويلية على نحو سلبى فى عام ١٩٩٣ بسبب مجموعة من الاختناقات الهيكلية منها عدم تدخل مستلزمات الانتاج المستوردة من الخارج فضلا عن ارتفاع اسعار الوارد منها ، وجود صعوبات داخلية فى اتمام عملية الامداد بالمواد الخام ، ارتفاع تكلفة العمالة ، تعتبر عملية الائتمان من الخارج ، وأخيرا فان الحروب الاهلية والنزاعات السياسية فى بلدان مثل انجولا ، ليبريا ، الصومال ، السودان ، بوروندى ، زائير ، الكونغو ورواندا ساهمت فى تدهور بل توقف فى بعض مجالات الانتاج الصناعى الى حد كبير .

ويلاحظ أن هناك تفاوت جوهرى فى اداء قطاع الصناعة التحويلية ، لقد تعطل استخدام الطاقة فى اقليمى شرق افريقيا وجنوبها ، ففى زيمبابوى ، رغم امتلاكها لقاعدة صناعية قوية انخفض الناتج فى قطاع الصناعة التحويلية بنسبة ١٦,٨٪ خلال الشهور الثمانية الاولى من عام ١٩٩٣ بالمقارنة بذات الفترة عام ١٩٩٢م .

ان قطاع معدات النقل هو اول قطاع يسبب هذا الانخفاض ، اذ انخفض ناتجه بنسبه ٤٧,٩٪بسبب ركود الطلب فى الاسواق المحلية والخاجية ، يلى ذلك قطاع المعادن اللافلزية حيث انخفض ناتجه بنسبة ٢٤,٧ ٪ ثم قطاع المنتجات المعدنية بنسبة ٢٢,٧٪ ثم المواد الغذائية بنسبة ٢٠٥ ثم الاخشاب والاثاث بنسبة ١٩,٧٪ .

وفى تنزانيا تعثرت عملية التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص نظرا لارتفاع تكلفة اصلاح المصانع والمعدات القديمة ، وفى كينيا تزايدت الصعوبة فى توفير البدائل الصناعية للواردات ، ويلاحظ أن مناطق شمال افريقيا ، غرب افريقيا قد تزايدت فيها القيمة المضافة المتولدة من هذا القطاع بينما ظلت هذه القيمة تنخفض على نحو يكاد ان يكون ثابتا الفترة ٩٠-١٩٩٣ .

٤) السياسة الاقتصادية فى افريقيا :

أ) السياسة الاقتصادية بشكل عام :

لقد ركزت السياسة الاقتصادية العامة فى عام ١٩٩٣ على التثبيت واصلاح النظام الضريبى، والاصلاحات النقدية (سعر الفائدة وعرض النقود) والغاء القيود على الاقتصاد وتحريره .

واستمر العديد من البلدان الافريقية بنهج سياسات التكييف الهيكلى التى وضعها البنك الدولى وصندوق البنك الدولى ، على ان التكلفة الاجتماعية لهذه البرامج ، جعلت حكومات مثل حكومة نيجيريا وحكومة السودان تبذل من الجهد فى محاولة للتراجع عن التطبيق لبعض التدابير الخاصة بتحرير الاقتصاد ، ففى السودان على سبيل المثال تم فرض الرقابة على أسعار السلع الاساسية فى ميزانية ٩٤/٩٣، وفى نيجيريا قدرت الحكومة العجز المالى فى عام ١٩٩٣ ٢٨,٦ بليون تايرا غير ان الحساب الختامى فى نهاية العام اظهر عجزا بلغ ٧٥,٢ بليون نايرا مقابل ٤٤,٢ بليونا فى عام ١٩٩٢ م .

وأيا كانت الاجراءات المطبقة فى اطار برامج التكييف الهيكلى فهى اجراءات خاصة بادارة الطلب على مستوى المجتمع ، ولاتكفى بذاتها لاحداث تغيرات جذرية فى جانب العرض .

ب) السياسة الاقتصادية فى مجال القطاع الزراعى :

يتخذ فى هذا المجال كثير من الاجراءات التى تهدف الى تحرير الانتاج الزراعى من القيود ، ففى الكاميرون تحرر منتجى البن والكاكاو من تلك القيود التى كانت مفروضة عليهم عند تصدير حاصلاتهم ، وفى مصر تم الغاء لجان التراخيص والتسعير بالنسبة لغالبية السلع الزراعية بما فيها الارز المقشر والفول السودانى والموالح والبطاطس ، وفى المغرب الغت الحكومة احتكار الدولة لعمليات استيراد الشاى والسكر ، وفى زامبيا تركت الحرية للمزارعين لبيع محصولهم من الذرة ، كذلك تم رفع الحظر المفروض على تصدير هذه السلعة رغم جفاف ١٩٩٢ ، وفى نيجيريا خفض بشكل كامل الحظر المفروض عام ١٩٨٦ على استيراد القمح مما خفض من اسعار منتجاته فى السوق المحلى ، ان هذه الاجراءات فى مجملها تنفيذ دقيق لبرامج التكييف الهيكلى فى هذا المجال (١٨) .

ج) السياسة الاقتصادي فى مجال الصناعة التحويلي والتجار الخارجي :

أن الاتجاهات الرئيسية للسياسة الاقتصادي فى مجال الصناعة خلال عامى ٩٣، ٩٤ ركزت على تهيئة المناخ المناسب لتطبيق برامج التكييف الهيكلى فأهتمت هذه السياسة بالاعفاءات من الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات ، وتطبيق التخصيصية على العديد من الشركات، فقد قامت حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة بالغاء الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات المفروضة على المدخلات الصناعية ، كما قامت بالغاء رسوم الانتاج المفروضة على المنتجات المحلية مثل السكر والمنسوجات والاسمدة ، وفى مجال الاصلاح الضريبى خفضت ضريبة الشركات من ٤٥٪ الى ٣٥٪ بالنسبة للشركات الوطنية ومن ٥٠٪ الى ٤٠٪ بالنسبة للشركات الاجنبية ، وفى مالاوى تم اعفاء الصادرات من الضرائب المفروضة بنسبة ١٢٪ كما الغيت رسوم الانتاج على المواد الآولية المحلية كما خفضت ضريبة الشركات من ٤٠٪ الى ٣٥٪ فى ميزانية ٩٣/٩٢ ، وفى ناميبيا قدم العديد من الحوافز لاصحاب المصانع المسجلين بوزارة التجارة والصناعة ، فعلى سبيل المثال منح

هؤلاء تخفيض بنسبة ٥٠٪ من الضرائب على الدخل الخاضع للضريبة والمتولد من الصناعة التحويلية لفترة خمس سنوات ، وفى المغرب خفضت ضريبة الشركات ، واتبع العديد من الاجراءات المماثلة لحفز الاستثمار فى قطاع الصناعة التحويلية .

كذلك أيضا فقد اتجهت دولا كثيرة تجاه النقل من العام الى الخاص مع خفض لعدد الموظفين مثلما حدث فى المغرب ، تنزانيا ، مدغشقر بوركينا فاسو واوغند وبشكل عام يمكن القول بأن الدول الافريقية التى تقوم بتطبيق برامج التثبيت والتكييف الهيكلى تنتهج سياسة خفض القيود الادارية على واردتها ، وخفض فئات التعريفة الجمركية وذلك لفتح الاسواق الوطنية امام المنتجات الاجنبية . ولتشجيع الصادرات السلعية ، وخفض الواردات منها ، فان خفض قيمة العملة الوطنية يعتبر مطلبا اساسيا من متطلبات السياسة الاقتصادية (١٩) .

<u>ثانيا : احتواء الاثار السلبية للبيئة الاقتصادية العالمية الجديدة ومحاولة تخفيف آثارها على الاقتصاد الافريقى :</u>

نستطيع القطع بأنه حتىالان ينـاير سنة ١٩٩٥ ، لم تظهر دراسة حددت بدقة مقدار العوائد المتوقعة والخسائر الناجمة عن تطبيق اتفاقات جولة اوروجواى بالنسبة للدول الافريقية ، وحتى تلك الدراسات التى ظهرت بشأن تحديد هذه الآثار على الدول المتقدمة والدول النامية فان تقديراتها لايمكن القطع بها على وجه الدقة . واذا كان الهدف من اجراء مثل هذه الدراسات تحديد المكاسب والخسائر بشكل تقريبى فاننا نسارع القول بان مجال التقريب له حدود مسموح بها . وفى تصورنا لاجراء مثل هذه البحوث فان الامر يستلزم اجراء دراسات حالة لكل عضو من اعضاء الاتفاق على حدة ، وبداخل تقديرات المكاسب والخسائر لكل عضو على حدة يجب أن تؤخذ التقديرات لكل اتفاق فرعى على حده فى ظل سيناريوهات مفترضة لحركة التجارة السلعية والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية والخدمات ، وكافة المجالات التى تغطيها اتفاقات جولة أوروجواى .

واذا كان الامر على ذلك النحو من الصعوبة فان ادراك المواقف الخاصة بالدول الاعضاء فى جات ١٩٩٤ من حيث القوة الاقتصادية وامكانات المنافسة فى ظل مبادىء الحرية الاقتصادية بصفة عامة والمبادرة التى تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية بصفة خاصة يكون نقطة البدء لاتخاذ أية اجراءات او تدابير للحد من الآثار السلبية المتوقعة على الاقتصاد الافريقى ، فالاقتصاد الافريقى مستورد للسلع الغذائية وستأتى هذه السلع مرفوع عنها دعم المنتج مميزيد من تكلفة الحصول عليها ، والاقتصاد الافريقى مستورد للسلع الصناعية التامة ، تلك السلع التى ستنخفض عليها التعريفة الجمركية مما يترتب عليه اشتداد المنافسة للصناعات الوطنية ، وأخيرا وليس أخرا فان منافسة الكوادر الافريقية فى مجال الخدمات لن تكون متكافئة عند نقطة البدء ، مما يترتب عليه سيطرة كاملة فى مجال الخدمات من قبل غير الوطنيين .

وفى سبيل محاولة احتواء الاثار السلبية لهذه الاتفاقات ، فانه منذ البداية لايجب ان نهمل التراث الفكرى فى مجال تنمية القارة الافريقية اقتصاديا واجتماعيا رغم ضآلة ماتحقق من

انجازات بالنسبة لطموحات الشعوب ، وبالنسبة لما حققته دول أخرى دخلت معهـا الـدول الافريقية فى مجال المنافسة .

فرغم مضى قرابة خمسة عشر عاما على اعلان مونورفيا فى عام ١٩٧٩ ، وخطة عمل لاجوس فى يوليو سنة ١٩٨٠ نجد ان اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة مازالت تشدد على أهمية هذه الخطة ، وتركز على ماقرره القادة الافارقة فى الوثيقة الختامية لخطة عمل لاجوس ، من نبذ لنموذج التنمية المفرط فى انفتاحه على الخارج ونبذ التقسيم التقليدى للعمل على المستوى الدولى ، والذى جعل من افريقيا موردا للمواد الخام باقل قيمة مضافة ممكنة ، وماترتب على ذلك من تفاقم وتعاظم كثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، فضلا عن استمرار معدلات النمو السكانى تزايد باكبر معدل للنمو السكانى على مستوى شعوب العالم ، هذه المشكلات التى اختصت بها القارة دون قارات العالم ، تـأتى فى ظل ظروف بيئية خارجية اتسمت بالتحرر الاقتصادى والمنافسة العالمية وتغيرات جذرية فى القاعدة التكنولوجية فضلا عن تلك الاتجاهات السائدة على المستوى الاقتصادى نجد ايضا تغيرات جيو سياسية .

إن التحدى للقارة الافريقية تحد حاد ، ويجعلنا أن نضع فى اعتبارنا دائما ماذا أعددنا من عدة لنواجه بها تسارع التغيرات التكنولوجية ، وظهور أنواع جديدة من التنظيم الصناعى ، والادراة المتطورة والمنافسة القوية وتعرض الموارد الايكولوجية فى لعالم والنظم الايكولوجية الوطنية لضغوط رهيبة فضلا عن النمو السكانى الجامح (٢٠) .

هل تسطتيع افريقيا مواجهة هذه التحديات المهولة ، وامتلاك القدرة على المنافسة دوليا فى ظل النظام العالمى الجديد . اننا نلتمس الاجابة على هذا السؤال فى الوثيقة الصادرة عن اللجنة الاقتصادية للإفريقيا حيث تقرر ان افريقيا لاتحتاج الى رؤية وانما ايضا الى حسن الادارة بما فى ذلك الشفافيه والمساءلة وحكم القانون وسياسات سليمة واستراجيات مناسبة وقيادة ملتزمة فى المقام الاول .

لقد عنيت وثيقة الاهداف الاستراتيجية للتنمية والتنمية الاقتصادية لافريقيا فى التسعينيات التى اعتمده الاجتماع التاسع عشر لمؤتمر الوزراء والدورة الثمانة والعشورن للجنة فى عام ١٩٩٣ بأثار الاتجاهات العالمية الحديثة .المذكورة آنفا على تنمية افريقيا ، وكذلك ايضا الاستراتيجيات الملائمة لتحقيق التكيف مع التحول ، وتحيق النمو والتنمية القادرة على الاستمرار . لقد تناولت هذه الوثيقة بالتحليل كثير من الاتجهات نذكر منها الديمقراطية ، البيئة ، التحرر الاقتصادى ، السكان ، التكامل الاقتصادى ، وأثر هذه المتغيرا على تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الانمائية فى افريقيا كما عنيت بالتدابير اللازمة لتغيير واجهة نمو الاقتصاد الافريقى من اقتصاد تتناقص معدلات نموه الى اقتصاد تتزايد فيه هذه المعدلات ، لقد تحقق توافق عام بشأن أولويات التنمية الافريقية فى التسعينات (٢١) تتركز فيمايلى :

١- أن النمو الاقتصادى شرط ضرورى وليس كافى لاحداث التحسينات فى مجال رفاه الانسان.
٢- أن الشعب وسيلة التنمية وهدفها ، وان بناء القدرات البشرية وتنميتها هدف اصيل من اهداف التنمية الافريقية .

٣- أن الاصلاح والتكييف الاقتصاديين عمليتان مستمرتان ولازمتان لانشاء قدرات اقتصادية لديها القدرة على الاستمرار .
٤- ان السلم وحسن الادارة والاستقرار عناصر اساسية لتحقيق التنمية .
٥- ان السياسات الهادفة لتحقيق النمو لازمة لتخفيف حدة الفقر .
٦- ان الانتاجية الزراعية المحسنة والاكتفاء الذاتى فى مجال الاغذية أمران اساسيان للتنويع الزراعى والنمو الموجه نحو التصدير .
٧- أن السياسات السكانية افعاله ضرورية لادماج المتغيرات السكانية فى عملية التنمية .
٨- أن تمكين المرأة من النهوض بدور اكبر ، امر ضرورى وهام لتحقيق التنمية القابلة للاستمرار .
٩- انه لابد من اعطاء الاولوية للمسائل البينية التى يتعين ادماجها ايضا فى عملية تخطيط التنمية .
١٠-ان تنمية بيئة مواتيه للجهد الفردى والعمل الحر امر اساسى .
١١-ان تحقيق التكامل الاقتصادى الاقليمى ضرورى لانشاء المجال الاقتصادى القابل للاستمرار والاعتماد على الذات .
١٢- ان التمويل الخارجي يجب ان يكون كافيا وان يكون مايتحقق من تخفيف الديون ، جوهريا ، حيث أن كليهما ضرورى للنمو المعجل ولتخفيف حدة الفقر .

وفى ضوء هذه التوافقات العامة قدمت اللجنة الاقتصادية لافريقيا ما اسمته "البرنامج الاطارى لبناء القدرات" (٢٢) ووصفته هذه اللجنة بأنه اطار توافق عام لارشاد الحكومات واللجنة الاقتصادية لافريقيا لدى وضع استراتيجية لبناء واستخدام القدرات فى افريقيا فى جميع الميادين وبشكل شامل بحيث يغطى جميع الميادين ذات الاولوية فى تنمية افريقيا وان هذا التقرير هو تقرير اولى يهدف الى التماس توجيه الدول الاعضاء مما يجب أن يشكل المحتوى والتوجه العام لبرنامج العمل الاطارى لبناء القدرات على المدى المتوسط والطويل .

<u>بناء القدرات والتكييف الهيكلى :</u>

طرح الاطار البديل الافريقى لبرامج التكييف الهيكلى من أجل الانتعاش والتحول فى الميدان الاجتماعى _ الاقتصادى ، مسألة الربط بين عملية التكييف وبناء القدرات بوضوح شديد حيث نصت المادة ٩٤ من ذات التقرير :

" من الضرورى الاشارة الى أن جميع البلدان المتقدمة النمو أو النامية ترى أن التكييف أمر ضرورى من وقت لآخر من أجل التكيف مع البارامترات والظروف الاقتصادية المتغيرة .

إن مايشكل غالبا الفرق بين بعض الحالات لايتعلق بالحاجة الى التكيف ، بل بالقدرة على التكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة ، ويعتمد ذلك بدوره على المهل الزمنية والخيارات المتاحة لمختلف البلدان فيما يتعلق بالآفاق الزمنية للتكيف ، وخصائصها الهيكلية واهدافها الانمائية الطويلة الاجل ، وفى ضوء هذه العوامل بالذات يتحدد اسلوب سير عملية التكيف .
وان ما أتضح جليا من التحليل .. ليس فى الواقع الا الاعراض والمؤشرات الخطيرة لهذه المشاكل مثل اختلال موازين المدفوعات ، اختلال التوازن المالى ، الضغوط التضخمية ، النقص الحاد فى السلع ، هذه المؤشرات يمكن أن تترك دون معالجة ، وعلى العكس من ذلك فانه

يتعين على افريقيا ان تتكيف ، الا أنه لابد أن ينصب الاهتمام فى التكيف على تغيير الهياكل التى تشكل السبب الاساسى لتفاقم الحالة الاجتماعية - الاقتصادية لافريقيا وعلى هذا يتعين أن ينظر الى عمليات التكيف والتحول وتنفيذها على أنها عمليات متماسكة ومترابطة بطريقة تسفر عن احراز التقدم على الجبهتين فى آن واحد " (٢٣) .
وعلى ذلك فان التوجيهات الرئيسية فى مجال السياسات التى اقترحها الاطار البديل الافريقى لبرامج التكيف الهيكلى من اجل الانتعاش والتحول فى الميدان الاجتماعى - الاقتصادى فى سياق تعزيز وتنويع القدرات الافريقية فى مجال الانتاج والاستثمار يجب أن يركز على (٢٤) :

أ- تعزيز الانتاج والاستخدام الكيفى للموارد : اذا ان ذلك هو المخرج الاساسى للدول الافريقية لاجتياز ازماتها الحدة حتى ولو كان ذلك على حساب مبدأ توازن الميزانية .
ب- تعبئة الموارد المحلية على نحو اكثر فاعلية بما يحقق مزيد من الموارد للاستثمار وزيادة الميزانية .
ج- تحسين قدرة الموارد البشرية والمادية من خلال تعزيز القاعدة العلمية والتكنولوجية .
د- اعادة النظر فى قائمة التركيب السلعى على مستوى الصناعة التحويلية والمستوى الزراعى

ومن الأمور التى يسلم بها التقرير تلك الظروف الخصة بالتنمية الخارجية فى التسعينات والتى كانت قاسية بالنسبة لافريقيا ، فالاعتماد المفرط على عدد قليل من السلع الاولية وما واكبه من كساد اقتصادى فى أوروبا أدى الى انخفاض كبير فى الطلب على سلعها والى خسائر جسيمة من جراء تفاقم تدهور معدلات التبادل التجارى ، فقد شهدت افريقيا تدهورا فى معدلات التبادل التجارى عام ١٩٩٢ اكبر من اى منطقة أخرى فى العالم النامى ويرجع ذلك الى تباطوء نمو معدلات التجارة العالمية وبالذات فى تلك المنطقة التى تستوعب اكثر من نصف الصادرات الافريقية الا وهى منطقة الاتحاد الاوروبى ، اضف الى ذلك زيادة المتأخرات الخاصة بالديون الخارجية أدى كل ذلك الى العمل على خفض الواردات الافريقية بهدف تحسين حالة موازين المدفوعات تنفيذا لبرامج التكيف الهيكلى ، وساعدت هذه الظروف مجتمعة على اشتداد حدة الازمة فى افريقيا .

أن وجهة النظر القائلة بأنه يتعين اعتبار التكيف عملية متواصلة يجب أن تسير فى وقت واحد مع التحول .

تنفيذ اتفاقية ابوجا (يونيه ١٩٩١) :
ان التكامل الاقتصادى لدول القارة الافريقية فى ظل الاوضاع العالمية الراهنة ، يصبح مطلبا ملحا ، وبالفعل ادركت الدول الافريقية اهمية هذا التكامل حيث تم التوقيع على معاهدة ابوجا لانشاء الجماعة الاقتصادية الافريقية فى يونيه عام ١٩٩١ م فى اطار المؤتمر السابع والعشرين لرؤساء دول وحكومات دول منظمة الوحدة الافريقية .

أن اهمية هذا العمل تأتى فى تقدير الامين العام الحالى للأمم المتحدة " من كونها مرحلة تحول تاريخية تعادل فى أهميتها التوقيع على ميثاق انشاء منظمة الوحدة الافريقية فى مايو سنة ١٩٦٣ م " .

لقد تضمنت وثيقة الاتفاقية جدولا زمنيا لتنفيذ مراحل التكامل الاقتصادى فى افريقيا على النحو التالى (٢٥) " :

المرحلة الاولى : وهى مرحلة تدعيم الجماعات الاقتصادية القائمة ومدتها خمس سنوات (مادة ٦/٢/أ) .

المرحلة الثانية : مرحلة تثبيت الاوضاع القائمة مع التحرك نحو تحسينها الى الافضل (مادة ٦/٢/ب) .

المرحلة الثالثة : يتم فيها انشاء منظمة حرة واتحاد جمركى لكل جماعة اقليمية قائمة (مادة ٦/٢/ت) .

المرحلة الرابعة : يتم فيها التنسيق والتوافق بين الاتحادات الجمركية القائمة وصولا الى الاتحاد الجمركى المشترك (مادة ٦/٢/د)

المرحلة الخامسة : يتم فيها تأسيس السوق المشتركة الافريقية ومدة هذه المرحلة اربع سنوات (مادة ٦/٢/س) حيث يتم اتباع سياسة مشتركة فى مختلف المجالات كالزراعة والمواصلات والصناعة والطاقة ... الخ ، تنسيق السياسات النقدية والمالية والضرائبية ، تطبيق مبدأ حرية الانتقال للافراد ، والاقامة والتأسيس .

المرحلة السادسة : حيث تكون الظروف قد تهيأت لاقامة الاتحاد الاقتصادى ، فيتم انشاء الاتحاد النقدى وتأسيس بنك مركزى افريقى واحد وعملة افريقية واحدة .

إن نجاح الدول الافريقية فى تحقيق التكامل الاقتصادى وفقا لبنود هذه لمعاهدة ، يرتهن باحداث تغييرات جذرية فى هياكل الانتاج بالدول الافريقية من خلال تنفيذ المرحلة الأولى والمرحلة الثانية من المراحل المتعددة من هذه المعاهدة : إذ أنه لامعنى للدخول الى المرحلة الثالثة من هذه المراحل بالأوضاع الاقتصادية القائمة الآن وما تشهده من تنافسية وعدم تكاملية فى قاعدة لانتاج . إن التنسيق على مستوى الأهداف الكلية بمايحقق التنوع فى القاعدة الانتاجية على أساس الميزة النسبية ، يعد شرطا لازما من شروط نجاح التكامل الاقتصادى الافريقى ، كما أن التخطيط المشترك من خلال منظمة الوحدة الإفريقية لاقامة البنية الاساسية من طرق ووسائل نقل واتصالات بما يحقق ربط أجزاء القارة ، لهو أيضا من أهم الشروط اللازمة لزيادة كثافة التجارة البينية من ناحية ، ونقل المنتجات الى موانى الشحن الافريقية تمهيدا لتصديرها بالتكلفة المناسبة من ناحية أخرى .

المراجع

١- حيث تداخلت الشروط فيما بين البنك والصندوق فى مواجهة الدول المقترضة ، أنظر فى وظائف كل من البنك ، والصندوق عند انشائهما ، د . جوده عبد الخالق ، الاقتصاد الدولى من المزايا النسبية الى التبادل اللامتكافىء ، الطبعة الثالثة (القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٦) ، ص ص ٢٠٣ - ٢١٢ .

٢- د. ماجده شاهين " نبذة عن جولة اوروجواى والمنظمة العالمية للجات " سلسلة ندوات عن إتفاقيت الجات ، دورة أوروجواى ، (القاهرة : المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، ديسمبر ١٩٩٤) ، ص ١-٢ .

٣- د. فؤاد مرسى ، الرأسمالية تجدد نفسها (الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٩٠) ص ص ٣٧ -٤٨ .

وأنظر أيضا :

PETER DRUCKER THE CHANGED WORLD ECOONMY, FOREIGN AFFAIRS , VO1 . 64 , NO . 4, SPRING , 1986 .

٤- حيث لم يعد هناك مجال لتطبيق الماركسية اللينينية ، وسمحت هذه الاحزاب عند عودتها بماحة ما من الحرية الاقتصادية .

5- EVA JESPERSEN, "EXTERNAL SHOCKS, ADJUSTMENT POLICIES AND ECONOMIC AND SOCIAL PERFORMANCE " IN GIOVANNI ANDREA CORNIA AND OTHERS (EDITORS) AFRICA'S RECOVERY IN THE 1990 FROM STAGNATION AND ADJUSTMENT TO HUMAN DEVELOPMENT (NEW YORK : ST. MARTIN PRESS, INC, 1992) PP 9 - 21 .

6- FINN TARP, STABILIZATION AND STRUCTURAL ADJUSTMENT MACROECONOMIC.

٧- اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للامم المتحدة ، التقرير الاقتصادى عن : افريقيا ١٩٩٤ (اديس ابابا - مايو ١٩٩٤) ص ٣٦ .

٨- محسوبة بمعرفة الباحث عن بيانات منشورة فى اعداد متفرقة من :

U.N. AFRICA STATISTICAL YEARBOOK .

٩- تعاني هياكل الانتاج فى افريقيا من ضعف مرونة العرض ، انظر :

نانديكا كاندويرى ، التكيف الهيكلي والازمة الزراعية فى افريقيا ، ترجمة حسن ابوبكر (القاهرة : مركز البحوث العربية للدراسات والتوزيع والنشر ، بدون تاريخ) ص ص ١٢ - ١٨ .

١٠ - سمير أمين ، مابعد الراسمالية ، (القاهرة : مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٨) ص١٠٣ حيث يعرض المؤلف لمنحنيات توزيع الدخل فى الدول المتقدمة ولدول النامية بصفة عامة ، وقد قام الباحث باختيار فرضية انحراف توزيع الدخل فى ١٦ دولة افريقية يقوم البنك الدولى بنشر بيانات توزيع الدخل فيها ، ووجد أن هذه الظاهرة شديدة الوضوح فى البيانات المنشورة اذا ماقورنت بمناطق آخرى فى العالم .

١١- اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ١
١٢- المرجع السابق ، ص ٥ .
١٣- المرجع السابق ، ص ١٩ .
١٤- المرجع السابق ، ص ١٣ .
١٥- المرجع السابق ، ص ١٢ .
١٦- المرجع السابق ، ص ص ١٧ - ٢١ .
١٧- المرجع السابق ، ص ص ٢١ - ٢٤ .
١٨- المرجع السابق ، ص ٢٦ .
١٩- حيث تكون الحجة الاساسية خفض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الاجنبية وزيادة اسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية ، مما يخفض عجز الميزان الجارى .
٢٠- اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة ، بناء القدرات من أجل انتاج الأغذية والاكتفاء الذاتى فى مجال الاغذية والامن الغذائى فى افريقيا (اديس بابا : مايو ١٩٩٤) ص ٦. E/ ECA/ CM 20/13
٢١- اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للامم المتحدة ، بناء القدرات الحاسمة فى أفريقيا من أجل تعجيل النمو والتنمية المستديمة ، اديس ابابا مايو ١٩٩٤ ، ص ٢ E/ECA/CM 20/6
٢٢- المرجع السابق ، ص ص ٩-١١ .
٢٣- المرجع السابق ، ص ٥ .
٢٤- بادى أوتيمود ، افريقيا - الطريق الآخر ، ترجمة بهجت عبد الفتاح عبده (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٥) ص ص ١١٧ - ١٢٤ .
٢٥- د. مصطفى حسن سلامة ، " الجماعة الاقتصادية الافريقية ، قراءة قانونية " . السياسة الدولية ، العدد ١١٣ ، مؤسسة الاهرام للطباعة والنشر ، يونيو ١٩٩٣ ، ص ص ٣٥ - ٣٧ .

الاتحاد الجمركى للجنوب الافريقى
(الساكو)

د. هويدا عبد العظيم عبد الهادى

تتضمن هذه الدراسة عرضا للوضع الاقتصادى فى منطقة االجنوب الافريقى والعوامل التى أدت الى تدهور الاوضاع الاقتصادية فيها والتى تعمل على إعاقة معظم التجمعات الاقتصادية القائمة .
يليها الاشارة الى بعض هذه التجمعات الرئيسية القائمة فى المنطقة من حيث نشأتها وتطورها وأهدافها والمشاكل التى صدفتها ويتم لتركيز هنا على الجماعة الاقتصادية لتنمية الجنوب الافريقى ، ومنطقة التجارة التفضيلية وذلك فى المطلب الاول .
ثم يأتى المطلب الثانى ليتناول أحد التجمعات الاقتصادية فى هذه المنطقة وهو الاتحاد الجمركى للجنوب الافريقى ويبدأ هذا المطلب بتطور هذا الاتحاد بدءا من ١٩١٠ متضمنا التعديلات على تمت تلك الاتفاقية خلال السنوات التالية وحتى بداية التسعينات ، ثم ينتهى هذا المطلب بتقييم هذا الاتحاد من خلال عرض المزايا والاعباء التى عادت على الدول الاعضاء نتيجة انضمامهم إليه .

وتنتهى هذه الدراسة بخاتمة تشتمل على بلورة مشكلة الاتحاد ومحاولات التغلب عليها واخيرا اهمية بقائه واستمراره للدول الاعضاء.

عانت منطقة الجنوب الافريقى مثلها مثل باقى دول افريقيا من مشاكل داخلية وخارجية تمثلت فى عدم الاستقرار السياسى والحروب الاهلية والتبعية والفقر ونقص الغذاء وانتشار الامراض وسرعة التحضر والبطالة . هذا الى جانب اتجاه العالم الى اتخاذ اشكال تجمعات وتكتلات اقتصادية ، وذلك بسبب ان اى دولة لاتستطيع بمفردها التغلب على مشاكل التنمية فيها.

ايضا تتسم منطقة الجنوب الافريقى بعدم التوازن بين الدول بعضها البعض من الناحية الاقتصادية ، خاصة بين جنوب افريقيا وجيرانها ، ففى الوقت الذى تعد فيه الاولى ضمن الدول المتقدمة ، نجد الدول المجاوره لها ضمن الدول النامية . والدليل على ذلك هو مساهمة اقتصاد جنوب أفريقيا بـ ٧٩ ٪ من الناتج القومى الاجمالى لمنطقة الجنوب الافريقى (١) ، ويسيطر هذا الاقتصاد على الانتاج الزراعى ، والصناعى فيصل انتاجها على التوالى ٧،١٠ أضعاف الانتاج المحقق فى الدوله التاليه لها وهى زيمبابوى . وتعد جنوب افريقيا فى الحقيقة الدولة الوحيدة فى المنطقة التى لديها طاقة صناعية كبيرة وتستخدم تكنولوجيا متقدمة ولديها بنية تحتية تماثل الموجودة فى العالم المتقدم . لذلك يمكن القول بان جنوب افريقيا زرعت التبعية فى المنطقة خاصة فى العلاقات مع بعض الجيران مثل ليسوتو وسوازيلاند وموزمبيق ، وان كانت درجات التبعية تختلف من حيث اعتمادهم على الايرادات من الاتحاد الجمركى * الذى يجمعهم سويا (باستثناء موزمبيق) أو من خلال تحويلات العمال الذين يعملون فى مناجمها أو من كليهما .

وفى الوقت الذى ظهرت فيه جمعية جنوب افريقيا خاصة بعد التحولات التى حدثت فيها وزوال الابار تهيد ، وتأييد حكومة مانديلا للاقتصاديات المجاورة وتوقفها عن إثارة القلاقل فى المنطقة السبب فى ادعاء البعض للقول بان محاولات انضمام جنوب افريقيا للتجمعات الاقتصادية القائمة بالفعل مثل Sadc * وايضا Pta كوميسا * سوف يكون له أثر كبير فى تحقيق التنمية فى المنطقة ، لكن مازالت هناك مخاوف من أن تحصد جنوب افريقية المكاسب التى تنتج من هذا التعاون الاقتصادى المستهدف . لذلك لابد من الاشارة الى بعض التكتلات الاقتصادية الموجودة فى الجنوب الافريقى والتعرف عليها كل على حده .

---

* الاتحاد الجمركى لمنطقة الجنوب الافريقى يضم جنوب افريقيا ، ليسوتو ، بتسوانا سوازيلاند، واخيرا ناميبيا بعد استقلالها .

* صادك : Sadc هو تجمع اقتصادى يضم دول الجنوب الافريقى يعنى جماعة تنمية الجنوب الافريقى وأصبح يضم ١١ دولة فى التسعينات بعد انضمام ناميبيا ومدغشقر (بعد أن بدأ بـ ٩ دول فقط) .

* Pta كوميسا : تجمع اقتصادى يضم دول الوسط والجنوب الافريقى ويتكون من ٢٣ دولة منها دول Sadc باستثناء بتسوانا .

المطلب الاول :

التكتلات الاقتصادية في منطقة الجنوب الافريقى .

- صادك جماعة تنمية الجنوب الافريقى

Southern African Development Community

- منطقة التجارة التفضيلية للوسط والجنوب الافريقى PTA

Prferential Trade for easterm and Southern Africa

وتحولت الى سوق مشتركة فى ديسمبر ١٩٩٤ Comesa

Common market for eastern and sourherm Africa

- الاتحاد الجمركى للجنوب الافريقى Southerm Africa customs [SACU] union

وفيما يتعلق بالاتحاد الاخير فسيتم تناوله تفصيلا فى المطلب الثانى

اولا: جماعة تنمية الجنوب الافريقى Sadc

نشأت هذه الجماعة عام ١٩٨٠ تحت اسم مؤتمر تنسيق التنمية للجنوب الافريقى Sadcc
Southern Africa development cordination conference

وكان عدد الدول المنضمة اليها وقتئذ حوالى ٩ دول واصبح عدد هذه الدول فى التسعينات ١١ دولة بعد انضمام ناميبيا ومدغشقر الى تنزانيا وزامبيا وزيمبابوى وانجولا وموزمبيق وبتسوانا وليسوتو وسوازيلاند ومالاوى .

ويغطى هذا التجمع مساحة قدرها ٦,٩ بليون كم٢ ، وقدر عدد سكان هذه المنطقة ١٣٨ مليون نسمة عام ١٩٩٥ .
كما بلغ الناتج القومى الاجمالى المتحقق ١٤٧,٣ بليون US$ عام ١٩٩٣ اما متوسط دخل الفرد فقد بلغ ١١٤٥$ لنفس العام .

وتحول هذا التجمع الى جماعة تنمية الجنوب الافريقى فى عام ١٩٩٢ (٢) ولم يكن هدفه هو تقليل الاعتماد على جنوب افريقية [وهو الهدف الاساسى وراء هذا التجمع وقت قيامه] وانما تحقيق التنمية فى كل القطاعات . كذلك يعد Sadc نموذجا للتعاون القطاعى حيث تختص كل دوله من الدول الاعضاء بمسئولية محدده عن قطاع معين . فقد كانت زيمبابوى مسئولة عن الامن الغذائى فى المنطقة ، أما انجولا فكانت مسئولة عن القيام بمجال الطاقة ، فى حين كانت مهمة سوازيلاند تتركز على تدريب القوى العاملة ، بينما كانت بتسوانا تقوم بمهمة الابحاث للتحكم والسيطرة على امراض الحيوان . أما ليسوتو فكانت تهتم بكيفية وصيانة واستخدام التربة ، فى حين اخذت تنزانيا على عاتقها عبء التنمية الصناعية . الى جانب اهتمام مالاوى بمجال تنمية الثروة السمكية والغابات وحيوانات الرعى ، واقتصر دور زامبيا على مجال التعدين ، وموزمبيق على مجال النقل والمواصلات وذلك لما لها من موقع

استراتيجى فى المنطقة حيث تطل على المحيط الهندى وبالتالى تتم عبر موانيها عمليات التجارة للدول الحبيسة فى المنطقة للعالم الخارجى خاصة زيمبابوى ، وبتسوانا ، وزامبيا .

وقد أشاد المراقبين بانجازات هذا التجمع وقدرته على جذب انتباه المجتمع الدولى للجنوب الافريقى من تقديم المساعدات والاموال اليه .
وفى الوقت الذى اصبح فيه الدول الاعضاء اقل اعتمادا على جنوب افريقيا فى بعض القطاعات خاصة النقل والمواصلات الا ان تجارتهم مع هذه الدوله تزايدت بشكل كبير .
وواجه صادك مشاكل كثيرة منها :

١- ميلاده فى الوقت الذى ساد فيه التدهور الحاد فى البيئة الاقتصادية الخارجية (الركود الاقتصادى العالمى) .
٢- طول فترات الجفاف التى اجتاحت المنطقة وماترتب عليها من اتلاف المحاصيل الزراعية لمعظم الدول وانتهاز جنوب افريقيا فى شد الزمام حول تلك الدول بتصعيد الهجوم والاعتداءات عليها بشكل مباشر وغير مباشر وقد قدرت الخسائر التى تكلفها Sadcc نتيجة هجوم جنوب افريقيا عليه بـ ١٠ بليون US $ فى الفترة ٨٠ - ١٩٨٤ .
٣- عدم التوازن وهى الحالة التى تمر بها معظم الدول الاعضاء وتدهور الهياكل الاساسية والطاقة الانتاجية ومن ثم انخفاض ناتج الفرد فيها بالاضافة لمواجهة اعضائه (٣) اعباء خدمة الدين الخارجى والذى قدر بـ ٢٥٪ من عائد صاراته .

ثانيا : منطقة التجارة التفضيلية :

تم التوقيع على اتفاقية تكوين هذه المنطقة فى ١٢ ديسمبر ١٩٨١ واصبحت سارية المفعول فى ديسمبر ١٩٨٢ ، وكانت تضم ١٥ دولة ، ثم اصبح عدد الدول فى التسعينات ٢٤ دولة .

وتعد أكبر تجمع اقتصادى افريقى ، تغطى مساحة كبيرة تمتد من السودان الى ليسوتو فى الجنوب ، ومن انجولا فى الغرب الى مورشيوس فى الشرق وقدرت تلك المساحة بـ ١٣,٣ كم٢ اما عن السكان ٣١٤ مليون نسمه وفى ٦ نوفمبر ١٩٩٣ وقع الدول الاعضاء فى كمبالا على انشاء سوق مشتركة سميت بالكوميسا Comessa او السوق المشتركة لدول الوسط والجنوب الافريقى وتضم هذه الجماعة الدول الاعضاء فى Sadc باستثناء بتسوانا .

أما الهدف الذى نشأت من اجله هذه السوق فقد كانت بغرض تطوير التعاون بالتنمية فى مجالات الانشطة الاقتصادية المختلفة خاصة فى مجال التجارة ، والصناعه والنقل والاتصالات والزراعة والموارد الطبيعية والشئون النقدية وكانت الادوات الرئيسية لتحقيق هذه الاهداف هو تطوير حركة التجارة متضمنة التقليل التدريجى للضرائب الجمركية وعدم وجود حواجز جمركية بين الدول الاعضاء .

وبالرغم من تسميتها بالسوق المشتركة الا انها مازالت فى مرحلة منطقة التجارة الحرة وفى اتجاهها لاقامة تعريفة خارجية مشتركة اما اقامة السوق المشتركة فسوف تتحقق على مشارف عام ٢٠٠٠ لذلك تم انشاء دار للمقاصة فى هرارى عاصمة زيمبابوى يسمح فى المدى القصير بالدفع بالعملات القومية والاضافة لبنك التنمية الذى اصدر الشيكات السياحية الكوميسا(٤) .

اما عن احدث انجاز للكوميسا فيتمثل فى تطوير التجارة البينية وتزايد حجم المبادلات من خلال دار المقاصة عام ١٩٨٩ .

وقد واجهت PTA العديد من المشاكل نذكر منها :

١- ترفض نمط التنسيق مع هيئات التمويل الاجنبية (على خلاف صادك) .
٢- تتمثل مؤسسات تمويل PTA فى البنك القديم للتنمية شرق افريقيا والذى يحتاج لاعادة بنائه حتى يركز اهتمامه على تقديم التسهيلات التجارية وتمويل انشاء الهياكل الاساسية للنقل بشكل اكبر عما كان عليه فى سوق شرق افريقيا .
٣- لم يتوفر للـ PTA خطوات واضحة فى تقسيم العمل مع باقى التجمعات الاقليمية الاخرى مثل صادك ، بمعنى آخر لم تنسق الاعمال بينه وبين التجمعات الاقتصادية الاخرى خاصة فى مجال النقل .
٤- على الرغم من توافر وحدات منسقة للـ PTA مثل السكرتارية العامة ، سكرتارية الافراد ، الا أنه عانى من مشكلة جمع الاشتراكات من الاعضاء . ربما يعكس هذا التزاما ظاهريا للدول الاعضاء ، بالاضافة لنقص العملات الاجنبية المتوفرة له .

٥- بالاضافة للمشاكل التى صادفت مناطق التجارة الحرة فى شرق وغرب القارة خاصة فى الوقت الحالى منها على سبيل المثال فشل الايكواس فى تقليل العوائق التجارية فى غرب افريقيا الآن PTA واجهت مشاكل اضافية وهى فجوة المديونية وتوزيعها غير العادل فيما بينهم والتى تمثل عقبة اضافية تتطلب التغلب عليها .
٦- المشاكل التى تواجه الدول الاعضاء الأزدواج الضريبى نتيجة انضمامهم لتجمعات اخرى مثل صادك ، والساكو .
٧- ضعف النقل والمواصلات ونقص العملات الاجنبية .
٨- متاعب الدول الاقل نمو من المخاطر التى تؤذى المنتجين المحليين نتيجة ، استمرار الاستيراد من كينيا وزيمبابوى وهما من اقوى الاقتصاديات فى ذلك التجمع ، ويعنى هذا فى نفس الوقت تخوفهم من انضمام جنوب افريقيا اليهم اذا تمت الموافقة على عضويتها .

ويلاحظ على التجارة البينية اى بين الدول الاعضاء صغيرة وقت الانشاء فلم تتعد ٦٪ من اجمالى التجارة الكلية .
ويرجع انخفاض حجم التجارة البينية الى عدم تكامل هياكل الانتاج فى الاقتصاديات المختلفة التى اتسمت باعتمادها على المنتجات الاولية والتى تتكون بصفة رئيسية من السلع الزراعية والمعدنية ، واستيرادها للسلع الغذائية والسلع المصنعة فقد تراوحت درجة الاعتماد على منتج أولى بين ٢٣٪ من الصادرات الكلية فى كينيا (البن) الى ٨٨ ٪ فى زامبيا من النحاس ، و٩٨٪ من أوغندا (البن) .

واعتماد تلك الدول فى استيرادها على دول الشمال فى استيرادها يعكس الطاقة الاستيعابية المحددة للصناعة التحويلية داخل المنطقة وعلاقاتها الاقتصادية التقليدية معه (التبعية)وتوافر التمويل فى المراكز الصناعية بالاضافة لاعتمادها على جنوب افريقيا التى تسيطر على واردات منطقة الجنوب الافريقى .

ويمكن علاج ذلك عن طريق ترشيد الاندماج الاقليمى وزيادة تدفق السلع والخدمات بين الدول الاعضاء .
حيث يرى البعض ان المكاسب يمكن تزداد بين الدول التى تقوم التجاره بينها على اساس المزايا النسبية المختلفة ، ايضا تزداد المكاسب فى حالة الاندماج التجارى بين الدول التى تتشابه هياكل الانتاج فيها .

المطلب الثانى

الاتحاد الجمركى للجنوب الافريقى Sacu

Southern Africa custans unsion

يقع فى منطقة الجنوب الافريقى ، ويغطى مساحة قدرها ٢,٧ مليون كم٢ ويضم عددا من السكان يبلغ ٥٠ مليون نسمة ١٩٩٥ ويتكون هذا الاتحاد من دول BLS بتسوانا وليسوتو وسوازيلاند مع جنوب افريقيا وإنضمت ناميبيا أخيرا اليهم بعد حصولها على الاستقلال فى بداية التسعينات ، وقد قدر الناتج القومى الاجمالى بـ ١٦,٥ بليون دولار عام ١٩٩٣ ، وكان متوسط دخل الفرد ٢٧٠٠ دولار لنفس العام .

وترجع نشأة هذا الاتحاد الى ١٩١٠ بغرض :

١- حرية انتقال السلع بين الدول الاعضاء .

٢- التزام الدول الاعضاء الاربع بتعريفة جمركية مشتركة على السلع المستوردة من خارج الاتحاد ويحدد هذه التعريفة جنوب أفريقيا وعلى الدول الاعضاء الالتزام بها .

أولا : الترتيبات المالية وفقا لاتفاقية ١٩١٠ :

أ- تعد جنوب افريقيا فى هذا الاتحاد بمثابة القيم (الحارس) **custodian** على الضريبة المجمعة والمتضمنة الضرائب المدفوعة فى موانى جنوب افريقيا على السلع المنقولة لكل من بتسوانا وليسوتو وسوازيلاند حيث تجمع كل الضرائب وتذهب الى صندوق الايراد **revemue pool** (الذى يضم الرسوم والجمارك وضرائب المبيعات) .

ب- كل عضو من الدول الاعضاء يتحصل سنويا على نسبة ثابتة من الكمية الكلية للضرائب المجمعة من صندوق الايراد .

جـ- تقدر النسبه الموزعة على اساس الضرائب على السلع المستهلكة فى كل دولة خلال الفترة ابريل ١٩٠٧ - مارس ١٩١٠ .

ظلت هذه النسبة فى التوزيع والتى تم تحديدها فى ١٩١٠ (٥) دون تغيير حتى مع تغير انماط الاستهلاك للسلع المفروض عليها الضريبة فى الدول الاعضاء .

وتتضح نسبة توزيع الايرادات على الدول الاعضاء فى الجدول التالى :

جدول (١)
نصيب كل دولة من دول الاتحاد
فى الايرادات الكلية وفقا لاتفاقية
١٩١٠

الدولـــــة	١٩١٠	١٩٦٥
جنوب افريقيا	٩٨,٦٩	٩٨,٦٩
بتسوانـــــا	٠,٢٣	٠,٣١
ليسوتـــــو	٠,٨٨	٠,٤٧
سوازيلانـــــد	٠,١٥	٠,٥٣
الكلـــــى	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

المصدر: **doseph Ayee, 1988, p. 63**

يلاحظ من الجدول السابق النسبة التى تم الاتفاق عليها فى ١٩١٠ (تقل عن ٢٪ للدول BLS مقابل ٩٨٪ لجنوب افريقيا وحدها) .
وكذلك التعديل الذى حدث فى هذه الاتفاقية ١٩٦٥ ، وقد قام التعديل الاخير على اساس تقدير انماط الاستهلاك على السلع الخاضعة للرسوم فى ٦٢، ١٩٦٣ فى كل من بتسوانا وليسوتو وسوازيلاند .
لكن جادل البعض بأن السبب فى تعديل ١٩٦٥ هو محاولة زيادة نصيب سوازيلاند على حساب ليسوتو ، ولم يؤخذ فى الاعتبار امكانية تقليل نصيب جنوب افريقيا .
وفى ١٩٦٨ ارتفعت واردات بتسوانا وليسوتو وسوازيلاند من واردات جنوب افريقيا ، ولكن ظلت تلك الدول فى الحصول على ١,٣ ٪ فقط من صندوق الايراد .

ثانيا الاتفاقية الثانية ١٩٦٩ بين دول BLS وجنوب فريقيا .

بعض حصول الدول الاعضاء الصغيرة على استقلالها فى الستينات بدأت تفكر فى تغيير الوضع التعسفى الذى كانت عليه من قبل .
واعيد التفاوض مع جنوب فريقيا عام ١٩٦٩ بغرض تطوير وضعهم من حيث نصيبهم فى الايرادات او بمعنى آخر تقليل التفاوت الذى كان واضحا فى صيغة ١٩١٠ .

وبالرغم من ذلك فقد استمرت جنوب افريقيا فى الحصول على النصيب الأكبر من هذه الايرادات بسبب اقتصادها الصناعى الكبير (حيث تصنف ضمن الدول المتقدمة فى حين يصنف شركائها ضمن الدول النامية او الاقل نموا) .
لكن يلاحظ مايلى :
١- ان الايراد المتحقق لدول BLS لم يحقق اى نموا اقتصاديا فى هذه الدول وذلك بسبب ثبات نسبة الايرادات التى تخص كل منهم من صندوق الايرادات المشتركة .
٢- التعريفات التى تدفع بواسطة المقيمين فى دول BLS على السلع االتى يستوردوها من خارج الاتحاد تحدد فى جنوب افريقيا .
٣- ارتفاع تعريفة الحماية تجبر المقيمين فى دول BLS على شراء السلع الجنوب افريقية وتفضيلها على السلع من الخارج .
٤- استمرار عملية الاستقطاب فى التنمية بين جنوب افريقيا ودول BLS ، حيث ظهرت الاولى بقوتها الاقتصادية عن الدول الاخرى ، وذلك لما لها من قوة وجاذبية للاستثمارات عديده ، لذلك كانت الحاجة لاتفاقية ١٩٦٩ لتلافى النقاط السابقة وبالتالى تحققت الاغراض التالية:-

أ- تغييرات صيغة تقسيم الايرادات واصبحت تعتمد على انماط الاستهلاك من الواردات والسلع الخاضعة للرسوم * المنتجة محليا .
ب- تغيرت صيغة تقاسم الايرادات من حيث تباينها بين جنوب افرييقيا ودول BLS وصغر نسبه نصيبهم من الايرادت الى وضع يكون فى صالح BLS ، واصبحت كل واحدة تحصل

* السلع الخاضعة للرسوم تضم رسوم الانتاج + ضرائب لمبيعات او كليهما .

على نسبة اكبر وفقا للصيغة التالية :

$$R = \frac{i + P}{I - P} [C + E + S] \times 142$$

حيث ان

R ⇐ الايراد الذى تحصل عليه بتسوانا او ليسوتو او سوازيلاند .

i ⇐ قيمة التكاليف الكلية للتأمين والشحن علــى الــواردات لبتسوانــا او ليسوتو او سوازيلاند .

I ⇐ قيمة التكاليف الكلية للتأمين والشحــن لمنطقة الجمـــارك متضمنة الجمارك وضرائب المبيعات .

P ⇐ القيمة الكليــة للسلــع الخاضعــة للرسوم المنتجة والمستهلكه فى بتسوانا وليسوتو وسوازيلاند متضمنة الرسوم .

P ⇐ القيمـــة الكليـــة للسلع االخاضعة للرسوم المنتجة والمستهلكة داخل منطقة الجمــارك متضمنة الرسوم .

C ⇐ اجمالى الرسوم الجمركية المجمعة داخل المنطقة الجمركية .

E ⇐ اجمالى رسوم الانتاج المجمعة داخل المنطقة الجمركية .

S ⇐ ضرائب المبيعات المجمعة داخل المنطقة الجمركية .

والاتفاقية فى حد ذاتها لم تعط تفسير واضح من خلال تلك الصيغـة عن المضـاعف 1.42 ، وما الذى يحدث اذا تم تجاهله . وبالتالى فان هذه الصيغة ظهرت كمحاولة : -

١- لإعاده توزيع الايراد على كل دوله وفقا لوارداتها سنويا .
٢- تقسيم الايراد المشترك بين الدول الاربع وفقا لنسبة استهلاك كل دوله من السلع .
٣- بالرغم من اكثر خاصية تميز هذه الاتفاقية هى المضاعف ١,٤٢ الا ان هذا المضاعف هـو محاولة لتعويض هذه الدول الضعيفة نسـبيا عن المسـاوىء التـى تعود عليهم من الاتحـاد والتى تتمثل فى : -

أ- فقد حرية التصرف فى الشئون المالية .

حيث تستطيع دول BLS وضع معدلاتها الخاصة بها فى الضرائب المباشرة (ضرائب على الدخل ، اتاوات ورسوم التعدين) لكن فرصتها اقل فى زيادة كمية الايراد من الضرائب غير المباشرة (ايراداتها تعتمد على المعدلات الضريبية المتمثلة فى الجمارك، ورسوم الانتاج ، والرسوم الاضافية التى تضعها جنوب افريقيا) .

ب- اثر ارتفاع الاسعار الناتج عن شراء سلع جنوب افريقيا المرتفعة التكلفة عن المناظره لها من الخارج .

حيث ان صناعات جنوب افريقيا تستخدم تعريفة حماية مرتفعة لحماية منتجيها ومصنعيها .

جـ- اثر الاستقطاب

حيث الصناعات الجديدة فى التركز فى المراكز الاقتصادية للاتحاد الجمركى والتى تتمثل فى جنوب افريقيا نفسها اكثر من اى مكان آخر فى دول BLS .

د- صعوبة حماية الصناعات الوليده فى دول BLS حتى لو كانت هذه الدول سمح لها بفرض رسوم اضافية ضد الواردات من جنوب افريقيا .

٤- وافقت الدول الاعضاء على فرض ضرائب مبيعات على تلك السلع التى تحددها جنوب افريقيا ووجوب فرض ضريبة عليها بنفس المعدل المفروض على السلع المناظرة لها فى جنوب افريقيا .
ويعنى هذا ان تلك الدول BLS ستلتزم التزام كامل بالتعريفة الجمركية ، والرسوم وضرائب المبيعات المفروضة فى جنوب افريقيا .

٥- لايوجد حواجز جمركية بين جنوب افريقيا وشركائها ومن ثم يسمح للمنتجين والمصنعين فى الاخيرة بالدخول لاسواق جنوب افريقيا الضخمة .

٦- تستطيع كل دوله (خاصة جنوب افريقيا) الاحتفاظ بحصة واردات منفصله من السلع من خارج الاتحاد .

٧- وافقت جنوب افريقيا على فرض تعريفه حمائية مختلفة على الصناعات الوليده . بمعنى ان دول BLS قد تفرض تعريفة حمائية مؤقته تمتد الى ٨ سنوات كرسوم اضافية ضد الواردات الجنوب افريقية والمنافسة لتلك الصناعات الوليدة . لكن قد لا تفرض جنوب افريقيا ضريبة (تعريفة) مماثلة ضد الواردات من هذه الدول .

٨- تستطيع الدوله العضو اتخاذ قرارتها الفردية لتجنب الرسوم الجمركية على السلع المستوردة فى حالة السلع الاغاثة المجاعة ، والكوارث القومية الاخرى ، برامج المساعدات الفنية ، الاتفاقيات الدولية المتعددة الاطراف . لكن مثل هذه الواردات لاتدخل ضمن صيغة تقاسم الايرادات .

٩- يحق لاى دولة عضو ان تمنع او تقيد استيراد بعض السلع لاغرض ثقافية او اجتماعية مثال ذلك منعت سوازيلاند استيراد مجلات فاحشة فى حين سمحت بتسوانا وليسوتو بدخول هذه المجلات .

١٠-التمييز فى تعريفات النقل للسكك الحديدية والطرق بين الدول الاعضاء ممنوعة ، وحرية الانتقال بين الدول الاعضاء بدون تمييز للسلع المرسلة الى او من الدول الاعضاء مضمونة.

١١-موافقة الدول الاعضاء على الاستشاره فيما بينهم وتصديهم لمنع انتشار الامراض التى تصيب النبات والحيوان

١٢- يحق لكل دوله الاعتراض على اى دوله من الدول الاخرى اذا دخلت بمفردها فى اتفاقية خارج الاتحاد . مثال اعتراض جنوب افريقيا على اقتراح لتقليل التعريفة بين سوازيلاند وموزمبيق كما قامت سوازيلاند بالاعتراض على فرض تعريفة جديدة بين ليسوتو وزيمبابوى .

١٣- موافقة الدول الاعضاء على اقامة لجنة الجمارك المشتركة للاستشارة سويا من اجل العمل على تحقيق هذه الاتفاقية .

ثالثا : تعديلات فى صيغة تقاسم الايرادات ١٩٧٦:

وبعد سنوات قليلة من العمل فى الاتفاقية وجدت دول BLS ان معدل الايراد الذى يتحصلوا عليه من صندوق الايرادات كنسبه من قيمة وارداتهم وانتاجهم واستهلاكهم من السلع الخاضعة للرسوم يتذبذب بشكل واضح ، لذلك كانت تفضل تلك الدول تغيير المعدل الذى يحصلوا عليه وزيادته الى ٢٠٪ من الايراد وهو المعدل السائد فى دول الكومنولث .
وقد وافقو على تعديل الصيغة بواسطة عامل التثبيت STABILJATON FACTOR واصبح سارى المفعول من ١٩٧٧/٧٦ وقد سمح هذا العامل لكل دولة بالحصول على الحد الادنى من الايراد وهو ١٧٪ ، والحد الاقصى ٢٣ ٪ .

فاذا كان المعدل الخام للدولة من الايراد الذى تحصل عليه ١٤٪ اواقل ، كان معدل التثبيت فيها ١٧٪ . اما اذا كان المعدل الخام ٢٦٪ او اكثر فان معدل التثبيت فيها يكون ٢٣٪ (٥) .

وقد تغيرت الاوضاع فى الثمانينات والتسعينات * ، لذلك اتفق الشركاء مع جنوب افريقيا على تغيير بعض بنود الاتفاقية فى ١٩٨١ ، والعمل على تطويرها لصالحهم ، وذلك فيما يخص نصيبهم من الايرادات .

ترتب على ذلك انخفاض نصيب بريتوريا من ايرادات من ٩٠٪ الى ٨٠٪ فى الفترة من ٨٤/٨٣ - ١٩٨٩/٨٩ ثم الى ٦٦,٤ ٪ فى ١٩٩٣/٩٢ (٦) .
وبالتالى وجدت الدول الاعضاء مصلحتها فى البقاء (٧) ضمن هذا الاتحاد الجمركى وعدم الخروج منه بعدما شاعت الاقاويل حول تفكك هذا الاتحاد أو انسحاب بعض الاعضاء وخروجها

---

* تغير الاوضاع السياسية فى التسعينات مثل استقلال ناميبيا وانضمامها للاتحاد ، ووصول ANCC للحكم ووقوفه الى جانب هذه الدول الصغيرة وإشادته بضرورة تغيير وضعها .

منه وذلك بسبب الضرر الذى عاد عليهم نتيجة انضمامهم اليه والتى سنشير اليها بعد التعرض للمزايا التى تحققت للدول الاعضاء نتيجة وجودهم فى هذا الاتحاد .

رابعا: المزايا المتحققة من الاتحاد للدول الاعضاء :

بشكل عام استفادت الدول الصغيرة فى هذا الاتحاد بنصيب نسبى كبير فى ايراداتها وشكل هذا النصيب نسبة كبيره فى دخول حكوماتهم فعلى سبيل المثال كانت ايرادات بتسوانا من الاتحاد حولى ٢/٣ ايراداتها الضريبية الكلية خلال السبعينات ، مما جعلها قادرة على الاستقلال المالى والاقتصادى عن بريطانيا فى ١٩٧٣/٧٢ التى كانت تمولها لتغطية انفاقها العام ، ومنذ هذا التاريخ اصبحت الايرادات التى تأتى من الاتحاد تشكل المكون الرئيسى فى الدخل الحكومى خلال الفترة ٧٨/٧٧ - ١٩٨٣/٨١ (٨) .

(وان كان هذا النصيب قد انخفض نسبيا ، وذلك لاحتلال المعادن المرتبة الاولى فى قائمة ايراداتها وذلك لبيعها نصيب نسبى كبير من الماس) .

لكن يلاحظ من الجدول التالى النصيب النسبى لايرادات كل دوله من هذا الاتحاد وأهميته كنسبة فى دخول حكوماتهم .

جدول (٢)
ايرادات الدول الاعضاء SACU
كنسبة فى ايرادات الحكومات الاعضاء
للفترة ٨٦/٨٥ - ١٩٩٤/٩٣

السنة	بتسوانا	ليسوتو	ناميبيا	سوازيلاند
٨٦/٨٥	١٣,٧	٦٧,٧	٣١,٤	٥٥,٨
٨٦	١٣,٢	٤٨,٢	٢٩,٢	٤٧,٠
٨٧	١٣,١٨	٥٠,٧	٢٦,٧	٤٠,٠
٨٨	١١,٥	٤٧,٨	٢٧,٢	٣٧,٩
٨٩	١٤,١	٥٠,٢	٢٣,٠	٣٤,٨
٩٠	١٢,٨	٥٧,٧	٢٧,٠	٥٠,٨
٩١	١٨,٧	٤٦,٩	٣٦,٨	٤٢,٨
٩٢	٤٢,٣	٥١,٠٠	٢٧,٢	٣٩,٥
٩٣	٢١,٠	٥٢,٦	٠٠	٠٠

المصدر : ERICH LEISTNER , 1994 .

ويتضح من هذا الجدول مايلى : -

فى بعض الدول مثل ليسوتو تجاوز النصيب النسبى من ايرادات هذا الاتحاد ٢/١ ايرادات الحكومة ، وكساد يقرب من ٢/١ ايراددات الحكومة فى سوازيلاند اما ناميبيا فقد شكل نصيبها حوالى ثلث ايرادات الحكومة لنفس الفترة ٨٦/٨٥ - ١٩٩٤/٩٣ .

اما عن سوازيلاند والمزايا التى عادت عليها من الاتحاد الجمركى (ساكو) فهى تمثل اهمية كبرى بالنسبة لها وتكاد تكون هذه الايرادات التى تحصل عليها منه تمثل دم الحياه للاقتصاد السوازى .

فقد تراوحت هذه النسبة بين ٤٦,٧ فى ٨٢/٨١ ، ٦٤,٦٪ فى ١٩٨٣/٨٢ أو بمعنى آخر تضاعفت هذه النسبة من ٥٤,١ مليون E فى ١٩٧٩/٧٨ الى ١١٧,٦ مليون E عام ١٩٨٣/١٩٨٢ اما عن النصف الآخر لايرادات الحكومة فكان يأتى من الضرائب على صادرتها من السكر * قبل ١٩٨٢ ، ومن الضرائب على المبيعات حيث قررت الحكومة فى ١٩٨٥/٨٤ توسيع وتنويع مواردها المالية [من أجل تقليل اعتمادها على ايرادات ساكو] لكنها لم تحقق ايضا ايراد يعتد به وظلت ايراداتها من ساكو ، محتفظة باهميتها بالنسبة لايرادات الحكومة خلال فترة الثمانينات والتسعينات . ويظهر ذلك من الجدول التالى .

جدول رقم (٣)
بعض المصادر الضريبية الهامة
لحكومة سوازيلاند فى الفترة
٨٢- ١٩٨٧/٨٦

	ايرادات جمركية من ساكو	رسوم تصدير سكر	ضريبة مبيعات	ضرائب مباشرة	ضرائب اخرى
٨٢	٦٤,٠٠	٠,٧٨	٠٠	٢٥,٠	١٠,٨
٨٣	٦٧,٠٠	٠٠	٠٠	٢٣	١٠,٠٠
٨٤	٦١,١	٠٠	٢,١	١٢,٥	٢٤,٣
٨٥	٥٥,٨	٠٠	٥,٥	١١,٩	٢٦,٨
٨٧/٨٦	٤٧,٠	٠٠	١٣,٠	١٣,٩	٢٦,١

المصدر : محسوب

اما عن استفادة ليسوتو من الاتحاد الجمركى (ساكو) فتتضح فى الايرادات التى تحصل عليها ايضا منه جعلتها تستقل هى الاخرى ماليا عن بريطانيا فى ١٩٧٢ بعد ان كانت تعتمد على المعونات (مثل بتسوانا) فى تغطية ٢/١ انفاقها الجارى وكل انفاقها الاستثمارى .

* الضرائب على الصادرات من السكر على درجة عاليه من التذبذب نظرا لحساسيتها تجاه التغيرات فى اسعار السكر العالمية ومايترتب عليه من انخفاض حاد فى الايراد من هذا المصدر وبالتالى لم تسجل اى ايراد للحكومة من هذه الصناعة فى بعض السنوات مثل ٨٢/٨١ حتى ١٩٨٣/٨٢ ولاحتى فى السنوات التالية .

وتزايدت ايرادات ليسوتو من هذا الاتحاد حتى بلغت ٣/٢ ايراداتها الحكومية عقب اتفاقية ١٩٦٩ وظل على هذا المعدل حتى أوائل منتصف الثمانينات .

ويرجع السبب فى تناقص هذه الايرادات ، اتجاه الحكومة لتنويع ايراداتها وفرض ضرائب على المبيعات وزيادة نسبتها من سنة لاخرى اى من ٦٪ الى ٨ ٪ ثم الى ١٠٪ فى الفترة ٨٤-١٩٨٦ وكذلك زيادة الضرائب على الشركات من ٣٧,٥٪ الى ٤٥٪ (غير مشروعات صناعات تحويلية) بالاضافة لاقتطاع ١٠٪ (٩) من قيمة تعاقدات الحكومة لمقابلة التهرب الضريبى .

الاعباء الملقاه على عاتق الدول الاعضاء

تضررت الدول الاعضاء BLS نتيجة انضمامهم للاتحاد وتمثلت تلك الاعباء فى معظمها بالتزام تلك الدول بالسياسات المطبقة فى جنوب افريقيا . ويمكن استعراض بعض الاعباء التى تعرضت لها كل دولة على حده على سبيل المثال وليس الحصر ، فمثلا فى بتسوانا كانت نسبة وارداتها من الاتحد عام ١٩٨٠ حوالى ٨٧٪ من اجمالى وارداتها ، وكانت معظم هذه الواردات من الاغذية خاصة الحبوب ، وظهرت مشكلة الغذاء واضحة فى بتسوانا عن باقى دول الاتحاد فى قدرتها الضئيلة على مواجهة ٣٨٪ فقط من احتياجاتها الغذائية بالانتاج المحلى والباقى كان يتم مقابلته إما بالاستيراد او بالمعونات الغذائية وذلك لتكرار فترات الجفاف فيها . اما الدول الاخرى فقد استطاعت تحقيق الاكتفاء الذاتى من خلال الانتاج المحلى .

وترتب على عضوية بتسوانا فى الاتحاد الجمركى خضوعها لسياسات التسعير الزراعية فى جنوب افريقيا ، فمتى فرضت الاخيرة ضرائب على الحبوب فيها ، اصبحت اسعار هذه الحبوب أعلى من اسعار الحبوب فى السوق العالمى .

أما سوازيلاند فقد ظهر تضررها فى محاربة جنوب افريقيا للمشروعات الجديدة فيها ، ويعد ذلك احد نقاط الضعف فى اتفاقية الساكو حيث انها لاتتضمن آلية لتوزيع الصناعات بين الدول الاربع .
ايضا من الاضرار التى عادت على سوازيلاند وغيرها من الدول الاعضاء هو تأخر الايرادات التى تحصل عليها من الاتحاد الجمركى لمدة سنتين او ثلاث سنوات .

وبسبب هذا التأخير تظل الدول الاعضاء دائنه لصندوق الايرادات المشتركة . لذلك فكروا فى طريقة لتعديل صيغة تقاسم الايرادات . تتلخص فى تحديد تقدير اولى للايراد وغالبا مايكون هذا التقدير أقل من الايراد المستحق وترجع رغبة دول BLS فى هذا التعديل لتقليل الفجوة بين التدفقات النقدية والمستحقة .

ويحدد التقرير الاولى باسقاط للايرادات على اساس متوسط متحرك ROLLEING AVERAGE يمتد لخمس سنوات بمعنى آخر ان نصيب الدولة من الايراد عام ١٩٨٣/٨٢ يقوم على الاداء الاقتصادى فيها لمدة الخمس سنوات السابقة وليس على السنة الحالية . وعلى

الرغم من ان هذه الطريقة قد تؤدى لزيادة الايراد الحقيقى لكل دولة ، وقد قبلت لجنة الساكو منطق هذه الطريقة واوصت بقبول هذا الاقتراح ، الا ان جنوب افريقيا رفضته .
وبالنسبة لناميبيا فقد تحملت الآثار التحويلية (١٠) ✿ للاتحاد مثلها مثل باقى دول الاتحاد المتمثلة فى نقص الرفاهه اللازمة لتلك الدول نتيجة تحولهم عن المنافسة فى السوق العالمى الى بديل مكلف وهو الشركاء الاقل كفاءه . فعلى سبيل المثال لم تستطع ناميبيا شراء سلع مستورده ارخص من منتجين منافسين فى السوق العالمى خارج اتفاقية الساكو عند تعريفة اقل او بدون تعريفه التى تنشىء خصيصا لافاده المستهلكين المحليين .

وتعد ناميبيا سوقا سهل الوصول اليه ، لكنه خاضع لجنوب افريقيا خاصة فيما يتعلق بالسلع المعمره والسلعه الغذائية المصنعه . ويواجه المصنعين فى ناميبيا منافسة غير عادلة الى جانبى الاغراق الذى تمارسه جنوب أفريقيا فيها (١) .

لكن تغيرت الاوضاع السياسية فى التسعينات واستقلت ناميبيا ، ووصل ANC للحكم واشاد قادته بضرورة تغيير وضع الدول الاعضاء الصغيرة فى ساكو وضرورة الوقوف الى جانبها ، فقامت لجنة فنية فى ١٩٩٣ من أجل دراسة تغيير بعض بنود الاتفاقية لصالح الدول الاعضاء (١٢) .

✿ ينشأ عن الاتحاد الجمركى آثار ايجابية واخرى سلبية وتسمى الاولى بالآثار الانشائية وهى التى تخلق تجارة بين الدول الاعضاء حيث تستبدل الدولة العضو بانتاجها العالى التكلفة منتجات اخرى بتكلفة اقل . أما الآثار السلبية وتسمى بالآثار التحويلية ويقصد بها تحويل التجارة حيث تستبدل الدولة العضو بمشترياتها المنخفضة التكاليف وتسوردها من مصادر خارجية اخرى مشتريات اخرى اعلى تكلفة من الدول الاعضاء فى الاتحاد .
وبالتطبيق على الساكو نجد ان الآثار الايجابية انطبقت على جنوب افريقيا حيث استفاد مصدريها من هذا الاتحاد .

يترتب على أى اتحاد يضم دولا تختلف مراحل التنميه فيها آثار عديدة تتمثل فى التوزيع غير العادل للمنافع التى يحققها هذا الاتحاد اى تستأثر بعض الاعضاء بالمنافع على حساب الآخرى وذلك لما لها من عوامل تساعدها على جذب الموارد والاستثمارات اليها ، ومن ثم تصبح اقطابا للنمو ، فى حين تصبح الاخرى اقطابا للركود لذلك تزداد الاولى غنى بينما تزداد الاخرى فقرا .

ويعتبر ذلك من الاسباب الرئيسية لتفكك بعض التجمعات الاقتصادية فى افريقيا خاصة تجربة شرق افريقيا وهو نفس السبب فى تعثر بعض التجمعات الاقتصادية الاخرى مثل الاتحاد الجمركى للجنوب الافريقى الذى نحن بصدد دراسته فتظهر كينيا وجنوب افريقيا كاقطاب للنمو ، فى حين تظهر الدول الاخرى مثل اوغندا وتنزانيا من جهة ، ودول BLNS اقطابا للركود .

اما عن حلول هذه المشاكل فتتمثل فى سياستين : سياسات تعويضية ويقصد بها تعويض الاطراف الخاسرة عن طريق تحويل بعض المكاسب اليها من الاطراف المستفيده .
مثل تعديل الايرادات الجمركية الموزعة على الاطراف بحيث تميز فيها الاطراف الخاسرة من قبل وسياسات تصحيحية ويقصد بها توفير بيئة ملائمة لاقامة عمليات التصنيع والتنمية فى الدول الخاسرة وتشجيع الصناعات فى الدول الاقل استفادة . عن طريق منحها تراخيص للأقامة فى مناطق تحتاج اليها وبالنسبة للساكو فقد لجأت دول BLNS لمحاولات عديدة من أجل تغيير صيغة تقاسم الأيرادات وتطويرها لصالحهم حتى ارتفعت النسبة التى يحصلوا عليها الى ٤٢٪ فى بداية التسعينات بعد ان كانت لا تتعدى ٢٪ وقت التوقيع على هذه الاتفاقية ، هذا الى جانب زيادة نصيبهم من الإيرادات بنسبة ٥٠٪ من ٢,٠١ بليون رند الى ٣,٠٧ بليون رند فى نفس الفترة ٩٠/٩١ - ٩٣/١٩٩٤ .

ويعد هذا السبب (ارتفاع نسبة الإيرادات التى تحصل عليها تلك الدول من هذا الاتحاد) فى بقائها وعدم خروجها منه ، على الرغم من الآثار السلبية التى يتحملوها نتيجة عضويتهم فيه ، والتى تتمثل فى ارتفاع الأسعار نتيجة لسياسة الحمائية على صناعة جنوب أفريقيا ، والتزامها بالسياسات الأقتصادية المطبقة فى جنوب أفريقيا حيث أن الأخيرة لا تقوم فقط بتحديد المعدلات الضريبية والكميات الواجب استيرادها ، وإنما القوانين والتشريعات التى تتعلق بالجمارك والرسوم وضرائب المبيعات . وان كانت جنوب أفريقيا سمحت للدول الأعضاء بفرض رسوم اضافية على صناعاتهم لحمايتها لمدة لا تتعدى ٨ سنوات .

فى النهاية لا يسعنا الا القول بأن جنوب افريقيا تعد اللاعب الرئيسى فى المنطقة ، وعلى الرغم من امكانياتها الضخمة التى وضعتها فى مصاف الدول المتقدمة إلا أن أدائها الاقتصادى الداخلى اتسم بالضعف خاصة فى الثمانينات ، حيث انخفض متوسط دخل الفرد فيها بمعدل

حقيقى حوالى ١٥٪ ، كما ازدادت نسبة البطالة وتجاوزت ٥٠٪ بين السكان السود هذا الى جانب ضعف الخدمة التعليمية بين الشباب السود كذلك انخفضت معدلات الاستثمار والادخار للدخل القومى الى ما يقرب من ٢٥٪ ، أما عجز الموازنة فقد وصل الى ٧٪ من GDP فيها كذلك انخفضت انتاجية الاستثمارات الجديدة وذلك بسبب عدم كفاءة كل من السياسات الحمائية والاستثمار فى الصناعات الاستراتيجية) . وامام التأثير السلبى لهذه العوامل على الاقتصاد القومى ، حاولت تحسين وضعها عن طريق علاقاتها مع الدول المجاوورة خاصة شركائها فى ساكو حيث تمثل لها أهمية كبرى والدليل على ذلك تحقيقها لفائض فى ميزانها التجارى عام ١٩٩٢ مع هذه الدول قدر بـ ٨ بليون رند .

وقد بلغت صادرات جنوب أفريقيا الى دول BLNS عام ١٩٩٢ ٧٠٪ من صادراتها للذهب لجنوب أفريقيا ، وتعد هذه النسبة ضعف صادرات جنوب أفريقيا لباقى الدول الافريقية جنوب الصحراء ، وزيادة صادرات جنوب أفريقيا الى BLNS ساهمت فى ٣/١ زيادة GDP لجنوب أفريقيا وأكثر من ٣/١ الزيادة فى صادراتها ، كما أنها غطت أكثر من ٢٠٪ من وارداتها اجمالا . على الرغم من التبعات التى تواجهها كل دولة فى الاتحاد الجمركى للجنوب الافريقى إلا أنها تجد مصلحتها فى بقائها ضمن هذا الاتحاد وعدم الخروج منه حيث تغلب مصلحتها على الأعباء التى تتحملها .

المـــراجـــــــع

. STEF COETZEE : " SOUTHERN AFRICA AFTER APRIL 1994 , A TIME FOR FOR THINVING A NEW " IN AFRICA INSIGHT VOL. 24, NO. 1, 1994 .

- ERICH LASTNER :"DESIGNING THE IRAMEWORK FOR A SOUTHERN AFRICA DEVELOPMENT , COMMUNITY ", IN AFRICA INSIGHT , VOL , 22, NO. 1, 1992 .

٣- هويدا عبد العظيم : اثر التركيب السكانى على التنمية الاقتصاديـة فـى زيمبـابوى ١٩٧٥ - ١٩٨٥ رسالة ماجستير غير منشوره بمعهد البحوث والدراسات الافريقية - ١٩٨٩ .

4- PAUL HENRI - BISCHOFF : "1994 AND BEYOND PERAMETERS OF CHANGE IN SOUTHERN AFRICA " AFRICA INSIGHT , VOL , 25 , NO. 2,1995 .

- DOSEPH R.A.AYEE : SWAZILAND AND THE 80 UTHERN AFRICA CUSTONS UNION, THE JOURNAL OF AFRICAN STUDIES , VOL. 15, NO , 3, 4, 1988 .

6- ERICH LEISTMERR :" HEGIOAL COOPERATION FOR TRADE AND DEVELOPMENT"
SOUTH AFRICA IN SUD EQUOTORIAL AFRICA , ECONONIC INTERACTIOMN FACTUAL SURVEY ETIDY BY PIETER ESTER HUYSEN, AFRICAN INSTILUTE OF SOUTH AFRICA, 1994 .

- ERICH LEISTNER : PROSPECTS OF IN CREANBY REGIONEL COOPERATION , AFRICA INSIGHT , VOL , 25 NO. 1,1995 .

٨- هويدا عبد العظيم : الاداء الاقتصادى فـى بتسـوانا ١٩٧٥ - ١٩٩٠ رسـالة دكتـوراه غير منشورة بمعهد البحوث والدراسات الافريقية - ١٩٥٥ .

رقم الايداع ٥٧٦٠ / ٩٧

الناشر : المكتب المصرى لتوزيع المطبوعات

ت : ٢٤٨٥٢٠٢ – فاكس : ٢٤٨٨٠٨٢